آراء حول الخليج

العدد 206
فبراير 2025

عهد الملك سلمان:
١٠ سنوات من التنمية والاستقرار

ملف العدد:

قمة دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول لقضايا المنطقة

- القمة بلورت رؤية أمنية متكاملة ومجلس التعاون ركن أساسي في الأمن الإقليمي
- مشاركة قادة الخليج تعكس اهتمامهم بالتكامل ومبشرات بنجاح التجربة الخليجية
- الشراكات العالمية تكامل استراتيجي وجسور لتحقيق الرؤى الوطنية الخليجية
- ٦ بنود لنجاح القيادة الجديدة و٧ متطلبات من دول الجوار والعالم لمساعدة سوريا
- ٤ دول خليجية ضمن أفضل ٣٠ كيانًا اقتصاديًا ودول الخليج لا تنتظر كمتفرج

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي
ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (34)

افتتاحية العدد

مجلس التعاون الخليجي ودعم التنمية والسلام

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات خليجية

جدد الملك سلمان شباب المملكة بالمزج بين الحكمة والطموح

متابعة ورصد: إدارة التحرير 6

متابعات عربية

اتفـــاق الهـــدنة في غزة... ومـــاذا بعـــد ؟؟؟

اللواء محمد إبراهيم الدويري 9

متابعات دولية

الشراكة الاستراتيجية الخليجية – الهندية في حوار دبلوماسي-أكاديمي بكوتشي

د. أشرف محمد كشك 13

دراسة العدد

تلعب التحالفات الاستراتيجية دورًا في دعم مكانة منطقة الخليج في الأسواق العالمية

د. أوميد شكري 19

قضية العدد

رحبت به قمة الكويت .. ميثاق المستقبل بين طموح الأهداف ومعوقات التطبيق

أ.د. علي الدين هلال 26

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

عميد ركن طيار .م. أسعد عوض الزعبي 32
د. طلال صالح بنّان 37
أ.د. أحمد يوسف أحمد 42
أ. د. صدقه بن يحيى فاضـــــل 47
د. عبد الله باحجاج 50
د.هيله حمد المكيمي 55
العميد الركن: سعد بن سليمان الشهري 59
العميد البحري ركن م. عمرو العامري 64
أ.د. سعد علي الحاج بكري 70
د. محمد عصام لعروسي 76
د. عمار قحف 80
د. محمد بوبوش 86
د. جودت بهجت 92
أ.د. وانغ قوانغدا 98
د. بدر الزاهر الأزرق 104
السفير. د. الصادق الفقيه 109
أ.د. أحمد سليم البرصان 116
أ.د. إحسان الشمري 121
السفير. د. تلميذ أحمد 126
السفير. د. غانم علوان الجميلي 133
د. محمد عباس ناجي 138
د. كريستيان كوخ 143
رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو 148
د. فاطمة الشامسي 153
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي 158
د. ناجح إبراهيم 165
د. محمد مجاهد الزيات 171
أ.د. خالد شيات 175
أ.د تـوات عـثمـان 180
سارة عبد العزيز سالم 186
مونيكا وليم 192
دانية باسم عبد الله الأغا 198
د. محمود عزت عبد الحافظ 201

وقفة

الأمن والتنمية في قمة الخليج
جمال أمين هما 207

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي قـراء مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (٢٠٦) مـن سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من فبراير(٢٠٢٥م)، يطرح قضية (قمة دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول لقضايا المنطقة) وجاءت دراسات ومقالات العدد توضح أهمية ما ناقشته القمة الخليجية في دورتها الـ "٤٥" التي استضافتها دولة الكويت في الأول من شهر ديسمبر الماضي، وناقشت جملة من القضايا التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي، وجملة أخرى من القضايا تتعلق بالمنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط، إضافة إلى عدد من القضايا العالمية الراهنة وتأثير هذه القضايا على العمل الخليجي المشترك، وعلى مستقبل التنمية والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم، وجاء البيان في ١٤٥ بندًا تمثل كافة القضايا المطروحة

وتناول المشاركون بالكتابة والتحليل في دراسات ومقالات العدد الماثل بين أيدي القراء، نصوص البيان الختامي وتوقفوا بالرصد وشرح الأهداف والدلالات، وكذلك أولويات القضايا المطروحة وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منها على اختلاف أنواع هذه القضايا، فعلى مستوى العلاقات الخليجية البينية التي تهم دول مجلس التعاون من الداخل ركز البيان الختامي على قضايا التنمية والأمن الوطني والجماعي الخليجي والأمن السيبراني، وتفعيل مؤسسات التعاون الخليجي ومنها تفعيل رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ التي أقرها المجلس في ديسمبر ٢٠١٥م، ضمن أعمال دورته السادسة والثلاثين، حيث أكد المجلس على التنفيذ الكامل والدقيق والمستمر للرؤية، بما فيها استكمال الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، كما اطلع زعماء دول الخليج على ما وصلت إليه الدراسات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بشأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ووجهوا المجلس الوزاري ورئيس الهيئة المتخصصة باستكمال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وهذا يعني أن دول المجلس جادة في تحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل، بل والوصول إلى الاتحاد لمواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات المنشودة

وتناول البيان الختامي بالتفصيل التوجهات الاقتصادية لدول المجلس خاصة فيما يتعلق بركائز نهج الاقتصاد الدائري للكربون الأربعة (خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها) والمساهمات المحددة وطنيًا لدول المجلس مثل مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإنتاج الهيدروجين النظيف، والتقاط وتخزين وإعادة استخدام الكربون، وحلول إزالة الكربون المبنية على الطبيعة

في الشأن الإقليمي والدولي، ركز البيان الختامي على قضايا الحرب على غزة وسبل تنفيذ حل الدولتين على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، والوضع في لبنان والتطورات في سوريا وإيقاف الحرب في السودان، والتهدئة والوفاق في اليمن، والجهود المبذلة لإيقاف النزاعات في المنطقة ونشر السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه المالية والفكرية، وترسيخ مبدأ قيم الحوار والاحترام بين الشعوب والثقافات ورفض كل ما من شأنه نشر الكراهية الدينية والتطرف ، كما شدد على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة والتصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية والمنشآت النفطية الخليجية

وأكد المجلس الأعلى على أهمية الشراكة الاستراتيجية الخاصة بين مجلس التعاون والمملكة المغربية، وتنفيذ خطة العمل المشترك، كما أكد على مواقفه وقراراته الثابتة الداعمة لمغربية الصحراء، والحفاظ على أمن واستقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها، مشيدًا بقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٦٥ الصادر في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤م، بشأن الصحراء المغربية

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٠٧) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر مارس المقبل (٢٠٢٥م) في الملف الرئيسي (السودان: الواقع والتداعيات والمآلات والحلول والتحديات)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

مجلس التعاون الخليجي ودعم التنمية والسلام

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

دول الخليج تعمل دائمًا على خدمة قضاياها الوطنية جنبًا إلى جنب مع خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية بشكل فردي أو جماعي، والتاريخ خير شاهد على ذلك العطاء الذي لم ينحاز إلا لخير المنطقة ورخائها ودعم أمنها واستقرارها والعمل من أجل السلام، وترسخت هذه التوجهات بشكل جماعي منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، والمتتبع لمسيرة القمم الخليجية والاجتماعات الوزارية والفنية لدول المجلس الممتدة لقرابة ٤٥ عامًا يجدها كلها وبدون استثناء تركز على التنمية والبناء والاهتمام بالإنسان ، والرخاء والرفاهية في الدول الأعضاء، وتدعو للسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وهذه التوجهات ليست طارئة، أو مرتبطة بظرف مؤقت، بل هدف ورسالة ونهج مستمر لقادة دول المجلس مع تعاقب الأجيال.

بدأت اهتمامات مجلس التعاون بالمنطقة منذ تأسيسه الذي واكب نشوب حرب الخليج الأولى (٠ ـ ١٩٨٨م) وما تلا ذلك من أحداث أثرت على المنطقة برمتها ومنها غزو نظام صدام حسين للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، ثم حرب تحرير الكويت وتوابعها ، ومنها سقوط نظام بغداد في تلك الفترة (٢٠٠٣م)، والحروب الإسرائيلية على لبنان وغزة بين عامي (ـ ٢٠٠٧م) ، ثم اجتياح المنطقة العربية ما يسمى بثورات الربيع العربي منذ نهاية ٢٠١٠م، والتي ماتزال تداعياتها مستمرة حتى الآن والتي ترتب عليها حروبًا أهلية داخلية ومطامع إقليمية من دول الجوار غير العربي نتيجة للفراغ السياسي والضعف الاقتصادي والهشاشة الأمنية أي ما خلفته هذه الثورات وجعلت بعض الدول العربية مستباحة من قوى خارجية، كل ذلك وغيره ألقى على كاهل دول مجلس التعاون مسؤولية كبرى في الدفاع عن الأمن الإقليمي العربي وحماية دول المنطقة من المطامع الخارجية، مع الحرص على ضمان تدفق النفط وتأمين سلاسل الإمداد لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، إضافة إلى حماية ممرات الملاحة البحرية، وإفشال المؤامرات المتربصة بدول المنطقة، وعليه استضافت مؤتمرات متنوعة واستخدمت كافة الوسائل الدبلوماسية، لحل المعضلة السودانية، واليمنية، وإنهاء محنة غزة

،وتوقيف الحرب على الأراضي الفلسطينية ولبنان، وأخيرًا دعم خيارات الشعب السوري الشقيق والمساعدة في إنهاء أزماته التي امتدت لأكثر من عقد ونصف.

ولعل ما تضمنته رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي التي صدرت في مارس من العام الماضي تجسد إدراك دول المجلس للتحديات الإقليمية وخطورتها وكيفية مواجهتها، وتضمنت الجهود الخليجية المشتركة التي وردت في الرؤية (١٠ بنود) بدأت بالبناء على جهود دول المجلس في حل الخلافات عبر المفاوضات والحوار، وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب، ثم تفعيل جهود مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في أمن المنطقة واستقرارها وبما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، ومكافحة الإرهاب، وصولًا إلى تكثيف العمل لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي.

وهكذا تستمر جهود دول مجلس التعاون الخليجي في دعم المبادرات التي تهدف إلى تحصين المنطقة العربية، فاستضافت الرياض القمة العربية / الإسلامية الطارئة بنسختيها (نوفمبر - نوفمبر ٢٠٢٤م) للدفاع عن غزة ولإيقاف الحرب الإسرائيلية، وقد انبثق عن هذه القمة تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة التي جالت العالم لعرض قضية غزة والبحث عن حلول لها، وواكب ذلك أيضًا تشكيل التحالف الدولي من أجل حل الدولتين الذي أسسته المملكة العربية السعودية مع بلجيكا والذي أسفر عن نتائج مهمة منها على سبيل المثال زيادة عدد الدول الأوروبية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وقد استضافت الرياض في ١٢ يناير الماضي المؤتمر الموسع لدعم سوريا وحقق نتائج مهمة مهدت الطريق لإعادة إعمار سوريا و تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وكان الحدث الخليجي المهم هو مؤتمر القمة الدوري لدول مجلس التعاون الذي استضافته الكويت في مطلع ديسمبر الماضي وتمخض عنه بيان ختامي موسع ضم ١٥٤ بندًا تناولت كافة القضايا الداخلية لدول المجلس، وقضايا المنطقة العربية كافة دون استثناء، إضافة إلى الشأن الإقليمي والدولي، ولعلنا نتوقف عند بعض ما جاء في البيان الذي تناوله هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) بالمناقشة والتحليل الموسع، فعلى الصعيد الخليجي، أكد البيان الختامي على التنفيذ الكامل والدقيق لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ بما فيها استكمال الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة وتنسيق المواقف لتعزيز تضامن واستقرار دول المجلس، كما وجهت القمة بمواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد وفق مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ ، وأفرد البيان بنودًا للقضايا الدولية والإقليمية، مؤكدًا حرص المجلس على تحقيق السلام والتنمية المستدامة وخدمة التطلعات السامية للأمتين العربية والإسلامية، انطلاقًا من دور المجلس كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي، وتناول بالتفصيل موقف دول المجلس ورؤيتهم للأوضاع في غزة والأراضي الفلسطينية، وفي لبنان وسوريا واليمن والسودان وليبيا، وجاء الموقف الخليجي من خلال القمة واضحًا وقويًا فعلى سبيل المثال دعا لاتخاذ قرار ملزم تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضمن امتثال الاحتلال الإسرائيلي للوقف الفوري لإطلاق النار والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني وتهجيره قسرًا وإدخال المساعدات الإنسانية وإعادة الحياة إلى طبيعتها في قطاع غزة.

ولم يترك البيان الختامي شاردة ولا واردة في المنطقة العربية إلا وكان له موقف تجاهها ، وذهب غربًا إلى دول المغرب العربي الشقيقة وركز على استقرار واستقلال ليبيا، ودعا إلى اعتماد الحوار السياسي لحل الخلافات الداخلية في ليبيا، وبخصوص المملكة المغربية الشقيقة أكد على أهمية الشراكة الاستراتيجية الخاصة بين دول المجلس والمغرب وتنفيذ خطة العمل المشترك، وأكد على مواقفه وقراراته الثابتة والداعمة لمغربية الصحراء ، والحفاظ على استقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها، مشيدًا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧٥٦ الصادر في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤م، بشأن الصحراء المغربية.

يتبقى القول، أن كل سياسات ومواقف وقرارات دول الخليج سواء فرادى أو تحت مظلة مجلس التعاون تصب في خدمة المنطقة وقضاياها، ولصالح الاستقرار والتنمية وصناعة السلام في المنطقة والعالم، بما يؤكد أن مجلس التعاون يمثل رافدًا مهمًا لجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة وليس خصمًا من رصيد هذه المنظمات، وأنه صانع للتنمية والسلام والاستقرار والحوار مع الآخر وقبوله والتعاون معه أينما كان.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

جدد الملك سلمان شباب المملكة بالمزج بين الحكمة والطموح

عهد الملك سلمان: التنمية والاستقرار في الداخل والخارج

مرت ١٠ أعوام من الخير والعطاء والتقدم والازدهار على المملكة العربية السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ورعاه ـ التي بدأت في ٢٣ يناير ٢٠١٥م، ومازالت ممتدة في هذا العهد الزاهر الذي وضع المملكة على طريق متفرد حققت خلاله الكثير من المكاسب على كافة الأصعدة في الداخل والخارج، حيث خطت المملكة خطوات غير مسبوقة وحققت إنجازات مهمة جدًا لتلبية احتياجات المواطن، أدهشت المراقب المتابع للشأن السعودي، ففي عشر سنوات من التطور والازدهار تحقق من الإنجازات مالا يمكن أن يتحقق في هذه الفترة القصيرة من عمر الزمان. وبالتوازي مع ما تحقق في الداخل، تبوأت المملكة مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي، فهي الدولة القائدة في المنطقة والضامنة للأمن والاستقرار، والداعمة للتنمية والسلام في العالم، والدولة المهابة وذات الثقل على كافة المستويات.

متابعة ورصد: إدارة التحرير

مرت ١٠ أعوام من الخير والعطاء والتقدم والازدهار على المملكة العربية السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه التي بدأت في ٢٣ يناير ٢٠١٥م، ومازالت ممتدة في هذا العهد الزاهر الذي وضع المملكة على طريق متفرد حققت خلاله الكثير من المكاسب على كافة الأصعدة في الداخل والخارج، حيث خطت المملكة خطوات غير مسبوقة وحققت إنجازات مهمة جدًا لتلبية احتياجات المواطن، أدهشت المراقب المتابع للشأن السعودي، ففي عشر سنوات من التطور والازدهار تحقق من الإنجازات مالا يمكن أن يتحقق في هذه الفترة القصيرة من عمر الزمان. وبالتوازي مع ما تحقق في الداخل، تبوأت المملكة مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي، فهي الدولة القائدة في المنطقة والضامنة للأمن والاستقرار، والداعمة للتنمية والسلام في العالم، والدولة المهابة وذات الثقل على كافة المستويات. والآن تستكمل المملكة تحت قيادتها الرشيدة ما بدأته في العشرية الأولى من حكم الملك المفدى أطال الله عمره ومتعه بالصحة والعافية، حيث يتم استكمال المكتسبات على ضوء النتائج التي ظهرت جليًا في كافة المجالات، حيث تتصدر التجربة السعودية تقارير المنظمات الدولية، وعناوين الصحف ووسائل الإعلام العالمية، وتشهد بها المحافل الدولية والإقليمية، وتبرز واضحة في إشادات المسؤولين العرب والأجانب.

لقد دشن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله مرحلة جديدة عنوانها تجديد شباب المملكة والمزج بين الحكمة والطموح، بين خبرة الماضي والتطلع إلى

خطت المملكة خطوات غير مسبوقة وحققت إنجازات مهمة لتلبية احتياجات المواطن وأدهشت المتابع للشأن السعودي

المستقبل، والسير بخطوات ثابتة وجريئة إلى الأمام. وتجسد ذلك في مشروعات وسياسات ومواقف الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله والطموح الوثاب والجهد الكبير الممزوج برؤية شاملة للنهضة السعودية لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله حيث انطلقت رؤية المملكة ٢٠٣٠ في أبريل ٢٠١٦م، والتي كانت بمثابة البوصلة والمنهج وخطة العمل الشاملة لكافة مناحي الحياة، مصحوبة بإصرار وعزيمة لا تلين ما أدى إلى تنفيذ ٨٧٪ من أهداف الرؤية في مدة لا تتجاوز ٨ سنوات منذ إطلاقها. وقفز معها الناتج المحلي الإجمالي من تريليون ريال (٦٥٤ مليار دولار) في العام الأول من حكم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يحفظه الله إلى نحو ٤ تريليونات ريال (أكثر من تريليون دولار) في موازنة العام قبل الماضي، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قرابة ١٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢م. وبالتوازي مع هذه القفزات الاقتصادية ومع الوثوب نحو المستقبل بكل ثقة وجدية وعزم تمسكت المملكة بهويتها الوطنية والإسلامية والعربية ببرامج تعزز الهوية التاريخية والثقافية للمملكة وهذا ما شهدته مختلف المناطق ولعل مشروعات العلا والدرعية ومنطقة جدة التاريخية، يؤكد هذه التوجهات ويوضح الجهود المبذولة للتمسك بالأصالة والمعاصرة.

وتبنت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خططًا مدروسة وشراكات دولية متعددة وحكيمة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية لتأسيس مرحلة جديدة للاقتصاد القائم على مدخلات متنوعة تتجاوز عائدات النفط كمصدر رئيسي كما كان في الماضي والتوجه نحو الاقتصاد الدائري وتنوع مصادر الطاقة والتصدي للتصحر بمشروع السعودية الخضراء. وفي غضون ذلك رسم صندوق الاستثمارات العامة خريطة استثمارات قائمة على استراتيجيات وقطاعات (المشروعات الكبرى) العملاقة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة ليصبح صندوق الاستثمارات العامة السعودي أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

وبالتوازي مع المشروعات العملاقة في الاقتصاد والتنمية، انطلقت المملكة في مكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، سواء

رؤية المملكة ٢٠٣٠ بوصلة ومنهج وخطة عمل شاملة وتم تنفيذ ٨٧٪ من أهدافها في مدة لا تتجاوز ٨ سنوات

مكافحة الفساد المالي والإداري، أو مكافحة الهدر المالي في الأجهزة الحكومية. كما اهتمت المملكة في هذا العهد الزاهر بقضايا المرأة، ومنها منح المرأة حق قيادة السيارة، هذا المكتسب الذي انتظرته المرأة السعودية طويلًا، كما تبوأت المرأة السعودية خلال السنوات العشر المنصرمة مناصب قيادية مرموقة وانخرطت في جميع الأعمال ما جعل نسب البطالة بين الشباب والشابات في السعودية تتراجع بشكل ملفت. بل ارتفعت نسبة المنشآت التي تقودها النساء في المملكة من ٢,٥٪ عام ٢٠١٦ إلى ٤٥ ٪ مع نهاية عام ٢٠٢٢م. حيث أصبحت مساهمة المرأة السعودية في عملية التنمية تجربة رائدة، وتبوأت المرأة السعودية كبريات المناصب في الجهاز الإداري للدولة، بل يوجد ٦ سفيرات سعوديات في عواصم مهمة حول العالم.

وفيما يتعلق بالجانب السياحي، تحولت السعودية من دولة مصدرة للسياحة قبل رؤية ٢٠٣٠ إلى دولة مستقبلة للسياحة بأرقام مهمة، وبلغت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٪ ويتجه حسب الخطة الموضوعة إلى تحقيق ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي ٧٠٠ مليار ريال. واحتلت السعودية المرتبة الـ ١١ عالميًا من بين دول العالم المستقبلة للسياحة.

وعلى مستوى السياسة الخارجية (الإقليمية والدولية)، اضطلعت المملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان وسمو ولي العهد حفظهما الله بدور بالغ الأهمية على الساحة الإقليمية والدولية للدفاع عن الحقوق العربية وتأمين الأمن الإقليمي للمنطقة في ظل الفراغ الذي بعثر الكثير من الأوراق في المنطقة جراء أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي، لذلك ملأت المملكة هذا الفراغ ببراعة وإخلاص. فتدافع عن السودان، واليمن، وعن غزة والقضية الفلسطينية، وعن وحدة لبنان وعن إعادة ترميم الدولة السورية بعد الإطاحة بحكم بشار الأسد. وكذلك تعمل على التهدئة وعدم التصعيد مع دول الجوار غير العربي وفي مقدمتها إيران. ومن أجل ذلك استضافت المملكة في العشر سنوات المنصرمة ١٦٠ زيارة قام بها قادة الدول ورؤساء الحكومات، كما احتضنت المملكة العربية السعودية منذ نوفمبر ٢٠١٥م، أكثر من ٢٩ قمة سواء قمم عادية، أو طارئة، أو لقاءات تشاورية، وحظيت باستضافتها عدة مدن سعودية (الرياض، جدة، مكة المكرمة، الظهران، العلا). وزار الملك سلمان حفظه الله العديد من دول العالم، وقام بجولات مهمة وترأس سمو ولي العهد حفظه الله عدة قمم ناجحة في الداخل والخارج.

إن ما تحقق على أرض المملكة العربية السعودية في السنوات العشر الأخيرة، إنجازات غير مسبوقة، ما كانت لتتحقق لولا وجود قيادة حكيمة وطموحة لديها رؤية ثاقبة وتتحرك وفق استراتيجية واضحة المعالم والأهداف تنطلق بدوافع وطنية لخدمة مصالح المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، والمنطقة العربية برمتها وفق خطوات محسوبة دون ارتجالية، وأسفر ذلك عن نتائج مهمة على طريق التنمية، مع وئام مجتمعي واضح للقاصي والداني، ومكانة خارجية مهمة جدًا بفضل اتزان السياسة السعودية والحفاظ على مقدراتها ووضع مصلحة الدولة وشعبها في أولوية سياستها، واتخذت من تنويع الشراكات وتوطين التكنولوجيا والاستفادة من جميع الشراكات وعدم الانحياز إلا للمصلحة الوطنية العليا.

* آراء حول الخليج

اتفـــاق الهـــدنة في غزة... ومـــاذا بعـــد ؟؟؟

خمـس قضايـا أساسـية تنتظـر معالجتهـا بأسـرع وقـت بعـد توقـف الحـرب في غـزة

عندما أنشيء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، اختير التعاون كمدخل استراتيجي لتحقيق الوحدة الخليجية بنص المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وكانت الوحدة خلال مسيرة المجلس الطويلة تصطدم غالبًا بعقبة السيادة الوطنية خاصة من قبل مسقط التي ترى في مبادرات الوحدة في حينها أنها لن تخدم دول المنظومة كلها، ومع هذا استمر التعاون المؤسس للوحدة مع تأجيل فكرة الوحدة رغم توفر الكثير من استحقاقاتها، وذلك حفاظًا على المسيرة الجماعية، ولو لا هذا الفكر لما أصبحت المنظومة الخليجية قائمة حتى الآن ، وإمكانية الانتقال من التعاون إلى الوحدة مجمع عليها ومتاحة الآن، ونراها حتمية من مسوغات داخلية بقيادة تحولات اجتماعية عميقة متزامنة مع إكراهات أمنية وعسكرية قديمة / جديدة.

اللواء محمد إبراهيم الدويري

١ – يعد إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري يوم ١٥ يناير ٢٠٢٥م، عن التوصل إلى اتفاق الهدنة في قطاع غزة بفضل جهود مشتركة مع كل من مصر والولايات المتحدة، خطوة إيجابية بكافة المقاييس بالرغم من تأخره كثيراً وبالرغم من حجم وعمق الكارثة الإنسانية التي خلفتها الحرب الإسرائيلية، حيث أن هذا الاتفاق يضع حداً لهذه الكارثة التي يشهدها القطاع منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، نتيجة للعمليات العسكرية المكثفة والعنيفة التي قامت بها إسرائيل منذ هذا الوقت ودون توقف سوى لعدة أيام قليلة في نهاية نوفمبر ٢٠٢٣م، ولم تتجاوب تل أبيب طوال هذه الفترة مع كافة المطالب الداخلية والخارجية والمقترحات العديدة التي سعت إلى وقف حرب الإبادة على القطاع .

٢ – وفي رأيي أنه يجب النظر إلى هذا الاتفاق أولاً من منطلق أنه أدى إلى وقف هذه المأساة التي عجز المجتمع الدولي بكافة مكوناته ومؤسساته عن إيقافها طوال ١٥ شهراً، ثم يمكن لنا بعد ذلك أن نتطرق إلى شرح ما تضمنه من مراحل ثلاث تفصيلية ومتتالية من المفترض أنها تؤدى في النهاية إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات العملية المحددة بتوقيتات واضحة حتى وإن تمت هذه الإجراءات على مراحل زمنية قصيرة ومتفاوتة نظراً لاستحالة أن تتم كلها دفعة واحدة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

• الوقف الدائم للقتال وإنهاء هذه الحرب الشرسة التدميرية التي هدفت إلى القضاء على البشر والحجر.

• الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة.

• إنجاز صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية بحيث يتم في النهاية الإفراج عن كافة المحتجزين الإسرائيليين سواء كانوا أحياءً أو قتلى في مقابل إفراج إسرائيل عن أعداد كبيرة تقدر بالمئات من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومن بينهم أكثر من مائتين وخمسين من المحكومين بالسجن المؤبد.

• إدخال كافة المساعدات الإنسانية والطبية والحياتية إلى كافة أنحاء القطاع بمئات الشاحنات يومياً كما كان الوضع من قبل أي حوالي ٦٠٠ شاحنة يومياً بما فيها الوقود والمعدات الطبية .

• إعادة إصلاح وفتح معبر رفح البري بعد أن كان قد تم إغلاقه منذ فترة طويلة نتيجة تدمير إسرائيل للمعبر من الناحية الفلسطينية.

• الاتفاق على البدء في خطوات إعادة إعمار القطاع بما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير مليارات الدولارات وهو أمر سوف يخضع لترتيبات محددة لاحقاً.

لا يمكن إنكار التزام "ناتنياهو" بالاتفاق كان هدية لترامب قبل توليه منصبه بيوم واحد والأخير حرص على التدخل بقوة

• عودة النازحين من سكان غزة من الجنوب والوسط إلى كافة مناطق شمال القطاع.

٣ – وبالتالي فإن هذا الاتفاق سوف يكون مقدمة لتغيير الأوضاع في قطاع غزة تدريجياً، مع الأخذ في الاعتبار أن المرحلة الأولى التي بدأت مع سريان وقف إطلاق النار يوم ١٩ يناير ومدتها ستة أسابيع سوف تشهد بعد حوالى إسبوعين من بدايتها وتحديداً في اليوم السادس عشر مفاوضات أخرى بين الأطراف من أجل التوافق على كافة الخطوات التي سوف تتم في المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة والتي سوف تشمل أيضاً الإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الجانبين وكذلك المزيد من الانسحابات الإسرائيلية من القطاع بالإضافة إلى الوقف الكامل للعمليات العسكرية حتى يتم تنفيذ الاتفاق كاملاً في النهاية، وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة التزام كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بما تم التوافق عليه، مع منح الصلاحيات الكاملة في كافة مراحل التنفيذ للدول الثلاث الضامنة للاتفاق وهى كل من مصر وقطر والولايات المتحدة .

٤ – من الضروري هنا أن أنوه إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين ناتنياهو" الذى أعاق التوصل إلى الاتفاق طوال أكثر من سبعة أشهر دون أي مبرر منطقي أصبح مطالباً أكثر من أي أحد آخر بأن يكون أكثر التزامًا بتنفيذه دون أي إبطاء وألا يضع أية عراقيل أمام عملية التنفيذ في أي مرحلة من المراحل الثلاث، وألا يخضع لمطالب شركائه المتطرفين في الائتلاف الحاكم حيث أن الوقت أصبح أكثر حساسية وتعقيداً ولم تعد هناك أية مبررات مهما كانت تقف أمام وضع الاتفاق بكامل بنوده موضع التنفيذ رغم انسحاب "إيتامار بن غفير" وحزبه (قوة يهودية) من الائتلاف وكذا تهديد آخرين بالانسحاب، حيث أن وقف هذه الحرب الظالمة تماماً أصبح مطلباً عالميًا لا يستثنى منه أحد سوى الأحزاب اليمينية المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية التي يجب تحجيمها .

٥ – ولا يمكن هنا أن ننكر أن "ناتنياهو" سعى إلى أن يقدم موافقته على الاتفاق كهدية إلى صديقه الرئيس/ دونالد ترامب قبل توليه منصبه بيوم واحد خاصة وأن الرئيس الأمريكي المنتخب حرص على التدخل بقوة من أجل التوصل إلى الهدنة وقام مبعوثه الشخصي (ستيف ويتكوف) بجهد كبير في التوصل للاتفاق بالتنسيق مع مبعوثي الرئيس "بايدن"، الأمر الذي لابد أن يثير تساؤلاً مشروعاً ومنطقياً ويجب متابعته بشأن المقابل الذي سوف يحصل عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي من الإدارة

الهدنة مرحلة مبدئية تمهد الطريق للمرحلة الأصعب التي تتطلب تضافر الجهود الفلسطينية والإقليمية والدولية حتى لا تتكرر الحروب

الجمهورية الجديدة نتيجة تغيير موقفه وموافقته على الهدنة.

٦ – وفيما يتعلق بوضع قطاع غزة عقب انتهاء الحرب وإتمام تنفيذ الاتفاق كاملاً، فإن الأوضاع الجديدة التي سوف تنشأ في هذه الحالة تعد أكثر أهمية على الإطلاق، حيث أن الحرب كانت ستنتهي آجلاً أم عاجلاً خاصة بعد وصول الرئيس/ ترامب إلى البيت الأبيض، إلا أن الوضع المأساوي الذى وصل إليه القطاع وأصبح واقعاً أليماً نراه جميعاً ماثلاً أمامنا هو الذى يتطلب جهوداً غير مسبوقة تفوق بكثير الجهود التي تم بذلها من أجل التوصل إلى الهدنة، حيث بات من الضروري معالجة المشكلات العميقة التي تركتها هذه الحرب في مختلف المجالات، وهذه مسؤولية إقليمية ودولية لابد أن يتحملها المجتمع الدولي وألا يقف موقف المراقب حتى لا نخرج من مأساة الحرب إلى كارثة أكبر غير قابلة للحل .

٧ – وفى هذا السياق فإن الأمر الأكثر أهمية في رأيي يتمثل في ضرورة معالجة الأوضاع الناجمة عما يسمى باليوم التالي بعد انتهاء الحرب THE DAY AFTER، ومتطلبات التعامل مع القضايا الخمس الرئيسية التي يجب على الجميع معالجتها بأسرع وقت ممكن، وهي كلها قضايا شديدة التعقيد ولابد من البحث عن حلول مقبولة لها من الآن، وهي كما يلي:

• القضية السياسية، ومن سوف يحكم أو يدير قطاع غزة هل هي لجنة الإسناد المجتمعي التي اقترحتها مصر كحل وسط عاجل؟ أم الحكومة الفلسطينية الحالية؟ أم أي كيان آخر غير محدد هويته قد نفاجأ به وغير مرغوب بالطبع؟ .

• القضية الأمنية والعسكرية، وكيف سيتم تأمين القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي؟ ومن هي القوات الأمنية الفلسطينية التي ستتولى هذه المسؤولية؟ وهل هي مؤهلة لهذا الدور من عدمه؟ وماهو الموقف من المناطق الإسرائيلية العازلة؟

• القضية الاقتصادية والحياتية وتوزيع المساعدات الإنسانية وكيفية تأمين وصولها إلى كل أنحاء القطاع ولاسيما منطقة الشمال، بالإضافة إلى موضوع إعادة الإعمار الذي لابد أن يحتل أولوية كبيرة في ظل حجم الدمار غير المسبوق الذي لحق بكل أنحاء القطاع دون استثناء وما يتطلبه ذلك من توفير مبالغ مالية ضخمة وغير مسبوقة وكذا توافر المانحين.

• القضية الاجتماعية وتأثيراتها التي خلفتها الحرب (الأيتام والأرامل والمعاقين والأسر التي تم محوها بالكامل من السجلات).

• القضية الخامسة وهي تلك المرتبطة بوضعية حركة حماس وفصائل المقاومة مستقبلاً وطبيعة دورهم في القطاع وشكل علاقاتهم المتوقعة مع السلطة الفلسطينية.

٨ – إذن ففي رأيي أن التوصل إلى الهدنة يعد مرحلة مبدئية فقط تمهد الطريق أمام المرحلة الأصعب التي يجب أن تتضافر فيها الجهود الفلسطينية والإقليمية والدولية حتى لا تتكرر مثل هذه الحروب مرة أخرى، وأعتقد بل أجزم أن المخرج أو الحل الوحيد لعدم تكرار هذه المأساة يتمثل في بدء مفاوضات سياسية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل التوافق على حل الدولتين الذى يجب أن يثمر عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في أمن وسلام واستقرار بجوار دولة إسرائيل، أما بدون هذا الحل الدائم فعلينا أن نتوقع حروباً أخرى في المستقبل سواءً في غزة أو في الضفة الغربية التي يجب ألا تغيب أنظارنا عنها والتي ستحاول الحكومة الإسرائيلية فرض السيادة عليها خلال فترة حكم الرئيس/ ترامب إرضاءً للأحزاب اليمينية المتطرفة التي عارضت اتفاق الهدنة، وهنا يجب أن نشير إلى أن إسرائيل بدأت يوم ٢١ يناير حملة عسكرية واسعة النطاق في مخيم جنين بالضفة الغربية (عملية السور الحديدي) تحت مبرر القضاء على الإرهاب وبما يشير إلى إمكانية تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة ككل مستقبلاً .

٩ – وفى ضوء ما سبق فإننا أمام مرحلة جديدة للغاية تتطلب مواصلة الجهود الحثيثة على ثلاثة مسارات متتالية شديدة الأهمية، وهي كما يلي:

• **المسار الأول** وهو متابعة تنفيذ اتفاق الهدنة بمراحله الثلاثة بكل دقة ودون أي إبطاء حتى يتم وضعه موضع التنفيذ بكافة مشتملاته.

• **المسار الثاني** ويتمثل في معالجة كافة جوانب المشهد المعقد في غزة بعد انتهاء الحرب بما في ذلك تأمين الوضع في القطاع سياسياً واقتصادياً وأمنياً وإعادة الإعمار.

• المسار الثالث ويتطلب التمهيد الجاد من أجل استئناف العملية السياسية والبدء في عملية سلام جادة تقود إلى حل الدولتين.

١٠ – وفي تقديري أن حرب غزة بكل ما سببته من دمار وخراب وسقوط آلاف الشهداء والمصابين والمفقودين يجب أن تكون قد فتحت مجالاً أمام الجميع لاستخلاص الدروس المستفادة مما حدث، وأن تكون هناك إرادة دولية ألا تتكرر مثل هذه الكارثة مرة أخرى وتحت أي ظروف، ومن ثم فإن كل الأطراف المباشرة والمعنية مطالبة بأن تقوم بدورها ابتداءً من السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة كلها بدون استثناء ومروراً بإسرائيل والدول العربية وانتهاءً بالولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

١١ –وفى رأيي أن أهم الأدوار المطلوبة هي على النحو التالي:
على مستوى السلطة الفلسطينية

• طرح مشروع مصالحة داخلي يجمع كافة أطياف الشعب الفلسطيني من تنظيمات وفصائل وقوى مدنية وغيرها على مجموعة المبادئ التي يتفق عليها الجميع ومن أهمها أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع أهمية تفعيلها، وكذا إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

• القيام بمسؤوليتها في إعادة كافة الأمور إلى نصابها في قطاع غزة.

• التنسيق مع الدول العربية للتحرك السياسي مع الإدارة الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى لا نترك لواشنطن الفرصة لإعادة طرح صفقة القرن مرة أخرى أو طرح أي صفقة مماثلة لها.

على مستوى فصائل المقاومة

• ضرورة القناعة بأن المقاومة تعد فقط وسيلة لتحقيق إنجازات معينة وليست هي غاية أو هدفاً في حد ذاته، ويجب أن تكون هناك حسابات دقيقة للمقاومة في مسألة الربح والخسارة.

• إعادة تأكيد حركة حماس على أنها لن تعود إلى حكم قطاع غزة مرة أخرى طبقاً لما أعلنه مسؤولوها أكثر من مرة.

• تحسين علاقات حماس وفصائل المقاومة مع السلطة الفلسطينية، والتنسيق معها فيما يتعلق بأن تدخل هذه الفصائل – بالتوافق –وتشارك ضمن المنظومة السياسية الفلسطينية.
• الالتزام التام بتنفيذ كافة مراحل اتفاق الهدنة.

على مستوى الدول العربية

• التنسيق مع إدارة الرئيس/ ترامب بشأن أهمية التحرك العاجل من أجل حل القضية الفلسطينية.

• ربط التطبيع العربي مع إسرائيل بما يمكن أن تقدمه من مرونة في موضوع الدولة الفلسطينية.

• تولى المسؤولية الرئيسية بالنسبة لإعادة إعمار غزة وذلك بالتنسيق مع الدول والمؤسسات الأوروبية والدولية المانحة.

على مستوى إسرائيل

• القناعة بأن الحروب مهما طال أمدها وتعددت نتائجها فإنها لن تؤدى إلى تحقيق السلام الذي تنشده إسرائيل، وأن مسار التطبيع مع الدول العربية يجب أن يمر أولاً من باب الدولة الفلسطينية.

• إن التمهيد الجاري حالياً لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية أو على أجزاء منها أو القيام بعمليات عسكرية ضد بعض مدن الضفة سوف يكون الشرارة التي ستؤدى إلى اندلاع حرب جديدة سوف تكون أكثر عنفاً ودماراً وضد مصالح جميع الأطراف.

• الالتزام التام بتنفيذ كافة مراحل اتفاق الهدنة.

الولايات المتحدة

• أن نجاح الرئيس ترامب في إيقاف الحرب في غزة يعد دلالة قوية على إمكانية تمتعه بكروت ضغط على إسرائيل لإبداء مرونة في الملف الفلسطيني، ولابد له أن يمارس هذه الضغوط على تل أبيب من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وكشرط لقبول اندماج إسرائيل في المنظومة الإقليمية.

• الابتعاد تماماً عن طرح صفقة القرن مرة أخرى حيث أن هناك رفضاً فلسطينياً وعربياً لها لأنها مجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني ومن ثم لن يكتب لها النجاح في أي وقت من الأوقات.

• التحرك العاجل من أجل استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وسوف يكون ذلك بمثابة إنجاز يحسب للرئيس/ ترامب خلال فترة ولايته الثانية.

* نائب مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الشراكة الاستراتيجية الخليجية – الهندية في حوار دبلوماسي-أكاديمي بكوتشي

البديوي: تسريع وتيرة مفاوضات التجارة الحرة بين دول الخليج والهند لإزالة الحواجز وفتح أسواق جديدة

تولي الهند منطقة الخليج العربي أهمية بالغة في سياستها الخارجية ليس فقط بالنظر للأبعاد المختلفة لعلاقات الجانبين والتي تتمثل في التبادل التجاري والعمالة والاستثمارات، ولكن بالنظر لأهمية تلك المنطقة ضمن ممر الهند- الشرق الأوسط - أوروبا المقترح من ناحية والتنافس الدولي تجاه منطقة الخليج العربي من ناحية ثانية.

وضمن هذا الإطار نظم مركز أبحاث السياسات العامة بالهند بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الهندية في مدينة كوتشي بولاية كيرلا الهندية" حوار كوتشي تحت شعار "سياسة الهند نحو الغرب: الشعب والرخاء والتقدم"، خلال الفترة من ١٦-١٧ يناير ٢٠٢٤م، والذي تحدث فيه خلال الجلسة الافتتاحية السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشارك فيه عدد من سفراء دول الخليج العربي لدى الهند وعدد من الباحثين من الجانبين من بينهم كاتب هذه السطور.

د. أشرف محمد كشك

وقبيل الخوض في تفاصيل المناقشات والتي تناولت العديد من القضايا التي تهم الجانبين ويتم العمل من خلالها لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما تجدر الإشارة إلى أربع ملاحظات مهمة

الأولى: التوقيت المهم لانعقاد الحوار وخاصة في ظل اعتماد الهند على معظم احتياجاتها من الطاقة من منطقة الخليج العربي مع احتدام تهديدات الأمن البحري في مضيق باب المندب والبحر الأحمر بسبب الهجمات الحوثية.

والثانية: أن منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم التي استقبلت مبادرات لأمن الخليج ومن ثم كان لابد من التعرف على استراتيجية الهند بهذا الشأن وخاصة في ظل التنافس الصيني- الهندي في تلك المنطقة .

والثالثة: طبيعة المشاركين حيث ضم الحوار مسؤولين وباحثين وكان أمراً مهماً لتكامل الرؤى.

والرابعة: أن هذا الحوار جاء بعد مشاركة جاياشا نكار وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند في حوار المنامة الأمني العشرين في ديسمبر ٢٠٢٤م، والذي أكد خلاله على أن أهمية منطقة الخليج للهند تتجاوز مسألة الوقود الأحفوري فهي منطقة مهمة بالنسبة للهيدروجين الأخضر، وستكون جزءًا من الممرات الخضراء"، وقال" إن حجم التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج العربي الذي يبلغ ٨٠ مليار دولار سنوياً، بالإضافة إلى وجود ٩ ملايين عامل هندي في دول الخليج.

الأمين العام لمجلس التعاون يحدد مضامين وأهداف ومسارات الشراكة الخليجية ـ الهندية:

خلال الجلسة الافتتاحية للحوار ألقى السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة تضمنت التأكيد على مرتكزات العلاقات الخليجية- الهندية ومن بينها العلاقات التاريخية منذ القرن الثامن عشر حيث كانت الهند وجهة تجارية حيوية للخليج وخاصة في مجالات التجارة والثقافة والتعليم، وأن مدينة بومباي كانت مركزًا اقتصاديًا رئيسيًا في المنطقة يقصدها التجار الخليجيون للعمل والإقامة فيها، مشيراً إلى أن الحوار يعد فرصة حقيقية وجسراً للتفكير المشترك وتبادل الأفكار والآراء ليس فقط بين صانعي السياسات بل والباحثين وممثلي القطاع الخاص لمناقشة كافة القضايا ومنها التجارة، الاستثمارات، الأمن البحري، الطاقة

الحوار فرصة للمصارحة والشفافية ويؤسس لآفاق شراكة شاملة ولكن تبرز مسألة الأولويات بالنسبة للطرفين

،التعليم، التكنولوجيا، الصحة، الثقافة، الأمن الغذائي، تحديات التغير المناخي، والتأكيد على أن تحقيق التعاون ومواجهة التحديات يتطلب جهوداً مشتركة من الجانبين تمثل أساساً مهماً لتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية، محدداً مجالات يجب أن يوليها الطرفان أهمية مستقبلاً ضمن مسارات تلك الشراكة وهي التكنولوجيا والابتكار وخاصة التكنولوجيا المالية، والطاقة المتجددة لكونهما أساسان لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن مواجهة التغير المناخي وتعزيز الأمن الغذائي و تطوير سلاسل إمداد غذائية مستدامة وكذلك الاهتمام بتطوير تقنيات جديدة لإدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى ضرورة تسريع وتيرة مفاوضات التجارة الحرة بين دول الخليج العربي والهند والتي من شأنها أن تسهم في إزالة الحواجز التجارية و فتح أسواق جديدة ،وبلغة الأرقام أوضح الأمين العام مؤشرات مهمة لنمو الشراكة الخليجية الهندية حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في عام ٢٠٢٢م، حوالي ١٧٤,٢ مليار دولار بما يمثل حوالي ١١,٣٪ من إجمالي حجم التجارة لدول الخليج، كما بلغت صادرات دول الخليج إلى الهند حوالي ٩٠,٨ مليار دولار ،فضلاً عن تجاوز الاستثمارات الخليجية في الهند ٥,٧٢ مليار دولار وهي مؤشرات مهمة تجعل من الهند شريكاً استراتيجياً على حد وصف الأمين العام.

كما أكد الأمين العام للمجلس على أن هناك خطوات مهمة تمت في سياق تطوير تلك الشراكة منها الاجتماع الوزاري الأول بين دول الخليج والهند عام ٢٠٢٢م، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الخليج والهند تضمنت التعاون في العديد من المجالات، والاتفاق على خطة عمل مشتركة بين الجانبين خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨م، والتي تعد تطوراً مهماً في سياق العلاقة بين الجانبين، معرباً عن تفاؤله وثقته بتطور تلك العلاقات نحو آفاق أكبر في المستقبل في كافة المجالات.

منظور الهند للشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج العربي

خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية قال السيد كيرتي فاردان سينغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة الهندية "إن موضوع "سياسة الهند للتوجه غربًا: الناس، الازدهار والتقدم" قيد التنفيذ وأن حوار كوتشي يعكس بوضوح الركائز

النقاش لم يكن فقط حول طبيعة ومضامين الشراكة ولكن آلياتها وتطويرها بين مجلس التعاون والهند بالتوازي مع المسارات الثنائية

الثلاثة لذلك التوجه والذي يتأسس على أبعاد تاريخية مهمة ، فضلاً عن الرغبة المشتركة في استمرار التقدم والازدهار، مشيراً إلى أن ذلك يتجلى من خلال الجالية الهندية النابضة بالحياة التي يبلغ عددها حوالي ٩ ملايين شخص في دول الخليج العربية، بالإضافة إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار أمريكي حجم التجارة السنوية بين الجانبين، مؤكداً على أنه بدلاً من النظر إلى "علاقتنا مع هذه المنطقة من منظور الطاقة والتجارة فقط، فقد سعت حكومة الهند، بقيادة رئيس الوزراء السيد ناريندرا مودي، إلى التعاون المنظم في قطاعات تشمل الطاقة المتجددة، التقنيات الناشئة، الابتكار، الرعاية الصحية، الفضاء والدفاع"، وأضاف "لقد أضاف الإعلان عن الممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-أوروبا في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي منظورًا واعدًا جديدًا للتجارة والاتصال.

وأنه من الملائم أن يجري هذا الحوار في إطار المسار ١٠٥ حول هذا الموضوع في ولاية كيرلا، التي مثل الأساس الأول لانطلاق تلك العلاقات

التجارة والاقتصاد والاستثمارات: الفرص والتحديات

شهد هذا المحور مناقشات مهمة، وكانت الفكرة الأساسية هي أن الحديث ليس عن رصد المؤشرات وهي عديدة من بينها وجود تطلعات بين الهند والإمارات لزيادة الاستثمارات المتبادلة إلى نحو ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧م، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ولكن النقاش كان حول تحدي الزمن وسعي الطرفان لتحقيق ذلك قبل ذلك التاريخ وخاصة أن هناك مشروع ممر الهند -الشرق الأوسط أوروبا والذي شهد أيضاً توقيع بعض الاتفاقيات دعماً لذلك الممر، وترتبط أيضاً بمجالات التعاون الاقتصادي التعاون في التكنولوجيا والأمن السيبراني من خلال آليات عملية قابلة للتنفيذ والتقييم ضمن مدى زمني محدد، وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي للكويت في ديسمبر ٢٠٢٤م، كمؤشر مهم على تطور علاقات الهند بالخليج وحضوره حفل افتتاح "خليجي ٢٦" كضيف شرف بدعوة من سمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، بالإضافة للقاءات المسؤولين في الكويت من مختلف المستويات، كانت هناك فرصة للالتقاء بالجالية الهندية التي تبلغ ٤ ملايين فرد في الكويت ،وكذلك الالتقاء بأعداد كبيرة من جهات مختلفة بالكويت، ومن بين الفرص الاستثمارية التي تمت مناقشتها في حوار كوتشي المشروعات الواعدة في دول الخليج العربي ومنها مشروع نيوم بالمملكة العربية السعودية، ولدى الهند أيضاً فرصاً واعدة وخاصة أنها لديها تصنيع السفن محلياً وهو أحد المجالات التي تهم دول الخليج العربي، بالإضافة للنقاش حول منطقة التجارة الحرة وأهميتها للطرفين وخاصة الموقع الاستراتيجي لدول الخليج ودوره في تحقيق أهداف الجانبين ومنها موقع البحرين في قلب الخليج العربي، وتوقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وضرورة أن تشمل كل دول الخليج العربي مع الهند حيث لاتزال هناك دول خليجية لم توقع تلك الاتفاقيات مع الهند، فضلاً عن أهمية دور الهند في تأسيس المدن الذكية في منطقة الخليج العربي وهي أحد طموحات تلك الدول والتي بإمكانها الاستفادة من الخبرات الهندية في ذلك المجال، بالإضافة لضرورة الاهتمام بالسياحة وكذلك السياحة العلاجية وخاصة أن هناك العديد من أبناء الخليج العربي يأتون للهند لهذا الغرض وخلاصة هذا المحور أنه لابد من وضع خطط واستراتيجيات شاملة حول تطوير السياحة وشمول تلك الخطط كل دول الخليج العربي مع آليات محددة لتنفيذها.

التعاون بين الهند ودول الخليج العربي في مجالي الطاقة والابتكار

في الوقت الذي تستورد فيه الهند نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي، فإن تلك الدول في الوقت ذاته لديها خطط للتحول نحو الطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الصفري الكربوني مملكة البحرين ٢٠٦٠م، وسلطنة عمان ٢٠٥٠م، على سبيل المثال لا الحصر وهو هدف لدى الهند أيضاً من خلال خططها في هذا الشأن لعام ٢٠٧٠م،ولذلك تستهدف الهند أن يكون لها دور مهم في مجال الهيدروجين الأخضر في منطقة الخليج ولكن التساؤل المهم الذي أثير خلال النقاش هو هل تؤدي الخطوات التي يتم اتخاذها في هذا الشأن إلى النتائج

١٧٤,٢ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والهند يمثل ١١,٣٪ من إجمالي حجم التجارة لدول الخليج

يمكن أن تسهم الهند في توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي وهو من بين المجالات الواعدة ومطلب لدول الخليج

المرجوة؟ ، والإجابة هي أن هناك نتائج تحققت بالفعل ولكن لابد من المزيد في ظل توقعات بأن الطلب على الطاقة في العالم سوف يزداد بنسبة ٢٤٪ خلال الفترة من العام ٢٠٣٠ إلى ٢٠٥٠م، بما يعني أنه ستكون هناك فجوة يجب العمل على تلبيتها، وهناك جهود للتحول نحو الطاقة الخضراء وتوجد نماذج مهمة في كل من الإمارات، البحرين، وكافة تلك الجهود تندرج تحت مفهوم أمن الطاقة الذي يتأسس على أمرين هما تنوع الطاقة وتنوع الاقتصاد وهما هدفان لدول الخليج العربي والهند في الوقت ذاته، والهند لديها شراكات مهمة مع بعض دول الخليج العربي في هذا الشأن ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التعليم، التدريب، الاستثمارات.

ولتحقيق المزيد من التعاون بين الهند ودول الخليج العربي في مجالي الطاقة والابتكار يجب أن تكون هناك مرونة في الإجراءات الخاصة بالمستثمرين في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الاتفاق على تحديد احتياجات الطرفين في هذا المجال، بالإضافة إلى أهمية تشارك المعرفة وبناء القدرات البشرية والهند لديها خبرات مهمة في هذين المجالين، إلا أن التحدي ربما يكمن في تعريف مسألة أمن الطاقة وماذا يقصد بها للطرفين؟

وتوجد جوانب عديدة لمفهوم أمن الطاقة منها استقرار الأسعار في الأسواق العالمية ومدى الاستعداد للتعامل مع احتمالية تغير تلك الأسعار، دعم الاتصالات بين الشركات المعنية بالطاقة في الجانبين وهو ما يقدم قيمة مضافة للعلاقات بين دول الخليج العربي والهند، ويوجد جانب آخر لأمن الطاقة من خلال تجربة دولة الإمارات في تأسيس مفاعلات نووية للأغراض السلمية ضمن مفهوم الطاقة النظيفة، وقد أثير تساؤل مهم: هل نتحدث عن وجود مشروع بشأن الطاقة بين الهند ودول الخليج العربي من خلال مجلس التعاون كمنظمة؟ أم أن الحديث يدور فقط حول العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي بشكل ثنائي؟ وحتى الآن يتم التعاون في مجال الطاقة بشكل ثنائي ولكن يجب التفكير في الإطار الجماعي للتعاون مستقبلاً.

من ناحية ثالثة، على الرغم من وجود جهود من دول العالم للتركيز على مفهوم الممرات الخضراء والتي تحد فيها السفن من استخدام الوقود فإنه لا توجد الكثير من الجهود في هذا المجال ضمن التعاون بين الجانبين على الرغم من أن دول الخليج العربي والهند تصنف بأنها دول بحرية.

وضمن هذا المحور يلاحظ اتفاق الطرفين من الهند ودول الخليج العربي على أنه بالرغم من الجهود التي تحققت في مجالي أمن الطاقة والابتكار للارتباط الوثيق بين المجالين فإنه لاتزال هناك تحديات وهذا يحتاج وقتاً لمواجهتها، فضلاً عن ضرورة تحديد مصالح الطرفين من ذلك التعاون، بالإضافة إلى مسألة التقييم من آن لآخر للتعرف على مدى ما تم إنجازه.

الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا .. مجالات واعدة للتعاون

يوجد اهتمام كبير من جانب دول الخليج للتعاون مع الهند في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا، ففي مجال الصحة تسهم الهند بحوالي ١٠٪-١٥٪ في الصناعة الصحية في بعض دول الخليج العربي، بالإضافة للحضور الكبير للأطباء وكذلك مهنة التمريض في مستشفيات دول الخليج العربي وخاصة أن لديهم مهارة والغالبية منهم من ولاية كيرلا بالهند، بالإضافة لزيادة عدد الطلاب الخليجيين الدارسين للطب في الهند والذين يتجاوزن الآلاف في الوقت الراهن، وبوجه عام دول الخليج العربي تولي قطاع الحصة اهتماماً كبيراً ليس فقط ضمن خطط التنمية المستدامة ولكن ضمن خطط ما بعد جائحة كورونا، ومن بين المجالات الواعدة التي يمكن أن تسهم فيها الهند وهي متطلب لدول الخليج توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، إلا أنه من بين التحديات التي تواجه التعاون في المجال الصحي عموماً من وجهة نظر المشاركين من الهند هي أن الأطباء من الهند يجب عليهم إجراء اختبارات قبل الالتحاق بالعمل في الخليج بالرغم من أن لديهم شهادات علمية وهي الاختبارات التي لا يمر بها الأطباء من الدول الغربية على سبيل المثال، ولكن يمكن تفسير ذلك في قواعد كل دولة بشأن استقدام العمالة الوافدة وشروط ذلك، وكذلك تحدي ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية في الخليج العربي مقارنة بالهند وتأخر شركات التأمين في سداد مستحقاتها وهي تحديات لابد من مواجهتها، وفي مجال التعليم أثير النقاش حول التعاون في ذلك المجال وخاصة أن الهند استطاعت افتتاح مدارس خاصة بجالياتها في

أهمية المرونة لزيادة التعاون بين دول الخليج والهند في إجراءات الاستثمار بالقطاعين العام والخاص وتحديد الاحتياجات بالطاقة والابتكارات

بعض دول الخليج العربي بما يتلاءم مع الهوية الهندية، ولكن في الوقت ذاته لابد من أخذ طبيعة الأجيال الجديدة بالاعتبار من خلال إتاحة خيارات عديدة أمامها وهو أحد متطلبات تطوير التعاون في مجال التعليم بين الجانبين، أما في مجال التكنولوجيا فتركز النقاش على تهيئة البيئة المناسبة للمستثمرين ومنها تحديد نسبة الأرباح ولكن في الوقت ذاته لابد من وضع عنصر المخاطرة في الاعتبار ،ولكن في كل الأحوال فإن الشفافية تعد مطلباً رئيسياً للتعاون في ذلك المجال وخاصة أن هناك اهتمام كبير من الجانبين بالتعاون بل أن هناك أثرياء من الهند انتقلوا للعيش في الخليج ولديهم استثمارات في ذلك المجال.

الناس .. الرخاء .. التقدم أهداف ثلاثة للشراكة الخليجية -الهندية

قضايا عديدة كانت محاور للنقاش في ذلك المحور أهمها أن التواصل المباشر بين الأفراد في كل من دول الخليج والهند من شأنه دعم وتطوير تلك الشراكة، فاليوم نجد المطاعم الهندية تنتشر في دول الخليج العربي وكذلك هناك اهتمام في الهند بالطعام العربي، إلا أنه على الجانب الآخر يلاحظ أن الجاليات الهندية في الخليج لا تندمج مع المجتمعات الخليجية بل تحرص على أن يكون لها أطرها الخاصة سواء من خلال تأسيس النوادي أو المدارس الخاصة بها وبالتالي لا توجد فرص للاندماج مع المجتمعات الخليجية والتعرف على قيمها وكيفية التفاعل على المستوى الشعبي، فعلى سبيل المثال بالرغم من قلة أعداد الجاليات الصينية واليابانية مقارنة بالهند فإن كلتا الدولتين كان لديهما حرص على افتتاح مراكز لتعليم كل من اللغة الصينية واليابانية في دول الخليج العربي والتساؤل هو كيف يمكن لأبناء دول الخليج التعرف على القيم التي تسعى الهند لترسيخها، بالنظر إلى أنه إذا كانت من أولى متطلبات الشراكة الثقة فإن تلك الثقة تم بناؤها بالفعل ولكن لابد من تطوير البعد الثقافي لدوره وأهميته البالغة في تعزيز ودعم الشراكات.

من ناحية ثانية، أثيرت قضية مهمة للغاية وهي أنه في ظل سعي دول الخليج العربي في الوقت الراهن لتوطين الوظائف فإن العمالة الهندية سوف تواجه تحدياً هائلاً حيث سوف يضطر الآلاف من تلك العمالة للعودة إلى وطنهم بل أن ذلك يمثل تحدياً لبعض الشركات الهندية العاملة في الخليج أيضاً والتي هي ملتزمة في الوقت ذاته بتوظيف نسبة من المواطنين وفقاً لشروط الاستثمار الأجنبي.

الشراكة الاستراتيجية بين الهند والخليج في مجال الأمن البحري

حظيت قضية الأمن البحري بنقاش مهم خلال حوار كوتشي من خلال تخصيص جلسة خاصة لها والتي سادها اتجاهان، من جانب الهند وتمثل في رصد الجهود التي قامت وتقوم بها الهند لضمان الأمن البحري وخاصة العمليات البحرية التي أجرتها لمكافحة القرصنة في خليج عدن وكذلك قدرة البحرية الهندية على التعامل خلال الأزمات ومنها عمليات الإجلاء من اليمن عندما اندلعت الحرب عام ٢٠١٥م، وحرص الهند على تطوير التعاون مع دول الخليج في مجال الدفاع عموماً من خلال توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في ذلك المجال مع دولة الكويت في ديسمبر ٢٠٢٤م، خلال زيارة رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي للكويت، بالإضافة لجهود البحرية الهندية في تدريب القوات البحرية في مختلف أنحاء العالم والتي بلغت ٢٧ عملية خلال عام واحد من بينها تدريب بعض قوات دول الخليج العربي في مجال الحفاظ على أمن السواحل وكذلك تبادل المعلومات البحرية وغيرها من مجالات التعاون المختلفة.

إلا أن الاتجاه الآخر من باحثي دول الخليج المشاركين في الحوار قد أكد أنه على الرغم من أهمية التعاون بين الهند والخليج في مجال الأمن البحري والذي يتخذ أشكالاً عديدة منها زيارات السفن البحرية لموانئ دول الخليج العربي خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٣م، والتي بلغت ٣٥ زيارة وتوقيع عدة مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الأمن البحري وسعي الهند لتطوير أسطولها البحري ومن ذلك صناعة السفن محلياً وهو ما يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منه ولكن لابد من شمولية التفكير في ذلك المجال بأن الأمن البحري هو نتيجة لحالة عدم الاستقرار الإقليمي والحرب في غزة ، فضلاً عن دور الميليشيات المسلحة في تهديد الأمن البحري ومن ذلك نجاح الحوثيين في استخدام الدرونز تحت الماء خلال استهداف السفن في باب المندب والبحر الأحمر وهي تهديدات لابد وأن يكون للهند دور تجاهها، وفي حل الصراعات الإقليمية بوجه عام والتي

الاتفاق على خطة عمل مشتركة خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨تعد تطورًا مهمًا في سياق العلاقة بين دول الخليج والهند

تسهم في إنهاء تهديدات الأمن البحري، من ناحية ثانية فإنه من أجل التعاون في مجال الأمن البحري بين الهند والخليج لابد من تفهم طبيعة تلك التهديدات بالنسبة لدول الخليج العربي وكيفية إسهام الهند في مواجهتها فدول الخليج العربي والتي يصنف بعضها كدول صغرى ومتوسطة لديها معضلة أمنية تتمثل في الفجوة في القدرات البحرية فإيران لديها ٣٩٨ قطعة بحرية مقابل ٣٧٥ لدى دول الخليج العربي الست، وتواجه دول الخليج تهديدات الملاحة البحرية بشكل مستمر في مضيقي هرمز وباب المندب، بما يعنيه ذلك من ضرورة تفهم الهند للاحتياجات الخليجية الحقيقية في مجال الأمن البحري وهي بناء القدرات والقدرة على التعامل مع الكوارث والأزمات في البحار وتحقيق توازن القوى مع إيران ولا يعني ذلك حضوراً عسكرياً للهند في منطقة الخليج العربي بل التزام طويل المدى لمواجهة تهديدات الأمن البحري في الخليج من خلال استراتيجية متكاملة وعدم التعامل مع تلك التهديدات مع كل حالة على حدة، وكان من بين المقترحات هي لماذا لا تطلق الهند مبادرة للأمن البحري للتعاون مع دول الخليج العربي كمنظمة؟

الخلاصات الاستراتيجية للحوار

أولاً: أن الحوار كان فرصة مهمة للغاية للمصارحة والشفافية من الجانبين، صحيح أن حجم المصالح بينهما يؤسس لآفاق شراكة شاملة ولكن تبرز مسألة الأولويات بالنسبة للطرفين.

ثانياً: مع أهمية وجود اهتمام متبادل بين الجانبين لتطوير الشراكة ولكن الهند ليست بمفردها في منطقة الخليج وإنما يوجد منافسين ومن بينهم الصين ومن ثم فإن التساؤل الذي أثير ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها الهند لدول الخليج في كافة المجالات وخاصة الأمن ومن بينها الأمن البحري.

ثالثاً: النقاش لم يكن فقط حول طبيعة ومضامين الشراكة ولكن آلياتها، فمع أهمية تطور العلاقات الثنائية بين الهند ودول الخليج العربي فإن الأهم هو كيفية تطوير تلك الشراكة بين مجلس التعاون كمنظمة والهند بالتوازي مع المسارات الثنائية للعلاقات.

رابعاً: مع أهمية الحوار ولكن كان لافتاً عنوان الحوار هو" سياسات الهند نحو الغرب: الناس، الرخاء، والتقدم" وكان يجب أن يكون محدداً بشكل واضح الشراكة الاستراتيجية بين الهند ودول الخليج العربي بما يتلاءم وأهمية تلك الدول بالنسبة للهند وليس القول سياسة الهند تجاه الغرب بشكل عام.

خامساً: انطلاقاً من أهمية دور مراكز البحوث في دعم صانع القرار إلا أنه لوحظ وبالرغم من أهمية مشاركة ممثلي العديد من المؤسسات في الخليج العربي في الحوار ولكن من بين هؤلاء اثنان فقط من مراكز الدراسات الخليجية من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين.

وعلى الرغم من ذلك فإن حوارات من هذا النوع يمكن أن تسهم في تقييم مضامين ومسارات الشراكة بين دول الخليج العربي والهند في ظل حرص الجانبين على تطويرها نحو آفاق أكبر مستقبلاً.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تلعب التحالفات الاستراتيجية دورًا في دعم مكانة منطقة الخليج في الأسواق العالمية

ما بعد القمة الخليجية ٢٠٢٤: تنويع مصادر الطاقة ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي

تأخُذ دول مجلس التعاون الخليجي على عاتقها مُهمة تغيير أنظمة الطاقة لديها بما يُلبي أهداف التنمية العالمية المستدامة مع الحفاظ على أمن سلاسل الإمداد واستقرار الأسواق. مُسترشدة بالمبادئ التوجيهية لقمة مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٤م، باتت هذه الدول تمنح الأولوية إلى تطوير التقنيات المتقدمة من أجل إدارة الانبعاثات ورفع مستوى الكفاءة، مع اعتماد نهج متوازن يدمج بين كافة مصادر الطاقة. ولضمَان تدعيم النمو الاقتصادي المستدام لكافة دول المنطقة، شدد البيان الصادر عن المجلس الأعلى، على أهمية الأدوار التي تضطلع بها مفاهيم مثل؛ تطوير الهيدروجين النظيف، واحتجاز الكربون، واستخدامه، وتخزينه، والاقتصاد الدائري في تشكيل السياسات، والاستراتيجيات، والمشروعات.

د. أوميد شكري

بشكل عام، تعكف دول المنطقة الخليجية على تسريع وتيرة انتقالها إلى حقائب متنوعة من مصادر الطاقة من خلال الدمج بين التقنيات المتطورة، والتشجيع على التعاون الإقليمي والعالمي. كذلك يتضح مدى التزام هذه الدول بهدف خفض الانبعاثات الكربونية دون الاستغناء تدريجيًا عن موارد الطاقة التقليدية، عبر استثماراتها المتواصلة في مجالات الهيدروجين، والطاقة المتجددة، وتقنيات إدارة الكربون.

في الوقت ذاته، تلعب التحالفات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والاقتصادات المتقدمة وكبار عملاء الطاقة، دورًا في زيادة تدعيم مكانة الدول الخليجية كلاعب رئيسي على مستوى أسواق الطاقة العالمية، حيث تساعد مثل هذه الشراكات في رفع مستوى تبادل المعلومات، ورعاية الابتكار، وتحصين شبكات الإمداد. وقد نجحت دول مجلس التعاون في تحقيق توازن دقيق بين أمن الطاقة، والمرونة الاقتصادية، والريادة البيئية، من خلال اعتماد نهج شامل ومتوازن. وبخلاف أهمية ذلك في تعزيز مساعي التنويع الاقتصادي داخل المنطقة، فإن هذا الالتزام والتفاني من جانب دول الخليج تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يهيئ للمنطقة موطئ قدم على الساحة الدولية كرائدة في مجال التحول الطاقي، ويُكرس نموذجًا يُحتذى به.

التوسع في الطاقة المتجددة

من خلال التركيز على تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في قطع أشواط كبيرة في تعظيم قدراتها الإنتاجية للطاقة المتجددة. لاسيما وأن هذا النمط من المشروعات العملاقة، يتلاءم جيدًا مع طبيعة هذه البقعة من العالم، التي تزخر بأشعة الشمس الوفيرة والمساحات المفتوحة الشاسعة. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا التغيير، يُلبي أهداف الحفاظ على أمن الطاقة الإقليمي والأهداف المناخية العالمية، إلى جانب تدعيم دور مصادر الطاقة الصديقة للبيئة. وفي هذا الصدد، تتصدر كل من المملكة العربية السعودية والإمارات طليعة الحراك الإقليمي صوب التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، كما وضعت كل منهما أهدافًا عالية ضمن خطط الإصلاح التنموية الخاصة بكل منهما. حيث تستهدف المملكة ضمن رؤيتها "٢٠٣٠" إنتاج نصف طاقتها من الكهرباء من خلال مصادر الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠م، في حين لا يزال يجرى العمل داخل الأراضي الإماراتية على تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية المتكاملة. وقد ساهمت هذه المبادرات، بدورها، في مضاعفة القدرات الإنتاجية لدول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة المتجددة، متجاوزة مستوى

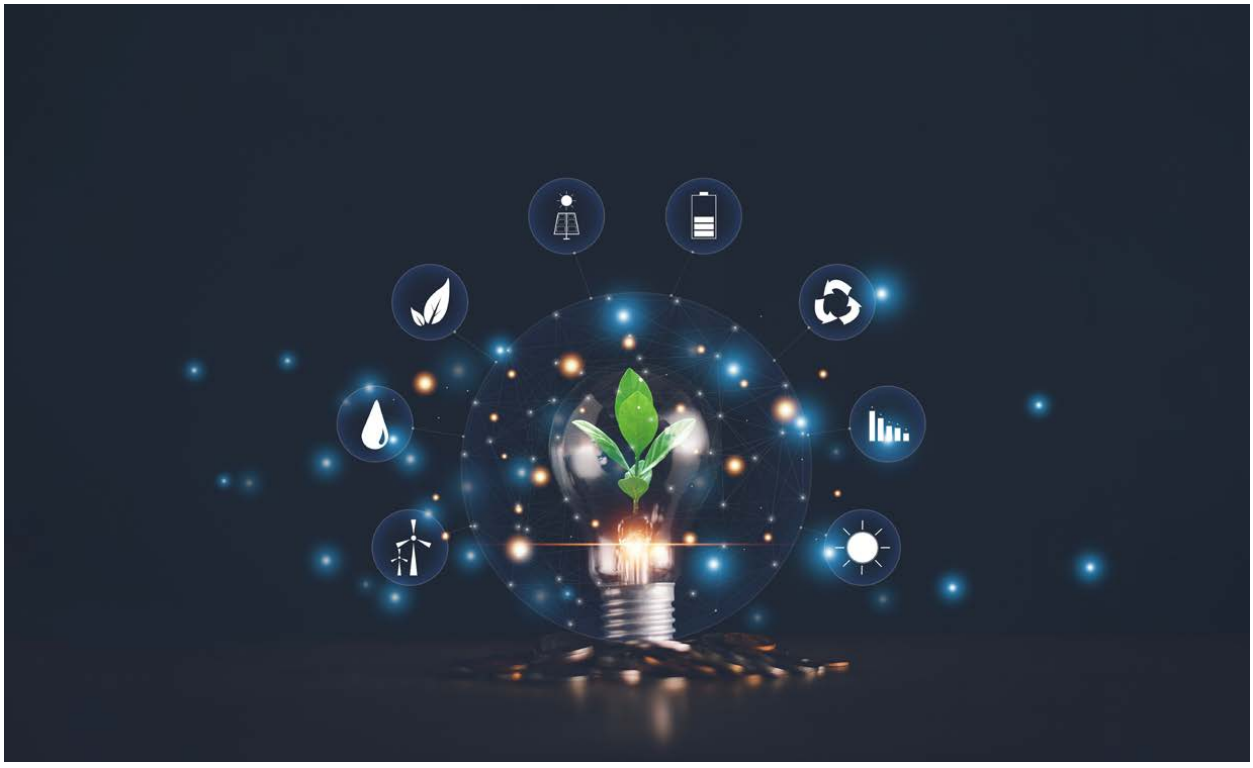

٥ جيجاوات في عام ٢٠٢٢م، بعدما كانت قد سجلت مستويات هامشية في عام ٢٠١٣م. مع ذلك، لاتزال الطاقات المتجددة تمثل ٣ ٪ فقط من إجمالي قدرة دول مجلس التعاون الخليجي المركبة لتوليد الطاقة، مما يؤكد على الإمكانات الهائلة للنمو. كذلك، ساهم التقدم المحرز على صعيد الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتقنيات الطاقة الشمسية المُركزة، إلى جانب انخفاض التكاليف، في زيادة تعزيز مكانة البلدان الخليجية على صعيد الانتقال الطاقي. ومن شأن هذه التطورات، تمهيد الطريق أمام زيادة التنويع في مصادر الطاقة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي طويل الأجل، والاستدامة البيئية.

الهيدروجين النظيف وإدارة الكربون

اعتمادًا على خبرَاتها الوفيرة في مجال الطاقة، سطع نجم البلدان الخليجية في سماء الريادة العالمية في مجال إنتاج الهيدروجين النظيف وإدارة الكربون. حيث تستفيد المنطقة من إمكانات توليد الطاقة المتجددة المتوفرة والبنية التحتية، في سبيل إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذي يعتمد على الطاقة المتجددة لفصل جزيئات الماء وتقسيمها إلى غاز الهيدروجين، والأوكسجين، والهيدروجين الأزرق، حيث يتم الدمج بين تقنية استخلاص الكربون، واستخدامه، وتخزينه، وبين العمليات الهيدروكربونية التقليدية.

في السياق ذاته، تتصدر سلطنة عمان طليعة دول المنطقة الخليجية، بدعم استراتيجية الهيدروجين الأخضر الطموحة التي تنتهجها، والتي تستهدف زيادة الإنتاج إلى ٨,٥ مليون طن متري بحلول ٢٠٥٠م، وبلوغ مستوى ١ مليون طن متري سنويًا بحلول ٢٠٣٠م. هذه الأهداف إنما تعكس التزامًا وجدية حيال حلول الطاقة المستدامة، كما أنها تتوافق مع الطموحات الأكبر لسلطنة عمان من أجل التنويع الاقتصادي. في سياق مماثل، تعكف دول مجلس التعاون الأخرى على دعم تنفيذ مشروعات الهيدروجين لديها، من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية، وعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن الحفاظ على قدرتها على المنافسة داخل سوق الهيدروجين العالمي. كذلك يساعد دمج استخدام تقنيات متطورة مثل تقنية احتجاز الكربون، واستخدامه-التي تركز على تجميع واستخلاص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من العمليات الصناعية سواء بهدف التخزين أو الاستخدام التجاري-على دعم المبادرات الخضراء. ويتجلى التزام مجلس التعاون الخليجي حيال الإبقاء على

تعكف دول الخليج على تسريع انتقالها لحقبة متنوعة من مصادر الطاقة بدمج التقنيات المتطورة وتشجيع التعاون الإقليمي والعالمي

التوازن بين الريادة البيئية والرفاه الاقتصادي، من خلال التركيز بشكل مزدوج على إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، بما يسهم في ترسيخ مكانته كلاعب مؤثر في مسيرة انتقال الطاقة العالمية.

استقرار أسواق الطاقة ووفرة المعروض

تعكف دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا على توسيع خططها الخاصة بالطاقة من أجل تلبية أهداف الاستدامة والحفاظ على استقرار الأسواق ومصادر الطاقة الموثوقة. ذلك إلى جانب العمل على تحجيم المخاطر المترتبة على التأرجح في أسعار النفط والاضطرابات الجيوسياسية، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة والطاقات المتجددة، والتي من شأنها أن تُنمي المرونة لدى بيئة الطاقة العالمية التي أضحت يومًا تلو الآخر أكثر ديناميكية. كما تحرص البلدان الخليجية، التي تتمتع بموقع جغرافي مميز بين الشرق والغرب، على تحقيق الاستفادة المثلى من قربها الجغرافي من أجل تحصين خطوط تجارة الطاقة، وضمان استدامة الإمدادات إلى الأسواق المهمة داخل كل من آسيا، وأوروبا، وما خلفهما. وبالنظر إلى المكانة المهمة التي تعتليها هذه البلدان، فإنها تنعم بالقدرة على دعم تجارة الطاقة الدولية وأهداف الانتقال الطاقي. علاوة على ذلك، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على استكشاف سلاسل الإمداد الخاصة بالمعادن الحيوية للعناصر الأرضية النادرة، والليثيوم، والكوبالت -والتي تعد جميعها عناصر ضرورية لتقنيات الطاقة الخضراء. كما أنها تكتسب أهمية محورية ضمن عمليات تصنيع توربينات الرياح، والألواح الشمسية، والبطاريات. من جانبها، تأمل دول مجلس التعاون الخليجي في دعم أهداف الطاقة المتجددة، وتعزيز موقفها التفاوضي، وتحسين مكانتها داخل سوق الطاقة العالمية، من خلال تأمين الاستثمارات وعقد الشراكات في هذه الموارد.

نحو مستقبل مستدام

تشكل التقنيات المتطورة، والسياسات المبتكرة، والتفاني نحو تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، الركائز التي تقوم عليها استراتيجية تنويع مصادر الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي. فإن مثل هذه البرامج تساعد على ترسيخ مكانة المنطقة الخليجية كرائدة في التحول الطاقي العالمي، مع العمل على تحسين مستوى استقرار الأسواق وأمن منظومة الطاقة.

حيث تعكف دول مجلس التعاون الخليجي على خلق منظومة قوية للطاقة، قادرة على مواكبة التغيرات التي تعصف بالنظام العالمي عبر معالجة قضايا مثل نقاط الضعف في سلاسل التوريد، وتقلبات الأسواق، والمخاوف البيئية. ومن خلال اعتماد نهج استباقي، فإن الدول الخليجية تقدم نموذجًا يمكن لمُصدري الطاقة التقليدية أن يصبحوا من دعاة أهداف الاستدامة دون التفريط في النمو الاقتصادي القوي أو المساس بدورهم المؤثر في معادلة الطاقة العالمية.

الانعكاسات على إنتاج الطاقة وديناميات السوق

تُسهم استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تنويع مصادر الطاقة في إعادة رسم ملامح الاقتصادات الإقليمية فضلًا عن، انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية. وعبر الاستثمار في الطاقات المتجددة والتقنيات النظيفة، يتقلص حجم اعتماد هذه الدول على الهيدروكربون وتضع حجر الأساس لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة على المدى الطويل، حيث يقود هذا المحور الاستراتيجي التغييرات في الأنماط الخاصة بـ المعروض والطلب العالميين، ليرتقي بالبلدان الخليجية من مُصدر للهيدروكربون التقليدي إلى مورد لمَزيج متنوع وغني من مواد الطاقة.

إحدى ثمار هذه الاستثمارات، تتمثل في رفع مستوى الاكتفاء الذاتي من الطاقة داخل المنطقة. فضلًا عن، مساهمة مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في تقليص الاعتماد المحلي على الوقود الأحفوري من أجل توليد الكهرباء، وتحرير الهيدروكربون من أجل الأغراض التصديرية، ودعم استقرار الإمداد العالمي للطاقة. بالمثل، تساهم مثل هذه المشروعات في جعل مجلس التعاون الخليجي مركزًا عالميًا لتقنيَات إنتاج الطاقة المتجددة، وإتاحة آفاق للتجارة، والتعاون، والاستثمارات في الطاقة النظيفة. في السياق ذاته، فإن خطوة دمج مشروعات الطاقة المتجددة ضمن الاستراتيجيات الخليجية الوطنية تُظهر حرص دول مجلس التعاون على مواءمة ازدهارها الاقتصادي مع طموحات الريادة البيئية. في حين أن الالتزام الذي تُبديه دول المنطقة تجاه الأهداف المناخية العالمية، مقترنًا بالتطوير المشهود في قطاع البنية التحتية للطاقة المتجددة، يساعد على دفع مساعي التنويع الاقتصادي، واستحداث وتنويع القاعدة الصناعية، وزيادة فرص العمل.

التحالفات الاستراتيجية بين دول الخليج والاقتصادات المتقدمة وكبار عملاء الطاقة لاعب رئيسي في الأسواق العالمية

إن مساعي التنويع الخليجية تُسهم في تدعيم نفوذها الجيوسياسي داخل أسواق الطاقة العالمية. وبفضل تفوقها في قطاعَي الطاقة التقليدية والمتجددة، باتت دول مجلس التعاون الخليجي قوة مؤثرة في صياغة السياسات العالمية للطاقة. كما أن هذه الخبرة المزدوجة تُمكنها من معالجة التحديات العالمية مثل تقلبات السوق والتحولات العادلة في مجال الطاقة. وتُعد دول مجلس التعاون الخليجي نموذجًا على قدرة الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، على الإبحار عبر التحولات المعقدة في مجال الطاقة، مع الحفاظ على هيمنتها العالمية في الوقت ذاته.

التعاون الدولي

تُمثل الشراكات الدولية عاملًا محوريًا ضمن عملية التحول الطاقي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تساعد على تسريع وتيرة إحراز تقدم وتعزيز آفاق التعاون الدولي بشأن حلول الطاقة المستدامة. كما تُسهم هذه الشراكات في توفير الخبرات التقنية، والموارد المالية، وتحسين المكانة الجيوسياسية لدول المنطقة الخليجية بوصفها مُبتكر للطاقة النظيفة. ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك، توسع نطاق التعاون بين الصين ودول الخليج حول مبادرات الطاقة المتجددة. حيث تضطلع الشركات الصينية بدور كبير ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، على صعيد تطوير مشروعات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتقنيات الشبكات الذكية. كما تسلط هذه الشراكة الضوء على التناغم والتضافر بين القدرات الصينية التقنية والتصنيعية والأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون، بما يُسهم في توليد الزخم اللازم لنشر الطاقة المتجددة والابتكار.

بالمثل، عمد الاتحاد الأوروبي إلى تعميق شراكته في مجال الطاقة مع مجلس التعاون الخليجي، بالأخص قطاعي الطاقة المتجددة والهيدروجين. وفي ظل مساعيه إلى تنويع حقيبة الطاقة لديه وتقليص الاعتماد على الهيدروكربون، ينظر التكتل الأوروبي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي باعتبارها شريكًا رئيسيًا في بناء أنظمة الطاقة المستدامة. فيما تسهم هذه الشراكات والتعاون في مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة على نطاق واسع، في دعم الأهداف المناخية للمنطقتين وتعزيز الاندماج الاقتصادي في الوقت ذاته. كما أنها تُتيح لدول مجلس التعاون الخليجي إمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة والوصول إلى الأسواق الأوروبية، بجانب تعزيز دورها في الإطار العالمي للطاقة.

في سياق متصل، تمثل استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في نسخته ال ٢٨ "كوب ٢٨" علامة فارقة مهمة، حيث تُظهر التزام مجلس التعاون الخليجي بشكل عام حيال العمل المناخي العالمي. فضلًا عن، إتاحة منصة لتسليط الضوء على التقدم المحرز على صعيد تقنيات الطاقة النظيفة، والمبادرات الاقتصادية المستدامة، والريادة في السياسات المناخية. كما ساهم المؤتمر في تيسير سبل التعاون والشراكات بين الحكومات، ورواد الصناعة، ومنظمات المجتمع المدني، مُبينًا استعداد المنطقة لمعالجة التحديات الحرجة الخاصة بالطاقة والمناخ. إلى جانب ذلك، تضخ دول مجلس التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في مشروعات الطاقة المتجددة ومبادرات نقل التكنولوجيا داخل البلدان النامية، لاسيما داخل إفريقيا وآسيا. وتسهم هذه الجهود المبذولة في دعم أهداف الاستدامة العالمية وتعظيم النفوذ الخليجي داخل الأسواق الصاعدة. ومن خلال تشارك الخبرات والموارد، تُعزز المنطقة شراكاتها على الساحة الدولية، بما يتوافق مع أولوياتها الاقتصادية وأولويات الطاقة لديها على المدى الطويل.

مكاسب دول الخليج الاقتصادية من التحول إلى أنظمة طاقة منخفضة الكربون

يُمثل التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون فرصة ذهبية لدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام، وخلق الوظائف، وضمان التمتع بنفوذ دائم داخل أسواق الطاقة العالمية. ويتمركز في قلب هذا التحول، العمل على تقليص الاعتماد على صادرات النفط والغاز. ومن خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تخلق دول مجلس التعاون مسارات جديدة للعائدات وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن تطوير التقنيات الابتكارية مثل الهيدروجين الأخضر يُعزز المرونة الاقتصادية ويجعل المنطقة لاعبًا رئيسيًا في مشهد الطاقة المُتغير. كذلك، يدعم التحول إلى أنظمة طاقة مُنخفضة الكربون، توفير فرص عمل موسعة وتنمية المهارات. في حين أنه من المتوقع أن تسهم المبادرات الخاصة بإزالة الكربون ونمو الصناعات الخضراء في توفير الملايين من

نجحت دول الخليج في قطع أشواط كبيرة في تعظيم قدراتها الإنتاجية للطاقة المتجددة بالتركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

الوظائف عبر أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول ٢٠٥٠م، حيث تطلب مشروعات الطاقة المتجددة واسعة النطاق توظيف قوة عاملة ماهرة، وهو ما يقود إلى تطوير رأس المال البشري ورفع مستوى الإنتاجية على الصعيد الإقليمي. كذلك، تتيح القطاعات الناشئة مثل كفاءة الطاقة، والاقتصادات الدائرية، وإعادة تدوير المخلفات، سبلًا إضافية للعمالة ذات المهارات العالية والاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل.

في السياق ذاته، تُمثل التكاليف المنخفضة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، التي تعد حاليًا أرخص مصادر الطاقة، حافزًا قويًا لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، حيث تصل تكلفة إنتاج الكهرباء منها إلى أقل من سنتين أمريكيين للكيلووات/ساعة. وهو ما يجعل مجلس التعاون الخليجي رائدًا عالميًا في مجال الطاقة المتجددة ويدفع صوب الابتكار التكنولوجي. وتُشير التقديرات إلى أن التحول نحو اقتصاد أخضر يمكن أن يضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠٥٠م، ليصل إلى ١٣ تريليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٦ تريليونات دولار في ظل السيناريو الاعتيادي. وهو ما يعكس حجم الإمكانات الاقتصادية التي ينطوي عليها التحول إلى أنظمة الطاقة منخفضة الكربون. كما أن الانتقال إلى الطاقة الخضراء من شأنه أن يفتح آفاقا تصديرية جديدة، فالموارد الطبيعية التي تزخر بها دول مجلس التعاون سواء على صعيد الطاقة الشمسية أو الرياح، تجعلها رائدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذي يعد أحد مصادر الطاقة الحيوية مستقبلا. في الوقت ذاته، تساهم المزايا الجيولوجية والفنية لدول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مكانتها كمركز عالمي لاحتجاز وتخزين الكربون، كما أن موقعها الاستراتيجي يجعلها قادرة على لعب دور محوري في تزويد العالم بالطاقة المتجددة ويدعم دور المنطقة كُمبتكر عالمي في مجال الطاقة.

تسهم سياسات التحول الطاقوي لدول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التنوع الاقتصادي، من خلال تخفيض الاعتماد على صادرات النفط والغاز، وإرساء أسس اقتصادية قوية. وتدعم هذه المبادرات التنمية المستدامة، وتعزز القدرة التنافسية في الأسواق الناشئة، كما تقلص من فرص التعرض إلى التذبذب والتقلبات في أسعار النفط العالمية. ويمثل قطاع الطاقة المتجددة عاملًا بارزًا في الدفع بهذا التغيير، حيث يطلق العنان للتوسع في الاقتصاد الأخضر، وخلق العديد من فرص العمل الممكنة. وعلى نفس القدر من الأهمية، من المتوقع أن تسهم مبادرات إزالة الكربون داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خلق ١٠ ملايين فرصة عمل بحلول ٢٠٥٠م، فضلًا عن دعمها للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ومساعي التنويع الاقتصادي الأشمل.

تُظهر دول مجلس التعاون الخليجي التزامًا جادًا تجاه هدف حماية البيئة والتخفيف من آثار التغير المناخي، وذلك من خلال سعيها الحثيث إلى مباشرة عمليات إزالة الكربون وتحقيق أهداف الطاقة المتجددة. وبحسب رؤية ٢٠٣٠، فإن المملكة تستهدف توليد ٥٠ ٪ من طاقتها من خلال مصادر الطاقة المتجددة، في حين تهدف سلطنة عمان إلى توليد ٣٠ ٪ من طاقتها الكهربائية عبر مصادر الطاقة المتجددة. على الصعيد الإماراتي، يتجلى التزام البلاد تجاه تبني الاقتصاد الدائري للكربون، الذي يُركز على خفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها، عبر طرحها "خارطة طريق تحقيق الريادة في مجال الهيدروجين"، التي تهدُف إلى احتجاز ١٠ ملايين طن من غاز أوكسيد الكربون سنويًا بحلول ٢٠٣٠م. بشكل عام، تُبدي أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي التزامًا تجاه تحقيق هدف صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول منتصف القرن الجاري، بما يعكس نهجها الاستباقي في معالجة القضايا المناخية العالمية. ومن شأن مثل هذه التعهدات، المساهمة في تموضع مجلس التعاون الخليجي كرائد في مجال الاستدامة والطاقة المتجددة، وستجعل من المنطقة قبلة للمستثمرين الدوليين. ومن خلال تبني مسيرة الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون، تكفل دول مجلس التعاون الخليجي لشعوبها مستقبلًا ناجحًا ومتوازنًا، من خلال تأمين المزايا الاقتصادية، وتعزيز النمو الأخضر، وتقديم مساهمة كبيرة في الاستدامة البيئية الإقليمية والعالمية.

التحديات

ثمة عديد من العراقيل المؤسسية وتلك المرتبطة بالسياسات العامة التي تعترض مسيرة الانتقال الطاقي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي من شأنها أن تعيق التحول إلى الإنتاج المستدام

التقنيات المتطورة والسياسات المبتكرة لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية ركائز استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة لدول الخليج

من الطاقة المتجددة والاستهلاك. وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد التشريعات الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة، ثمة افتقار إلى وجود أطر شاملة بين القطاعات، فضلًا عن، غياب القدرة المؤسسية اللازمة للتعامل مع التحديات الخاصة بـ التكامل وإصلاح منظومة أسعار الطاقة. كما تنذر هذه الفجوات بتقويض مسيرة تحول البنية الأساسية للطاقة وتعريض أهداف الاستدامة طويلة الأجل للخطر. وهو ما يقتضي العمل على تعزيز التنسيق المؤسسي وبناء القدرات لمعالجة أوجه القصور المشار إليها وضمان التنفيذ الفعال لمشروعات التحول في مجال الطاقة. وبالرغم من أن إصلاح منظومة أسعار الطاقة تعد خطوة أساسية في سبيل تطوير عنصري الاستدامة والفعالية، إلا إنها تظل قضية غير محسومة بعد. في الماضي، كانت إعانات الدعم لمواد الطاقة داخل دول الخليج تخدم كعامل دعم لبقاء الأسعار عند مستويات منخفضة، مما فتح الباب أمام انعدام الكفاءة والمبالغة في الاستهلاك. مع ذلك، تظل إعانات الدعم قضية شائكة، خشية أن يؤدي التخلي عنها إلى قفزة في الأسعار، يستتبعُها ارتفاع التضخم ومضاعفة الصعوبات المالية الواقعة على كاهل الفئات المحرومة، مما يستلزم دعمًا وتكاتُفًا على المستوى العام، مُقترنًا بالتزام وعزيمة سياسية راسخة. وبقدر ما تمثل الإصلاحات شقًا محوريًا من عملية التحول الطاقي، بقدر ما تُشكل قضية حساسة، تقتضي من صناع السياسات توخي الدقة في موازنة أهداف الاستدامة مقابل التأثيرات والتبعات الاقتصادية.

من بين التحديات الأخرى التي تتطلب جهدًا خليجيًا للتغلب عليها، ضرورة العمل على ملاءمة التشريعات المحلية مع معايير الاستدامة الدولية، والموازنة بين المصالح القومية والمنافسة العالمية. حيث ينطوي هذا النهج المتوازن، على إدارة التبعات الاقتصادية للتحول في مجال الطاقة، وتأمين الاستثمارات في التكنولوجيا المتجددة، والتفاوض بشأن التحديات الجيوسياسية. وفي سبيل امتلاك القدرة على التأثير في الاستراتيجية العالمية وإظهار القدرة على الريادة أثناء عملية التحول الطاقي، ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي المشاركة بشكل نشط في المناقشات الدولية حول الطاقة والمناخ. بالأخص، أنه بوسعها الحفاظ على استقرارها ونفوذها بموازاة العمل على تحصين مكانتها داخل مشهد الطاقة العالمي المتغير من خلال رفع مستوى تمثيلها الدولي ومواءمة اتفاقياتها الدولية مع الأهداف الإقليمية.

الآفاق

من خلال تطويع الموارد المالية الوفيرة والتركيز على مصادر الطاقة المتجددة، يضمن مجلس التعاون الخليجي ريادته العالمية في مسيرة التحول إلى أنظمة الطاقة منخفضة الكربون. ومن خلال الاستثمار في تقنيات الهيدروجين الأخضر، وتوليد الرياح والطاقة الشمسية، تُرسي المنطقة المعايير لُممارسات الطاقة المستدامة، وتستقطب التحالفات الدولية، وتظهر القدرة على البراعة والابتكار. وبخلاف مساهمة هذه الريادة في الطاقة المتجددة، في تدعيم أهداف التنويع الاقتصادي، فإنها تساعد على ترسيخ مكانة مجلس التعاون الخليجي كرائد عالمي في مجال التنمية المستدامة وتعظيم نفوذه في صناعة الطاقة.

علاوة على ذلك، يعزز الموقع الفريد الذي تنعم به دول الخليج باعتبارها همزة وصل بين الشرق والغرب مكانتها كمركز عالمي للطاقة. حيث تُعنى المنطقة بالعمل على تحسين سلاسل الإمداد وزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر التنسيق بين السياسات التجارية، وأهداف النمو المستدام، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة. ومن خلال عقد توازن بين مواصلة إنتاج مصادر الطاقة التقليدية، والأهداف البيئية المنشودة على المدى الطويل، يتسنى لدول مجلس التعاون تدعيم مكانتها في مشهد الطاقة العالمي، مدعومة بموقعها الجغرافي الفريد. ومع الحرص كذلك على مواصلة ضخ استثمارات في التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، تحظى دول الخليج بإمكانية تقليص المخاطر الناتجة عن التذبذب في أسعار المعدن الأسود. كما أن العمل على تنويع مزيج الطاقة لديها، يعزز قدرة هذه الدول على تأمين إمدادات مستقرة للطاقة، وتقليص المخاطر الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة البيئية. فضلًا عن، مساهمة مثل هذه المبادرات في ترسيخ مكانة المنطقة الخليجية كمركز رائد في ابتكارات التكنولوجيا الخضراء، ودعم مكانة المنطقة على الساحة الدولية وتعزيز قدرتها على التكيف في ظل مشهد الطاقة المتغير.

في السياق ذاته، فإن التنفيذ الدؤوب لسياسة الطاقة المستدامة داخل دول مجلس التعاون يرسي معيارًا عالميًا للمزايا

المالية والبيئية المترتبة على التحولات لأنظمة الطاقة منخفضة الكربون. حيث تقدم المنطقة نموذجًا مُلهمًا للعالم في تبني ممارسات مشابهة عبر إظهار القدرة على الدمج الفعال بين مختلف التقنيات الخاصة بالطاقة المتجددة. وبخلاف المكاسب المالية، من شأن هذه الريادة تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس التعاون في تنفيذ الأهداف المناخية العالمية، وتطوير أهداف التنمية المستدامة دوليًا. ومن خلال الجمع بين الاستثمارات الضخمة في مجال الهيدروجين النظيف، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا إدارة الكربون المتقدمة من جهة والهيدروكربون التقليدي من جهة أخرى، تُعيد البلدان الخليجية تشكيل اقتصاداتها عبر انتهاج استراتيجية مزدوجة للطاقة. وسوف تثمر هذه الاستراتيجية عن العديد من المنافع على رأسها؛ تعزيز الابتكار، وخلق فرص عمل، وخفض الانبعاثات الكربونية، إلى جانب ضمان استقرار الأسواق، وتنوع مزيج الطاقة. كما ترسي مثل هذه الاستثمارات أساسًا لنُمو اقتصادي مستقر ومرن، إلى جانب تلبية مطالب الأهداف العالمية الخاصة بإزالة الكربون.

أخيرًا، يعتمد الانتقال الخليجي في مجال الطاقة بشكل كبير على التعاون الدولي، حيث تساعد الشراكات مع الدول الغنية وكبار عملاء الطاقة في تيسير مشاركة تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمعرفة، بما يسرع وتيرة إحراز خطى متقدمة على صعيد إدارة الكربون والطاقة المتجددة. كذلك فإن مثل هذا النوع من الشراكات يضمن لدول مجلس التعاون الخليجي ريادتها المستدامة في مجال التحول الطاقي من خلال تطويع هذا التعاون في تدعيم دورها. وقد برهنت دول الخليج على قدرتها على الموازنة بين التقدم الاقتصادي والاضطلاع بمسؤولياتها البيئية عبر الإبقاء على توازن بين هذه الفرص والعقبات مثل التغيرات في أسعار مواد الطاقة والمنافسة الجيوسياسية. وهو ما يكرس دورها في تشكيل مستقبل عالمي مستدام.

ختامًا

يمثل التحول الطاقي في الخليج تحولًا استراتيجيًا لتحقيق التوازن بين الحفاظ على دور الهيدروكربونات في الاقتصاد وبين الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وتقنيات إدارة الكربون. هذا التوجه يضمن استقرار أسواق الطاقة مع بناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة في مواجهة التحديات. كما تتوافق مثل هذه المبادرات مع مطالب قمة مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٤م، بشأن اتباع استراتيجية شاملة تحتضن الإبداع في مجال التحكم في الانبعاثات والاستخدام الاقتصادي لكافة مصادر الطاقة. إجمالًا، تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي نهجًا استباقيًا في مُعالجة هذه التعقيدات على الرغم من أوجه القصور المؤسسية والصعوبات المتعلقة بإصلاح أسعار الطاقة والقدرة التنافسية الدولية. كما تسعى إلى ترسيخ مكانتها على الساحة العالمية كلاعب رئيسي في مسيرة التحول الطاقي.

وفي الوقت الذي تستفيد دول مجلس التعاون من مواردها المالية ومزاياها الاستراتيجية، تتفتح لها العديد من الآفاق من أجل الريادة، والتنوع الاقتصادي، والتعاون الدولي. كما تحرص على تقليص حجم مخاطر تذبذُب أسعار النفط، وتعزيز الابتكار بإعطاء الأولوية لإنتاج الهيدروجين النظيف، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، ومشروعات الاقتصاد الدائري. وتمثل الشراكات مع الدول المتطورة وكبار مستهلكي الطاقة عنصرًا أساسيًا في التعجيل بهذا التحول. وعبر العمل على تدعيم سلاسل الإمداد وتيسير نقل المعرفة، فإن هذه الشراكات تحسن القدرة الخليجية على تضمين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة في مزيج الطاقة لديها. ومن شأن هذه "المسيرة " أن تكفل مستقبلًا مزدهرًا للمنطقة، وتعزز مكانتها كرائد عالمي في مكافحة أزمة التغير المناخي.

ونظرًا إلى اعتمادها المُفرط على صادرات الطاقة، فإن النهج الذي تعتمده المنطقة سيخلف تبعات واسعة النطاق على صعيد التنمية المستدامة والاقتصاد الإقليمي الأوسع نطاقًا. عبر الحرص على معالجة نقاط الضعف والثغرات الاقتصادية، بالتوازي مع التشجيع على الريادة البيئية من خلال تنويع حقيبتها من موارد الطاقة والالتزام بسياسيَات حماية البيئة ومكافحة أزمة تغير المناخ. ومن شأن هذه التدابير أن تكرس نموذجًا في مجال التنمية المستدامة من خلال السماح لدول مجلس التعاون بخفض بصمتها الكربونية دون المساس بنموها الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن رعاية وتطبيق التقنيات المتطورة، يُسهم في تحسين القدرة الاقتصادية الخليجية على الصمود وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. بعبارة أخرى، إن ما تنجزه دول مجلس التعاون لا يقتصر صداه على البُعد المحلي، بل يمتد ليُرسي معيارًا عالميًا لممارسات الطاقة المستدامة عبر التوفيق بين السياسيات الوطنية والأهداف العالمية.

* محلل متخصص في شؤون أمن الطاقة ـ وباحث وأستاذ زائر في العلوم السياسية ـ جامعة جورج ميسون

رحبت به قمة الكويت .. ميثاق المستقبل بين طموح الأهداف ومعوقات التطبيق

نجاح ميثاق المستقبل يتوقف على ٤ متطلبات وتوافق الشمال مع الجنوب وتحويل الأقوال لأفعال

شهد مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية في شهر سبتمبر ٢٠٢٤م، حدثًا مُميزًا، وهو إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بدء دورتها رقم ٧٩ "ميثاق المستقبل"، تحت شعار "حلول متعددة الأطراف لغد أفضل"، والذي ناقشته في البند رقم ١٢٣ من جدول أعمالها بعنوان "تعزيز منظومة الأمم المتحدة".
صدر الميثاق بهدف تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية، مثل التغير المناخي، والأزمات الاقتصادية، والصدمات العالمية، وتعزيز الحوكمة العالمية، وإعادة تأكيد التزامات الدول التي سبق أن تعهدت بالعمل وفقًا لها في إطار الأمم المتحدة.

أ.د. علي الدين هلال

وتعود جذور فكرة انعقاد هذا المؤتمر إلى عام ٢٠١٥م، عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، التي تضمنت ١٧ هدفًا رئيسيًا و١٦٩ هدفًا فرعيًا لتكون مرشدًا وبوصلة للعمل من أجل مستقبل مستدام. وفي ٢٠٢٠م، ومع احتفال الأمم المتحدة بمرور ٧٥ عامًا على إنشائها، والتي أكد فيها قادة دول العالم التزامهم بالسعي إلى تحقيق الأمن والسلم الدولي في مواجهة الأخطار المحدقة بالعالم، وطالبوا السكرتير العام أنطونيو جوتيريتش بالتقدم بمقترحات وخطة عمل لإنجاز هذه المهمة. واستجابة لذلك، قدم السكرتير العام في سبتمبر ٢٠٢١م، تقريرًا بعنوان "خطتنا المشتركة"، دعا فيه إلى تجديد الثقة والتضامن بين الشعوب والدول والأجيال، وإحياء النظام متعدد الأطراف، والتي تضمنت العديد من الرؤى والمقترحات، والتي كان منها عقد "قمة المستقبل".

وتلا ذلك، قرار من الجمعية العامة في سبتمبر ٢٠٢٢م، حول كيفية عقد القمة وطبيعة مخرجاتها المتوقعة، ثم صدر قرار من الجمعية العامة في سبتمبر ٢٠٢٣م، حول المحاور التي ستتناولها القمة.
وعلى مدى هذه السنوات، دارت مناقشات ومساجلات بين الدول الأعضاء حول أولويات المخاطر التي يواجهها العالم، وطريقة التعامل معها، وتقاسم التكلفة المالية اللازمة لمواجهتها. وعبر مفاوضات شاقة، تم الوصول إلى التفاهمات والتوافقات التي تبلورت في "ميثاق المستقبل".

وفي إطار الاستعداد لعقد المؤتمر، أصدر الأمين العام أحد عشر تقريرًا أو ملخصًا للسياسات، هي بمثابة أدلة عمل يشمل كل منها موضوعًا بعينه والأهداف المراد تحقيقها والإجراءات والخطوات التي ينبغي اتخاذها بشأنه. وتضمنت تلك التقارير والأوراق أفكارًا جديدة وغير تقليدية. وعلى سبيل المثال، فإن الورقة المعنونة "إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية .. إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، مثلت تحديًا للمقاييس التقليدية لتقدم دولة ما، مثل معدل النمو الاقتصادي وارتفاع قيمة الناتج القومي الإجمالي، فدعت الورقة إلى تجاوز هذا المقياس، وتبني نهج شامل يركز على هدف التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان، وتطوير المؤشرات والمقاييس المرتبطة بذلك واعتبارها الأكثر مناسبة بدلًا من الناتج القومي الإجمالي.

وكذلك، ففي إطار تحول العالم إلى التكنولوجيا الرقمية، ركزت الورقة الخاصة بـ " الميثاق الرقمي العالمي"، على ضرورة بلورة مستقبل رقمي يتمحور حول الإنسان، فاقترحت المبادئ

والأهداف والإجراءات اللازمة لتعظيم فوائد التقنيات الرقمية، والتقييد من آثارها السلبية. تناولت الأوراق أيضًا الهيكل المالي الدولي، وصحة المعلومات على المنصات الرقمية، والحاجة إلى خطة جديدة للسلام.

بدأت الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر في ٢٠ و٢١ سبتمبر، والتي شارك فيها ممثلون للمجتمع المدني والقطاع الخاص، والجامعات ومراكز البحوث والهيئات المحلية، والمثقفون والأدباء، وممثلو المنظمات الإقليمية، مع التركيز على مشاركة الشباب. وأعقبها في ٢٢ و٢٣ سبتمبر اجتماع الوفود الرسمية التي أقرت ميثاق المستقبل.

يتكون الميثاق في نسخته الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة باللغة العربية من ٦٦ صفحة، منها ٤٢ صفحة لنص الميثاق، و٢٤ صفحة لمرفقين. يشمل متن الميثاق عدد ٨٤ بندًا، تضم مقدمة وخمسة محاور لم تحمل اسم فصل أو قسم، وإنما تحت عناوين:

أولًا: التنمية المستدامة وتمويل التنمية، وثانيًا: السلام والأمن الدوليين، وثالثًا: العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي، ورابعًا: الشباب والأجيال القادمة، وخامسًا: إحداث تحول في الحوكمة العالمية. وأعقب نص الميثاق مرفقان. الأول، بعنوان "التعاهد الرقمي العالمي" ويتكون من ٧٤ بندًا، والثاني بعنوان " إعلان الأجيال المقبلة" ويتكون من ٣٢ بندًا. وجدير بالذكر، أن هيكل ميثاق المُستقبل جاء مُغايرًا لميثاق الأمم المتحدة الذي تكون من مقدمة وعدد تسعة عشر فصلًا تضم ١١١ مادة.

يمثل ميثاق المستقبل وثيقة تتسم بالشمول والتكامل، وتقوم على التشاركية وتعاون الأطراف الرسمية وغير الرسمية، والمرونة التي تسمح لها بالتكيف مع التغيرات المتلاحقة السريعة التي يشهدها عالم اليوم، وهدفه هو إقامة مستقبل عالمي أكثر شمولًا واستدامة ومرونة يقوم على المساواة والتضامن.

ويهدف هذا المقال إلى عرض وتحليل الأفكار الرئيسية التي تضمنها "ميثاق المستقبل"، ومدى جدتها، وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

أولًا: محاور "ميثاق المستقبل"

يبدأ الميثاق بمقدمة يعلن فيها قادة العالم أنهم يوقعون على هذا الميثاق باعتبارهم ممثلين لشعوب العالم، وذلك "لحماية احتياجات ومصالح الأجيال الحالية والمقبلة من خلال الإجراءات الواردة في هذا الميثاق من أجل المستقبل". ثم يشيرون إلى إدراكهم لأهمية المخاطر والتحديات العالمية، فيشير بند ٢ من الميثاق إلى" أننا نمر بوقت يطرأ فيه على العالم كله تحول عميق. ونواجه فيه مخاطر كارثية ووجودية متصاعدة، العديد منها ناجم عن الخيارات التي نتخذها. وإخواننا في البشرية يعانون

تتكون النسخة العربية للميثاق من ٦٦ صفحة ٤٢ لنص الميثاق و٢٤ لمرفقين ويشمل متنه ٨٤ بندًا تضم مقدمة و٥ محاور

أشد المعاناة. وإذا لم نغير مسارنا، سنصبح مهددين بمستقبل تستحكم فيه الأزمات وحالات الانهيار".

ويدركون أن هناك فرصة سانحة لصنع مستقبل أفضل وأكثر إشراقًا للجميع، دون تفرقة أو تمييز، ويتعهدون بتدشين بداية جديدة للعمل متعدد الأطراف، لتفعيل التعاون بين الدول في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده ومبادئ القانون الدولي. أشاروا أيضًا إلى الترابط والتساند بين الركائز الثلاثة لعمل الأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وأنه لا يمكن إنجاز أحدها دون التقدم في الأخرى، وأن منظومة حقوق الإنسان تمثل كلًا متكاملًا ينبغي احترامها جميعًا. وفي مجال المقارنة بين هذه المقدمة التي تم صياغتها في ٢٠٢٤م، ومقدمة ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي كتبت في ١٩٤٥م، يبرز تأثير السياق التاريخي لكل منهما. فبينما كان التركيز في عام ١٩٤٥م، على ويلات الحرب العالمية الثانية، أعطت الثانية الأولوية للقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

تتسم بنود ميثاق المستقبل بالاختصار، وأنها صيغت بشكل عام وتضمنت قدرًا من التكرار، كما أن الترجمة العربية له استخدمت تعبيرات مدغمة تحتاج إلى تفصيل حتى يتضح معناها. وأعرض هنا باختصار لأهم البنود التي وردت في الخمسة محاور، مستخدمًا عبارات الميثاق كلما أمكن ذلك وإعادة الصياغة في بعض النقاط لتوضيح المعنى.

أكدت بنود المحور الأول الخاص "بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية "على ضرورة مراجعة ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣م، التي أقرتها دول العالم عام ٢٠١٥م، وذلك لأن التقدم في تحقيق هذه الأهداف "إما أنه يسير بوتيرة أبطأ مما ينبغي أو أنه تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام ٢٠١٥م". ودعا الميثاق إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، وفي القلب منها القضاء على الفقر والجوع، وكذلك خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، والإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣م، وتعبئة الموارد والاستثمارات اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع ودعم البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ومساعدة الدول التي تعاني من ضائقة مالية في التعامل مع تقلبات أسواق الغذاء، وزيادة المساعدات الإنمائية إلى الدول النامية وضمان وصولها إلى البلاد الأكثر فقرًا، وكذا ضمان الحوكمة الرشيدة وشفافية المؤسسات للنهوض بالتنمية المستدامة، والتوقف عن إجراءات الإكراه الاقتصادي.

دعا الميثاق أيضًا إلى أن يكون النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف قاطرة للتنمية المستدامة، وإعطاء الأولوية للاستثمار في البشر للقضاء على الفقر وتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي، وتدعيم العمل من أجل إقامة مجتمعات يعمها السلام والعدل وتحتوي الجميع وتكفل المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء لا يتم فيها تهميش أحد، والعمل على إقامة مؤسسات فعاله وشفافة، والتمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية ودعم الدول النامية للتكيف مع أثاره وتمويلها، واعتبار الثقافة مكونًا أساسيًا للتنمية المستدامة، وتعزيز العمل على تحقيق المساواة على المستوى الدولي.

عرض المحور الثاني لقضايا "السلم والأمن الدوليين"، فأشار إلى ازدياد المخاطر التي يواجهها العالم وخصوصًا خطر اندلاع حرب نووية، وأكد على ضرورة إزالة التوترات بين الدول وفض المنازعات بينها بالطرق السلمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية، وبناء السلام الاجتماعي داخل كل دولة، والإسراع بتنفيذ التزامات الدول الخاصة بالمرأة والشباب والأمن، وضرورة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وحماية حقوق الشعوب التي تواجه أزمات إنسانية وتوفير الدعم لهم.

أشار الميثاق أيضًا إلى ضرورة متابعة تأثير التغيرات المناخية على السلم والأمن، وتطوير سبل إقامة السلام بما يستجيب بشكل أفضل للتحديات القائمة والمستجدة، وإقامة عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومكافحة التهديدات الموجهة إلى الأمن البحري والسلامة البحرية، وتحقيق الالتزامات المتصلة بنزع السلاح، والتعامل مع المخاطر المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والناشئة وخصوصا في مجالات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي.

اختلاف الأولويات: ركز الجنوب على الفقر والجوع والإجراءات القسرية الأحادية واهتم الشمال بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتقاسم الأعباء

جاء المحور الثالث بعنوان "العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي"، ليؤكد على ضرورة الاستفادة من إسهامات التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار لصالح البشرية والكوكب، وسد الفجوة المتزايدة بين المستفيدين وغير المستفيدين منها في داخل كل دولة وبين الدول المتقدمة والنامية، ودعم الدول النامية لتعزيز قدراتها في هذه المجالات. وكذلك دعم تمتع الجميع بحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، والوفاء بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقها بمرونة بما يساعد الدول النامية على تحقيق التنمية، والبناء على المعارف التقليدية والمحلية ومعارف الشعوب الأصلية في كل مجتمع، ودعم جهود الأمم المتحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

ازداد اهتمام دول العالم بقضايا الشباب إدراكا منها بأنهم صانعو المستقبل، وظهر هذا الاهتمام في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حيث شملت كلمات رئيس الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، وممثلين عن شباب العالم. وكان المحور الرابع من الميثاق بعنوان "الشباب والأجيال المقبلة"، الذي دعا إلى تمكين الشباب من الاستخدام الكامل لقدراتهم وذلك في الاستثمار في الخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال والشباب، وتعزيز الفرص المتساوية لهم وخصوصًا الفئات الأكثر هشاشة وهامشية، وحمايتهم من العنف من خلال شمول السياسات والاندماج الاجتماعي، وتعزيز مشاركة الشباب على المستويين الوطني والدولي، وأن تراعي عملية صنع القرار وتبني السياسات احتياجات الشباب ومصالح الأجيال المقبلة.

وناقش المحور الخامس "إحداث تحول في الحوكمة العالمية"، فدعا إلى الالتزام بالتحول في الحوكمة الدولية وتنشيط النظام متعدد الأطراف، وإصلاح مجلس الأمن "لجعله أكثر تمثيلًا وشمولًا وشفافية وكفاءة وفعالية وديمقراطية وخضوعًا للمساءلة"، وتنشيط عمل الجمعية العامة، ودعم المجلس الاجتماعي والاقتصادي للإسراع بإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز لجنة بناء السلام، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وخصوصًا في مجال حقوق الإنسان لضمان حصول الجميع على حقوقهم. دعا الميثاق أيضًا إلى إصلاح النظام المالي الدولي لإعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز تمثيلها، وتعبئة رؤوس الأموال الكافية لتمويل متطلبات التنمية في الدول الأكثر احتياجًا وتمكينها من الاقتراض دون ضرر، وتحاشي الاقتراض الخطر وغير المستدام، وتيسير إمكانية إعادة جدولة الديون والإعفاء منها في توقيتات مناسبة وبشكل منسق وعادل، وتوفير الحماية المتكافئة خلال الأزمات المالية الهيكلية بما يجعل العالم أكثر استقرارًا، وبما يمكنه أيضًا من التعامل مع تحدي التغيرات المناخية.

واتصالًا بما ورد أعلاه بشأن معايير قياس التنمية، ورد بند يدعو إلى تطوير مجموعة من الإجراءات لقياس التقدم لا تقتصر على معيار الناتج المحلي الإجمالي، وتدعيم إجراءات الحوكمة في مجال البيئة لحماية الكوكب، وتعزيز التعاون الدولي من أجل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ولما فيه مصلحة البشرية.

أما بشأن المرفقين اللذين تضمنهما الميثاق، فقد كان الأول "التعاهد الرقمي العالمي" الذي دعا إلى تضييق الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، وتوسيع فرص الاستفادة من الاقتصاد الرقمي ليعم الجميع، وتدعيم فضاء رقمي مفتوح يتسم بالشمول والسلامة والأمن ويشمل ذلك حوكمة الإنترنت والثقة والسلامة الرقمية والنزاهة المعلوماتية، ويشمل ذلك خصوصية وأمن المعلومات وتبادلها واستخدام نظم المعلومات بما يحقق أهداف التنمية، وكذلك الحوكمة الدولية للتكنولوجيات البازغة، وأبرزها الذكاء الاصطناعي. وناشد السكرتير العام للأمم المتحدة إنشاء صندوق دولي للذكاء الاصطناعي للإسراع ببناء القدرات في الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وركز المُرفق الثاني بعنوان "إعلان الأجيال المقبلة" على ضرورة اعتماد الدول على الاستفادة من العلم والمعلومات والإحصاءات والنظرة الاستراتيجية المستقبلية وذلك لضمان اتخاذ القرارات على أسس تستند إلى الدلائل وجعل الحوكمة أكثر استشرافا للمستقبل واستجابة للفرص والمخاطر والتهديدات المستقبلية، وتعزيز الابتكار والتفكير النقدي والمهارات الحياتية للجميع حتى يصبحوا عوامل إيجابية للتغيير، ويشمل ذلك ضمان ألا تتحمل الفئات الأكثر فقرًا والأشد هشاشة الآثار السلبية المترتبة على الأزمات الدولية المستقبلية، وضرورة تعاون الحكومات مع أصحاب المصلحة كالمجتمع المدني والأكاديمي والعلمي والتكنولوجي والقطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف، وتمكين

الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف من دعم الدول بناء على طلبها في جهودها لتنفيذ بنود ميثاق المستقبل، وتعزيز ثقافة مؤسسية مستقبلية في منظومة الأمم المتحدة. وتضمن البند ٣٢ وهو آخر بنود الإعلان، إحاطة المجتمعين " باقتراح الأمين العام تعيين مبعوث خاص معني بالأجيال القادمة"، والاتفاق على عقد اجتماع عام شامل رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأجيال المقبلة خلال الدورة الثالثة والثمانين-أي بعد أربعة أعوام- لاستعراض ما تم تنفيذه من هذا الإعلان.

جاء ميثاق المستقبل تلخيصًا وبلورة لدعوات إصلاح النظام الدولي من مختلف جوانبه. ولذلك، لقي صدوره ترحيبًا دوليًا واسعًا، ومن أمثلته ما جاء في نص المادة ١٢ من الإعلان الختامي لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الكويت في ١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، والتي نصت على "رحب المجلس الأعلى بنتائج قمة المستقبل التي عقد في نيويورك، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤م، واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "ميثاق المستقبل"، والذي يضع أسس الإصلاح والعمل على مسارات عدة منها السلم والأمن والتنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي، ويدعو إلى التحرك العاجل لمعالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفجوة الرقمية.

ثانيًا: ميثاق المستقبل بين المبادئ وإمكانية التنفيذ

يشير ميثاق المستقبل صراحة إلى عمق المخاطر والتحديات التي يواجهها العالم، وأكد ممثلو دول العالم، أننا "سنتخذ إجراءات جريئة وطموحة ومعجلة وعادلة وتحولية لتنفيذ خطة عام ٢٠٢٣م، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب". وتم إقرار الميثاق الذي يقوم على منظومة ثلاثية السلام والأمن والتنمية، والذي علق الأمين العام على إقراره بعبارة " لقد فتحنا الباب، وعلينا الآن جميعًا عبوره، لأن الأمر لا يتعلق بسماع أحدنا الآخر بل أيضًا بالتحرك".

فهل تضع بنود الميثاق الأساس لمثل هذا التحرك والنقلة للنظام الدولي والعلاقات بين الدول وتضمن تنفيذها؟

عند الإجابة على هذا السؤال، لا بد من الانطلاق بحقيقة أننا ما زلنا نعيش في عالم قوامه" الدول ذات السيادة"، وأن التعاون الدولي وإقامة الشراكات تتحقق بقرار الدول ووفقًا لمصالحها على المضي في هذا الاتجاه. ويترتب على ذلك، أن العالم يشهد مختلف أشكال الاضطراب وعدم الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بسبب صراع المصالح والاستقطاب بين الدول، مما أدى إلى اتضاح عجز الأمم المتحدة عن وقف العدوان الذي تمارسه دولة كإسرائيل، ووقف إطلاق النار في الحرب الأوكرانية والشرق الأوسط، مما أدى إلى تراجع الثقة في مؤسسات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

في هذا السياق، فإننا نشير إلى النقاط الأربع التالية:

١. هناك مفارقة بين مبدأ سيادة الدولة من الناحية القانونية، وحتمية التعاون الدولي الذي تفرضه التحديات الراهنة. فتحديات مثل التغيرات المناخية وتدهور البيئة، والجريمة المنظمة بكافة أشكالها وأنماطها، وانتشار الأمراض والأوبئة هي ذات طابع عالمي ولا يمكن لأي دولة أن تتعامل معها بنجاح منفردة أو في غيبة تعاون إقليمي ودولي أكثر اتساعًا. وبينما تدرك كافة الدول هذه الحقيقة، فإن الدول الكبرى تناور في سياساتها لتحقيق مصالحها. فمثلًا الدول الغربية الكبرى لا تعترف بأنها المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري وما ترتب عليها من آثار، ولا تريد تحمل مسؤوليتها في دعم الدول النامية لمواجهة التداعيات السلبية لتلك التغيرات، وتسيطر هذه الدول الغربية الكبرى على مؤسسات التمويل والإقراض الدولية، وتسهم بنسبة كبيرة في إجمالي المساعدات الإنمائية للدول النامية، فتفرض أنواعًا من المشروطية السياسية والمشروطية الاقتصادية عليها.

٢. ويترتب على ذلك وجود مفارقة ثانية بين مصالح الدول الغربية المتقدمة ومصالح دول الجنوب أو الدول النامية. فبينما تسعى الأولى بشكل عام إلى الحفاظ على أوضاع العالم القائمة التي حققت في سياقها تقدمها وازدهارها، فإن دول الجنوب تسعى إلى تغيير تلك الأوضاع.

وأدت هاتان المفارقتان إلى تفريغ كثير من مبادئ الأمم المتحدة من محتواها، وتعطل تنفيذ توصيات مؤتمرات القمة العالمية في مجالات الأرض والتنمية والمرأة وحقوق الإنسان، وتعثر محاولات إصلاح مؤسسات النظام الدولي على مدى فترات تولي د. بطرس غالي وكوفي أنان وبان كي مون وجوتيريتش منصب الأمين العام. لذلك، فإن صياغة كثير من الوثائق الدولية، ومنها ميثاق المستقبل، يأتي نتيجة عملية مفاوضات ومساومات منهكة ومرهقة بين مجموعة الدول الغربية المتقدمة، وفي قلبها الولايات المتحدة وبقية دول العالم.

٣. وكنتيجة لذلك ورغبة من ممثلي دول العالم في تحقيق نجاح ما، فإنهم يستخدمون في الوثائق الدولية عبارات عامة وغير محددة، أو الإشارة إلى أهداف نبيلة ومثل عليا دون تحديد

لسبل تنفيذها وخطواتها ومراحلها. ناهيك عن مصادر تمويلها. ظهر هذا في المفاوضات التي سبقت إصدار ميثاق المستقبل، فاختلفت أولويات الدول. ركزت دول الجنوب اقتصاديًا على قضايا الفقر والجوع وتدهور الصحة العامة، وسياسيًا على المشروطيات السياسية والإجراءات القسرية الأحادية ومحاولات فرض منظومات قيمية والمعايير المزدوجة من الناحية السياسية. أما دول الشمال المتقدم، فاهتمت بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء، وليس المسؤولية المشتركة المتباينة الأعباء كما تطالب دول الجنوب. وظهر الاختلاف أيضًا، في مضمون ومحتوى نفس القضية. وعلى سبيل المثال، ففي موضوع حقوق الإنسان كان تركيز دول الشمال على الحقوق السياسية، بينما ركزت دول الجنوب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك نص الميثاق على أن حقوق الإنسان تمثل منظومة متكاملة مترابطة لا تنفصل عن بعضها البعض، وأنها ذات طابع عالمي.

٤. واتصالا بذلك، استخدم ميثاق المستقبل عبارات لا يمكن الاختلاف بشأنها، مثل المساواة بين الدول والأفراد، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وضرورة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والحفاظ على البيئة ودعم منظومة الأمم المتحدة، ولكن دون تحديد لكيفية التنفيذ ومراحله وتحمل الأعباء المالية المترتبة على تنفيذه. وعلى سبيل المثال، فعلى صعيد إصلاح الأمم المتحدة وتحديدًا مجلس الأمن، لم يضف الميثاق جديدًا، وكرر ألفاظًا وعبارات استخدمت في وثائق دولية سابقة. فالمفاوضات بين الدول بشأن إصلاح مجلس الأمن بدأت في الدورة ٦٢ للجمعية العامة في ٢٠٠٨م، بشأن "التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس"، واستمرت هذه المناقشات على جدول أعمال الجمعية العامة حتى صدور ميثاق المستقبل في سبتمبر ٢٠٢٤م، دون الوصول إلى توافق دولي بشأن كيفية تنفيذ هذا الهدف.

وينطبق نفس التحفظ على العبارات الواردة بشأن المؤسسات المالية الدولية التي نشأت وفقًا لاتفاق بريتون وودز، فكانت هناك مطالبات عديدة في داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها بالدعوة إلى إصلاحها، وتعهد البيان الصادر عن أول مؤتمر لمجموعة دول العشرين، الذي انعقد في واشنطن في أعقاب الأزمة المالية، في عام ٢٠٠٨م، بالتزام دولها بإجراء إصلاح جذري للنظام المالي العالمي بالنظر إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي أحدثتها الأزمة.

انتهى المشاركون في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م، في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى الاتفاق على ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي وضع الأساس القانوني للعلاقات الدولية في الحقب التالية. وعلى مدى هذه السنوات، تغير شكل العالم وأطرافه وتوازناته وقضاياه الحيوية بشكل كبير للغاية، بحيث لم تعد المؤسسات التي نشأت وقتذاك قادرة على المواجهة الفعالة لقضايا اليوم وتحدياته. وانتهى المشاركون في مؤتمر نيويورك عام ٢٠٢٤م، إلى الاتفاق على ميثاق المستقبل، الذي سعوا فيه إلى بث الحيوية وتجديد المبادئ التي قامت عليها مؤسسات الأمم المتحدة في ضوء السياق التاريخي لعالم اليوم وقضاياه وتحدياته المستقبلية.

يلخص ميثاق المستقبل آمال البشرية في غد أفضل، وأشار إلى كافة المشاكل التي تئن منها دول الجنوب، وبذلك يمثل وثيقة سياسية وأخلاقية مهمة، ولكنها غير ملزمة للدول وتطبيقها يعتمد على التزام الدول بها والعمل على تحقيق أهدافها، ونقل الأقوال إلى أفعال. وفي المقابل، يمكن القول إن ميثاق المستقبل لم يكن أول دعوة لإصلاح النظام الدولي ولن يكون الكلمة الأخيرة فيه، إذ ينبغي النظر لهذا الإصلاح على أنه عملية تدريجية متطورة، فإذا كان الميثاق قد صدر في سبتمبر ٢٠٢٤م، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP ٢٩ الذي انعقد في نوفمبر من نفس العام بالعاصمة الأذربيجانية باكو شهد مناقشات إضافية بشأن تمويل قضايا المناخ. وفي ديسمبر، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية في بواتسوانا وناقش قضايا التنمية المستدامة في هذه الدول. وفي يونيو ٢٠٢٥م، ينعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في إسبانيا وسوف يناقش إصلاح النظام المالي الدولي، ومؤسساته التي تضع القواعد والشروط الخاصة بتقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية للدول النامية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن عملية إصلاح النظام الدولي مستمرة، بفعل وطأة التحديات والمخاطر العالمية وضغوط دول الجنوب التي تمثل أغلبية سكان العالم، والشعور المتزايد بالمصير المشترك لدول العالم. ومسؤولية التوعية بهذه العملية ودفعها، لا تنحصر على الحكومات ولكنها تمتد لتشمل كافة أصحاب المصلحة.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

ثبات الموقف الخليجي في الحفاظ على وحدة سوريا ورفض التدخلات ومصادرة قرار الشعب

خارطة طريق من ٦ بنود لنجاح القيادة الجديدة و٧ متطلبات من دول الجوار والعالم لمساعدة سوريا

جاء موقف دول مجلس التعاون الخليجي فيما شهدته وتشهده الجمهورية العربية السورية منسجمًا ومتسقًا مع سلسلة المواقف المبدئية الثابتة والداعمة والمؤازرة لمجلس التعاون تجاه سوريا والشعب السوري.
فخلال كل المراحل التي مرت بها القضية السورية كان دور مجلس التعاون الخليجي حاضرًا ومؤثرًا، لمساعدة الشعب السوري من ناحية وللبحث في إيجاد حلول للأزمة السورية التي تسببت بالعديد من الأزمات الإقليمية والدولية.
فرغم تعنت النظام السوري السابق ورفضه كل محاولات الدول العربية ومنها الخليجية إجراء الإصلاحات المطلوبة لحلحلة الأزمة السورية، استمرت محاولات تطويق الأزمة طيلة سنوات الثورة وذلك لمنع انهيار الدولة السورية ومنع تفاقم تشتت الشعب السوري والحفاظ على بقاء أسس الدولة وعدم تكرار ما حصل للعراق.

عميد ركن طيار .م. أسعد عوض الزعبي

إن الحديث عن الدور المحوري لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل التطورات التي تعرضت لها بعض الدول العربية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ذو أهمية كبرى ومرده إلى أهمية دول مجلس التعاون على كافة الأصعدة، لما تتمتع به من تماسك اجتماعي و استقرار سياسي و ثقل اقتصادي مكنها من القيام بدور محوري على صعيد الأمة العربية والإقليم و العالم بقيادة المملكة العربية السعودية و أشقائها، فمجلس التعاون الخليجي هو الجسم العربي الوحيد الذي بقي متماسكاً، رغم كل العواصف التي مرت بها الأمة العربية عمومًا والحالة السورية خاصة، حيث برز دور دول مجلس التعاون الخليجي بشكل واضح منذ بدء الحالة السورية. فكان للموقف الخليجي تجاه سورية أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة تجسدت في عدة أبعاد منها

– استقرار المنطقة: فأي تقارب أو خلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا، سينعكس حتمًا على الأمن الإقليمي في ظل التحديات المشتركة مثل الإرهاب والنزاعات الإقليمية.

– التوازن الإقليمي: الموقف الخليجي تجاه سورية يرتبط بميزان القوى الإقليمي فهو يؤثر على ميزان قوى كبرى (إيران وتركيا وروسيا) التي لها نفوذ في سورية من هنا كان التحرك الخليجي جزءًا من استراتيجية أوسع للتوازن.

– الأزمة الإنسانية والإعمار لعبت دول الخليج دوراً مهماً لتقديم الدعم الإنساني للشعب السوري وهذا يعزز دورها في مستقبل البلاد، رغم أنها لم تتوقف يوماً عن تقديم الدعم للشعب السوري داخل سورية وفي الشتات.

– محاربة الإرهاب: التنسيق الخليجي مع سورية ضروري ومهم في مواجهة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش.

– يضاف إلى ذلك أهمية الدور الخليجي في التأثير في العلاقات الدولية والمصالح الاقتصادية وتعزيز العمل العربي المشترك وخاصة مبادرة دول الخليج لإعادة الوضع الطبيعي لسورية في تحقيق الأمن القومي العربي وهذا يؤكد أن موقف دول الخليج من الأزمة السورية ليس مجرد موقف سياسي بل هو استراتيجية شاملة لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية وإنسانية وتعزيز استقرار المنطقة.

موقف السعودية ودول الخليج من سوريا ليس مجرد موقفًا سياسيًا بل استراتيجية شاملة لتحقيق مصالح متكاملة وتعزيز استقرار المنطقة

شهدت سوريا نهاية العام المنصرم تطورات هامة، تُوجت بانتصار الثورة والإطاحة بنظام الأسد وإنهاء نظام الاستبداد والظلم وخلاص الشعب السوري المكلوم والمشتت في أصقاع الأرض منذ عقد ونصف من الزمن يعاني شتى التحديات والذي تعرض للقتل والتدمير والتهجير بسبب وجود عشرات الميلشيات الطائفية الإرهابية.

من هنا، يعد انتصار الثورة السورية حدثًا مفصليًا في المنطقة.

من هنا كان لهذه التطورات تأثيرات وتداعيات كثيرة وواسعة على الصعيد السوري والإقليمي والدولي، حيث ترتب عليها نتائج هامة

- تغيير النظام السياسي والإسراع بتشكيل حكومة تسيير أعمال والبدء ببسط الأمن الداخلي وتحسين الاقتصاد.

- فقدت طهران حليفاً استراتيجياً بسقوط النظام السوري، وهو ما أثر على نفوذها في المنطقة ودفعها لإعادة التفكير في استراتيجياتها.

- زيادة نفوذ تركيا في سوريا عمومًا وفي شمال سوريا خصوصًا، مما أثار مخاوف عدد من الدول.

- زادت المخاوف من إعادة نشاط مجموعات مسلحة، مما يشكل تحدياً أمنياً، يستوجب تنسيقًا دولياً لمكافحته.

- بدأت عدة دول بما فيها دول مجلس التعاون بإعادة تقييم علاقاتها مع سورية وهذا إعطاء شرعية.

- مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة تتطلب استثمارات ضخمة لإعادة إعمار ما خلفته آلة الحرب، وهو ما يستوجب دورًا للدول المانحة للمساهمة بالإعمار.

- ظهور مخاوف إسرائيلية جديدة من احتمال تمدد قوى إقليمية جديدة في المنطقة مما قد يؤثر على توازنات المنطقة.

كل مبررات إسرائيل غير صحيحة وتريد إفشال الثورة وتوسيع سيطرتها على الجولان والسيطرة على موارد المياه ثم التفاوض

من هنا يمكن القول إنه بناء على ما ترتب على هذه التطورات تظل سوريا محور اهتمام إقليمي ودولي حيث تتواصل الجهود لتحقيق انتقال سياسي سلس يضمن وحدة البلاد واستقرارها، ولا شك أن السقوط السريع لنظام الأسد في وقت اعتقد بعض داعميه أنه بدأ مرحلة الاستقرار والتعافي، متناسين انشغال الروس والإيرانيين بما جرى لهما قد ألقى بظلاله على كثير من النتائج المختلفة عمومًا والموقف السوري على وجه التحديد، فظهرت تحديات سياسية وعسكرية غير متوقعة واختفت تحديات أخرى ومنها دخول البلاد في حالة عدم استقرار، خاصة أن التغيير حصل بطريقة دراماتيكية غير متوقعه تسبب بانهيار سريع لكل القدرات في الداخل والخارج والتي كانت روابط تثبيت للنظام.

من هنا، فإننا سنكون في مرحلة اضطراب سواء صراعات سياسية أو عسكرية وهذا متوقع لكن دخول أطراف فاعلة في الإقليم سيكون له تأثير إيجابي كبير فهو إشارة للقبول بما حصل أو إشارة للحلفاء في الخارج للدخول في رد إيجابي فكان دخول دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية وقطر ودخول تركيا، أقام جداراً لدعم الاستقرار الداخلي ومهد الطريق أمام الحلفاء للاستقرار الخارجي، مع الانتباه واليقظة لحدوث احتمالات عديدة (انقسام - اختلافات - تغييرات).

في الوقت نفسه، فإن ما عانى منه الشعب السوري وما تم الكشف عنه من ممارسات لا يصدقها العقل البشري ولم يشهد لها التاريخ مثيلاً سيكون لها تأثيرات في تخفيف حدة كثير من التحديات الداخلية وخاصة السياسية، وبالنظر لكل ما حدث وما زال يحدث في الساحة السورية، فإن المستقبل السوري يحمل كثيرًا من المؤشرات الإيجابية، مع البدء بتنفيذ مجموعة من التصريحات والمواقف التي تم الإعلان عنها من قبل السلطة الجديدة، ومنها

- تشكيل حكومة انتقالية تحظى بقبول شعبي ودولي مع دعم مؤسساتي قد تبدأ البلاد معها بالجنوح نحو الاستقرار التدريجي.

- عقد مؤتمر وطني للحوار يشترك فيه جميع السوريين وصولًا للاتفاق على مبادئ دستورية يختصر الطريق للاستقرار.

البدء برفع العقوبات الدولية جزئيًا أو كاملاً والسماح بتدفق المساعدات وإعادة الإعمار وترميم البنية التحتية للدفع بعجلة الاقتصاد.

- تحسين الأوضاع الاقتصادية يسهم مباشرة بعودة اللاجئين وهذا بدوره يسهم باستعادة النسيج الاجتماعي.

هذا هو السيناريو الأرجح في قابل الأيام، مع الانتباه والحذر من احتمال زيادة التدخلات الأجنبية وخلق أزمات إنسانية جديدة أو دعم بعض الجهات الخارجية لفصائل غير منضوية تحت سيادة الدولة وهذا يؤثر على وحدة الأرض لكن دلالات هذا السيناريو بدأت تتبدد وقد تتلاشى في ضوء المستجدات كل التحديات القادمة في العهد السوري الجديد مهما عظمت وتنوعت لن تكون أخطر أو أكبر من التحديات التي سادت خلال نصف قرن من تلك التي جرت خلال أعوام الثورة الأربع عشرة ، من هنا يمكن القول بأن سفينة العهد الجديد و استقرار البلاد تسير إلى شاطئ الأمان بإذن الله بفضل وعي الشعب السوري وبفضل كثير من الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها أبناء سوريا وبفضل التعاون الذي بدأ منذ اللحظة الأولى من أشقائنا العرب وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تركيا، من هنا، فإن المستقبل الذي سطعت شمسه في الثامن من ديسمبر يبشر بخير لسوريا والمنطقة ولتحقيق الوصول السليم لشاطئ الأمان و تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب فإنه يتوجب على القيادة الجديدة اتخاذ خطوات مدروسة ومحسوبة تراعي فيها تعقيدات الوضع الراهن و تلبي طموحات الشعب السوري وأهمها

١-معالجة القضايا الأمنية واستعادة الاستقرار وانضواء كافة الفصائل تحت وزارة الدفاع وضبط الحدود لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب المخدرات ومحاربة التنظيمات الإرهابية.

٢-تشكيل نظام سياسي جامع: يبدأ بتشكيل حكومة انتقالية شاملة تضم كل الأطياف السياسية والمكونات، ووضع دستور جديد أو تنفيذ إصلاح للدستور الحالي يعزز مبادئ الديموقراطية وفصل السلطات وحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون وضمان استقلال القضاء وتطبيق القانون بعدالة على الجميع دون تمييز.

رغم تعنت النظام السابق استمرت محاولات العرب لتطويق الأزمة لمنع انهيار الدولة وبقاء أسسها وتشتت الشعب السوري

٣-إطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة ومعالجة آثار الحرب النفسية وإيجاد آليات محاسبة المسؤولين السابقين عن الجرائم وضمان حقوق الضحايا لمنع الانتقام وإعادة بناء الثقة بين كافة مكونات الشعب السوري.

٤-إعادة بناء المؤسسات الوطنية وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية لتكون مؤسسات وطنية تعمل لحماية الشعب وتعزيز دور المجالس المحلية في المحافظات ومكافحة الفساد الإداري وضمان الشفافية.

٥-تحسين العلاقات الخارجية وكسب الدعم الدولي وتحييد النفوذ الأجنبي وبسط سيادة الدولة على كل التراب السوري.

٦-التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة الإعمار وخلق فرص عمل للجميع والشروع بتعويضات للمتضررين.

ولتثبيت أركان الدولة السورية بعد التخلص من النظام المخلوع يتطلب من دول الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي العمل المشترك والالتزام بمبادئ دعم استقرار سورية وسيادتها ووحدة أراضيها وشعبها ومن هذه المتطلبات نذكر

١-دعم العملية السياسية ودعم حوار وطني شامل بين جميع الأطراف السورية وضمان انتقال سياسي سلمي.

٢-المساعدة في إعادة الإعمار وتقديم الدعم المالي والتقني وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والخدمات.

٣-تقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل عودة اللاجئين إلى مناطقهم وتشجيع المصالحة الوطنية وتعزيز السلم الأهلي.

٤-منع التدخلات الخارجية السلبية ودعوة جميع الدول خاصة الإقليمية لاحترام سيادة سورية وعدم التدخل في شؤونها.

٥-تعزيز التعاون الاقتصادي بين سورية ودول الجوار لتحفيز النمو وفتح الحدود وتعزيز التجارة والاستثمارات -دعم بناء دولة القانون وتقديم الدعم الفني لبناء مؤسسات الدولة وفق مبادئ العدالة وتدريب كوادر قضائية وإدارية.

٦-تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والتنمية ودعم برامج توعيه لتمكين المجتمع من تجاوز كل آثار الحرب، وهذه الجهود تحتاج إلى تنسيق محكم بين دول الجوار والمجتمع الدولي مع احترام تطلعات السوريين للحفاظ على الدولة السورية وسيادتها بعد اتخاذ مجموعة من الإجراءات والالتزامات التي تضمن بقاء الدولة واستمراريتها وبناء مؤسساتها مع تعزيز وحدتها وسيادتها .

٧ـ الحفاظ على المؤسسات الأساسية مثل الأمن والخدمات العامة ومنع حدوث فراغ أمني أو إداري، و المحافظة على وحدة الأراضي السورية تحت سيادة الحكومة المركزية، ورفض أي تدخل خارجي يؤثر على استقلال القرار الوطني، و إطلاق حوار شامل يضم جميع المكونات لضمان شراكة حقيقية لتعزيز الوحدة الوطنية و معالجة كافة التوترات المحلية عبر سياسات عادلة تحقق المساواة أمام القانون، وضع دستور يعكس تطلعات الشعب السوري و يحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية و إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي لضمان تمثيل جميع فئات الشعب، وتعزيز الاستقرار و الأمن بإعادة بناء جيش وطني لحماية الحدود والدولة ومكافحة الإرهاب و الجماعات المسلحة التي تهدد الاستقرار والسيادة والتفاوض مع القوى الإقليمية و الدولية لإنهاء وجود القواعد العسكرية الأجنبية والجماعات المسلحة التي تتلقى الدعم من الخارج و اتباع سياسة خارجية متوازنة تبنى على المصالح الوطنية السورية وضمان العدالة الانتقالية لمعالجة الجرائم والانتهاكات و وضع خطط اقتصادية لتحسين المعيشة وضمان تحقيق العدالة بتوزيع الثروات و منع تحويل سورية لمسرح صراعات بين القوى الكبرى بإقامة علاقات متوازنة وتعزيز العلاقات مع الجوار على أساس الاحترام المتبادل.

رغم أن كل ما صرحت به إسرائيل من تبريرات لتوغلها والضربات العسكرية وتدمير ما بقي من القدرات العسكرية في سوريا بعيد عن الحقيقة وغير صحيح ، فإيران لم تعد موجودة ولا مجال لتمرير سلاح من إيران إلى حزب الله عبر سوريا ولا حاجة لاحتلال جبل حرمون تحت مبرر قطع طرق التهريب أو توسيع قدرات الكشف الإسرائيلي ولا يوجد أي نوع من أنواع الأسلحة في الجولان قد يشكل تهديدًا فلم يعد يوجد آية قوات

برز دور دول الخليج بشكل واضح منذ بدء الحالة السورية فكان للموقف الخليجي تجاه سوريا أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة

عسكرية، و على الاتجاه الآخر، إن السلاح الباقي هو من النوع القديم ولا يصل مستوى فرقة للقوات البرية بينما الطيران فقد عمره الزمني الذي يسمح له بالاستخدام، ولا يوجد حاليًا خبرات قادرة على الاستخدام لاي نوع ولا مجال للمقارنة العسكرية بين قوة سوريا وقوة إسرائيل وخاصة في هذا الوقت حيث لا يوجد جيش ولا وزارة دفاع في الوقت الذي تمتلك إسرائيل ثالث قوة في العالم.

فكل المبررات التي ساقتها إسرائيل غير صحيحة، والواقع أن إسرائيل أرادت استغلال تغيير السلطة ونجاح الثورة التي عملت إسرائيل بكل قوتها لإفشالها والمحافظة على عميلهم (بشار) ولذا أرادت توسيع سيطرتها في الجولان لمدة زمنية معينة ثم بعدها تفتح باب التفاوض على المنطقة الجديدة وتحتفظ بالجولان المحتل عام ١٩٦٧م، كما أنها تريد السيطرة على موارد المياه والثلج من جبل الشيخ، والأهم من كل ذلك أنها تريد زعزعة الاستقرار والأمن في سورية ، محاولة فرض أمر واقع لتقسيم سورية، فلم تكتف بتدمير سورية بالاتفاق مع عميلها وخلق دولة فاشلة ومنهارة بل أرادت تدمير ما تبقى من القدرات حتى تكون سورية دولة خالية من السلاح ودولة ضعيفة و بلا أمن و بلا استقرار و بالتالي لن يكون لها أي دور في تحقيق الأمن القومي العربي و تحاول عدم إعطاء الشرعية للنظام الجديد بحجة التطرف والإرهاب في كل الأحوال وبفضل صلابة الشعب السوري و التفافة حول قيادته وثورته ووعيه الاجتماعي و السياسي و بفضل جهود أهلنا و أشقائنا في دول مجلس التعاون وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية وبفضل الأصدقاء الشرفاء ودول الجوار فإن الثورة انتصرت وعبرت السفينة كل العواصف المؤثرة لترسو على شاطئ الأمان.

* محلل استراتيجي عسكري سوري

الأمن قضية القضايا لدول مجلس التعاون الخليجي العربية

حضور قادة الخليج القمم يعكس اهتمامهم بالتكامل وهناك ضوء في نهاية النفق يبشر بنجاح التجربة

لطالما كانت قضية الأمن هي الهاجس الاستراتيجي الأول ضمن أجندة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. هناك مشتركات سياسية واجتماعية واقتصادية تجمع دول المجلس الست، إلا أن قضية الأمن كانت هي القضية المحورية الأولى، التي تجتمع الدول الست على خطورتها وأهميتها الاستراتيجية .. وكذا الإنجاز في هذه القضية، كان ولايزال يشكل التحدي الأكبر في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج.

د. طلال صالح بنّان

الوضع الجيوسياسي

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يغلب على سلوكها في محيطها الإقليمي وعلاقاتها الدولية قضية أمنها، على مستوى التحليل الجمعي "الماكرو" وكذا على مستوى التحليل الأحادي "المايكرو"، يدفع سلوكها الإقليمي والدولي ذلك الإحساس الغريزي، بحساسية موقعهم الجغرافي، وكذا شعورهم نحو الشك بنوايا جيرانهم الإقليميين، عرباً كانوا أم عجماً .. ومن بعيد يستشعرون طمعاً أممياً في موقعهم الجغرافي ومواردهم الطبيعية، بالذات النفط .. بالإضافة إلى إمكانات سوقهم الواسعة الزاخرة بالفرص التجارية، التي يسيل لها لعاب الدول الصناعية الكبرى من الغرب والشرق، معاً. كما لا ننسى أن الهاجس الأمني هذا أصبح له بعد داخلي في علاقة الدول الأعضاء بين بعضهم البعض.

كما أن تجربة دول المجلس مقارنةً بكيانات إقليمية عربية، مثل جامعة الدول العربية، ليس فقط غير قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها موقع دولهم الجغرافي، بل قد يشكل لهم قلقاً أمنياً من نوع آخر، يشبه معادلة الإخوة الأعداء. إنشاء مجلس التعاون العربي (١٦ فبراير ١٩٨٩م) من دول عربية (مصر والعراق والأردن واليمن)، كان تطوراً خطيراً لفتح جبهة عريضة تمتد هذه المرة من الشمال وحتى الغرب، تضم أطرافاً بعيدة عن الإطلالة المباشرة على حدود دول المجلس، تضم دولاً خارجة عن محيط شبه جزيرة العرب، وأخرى تمتد جنوباً لم تكن من أطراف جبهة المواجهة التقليدية، في ساحة معركة حرب الخليج الأولى.

المصادفة اللافتة هنا تكمن في اشتعال، هذه الجبهة الجديدة (مشروع مجلس التعاون العربي)، رغم عدم نجاح مشروعها التكاملي، تقريباً بعد أن وضعت حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق أوزارها. إلا أنه بعد فشل مشروعها التكاملي المعلن، كشر بعدها الأمني، الذي كان مخفياً، عن أنيابه، بجريمة غزو العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م. حينها كان جميع أعضاء مجلس التعاون العربي، عدا مصر، يدعمون غزو العراق للكويت، سياسياً ولوجستياً، علناً وبدون مواربة.

غزو العراق للكويت، لم يكن فقط مشروعًا أمنيًا خطيرًا يستهدف أمن دول مجلس التعاون، بل كان يعكس مشروعًا واسعًا يعكس هشاشة نظام العرب الرسمي، الذي تجسد في مشروع قيام جامعة الدول العربية، حتى أنه تجاوز أخطر قضية أمنية لما يسمى أمن العرب القومي، عندما انحازت منظمة التحرير

الفلسطينية، التي هي رمز القضية الفلسطينية التي كانت تعتبر قضية العرب الأولى، إلى معسكر العراق في غزوه للكويت. كانت هذه هي الخطيئة الثانية، التي يرتكبها ياسر عرفات، حيث سبقها خطيئة تحيزه لإيران وترحيبه بثورة الخميني حتى ولو كان الثمن إنهيار بوابة العرب الشرقية، مواكبةً لمشروع الخميني لتصدير ثورته للمنطقة، بدءًا بالدخول من بوابة العرب الشرقية، الأمر الذي استمر لليوم، لولا انتصار الثوار في سوريا، الذين أتوا على وجود إيران في منطقة الهلال الخصيب، حتى سواحل العرب على طول منطقة شرق البحر المتوسط، من غَزّةَ وحتى ميناء طرطوس السوري.

دول مجلس التعاون، لم يكونوا بغافلين عن خطورة موقعهم الجغرافي، الذي لا يجلب فقط التهديد الأمني من جيرانهم غير العرب، ولا حتى من حلفائهم الدوليين، الذين لا يجب الركون إليهم، عندما تختبر قضية أمن دولهم وشعوبهم، بصورة واضحة وحاسمة، بل قد يأتي من العرب.

التهديد من الداخل

عرب الخليج ، في الضفة الغربية من الخليج العربي، لم يكونوا فقط بغافلين عن خطورة موقعهم الجغرافي، انتظاراً حتى يسفر ذلك الخطر عن إمكاناته الاستراتيجية الخطيرة، مثلما حدث في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، التي استمرت لثمان سنوات (سبتمبر ١٩٨٠ - أغسطس ١٩٨٨م) .. وكذا في تجربة غزو العراق للكويت (٢أغسطس ١٩٩٠م)، لكنهم تغافلوا عن إمكانية الخطر أن يكون من داخلهم. عندما أنشأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشروعهم التكاملي، الذي تحتل قضية أمنهم القومي منه مكانة رفيعة، وخطيرة في نفس الوقت، كانوا يدركون أن مشروع تكاملهم الإقليمي، كفيل بأن يمحو تاريخاً طويلاً من الخلافات، التي ترافقت مع قيام نموذج الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم، بكل حساسيتها الشيفونية وعقدها السياسية.

كانت أخطر تلك المشاكل الأمنية تنحصر بصورة أساسية في مشكلة الحدود، بالإضافة إلى تاريخ طويل ومعقد من الخلافات بين نخب مجتمعاتهم، التي جرت تغذيتها في فترة الاستعمار البريطاني للمنطقة .. واشتدت عندما قامت كياناتهم القومية، وظهرت حساسية مشكلة الحدود بين بعضهم عندما أكتشف أن خطر الخلافات الحدودية بينهم ليست على سطح الأرض، بل تغوص عميقاً إلى باطن الأرض، حيث تكمن مليارات الأطنان من النفط تسبح داخل محيط حدودهم الإقليمية، على بعد عشرات من الأميال من على سطح الأرض.

حتى أن مشكلة الحدود هذه، كانت ورقة للتعامل فيما بينهم، عند بداية نشوء بعض دولهم، وتم استخدامها عند قيام بعض

التجربة تتطلب المزيد من الجهد لإقناع الشعوب بأن المجلس وجد ليبقى ومع الوقت ستثبت التجربة جدارتها في مشروعها التكاملي التنموي

دولهم الجديدة، من قبل الدول الأخرى التي قامت في المنطقة، قبل استقلال الدول الجديدة في المنطقة، بداية سبعينيات القرن الماضي.

لكن، رغم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومع وجود خلافات حدودية بينهم، ذات طابع تضاريسي واقتصادي، ظنوا أن نجاح تجربتهم التكاملية، سوف يطغى على أية حساسيات أمنية بينهم، تماماً كما حدث مع تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث كانت النجاحات التكاملية في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، خير وسيلة لتجاوز تاريخ طويل من العداء والتوجس الأمني بين دولهم. لكن مشكلة دول المجلس الأمنية، فيما بينهم، لم تمحَ من الذاكرة السياسية، وظلت تنتظر اللحظة المناسبة لتسفر عن خطورتها الأمنية.

أخطر مشكلة أمنية، كانت متغيراتها ترجع لمشاكل أمنية، ولم تنجح تجربة مجلس التعاون التكاملية في التغلب عليها عندئذ، عندما صحا الجميع في المنطقة والعالم على أزمة دبلوماسية وسياسية استهدفت تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كادت تأتي على تجربة المجلس التكاملية، بل وعلى علاقات الدول الأعضاء، خارج منظومة المجلس الإقليمية التكاملية في ٥يونيو ٢٠١٧م، عندما قررت ثلاث دول من المجلس (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ومملكة البحرين ومعهم جمهورية مصر العربية) قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وسرعان ما تبعتها دول عربية أخرى.

أزمة سياسية ودبلوماسية وسياسية، ذات بعد أمني، كادت تؤثر سلبًا على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الداخل .. بل كادت أن تشمل المنطقة بأسرها.

أزمة لها خطورتها الأمنية، ذكرت الجميع بهشاشة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية .. وركون أعضاء المجلس بعدم الاهتمام بالقضايا التكاملية، التي وردت في إعلان قيام المجلس، والتي لها علاقة بقضية التكامل الإقليمي، بوصفها وثيقة الصلة بقضية الأمن الكبرى التي كانت الدافع الأساس وراء قيام المجلس، بدايةً.

الأمن قضية معقدة لها أبعاد داخلية وإقليمية خطيرة

الأمن في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضية استراتيجية كبرى لم تكن فقط الحافز الأساس لقيام المجلس فحسب، بل هي قضية تكاد تكون وجودية للتجربة التكاملية الخليجية، بل هي كذلك لكل عضو في المجلس.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانوا يأملون أن مدخل التجربة من بوابة الأمن سيوفر للدول الأعضاء أن تفيض التجربة بفعل بعدها الأمني على بقية مجالات التكامل الإقليمي فيما بين الأعضاء لتثمر بطرح نهضة تنموية زاخرة بين مجتمعات الدول الأعضاء في مجالات التنمية المختلفة، لتغطي تكاليف البعد الأمني للتجربة بتطوير آلية ردع فعالة لمواجهة أي تحديات أمنية ناجمة عن الوضع الجغرافي المعقد والخطر للمنطقة ككل.

مدخل غير تقليدي للاقتراب من أي تجربة تكاملية تقدم عليها أي منطقة جغرافية تتوفر بها إمكانات التكامل الإقليمي، انطلاقاً من قضية الأمن البالغة الخطورة والتعقيد.

تجربة التكامل الإقليمي في مجموعة الاتحاد الأوروبي، انطلقت من فرضية أن مشروع التكامل الإقليمي، بين أعداء الأمس، لابد أن يكون هدفها الاستراتيجي الأول القضاء على جذور الصراع التاريخي العنيف بين مجتمعاتهم عن طريق تبصر عوائد التكامل الإقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وبقية مجالات التنمية المختلفة لمجتمعاتهم، الأمر الذي مع الوقت يستبدل تاريخ الصراع العنيف الذي كان يعصف بالمجتمعات الأوروبية من حرب الثلاثين عامًا الدينية إلى الحرب العالمية الثانية، باقتراب تكاملي يقوم على مبدأ التعاون الإقليمي وليس على اقتراب إدارة صراع عنيف بينها، لحل المشكلة الأمنية الكبرى لدول أوروبا (الغربية)، بحيث يقضي تماماً على خيار الحرب بين دولها، واستبداله بخيار التكامل الإقليمي (التعاوني) بين مجتمعاتها، للإنفاق على تكلفة التنمية الاقتصادية لمجتمعات

الأمن في التجربة الخليجية قضية استراتيجية كبرى تكاد تكون وجودية للتجربة التكاملية الخليجية بل لكل عضو في المجلس

من عوائد التكامل الإقليمي فيما بينها، ليزول ويتلاشى خيار الحرب لتسوية أسباب عدم الاستقرار الإقليمي المزمن لدول غرب أوروبا.

في المقابل: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اختارت اقتراباً آخراً لتطوير تجربة تكاملية إقليمية، بمسار مختلف ومتضاد يشبه وضع العربة أمام الحصان. مشكلة مجلس التعاون للدول العربية أنها انطلقت من فرضية إقامة تجربة تكاملية محدودة، لمواجهة تحديات أمنية إقليمية، بدلاً من أن تكون ضمن نطاق أوسع من منظومة تكاملية تأتي على مصادر التهديدات الأمنية الحقيقية، على مستوى الإقليم.

اقتصار المجلس على دول عربية بعينها، بفرض أن إمكانات التكامل الإقليمي بينها تبرره تشابه أنظمتها السياسية، وقيم مجتمعاتها وثقافتهم العربية المتشابه، يساعد على إنضاج تجربة تكاملية تتوفر بها إمكانات النجاح. منذ البداية كانت التجربة كما أريد لها أن تقتصر على الدول الست، حتى دول عربية مثل العراق واليمن استبعدت منها، ولا نقول استبعاد دول إقليمية كبرى مثل إيران وتركيا وباكستان من التجربة.

منذ البداية كانت التجربة ينظر إليها على أنها في المقام الأول أمنية، بينما استبعدت مكامن الخطورة الأمنية الحقيقية بعيداً عن نطاق التجربة. بل نظرت إلى الدول الأخرى على أنها مكامن خطورة على التجربة وأمن الأعضاء، المطلوب ردعها لا احتوائها. لذلك تجربة المجلس التكاملية، لم تحول دون نشوب حرب الخليج الأولى .. ولا حرب الخليج الثانية، التي لم تنجح دول المجلس في التعامل الأمني معها بمواردها الذاتية وأدخلت قوىً عظمى لتعيد إلى أحد الدول الأعضاء في المجلس هويتها الدولية، ليبقى الخطر الاستراتيجي على تجربة المجلس وأعضائه ماثلًا إلى اليوم.

ثم، كما سبق وأشرنا، أن تجربة المجلس لم تشكل رادعًا لا أمنيًا ولا سياسيًا من احتمال أن يصدر التهديد من داخل كيان المجلس ومن بين أعضائه، كما شاهدنا في تجربة الأزمة السياسية والدبلوماسية بين ثلاث من دول المجلس وقطر، التي استمرت لسنوات تعطلت فيها المؤسسات التكاملية، عدا حرص القادة على قممهم السنوية والنصف سنوية.

صحيح المتغير الأمني كان وراء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكن كان هذا الاقتراب من قضية الأمن يفتقر إلى تعريف مصطلح الأمن بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية. ثم أنه عندما أنشئ المجلس لدواعي القلق الأمني من تطورات الأحداث على حدود المجلس الغربية والشمالية بإندلاع حرب الخليج الأولى، لم تمتلك الدول الأعضاء أي من إمكانات ردع فعالة، لتفادي ألسنة تلك الحرب من أن تمتد إلى دول المجلس.

لولا أن حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق كان هناك اهتمام أممي بعدم السماح للحرب أن تخرج عن نطاق مسرح عملياتها على جبهة القتال العراقية / الإيرانية، لما تمكنت دول المجلس من مواجهة التحديات المحتملة بأن يتسع نطاق مسرح عمليات تلك الحرب ليشمل دول المجلس. وحتى بعد ثمان سنوات من حرب الخليج الأولى كان من الصعب مواجهة التحدي الذي تطور باحتلال العراق لأحد أعضاء المجلس (الكويت).

لم يكن هناك على مستوى القوة العسكرية، ما يشكل رادعًا للعراق أن يقف في توسعه عند احتلال الكويت، لولا تدخل المتغير الخارجي، مرةً أخرى، لوقف احتمال زحف العراق جنوباً، أمام العجز الإقليمي، بل دول النظام الرسمي العربي، كما كان الأمر عندما هدد العراق باحتلال الكويت، عقب استقلال الأخير ١٩ يونيو ١٩٦١م.

الخاتمة

رغم أن الأمن يشكل قضية مركزية عليا ذات حساسية استراتيجية خطيرة، بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه بعد قرابة نصف قرن، لم تحظَ هذه القضية الأمنية باهتمام استراتيجي لمركزية وضعها الوجودي بالنسبة لأمن الدول الأعضاء الجماعي، ولا أمن الأعضاء الوجودي بالنسبة لكل عضو منها.

رأينا كيف أن المجلس لم يكن منذ إنشائه رادعًا حقيقياً لمصادر الخطر الأمني الإقليمي، ولا تلك المصادر الداخلية التي تشكل خطورة استراتيجية لأمن المجلس وأمن أعضائه.

كما أن المجلس لم ينجح في تحييد مخاطر المتغير الأمني بين أعضائه، ليزيل مسببات الخطورة الداخلية لأمن المجلس

غزو العراق للكويت لم يكن فقط تهديدًا خطيراً يستهدف أمن دول الخليج بل عكس مشروعًا واسعًا لهشاشة نظام العرب الرسمي

بالتغلب على الحساسية البينية بين الأعضاء، لتتغلب قيم التكامل الإقليمي على ثقافة الحساسية للعلاقات البينية بين أعضاء المجلس... وهذا مما أخّر إقامة مشاريع تكاملية بين أعضاء المجلس، بسبب تلك الحساسية للعلاقات البينية بين دول المجلس. منذ ربع قرن كان هناك اتفاق على إصدار عملة خليجية موحدة، لكن يبدو أن هذا المشروع التكاملي وئد، والسبب خلاف حول أين يكون مكان البنك المركزي الخليجي!؟ وقس على هذا إخفاقات تكاملية شتى، في مجالات تكاملية تنموية، لو توفرت الرغبة والإرادة لدول المجلس لتفعيلها، لكانت شعوب دول المجلس قد انتقلت نقلة نوعية من جراء تفعيل مؤسسات تكاملية تنموية بينية، شملت مجتمعات دول المجلس الست، من الكويت لعُمان مروراً بمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

كلمة أخيرة في قضية الأمن. بعد ما يقرب من نصف قرن، يبدو أن أعضاء المجلس قد خلصوا إلى نتيجة مفادها أن قضية الأمن، التي كانت منذ البداية القضية التي حفزت إنشاء المجلس، لم تعد بتلك الأهمية الاستراتيجية الجماعية، التي يأمل الجميع في توفرها بصورة جماعية من خلال مؤسسات المجلس ومنصته. كثيرٌ من دول المجلس عقدت اتفاقات أمنية مع دول كبرى، لتوفير الأمن لها وقت الحاجة، بعيداً عن فكرة الأمن الجماعي من خلال المجلس. ومع ذلك يرى البعض أن حرص قادة المجلس على حضور لقاءات القمة بينهم السنوية وتلك النصف سنوية (الاستشارية) من شأنها أن تعكس اهتمام قادة المجلس بتجربة المجلس التكاملية .. وأن هناك ضوء في نهاية النفق يبشر بنجاح التجربة.

تفاؤل لا يمكن تجاهله، إلا أن التجربة مازالت تتطلب المزيد من الجهد من قبل دول المجلس لإقناع شعوبهم وشركائهم الإقليميين بأن المجلس وجد ليبقى .. وأنه مع الوقت ستثبت التجربة جدارتها في مشروعها التكاملي التنموي، وبالذات في شقها الأمني، الذي برر قيامها، منذ البداية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

تطبيق الرؤية الخليجية للأمن يتطلب جهدًا وتحوطًا استراتيجيًا لتحقيق الأهداف

بلورت القمة الخليجية رؤية أمنية متكاملة ويبقى مجلس التعاون ركنًا أساسيًا في معادلة الأمن الإقليمي

انعقدت بالكويت مطلع ديسمبر٢٠٢٤م، القمة الخامسة والأربعون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومع شمول مقررات القمة لكافة القضايا المطروحة على الساحات العربية والإقليمية والدولية تبقى للمقررات المتعلقة بأمن الخليج أهمية خاصة تحاول هذه الورقة مناقشة أبعادها، وسوف تنقسم لهذا الغرض إلى جزأين يناقش أولهما الرؤية الشاملة لمنظومة الأمن في الخليج كما وردت في البيان الختامي للقمة، بينما يحلل الجزء الثاني التحديات التي تواجه هذه الرؤية ومحاولات التغلب عليها.

أ.د. أحمد يوسف أحمد

أولًا-موقع الأمن الخليجي من مقررات القمة

جاء البيان الختامي للقمة كالعادة شاملًا ضافيًا، ورغم تعدد الإشارات والمواقف في البيان لقضية الأمن الخليجي فإن التوقف عند البند٤٣ بالذات قد يمثل نقطة البداية الصحيحة في هذا الصدد، وقد ورد فيه ما نصه : "أكد المجلس الأعلى على احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، استنادًا للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية، ورفضه لأي تهديد تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء، مشددًا على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقًا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي والنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك"، كما أكد على أن أمن دول المجلس "رافد أساسي للأمن القومي العربي، رافضًا التدخلات الأجنبية في الدول العربية من أي جهة كانت"، ويكشف هذا النص الموجز بوضوح أبعاد مفهوم القمة الخليجية لأمن الخليج، وهو مفهوم ثلاثي الأبعاد ضلعه الأول هو احترام مبدأ السيادة الوطنية، ومن ثم عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض أي تهديد تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء في المجلس، أما الضلع الثاني فيتمثل في إعمال مبدأ الدفاع الجماعي بحيث يكون أمن دول المجلس كلًا لا يتجزأ وفقًا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي اللذين يمثلان حجر الأساس لأي بنية لحماية الأمن الإقليمي و العالمي، وكذلك اتساقًا مع النظام الأساسي للمجلس الموقع في مايو١٩٨١م، الذي نصت مادته الرابعة على "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها"، واتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس الموقعة في ديسمبر٢٠٠٠م، التي تنص على "عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك"، وتبقى للضلع الثالث دلالة خاصة، وهو ذلك المتعلق بالتأكيد على أن أمن الخليج رافد أساسي للأمن القومي العربي، وما يترتب على هذا من رفض للتدخلات الأجنبية في الدول العربية من أي جهة كانت، ذلك أن تأسيس المجلس أفضى إلى جدل دار حول تأثير أي تجمع فرعي عربي على الأمن القومي العربي ككل، وظهرت في هذا الجدل وجهتا نظر متباينتان رأت أولهما أن مبدأ التجمعات الفرعية يأتي على حساب الأمن القومي العربي ككل لما يمكن أن يفضي إليه من عزلة خليجية عن السياق العربي العام، بينما رأت الثانية بحق أن العكس هو الصحيح لأن تقوية الجزء تفضي لتقوية الكل، طالما أن الجزء يعي بالارتباط الموضوعي بينه وبين الكل، ويؤكد عليه، ويعمل وفقًا له، وهي وجهة النظر التي أكدها الواقع العملي لاحقًا، كما تم بالفعل في مواجهة التحديات الرئيسية

المفهوم الخليجي للأمن: احترام مبدأ السيادة الوطنية والأمن الجماعي والضلع الثالث له دلالة وهو أمن الخليج رافدًا أساسيًا للأمن العربي

التي تعرض لها أمن الخليج كالحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨١م)، والغزو العراقي للكويت١٩٩٠م، وها هي القمة الخامسة والأربعون تواصل التأكيد على هذا المعنى المهم، وهكذا عززت القمة هذه الرؤية المتكاملة لأمن دوله، والتي تجمع بين أمن كل دولة على حدة، والأمن الجماعي لدوله كافة، والارتباط بالأمن القومي العربي ككل.

ثانيًا-نظرة عامة إلى التحديات الأمنية

انعقدت القمة الخليجية الخامسة والأربعون في ظروف أقل ما توصف به بأنها استثنائية على كل المستويات، تنطوي على تهديدات ماثلة وأخرى محتملة للأمن في الإقليم تتعدد مصادرها على نحو ظاهر، وتكفي الإشارة إلى أن القمة قد انعقدت بعد أن تجاوز أمد المواجهات الأخيرة مع إسرائيل السنة عمرًا، ورغم أنها انعقدت بعد أيام قليلة من اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، إلا أن هذا لم يكن يعني بأي حال أن تهديدات الأمن النابعة من استمرار الصراع مع إسرائيل قد انتهت، فمن ناحية وبغض النظر عن عدم التأكد من صلابة اتفاق وقف إطلاق النار فإن تأزم الأوضاع في غزة قد استمر، وقد اعتقد البعض أن فقدان المقاومة في غزة الدعم المترتب على إشغال المقاومة اللبنانية إسرائيل، بعد أن تم وقف إطلاق النار، سوف يؤدي إلى انهيار لفصائل المقاومة في غزة، غير أن المقاومة استمرت، بل بدا وكأنها آخذة في التصاعد على نحو أحيا من جديد مفاوضات التوصل إلى هدنة بينها وبين إسرائيل، وهو ما تُرجم لاحقًا في إعلان التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والرهائن بين الطرفين في منتصف يناير٢٠٢٥م، الأمر الذي يطرح تحديات جديدة تتعلق بالحفاظ عليه وضمان تنفيذه، والأهم ضمان حل المشكلة الفلسطينية بأكملها، بما في ذلك الضفة الغربية بطبيعة الحال التي لم يتطرق إليها الاتفاق الخاص بغزة، وثمة هواجس حقيقية بشأن النوايا الإسرائيلية وبالذات في ظل حكومتها المتطرفة الحالية، وما إذا كانت سوف تنفذ التزاماتها بحسن نية، أم أنها اضطُرت للموافقة على الاتفاق لعجزها عن تحرير الرهائن بالقوة لأكثر من سنة، وأنها بمجرد استكمال تحريرهم سوف تعاود القتال تحت أي ذريعة، ويُلاحظ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يلمح كثيرًا إلى هذا المعنى بإصراره على أن إسرائيل مصممة على تحقيق جميع أهداف الحرب، وحدها الأدنى المعلن

تقوية الجزء تفضي لتقوية الكل طالما الجزء يعي الارتباط الموضوعي بينه وبين الكل وهذا ما أكده الواقع الخليجي

هو اجتثاث المقاومة، أما حدها الأقصى فلا يعلمه يقينًا إلا الله.

وثمة بؤرة ثانية تمثل مصدرًا لتهديدات محتملة تنبع من بعض الإشكاليات المتعلقة بإيران التي انطوت تطورات المواجهة اللبنانية-الإسرائيلية على توجيه ضربات موجعة لحليفها "حزب الله" صحيح أنه صمد بعدها في المواجهة مع إسرائيل، لكن نفوذه في الداخل اللبناني، ومن ثم النفوذ الإيراني، قد تراجع بوضوح، ثم وقع بعد انعقاد القمة بأسبوع ذلك التطور المفصلي الخاص بإسقاط نظام الأسد في سوريا الذي دام لأكثر من نصف قرن، والمهم من المنظور الحالي لهذا التحليل أن نظام الأسد كان صديقًا أو حتى حليفًا لإيران، وبالتالي فإن سقوطه مثل خصمًا واضحًا من النفوذ الإيراني في المشرق العربي، وبالذات في سوريا ولبنان، ومن المعروف أن إيران كانت منخرطة في المواجهة الأخيرة مع إسرائيل لدرجة تبادل الهجمات المباشرة بينهما مرتين، ويمكن القول بأن نجم إيران قد صعد على نحو ملحوظ في السنة الأولى للقتال، حين ظهرت باعتبارها منسق المواجهة التي بدأت في ٧أكتوبر٢٠٢٣م، مع إسرائيل، والتي عجزت فيها الأخيرة عن تحقيق أهدافها إلى أن قامت بضرباتها الموجعة لحزب الله اعتبارًا من سبتمبر٢٠٢٤م، ومن ثم فإن تراجعًا قد حدث للنفوذ الإيراني في لبنان وسوريا، وبالذات بعد سقوط نظام الأسد، ويرى البعض أن هذا التراجع قد يفتح شهية إسرائيل في ظل حالة النشوة التي تمر بها بعد هذه التطورات الأخيرة، ويدفعها للتصور بأنها قادرة على حسم ملف التهديد الإيراني لها بالإجهاز على القدرات الإيرانية النووية على نحو كامل، وهو احتمال وارد بطبيعة الحال، وإن كنت أظن أن إسرائيل لا يمكن أن تقدم وحدها على هذا العمل دون ضوء أخضر من ساكن البيت الأبيض الجديد، والذي روج لفكرة إنهاء الحروب في عهده وهي فكرة ظلت غامضة حتى كتابة هذه السطور، وذلك لأن الحروب بفرض توفر إرادة إنهائها لا تنتهي بطريقة واحدة، بمعنى أنها يمكن أن تُحْسَم لمصلحة أحد طرفيها دون الآخر، وبغض النظر عن الحسابات المعقدة لاحتمالات مواجهة إيرانية-إسرائيلية قادمة فإن ضرورة التحسب الكامل لها ولتداعياتها على الأمن الخليجي والعربي والإقليمي عامة ليست اختيارًا، خاصة وأن لدول مجلس التعاون الخليجي هواجسها الخاصة المشروعة تجاه المسألة النووية الإيرانية.

ويأتي بعد ذلك التحدي النابع من الأوضاع غير المستقرة في عدد من الدول العربية، والتي وصلت إلى حد حالة من الانقسام الفعلي تمر بها هذه الدول منذ سنوات، دون وجود مؤشرات قريبة على إمكان تجاوزها، ويمكن أن نحدد بسهولة الأوضاع في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك يمكن إضافة السودان الذي يشهد منذ أبريل٢٠٢٣م، صدامًا داميًا بين الجيش وقوات الدعم السريع، وهو صدام لا يعصف بالاستقرار في السودان فحسب، وإنما يمكن أن يهدد وحدته الإقليمية، ولا شك أن تداعيات هذه الصراعات الإقليمية على الأمن في المنطقة شديدة الوضوح، وبالذات من منظور أنها استقطبت تدخلات عربية وإقليمية شتى كانت لها بدورها تداعيات على الأمن الخليجي والعربي والإقليمي لابد من التحسب لها، لأن إدارة المواقف تجاه هذه الصراعات يجب أن تراعي حسابات معقدة تتعلق بمصالح قوى وازنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبقى التطورات الأخيرة التي وقعت في سوريا مؤخرًا مرشحة لأن تكون لها تداعيات مؤثرة على معادلات الأمن في المنطقة، ذلك أن التغيير الذي وقع بسوريا في ٨ديسمبر الماضي، والذي لم تكتمل أركانه بعد، قد تم على أيدي فصائل مسلحة متعددة بقيادة هيئة تحرير الشام، وتتبنى هذه الفصائل مرجعيات إسلامية سنية تجعلها قريبة من تركيا التي كان دعمها لعملية التغيير التي تمت شديد الوضوح، كما أن وزير دفاع إسرائيل تباهى بأنها أسقطت نظام الأسد، وهكذا يمكن القول بأن الحكم الجديد في دمشق قد مثل دفعة للنفوذ التركي في الإقليم، وأفضى إلى تراجع واضح في النفوذ الإيراني بالإضافة إلى الروسي بطبيعة الحال، ناهيك بالجدل حول قدرة ذلك الحكم على التمرد على ماضيه الذي أوصله إلى التصنيف ضمن لائحة الإرهاب.

وثمة سيناريوهات عديدة لمستقبل التطورات الحالية في سوريا في سياق عملية بناء نظام جديد فيها، فهناك أولًا سيناريو عدم الاستقرار الداخلي الذي قد تشهده سوريا في أكثر من حالة، كقدرة بعض بقايا النظام القديم على إثارة قلاقل داخلية، أو عدم التوافق بين الفصائل التي استولت على السلطة على معادلات التوازن والنفوذ بينها، أو عدم النجاح في إيجاد صيغة جديدة للحكم مقبولة من جميع القوى في الساحة السورية، أو حدوث تدخلات خارجية مربكة، كما في حالة الفشل في إيجاد حل للمسألة الكردية بما يفضي لتدخل عسكري تركي تم التهديد به مرارًا وهكذا، ومن ناحية أخرى فإن هناك احتمال لوجود تداعيات للتطورات الأخيرة في سوريا خارج حدودها، فمن المعروف أن لحكام دمشق الجدد توجهاتهم السياسية الخاصة

عززت قمة الكويت الرؤية المتكاملة لأمن الخليج وجمعت بين أمن كل دولة والأمن الجماعي والارتباط بالأمن القومي العربي

ذات المرجعية الإسلامية، وهم يتبنون نموذجًا سياسيًا معينًا مبنيًا على هذه المرجعية، ومجرد نجاحهم قد يمثل دافعًا للفصائل المشابهة لهم في دول عربية أخرى، وهو ما يثير احتمال تكرار نموذج التغيير الذي وقع في سوريا في بلدان أخرى تسود فيها ظروف تيسر احتمال تكرار النموذج السوري فيها، ويعني كل ما سبق أن الإقليم بات محملًا بمصادر عديدة لتهديد الأمن، ويثير هذا بطبيعة الحال هواجس أمنية محددة لدى أطراف عديدة في الإقليم تتطلب يقظة وتحسبًا لكافة الاحتمالات.

ثالثًا-آليات المواجهة

بلورت القمة الخامسة والأربعون لمجلس التعاون الخليجي إذًا منظومة لرؤية متكاملة لمفهوم الأمن الخليجي تضعه في سياقه الوطني والخليجي والعربي عامة، لكن الواقع الذي يُفترض أن هذه الرؤية سوف تتعامل معه من أجل الحفاظ على هذا الأمن يُفترض على نحو ما بيَّن التحليل السابق أنه واقع بالغ التعقيد، مُحمَّل بمصادر للصراع على المستويات الداخلية والعربية والإقليمية، ولذلك فإن وضع هذه المنظومة موضع التطبيق يتطلب جهدًا حقيقيًا وتحوطًا استراتيجيًا رفيعًا، حتى يمكن تحقيق الأهداف التي صُممت من أجلها هذه الرؤية، ويمكن أن نستشف من مقررات القمة أربعة محاور لتعزيز آليات المجلس في مواجهة التحديات السابقة.

ويتعلق المحور الأول بما ورد في مقررات القمة بشأن تقوية المجلس ذاته، بحيث يكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية، ويتصل بهذا ما ورد في البند١٩ بخصوص رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ، لتعزيز العمل الخليجي المشترك التي أقرها المجلس الأعلى في دورته٣٦ في ديسمبر٢٠١٥م، وأكد المجلس على التنفيذ الكامل والدقيق والمستمر للرؤية بما في ذلك استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، وتنسيق المواقف بما يعزز من تضامن واستقرار دول مجلس التعاون والحفاظ على مصالحها، ويجنبها الصراعات الإقليمية والدولية، ويعزز دورها الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف السياسية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الشقيقة والصديقة، كذلك واصل المجلس وفقًا للبند٢١ من بيانه الختامي متابعته لقراره في دورته٣٣ بشأن مقترح الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وكلف المجلس الوزاري ورئيس الهيئة المتخصصة باستكمال الإجراءات اللازمة لذلك، وبصفة عامة أكد البيان الختامي في البند٢٢ حرصه على قوة وتماسك المجلس، ووحدة الصف بين أعضائه، وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، مؤكدًا على وقوف دوله صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دوله، وكلها قرارات تعكس توجه المجلس لتقوية كيانه بما يجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تنطوي عليها الأوضاع الراهنة في المنطقة، ويتسق مع هذا التوجه ما ورد في البند٣٧ من البيان الختامي للقمة بخصوص إقرارها توصيات مجلس الدفاع المشترك في دورته٢١، والتعبير عن ارتياحها لسير العمل المشترك لتحقيق التكامل العسكري بين القوات المسلحة لدول المجلس، وثنائها على ما تم عقده من تمارين مشتركة واجتماعات تنسيقية خلال عام٢٠٢٤م.

وأكد المحور الثاني على مكافحة الإرهاب، وهو الخطر الذي لا يمكن رغم ما تم من نجاحات في مواجهته التغافل عنه، على الأقل بحكم أن هناك قوى بعينها راعية له، تمده بأسباب البقاء، وتهيئ له مناخ التحريض، وفي هذا الصدد أكدت القمة في بيانها الختامي (بند٨٩) مواقفها وقراراتها الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف أيًا كان مصدره، ونبذه بكافة أشكاله وصوره، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، ودعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وأدانت القمة كافة الأعمال الإرهابية، وأكدت على أهمية التنسيق الدولي والإقليمي لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي تهدد الأمن وتزعزع الاستقرار، كما أدانت (بند٩٢) استمرار الدعم الأجنبي للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط التي تهدد الأمن القومي العربي، وتزعزع الاستقرار في المنطقة، وتعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وكلها مواقف تعزز قدرة المجلس على مواجهة التحديات الإرهابية، والتصدي للمخاطر الناجمة عنها.

وركز المحور الثالث على المكانة المركزية للقضية الفلسطينية، وبطبيعة الحال فإن لهذه القضية أهميتها الاستثنائية من المنظور الأمني باعتبار أن تعقيداتها تمثل أكبر مصدر محتمل للتهديدات، ليس فقط لفلسطين وجوارها المباشر فحسب، وإنما للإقليم ككل، بل للأمن الدولي، وذلك بالنظر إلى

بغض النظر عن احتمالات مواجهة إيرانية-إسرائيلية فضرورة التحسب لتداعياتها على الأمن الخليجي والعربي والإقليمي ليست اختيارًا

ما رأيناه من تعقيدات المواجهة، وانخراط قوى إقليمية وعالمية فيها على نحو كانت له تداعياته الأمنية الواضحة، ويلفت في البيان الختامي للقمة بالإضافة إلى تأكيده على المواقف الثابتة للمجلس من القضية اهتمامه بالآليات التي من شأنها تعزيز جهود تسويتها و/أو حلها، ومنها مبادرة ملك البحرين في الدورة٣٣ للقمة العربية التي عُقدت في المنامة بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لإقامة الدولة الفلسطينية، ودعم جهود الاعتراف الدولي بها، وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، كما أكد المجلس على دعوة القمة لنشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حين تنفيذ حل الدولتين، ودعا مجلس الأمن لإصدار ملزم تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضمن الامتثال الإسرائيلي للوقف الفوري لإطلاق النار والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، كذلك دعم المجلس الأعلى للجهود السعودية في إطلاق "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين" في سبتمبر٢٠٢٤م، بالمشاركة مع النرويج والاتحاد الأوروبي لوضع جدول زمني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، ورحب بنتائج اجتماعي التحالف في الرياض وبروكسل في أكتوبر ونوفمبر الماضيين، وأكد على أهمية استمرار اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم دولة فلسطين في عملها، وكلها آليات من شأن نجاحها نزع فتيل العنف من القضايا التي مازالت معلقة في الصراع مع إسرائيل.

وتقدم المعالجة التي انطوى عليها تعامل القمة في العلاقات مع إيران نموذجًا واضحًا للطريقة الرشيدة التي يتعامل بها مجلس التعاون مع هذه العلاقات بما يحفظ من جانب الحقوق العربية كما في مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، والادعاءات الخاصة بالملكية المشتركة لبعض مصادر الثروة الطبيعية كحقل الدرة، والهواجس الخاصة بالملف النووي الإيراني، وضرورة التوصل لتفاهمات بناءة بشأنه بما يحافظ على أمن دول المنطقة واستقرارها، واستعداد دول المجلس للتعاون بشكل فعال في هذا الشأن، وكذلك اهتم البيان الختامي للقمة بضمان أمن الممرات المائية في المنطقة المعروفة مصادر تهديدها، وفي الوقت نفسه يواصل المجلس من جانب آخر الرغبة الصادقة في استمرار التعاون مع إيران في قضايا السلم والأمن الإقليمي بما يضمن العيش الآمن المشترك، كما ظهر في التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين دول المجلس وإيران، وهو ما انعكس على إبداء المجلس الأعلى قلقه البالغ جراء التصعيد العسكري في المنطقة بما في ذلك الهجمات الصاروخية على إيران في أكتوبر الماضي، وتأثيرها السلبي على الأمن الإقليمي واستقراره، وشدد المجلس في هذا السياق على أهمية خفض التصعيد للمحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، كما تبنت القمة تجاه الصراعات الداخلية في بعض البلدان العربية كليبيا واليمن والسودان وسوريا المواقف الكفيلة بضمات عدم تصعيدها، والعمل على تسويتها، كي لا تمثل مصدرًا إضافيًا لتهديد الأمن الإقليمي، وبالذات من خلال التدخلات الخارجية فيها، علمًا بأن توقيت انعقاد القمة كان سابقًا على التطورات السورية الأخيرة الخاصة بإسقاط نظام الأسد .

خاتمة

بلورت القمة الخامسة والأربعون لدول مجلس التعاون الخليجي رؤية شاملة متكاملة للحفاظ على الأمن الخليجي والعربي والإقليمي، وتبنت من المواقف والآليات ما يوفر أفضل الظروف لوضع هذه الرؤية موضع التطبيق، وتحقيق الغايات المرجوة منها، ومع مضي المجلس قدمًا في تعزيز قدراته الذاتية، وارتياد آفاق التعاون مع الجهود العربية، ومواصلة نهج الانفراج على قوى المحيط الإقليمي في إطار التمسك بالثوابت الخليجية والعربية، وتعزيز الشراكات الدولية النزيهة، يبقى المجلس ركنًا أساسيًا في معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

قمة الكويت ترسخ العلاقات الخليجية المستقبلية

٣ سيناريوهات لمستقبل مجلس التعاون و٥ مراحل لتطور السياسة التعاونية الخليجية

يمكن تعريف "العلاقات البينية الخليجية" بأنها: العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بجوانبها المختلفة، التي تربط فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) .... أي: علاقات كل من هذه الدول الست – بهذا المعنى– بغيرها من الدول الخمس الأخرى. لقد أدت أحداث وتطورات، ودوافع متصاعدة الخطورة، إلى قيام ما يمكن أن نسميه بـ "السياسة التعاونية الخليجية"، والتي يمكن تعريفها بأنها: سياسات التقارب والتعاون التي أخذت الدول الست المذكورة تنتهجها تجاه بعضها البعض، منذ سنة ١٩٧١م، (تاريخ استقلال البحرين وقطر والإمارات) حتى الآن (٢٠٢٥م) والتي تمخضت (في عام ١٩٨١م) عن قيام "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، كانعكاس لتلك السياسات، وتدعيماً وتجسيداً لها.

أ. د. صدقه بن يحيى فاضل

وأهم ما دفع لنشوء هذه السياسات التعاونية هو:

١. نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بشاه إيران، وقيام "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" (عام ١٩٧٩م) واتخاذ هذه الجمهورية سياسات عدائية نحو دول المجلس.

٢. تزايد الصراع الدولي والمناورات حول منطقة الخليج.

٣. نشوب الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٧٩–١٩٨٨م) وتهديدها لدول الجوار.

٤. تصاعد التوتر في المنطقة جراء الاعتداءات الصهيونية على الأمة العربية.

أما أهم تطورات هذه السياسة (التعاونية) منذ قيامها، فيمكن إيجازه فيما يلي:

(١) قيام عدة هيئات (منظمات) مختلفة، للانصهار في عدة جوانب، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، اعتبارا من بداية السبعينات.

(٢) قيام "مجلس التعاون" في مايو سنة ١٩٨١م.

(٣) إبرام "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" في ١٩٨١/١١/١١م، وفي إطار مجلس التعاون.

(٤) إنشاء قوات خليجية موحدة (قوات "درع الجزيرة") وتجميعها ابتداء من سنة ١٩٨٥م، وفي إطار مجلس التعاون أيضاً.

(٥) التضامن فيما بين دول مجلس التعاون من ناحية، وبين هذه الدول وقوى المجتمع الدولي من ناحية أخرى، لتحرير الكويت من الاجتياح العراقي، الذي وقع يوم ١٩٩٠/٨/٢م.

إضافة إلى تصاعد الترابط البيني، منعكساً في: تزايد الصلات البينية – الخليجية، وتزايد درجة وثوقها وتلاحمها، نسبة إلى الفترة السابقة على قيام "السياسة التعاونية الخليجية"، عام ١٩٧١م.

ومهما قد يحصل من خلافات، فإن طبيعة العلاقات الأزلية فيما بين شعوب وحكومات هذه الدول، سرعان ما تضغط لإعادة المياه إلى مجاريها، والأمور إلى نصابها ... فلا شك أن هناك رغبة شعبية خليجية عارمة وواضحة في استمرار ودعم السياسة التعاونية الخليجية. ورغم اختلاف "استجابة" الحكومات لهذه

الرغبة، من دولة لأخرى، إلا أن كل هذه الحكومات تحاول أن تستجيب لهذا التطلع الشعبي، وتحاول تلبية هذه الرغبة، أو تلبية شيء منها – على الأقل.

وما زال مجلس التعاون الخليجي محط آمال قادة وشعوب الدول الست الأعضاء فيه، والتي ترتبط ببعضها بأوثق الروابط. فلا توجد مجموعة من الدول، في الوقت الحاضر، يربط فيما بينها كل روابط: العرق، اللغة، الدين، الجوار، التاريخ، التقاليد. إضافة إلى المصالح المشتركة، والأخطار المشتركة، التي تحيط بها كلها، وتستهدفها كلها. والمملكة العربية السعودية، وهي الشقيقة الكبرى لهذه الدول، تحرص كل الحرص على أن تكون العلاقات فيما بين هذه الدول على ما يرام، متسمة بالقوة والصلابة والديمومة، في إطار مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما أكده سمو الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ــ حفظه الله ـ، مرارًا وتكرارًا.

وتقوم السياسة التعاونية على مبادئ قيمة، تضمن الالتزام بها مصلحة جميع المعنيين. وفي مقدمة هذه المبادئ: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بمجلس التعاون، والتضامن لمكافحة الإرهاب، واتخاذ موقف خليجي موحد تجاه الحركات الإرهابية، إضافة لمنع الحملات الإعلامية المسيئة، ومراعاة حسن الجوار. وهي مبادئ ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وبقية القوانين الدولية. ويتم التأكيد على هذه المبادئ دائمًا. وهناك تطلع لتفعيل "هيئة تسوية المنازعات" التابعة لمجلس التعاون الخليجي، والتي يكفل تطبيق نظامها حل الخلافات التي قد تنشأ مستقبلاً فيما بين الدول الأعضاء، فور نشوئها.

ومعروف، أن تكوين مجلس التعاون الخليجي، يتضمن: "المجلس الأعلى"، أي السلطة العليا التشريعية في المجلس. وهو مكون من رؤساء الدول الست الأعضاء، وينعقد مرة في العام، في اجتماع دوري عادي. ويمكن أن يعقد اجتماعًا طارئًا في أي وقت، وعند الضرورة. والمجلس الأعلى يضع السياسات التي يسير عليها مجلس التعاون. وهناك "المجلس الوزاري"، وهو مكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء. وينعقد ٤ مرات في العام، في اجتماعات عادية. ويمكن أن يعقد اجتماعًا طارئًا في أي وقت، إن اقتضت الظروف ذلك. وهو بمثابة السلطة التنفيذية للمجلس. وهو يمهد لمؤتمر المجلس الأعلى، ويضع جدول أعماله. إضافة إلى "هيئة تسوية المنازعات"، كسلطة قضائية، و"الأمانة العالم" كسكرتاريا.

وقد عقد المجلس الأعلى اجتماعه الخامس والأربعين، يوم ١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بقصر بيان، برئاسة الشيخ مشعل الأحمد

طبيعة العلاقات الأزلية بين شعوب وحكومات دول الخليج تضغط لإعادة المياه إلى مجاريها والأمور إلى نصابها مهما حدث

الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وصدر عنه البيان الختامي، محتويًا على ١٥٤ قرارًا هامًا، منها ما يلي

- أشاد المجلس الأعلى بنتائج القمة العربية والإسلامية غير العادية، التي استضافتها المملكة العربية السعودية، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م، والتي أكدت على مركزية القضية الفلسطينية، والدعم الراسخ للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه.

- رحب المجلس بنجاح أعمال القمة العالمية للحكومات (٢٠٢٤م) المنعقد في مدينة دبي.

- هنأ المجلس الأعلى الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بالفوز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وأكد على تطلعه لتعزيز العلاقات التاريخية بين أمريكا ودول المجلس.

- اعتمد المجلس وثيقة السياسة التشريعية لمجلس التعاون.

- أكد المجلس الأعلى على ضرورة تعزيز العمل المشترك، لتعظيم أثر جهود ومبادرات دول المجلس في العمل المتعلق بتحولات الطاقة، والتغير المناخي.

وغير ذلك، مما لا يتسع المجال هنا لسرده. وما تم الاتفاق عليه، وسجل في البيان المشترك، ينم عن مراعاة المجلس لتطورات الأحداث، والتأكيد على ضرورة التضامن والتعاون، لخدمة المصالح المشتركة لدول المجلس، ودرء الأخطار المشتركة التي تواجهها.

يرى كثير من علماء السياسة أنه يستحسن للدول الناشئة، وحديثة الاستقلال، التزام الحياد، والعمل على تنمية ذاتها، بالتعاون، والتكتل، مع الدول الشقيقة والقريبة لها، باعتبار ذلك هو الطريق السياسي السليم. ومجلس التعاون الخليجي يتبع هذه السياسة، ويؤكد عليها في كل نشاطه. وهذا يحسب لقادة دول المجلس.

والآن، وبعد قمة الكويت، وحدوث "مستجدات" كبيرة معروفة، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، يطرح المراقبون المعنيون عدة تساؤلات وجيهة، بشأن مستقبل "مجلس التعاون لدول الخليج العربية". وإزاء ذلك يمكن القول: إن هناك ثلاثة احتمالات ستصبح على إحداها هذه المنظمة، أو المجلس، في المدى المنظور، ألا وهي:

١- استمرار المجلس على ما هو عليه، وعلى درجة التعاون (المتدنية) التي هو عليها الآن ... واستمراره كـ "كونفدرالية"، وبالتالي، انعدام أي أثر تنموي جماعي تعاوني يذكر له ... كما هو حاله منذ ولادته.

٢- الانهيار، ولقاء نفس مصير "مجالس" التعاون العربية المصغرة الأخرى ... وبخاصة: الاتحاد العربي المغاربي، ومجلس التعاون العربي...

٣- التطور، والتحول إلى منظمة اتحادية إقليمية أكثر تماسكًا... وتلعب دوراً إيجابياً وملموساً في حياة شعوب الدول الأعضاء ... وتسهم في تنميتهم، في شتى المجالات، في إطار من التعاون الوثيق، الذي يكرس لخدمة المصالح (الحقيقية) المشتركة لهذه الشعوب.

ونعتقد أن الاحتمال الأول هو الأقرب للحصول، في المدى القريب... رغم أن كثيرًا من الأحوال السياسية الكبيرة بالمنطقة لم تبق على ما كانت عليه. وقد يحصل الاحتمال الثاني، إن دبت خلافات حادة – لا سمح الله – بين بعض الدول الأعضاء، لسبب أو لآخر ... وهو أمر يبدو غير محتمل الآن. أما الاحتمال الثالث، فهو المأمول. ولكن حدوثه مرتبط بحصول تغيرات إيجابية في ومن هذه الدول.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا ـ أستاذ العلوم السياسية

الخليج الموحد الآن حان أوانه أكثر من أي وقت سبق

الحل الاستراتيجي لدول الخليج في تحقيق المواطنة الخليجية باستكمال الوحدة الاقتصادية

عندما أنشيء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، اختير التعاون كمدخل استراتيجي لتحقيق الوحدة الخليجية بنص المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وكانت الوحدة خلال مسيرة المجلس الطويلة تصطدم غالبًا بعقبة السيادة الوطنية خاصة من قبل مسقط التي ترى في مبادرات الوحدة في حينها أنها لن تخدم دول المنظومة كلها، ومع هذا استمر التعاون المؤسس للوحدة مع تأجيل فكرة الوحدة رغم توفر الكثير من استحقاقاتها، وذلك حفاظًا على المسيرة الجماعية، ولو لا هذا الفكر لما أصبحت المنظومة الخليجية قائمة حتى الآن ، وإمكانية الانتقال من التعاون إلى الوحدة مجمع عليها ومتاحة الآن، ونراها حتمية من مسوغات داخلية بقيادة تحولات اجتماعية عميقة متزامنة مع إكراهات أمنية وعسكرية قديمة / جديدة.

د. عبد الله باحجاج

ولم يحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، أو رؤيتا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، والملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود الشكل السياسي للاتحاد الخليجي / فيدرالية، كونفدرالية .../ كما لم تعتني قمة الكويت " الـ ٤٥ " الأخيرة بالشكل، وكذلك ابتعدت النخب الخليجية عن الحديث عنه عكس المراحل السابقة، وهنا الذكاء واضح، لضمان الهدوء لاستكمال مقومات الوحدة والاستفادة من التجارب السابقة وصولًا للاتحاد بكل هدوء، مع أن الشكل السياسي ليس مهمًا في الواقع الخليجي، فمقومات الوحدة، أو الاتحاد يمكن تحقيقها حتى بالشكل الحالي للمنظومة الخليجية.

هذا التفكير البراغماتي يبدو أنه مستهدفًا سياسيًا، فقد أجمعت قمة الكويت على تسريع تطبيق رؤيتي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجعل الرهان على التنفيذ المجمع عليه بعيدًا عن جدلية الشكل السياسي التي قد تدخل فيها شياطين الإنس والجن من داخل المنطقة وخارجها، واختارت للتطبيق مؤسسات وآليات محددة، وهذا في حد ذاته يعبر عن الإرادة السياسية الخليجية لتطبيق الرؤيتين، غير أنها لم تحدد إطارًا زمنيًا نهائيًا لاستكمال تطبيقهما.

سنتناول هذا الملف وفق المنهجية التالية:

الإطار الزمني الملح للوحدة الاقتصادية والاتحاد الخليجي.
التحولات الكبرى غير المسبوقة في دول المنظومة الخليجية.
تداعيات التحولات الكبرى وحتمية الوحدة الاقتصادية.

الاستشرافات السعودية تتماهى مع المادة الرابعة للمنظومة الخليجية

المواطنة الخليجية مدخلًا لوحدة الهدف والمصير الخليجي.
قوة الاقتصاد الخليجي الجديد في حقبة التكتلات الضخمة.
وذلك بالتوضيح فيما يلي:

أولًا: الإطار الزمني الملح للوحدة الاقتصادية والاتحاد الخليجي

أصبح الشأن الخليجي الداخلي الطارئ – كما سنوضحه لاحقًا –من الأسباب الملحة والعاجلة لاستكمال السوق الخليجية والاتحاد الجمركي.. وصولًا للوحدة الاقتصادية، ومن ثم الاتحاد الخليجي في إطارين زمنيين يكتسبان صفة الاستعجال كذلك، هما الوحدة الاقتصادية سنتين، والاتحاد الخليجي خمس سنوات، كأقصى حد والصفة الاستعجالية تشترك فيها الدول الست – مع التباين – فسنتان منطقيتان لاستكمال مقومات السوق

الخيارات الاستراتيجية للوحدة الخليجية حتمية لمواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية والتحولات العابرة للحدود

المشتركة والاتحاد الجمركي، علمًا بأن مواعيدهما الزمنية قد مرت كالاتحاد الجمركي عام ٢٠٢٤م، والسوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٢٥م، وبالتالي السنتان هنا كافيتان موضوعيًا بعد توفر الإرادة السياسية.

خاصة أن هناك إنجازات كبيرة قد تحققت حتى الآن في المسارات العشرة التي اتفق عليها في مسار تحقيق السوق الخليجية، وهي تشمل التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وقد أضيفت مسارات جديدة للعشرة.

ومهما يكن، فإن طول المدد الزمنية لتحقيق مقومات الوحدة الاقتصادية، كالسوق الخليجية المشتركة التي انطلقت في يناير ٢٠٠٨م، والاتحاد الجمركي في بداية ٢٠٠٣م، ومنطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣م، حان الوقت لاستكمالها عاجلًا ، والسنتان مدة كافية قياسًا بتلكم المدد وانجازاتها، وكذلك لمواجهة تحديات التحولات العميقة الداخلية في كل دولة منذ عام ٢٠٢٠م، وفي ظل سباق إقليمي ودولي لتأسيس النظام العالمي عل التعددية والتكتلات الضخمة، ولا ينبغي التقليل من إكراهات العامل الداخلي، وهو ما نحمله هواجسه في هذا المقال، فاستشرافنا بتأثيراته المقبلة أقوى من التحديات الجيوسياسية إقليمية كانت أو دولية، وقد تتقاطع معه في أي تقاطعات زمنية .

مع قناعتنا أن التوترات والحروب المقبلة لن يطلق فيها رصاصة واحدة، أي عدم استخدام القوة العسكرية، وإنما ستستهدف المناعة الاجتماعية والفكرية والأيديولوجية للشعوب، ولنا في انهيار أنظمة وجيوش عربية منذ عام ٢٠١١م، وآذخرها نظام بشار الأسد في سوريا، وكذلك سقوط أحزاب اجنبية حاكمة لصالح أحزاب متطرفة استدلالات كبرى داعمة لرؤيتنا بثقل العامل الداخلي واكراهاته السياسية.

أحسنت قمة الكويت في التأكيد على سرعة استكمال الوحدة الخليجية لأنها ستحل معظم الإشكاليات والمشاكل القديمة والجديدة

ثانيًا: التحولات الكبرى غير المسبوقة في دول المنظومة الخليجية

سنتناولها باختصار في النقاط التالية، وستتضح تداعياتها في محور المسوغات الداخلية الملحة للوحدة الاقتصادية.

التحول في مفهوم الدولة في الخليج من دور ريعي إلى دور جبائي/ ضرائب ورسوم وتقنين الدعم الاجتماعي.

التوسع في تطبيق نظام النيوليبرالية منذ عام ٢٠٢٠م، في مناحي الحياة المختلفة ما عدا السياسية.

تطبيق برامج الاستدامة المالية لتحقيق التوازن المالي للموازنات الخليجية وحل قضية المديونيات، مما ترتب عليه إصلاحات هيكلية صعبة اجتماعيًا.

هجرة ديموغرافية أجنبية جديدة تفتح لها الأبواب الخليجية بامتيازات الإقامة الدائمة وطويلة الأجل، تملك المال والأجندات عابرة للحدود، ومؤهلة للتأثير السلبي على الديموغرافيات الخليجية.

فراغ استراتيجي دولي بدليل ترك نظام بشار الأسد يسقط داخليًا على يد جماعات (جهادية) تشكل حالة إلهام لنظيراتها الإقليمية المسلحة والأيديولوجية، هي الثانية بعد حركة طالبان، فيما تعيش الدول المحيطة بدول مجلس التعاون حالة من عدم الاستقرار الأمني والقلق من القادم.

تبني كل دولة خليجية رؤية استراتيجية عميقة بمعزل عن أي تنسيق فيما بينها.

ثالثًا: تداعيات التحولات الكبرى تحتم الوحدة الخليجية عاجلًا

تمر دول مجلس التعاون الخليجي الست منذ عام ٢٠٢٢م، بتغيرات اجتماعية عميقة، وأصبحت الهوة بين الماضي والحاضر تتسع بسببين هما، تبني الحكومات الخليجية نظام النيوليبرالي، واندلاع أزمات مالية كبيرة أثرت على كل جانب من جوانب الحياة في المجتمعات الخليجية تقريبًا في ظل تدفق هجرة متزايدة على الخليج بعضها لأسباب سياسية وأخرى استثمارية تمنح إقامة ما بين دائمة وطويلة الأجل، وقد ترتب على مثل هذه التغييرات مجموعة ظواهر مثل البطالة والمرتبات المتدنية والمسرحين والعقود المؤقتة... الخ وهذه بيئات قد تتلون سياسيًا، وقد يستغلها من داخل المنطقة وخارجها، خاصة في ضوء تصاعد ظاهرة الهاربين من الخليج إلى الخارج، ممن قد يتحولون إلى أجندات دولية.

ويتزامن مع تلكم الظاهرة، إعادة الأفكار في الخليج لتتناغم مع طبيعة المرحلة الجديدة، وبناء علاقات دولية مع القوى المتماهية لها ليس في سياقها التاريخي وإنما في القواسم المشتركة المحدثة .. وفي حقبة خليجية داخلية يتم فيها تعويم بوصلة الولاء والانتماء من مستوياتها الرأسية إلى الأفقية من خلال مجموعة سياسات مالية واقتصادية نيو ليبرالية تحد كثيرًا من فاعلية الحكومات، وتفتح الأبواب أمام القوى الجديدة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات والهويات والأجندات واستقطاب الجيل الجديد.

ويشكل كيفية سقوط نظام بشار الأسد في سوريا من حيث دور العامل الداخلي، وتقاطع الخارج معه نموذجًا للاستدلال به من فاعليه أسباب التغيير وتحول ميزان القوى إقليميًا وعالميًا ، فالسقوط بمثابة زلزال سياسي، فهو بقدر ما هو انتكاسة لروسيا وإيران لصالح تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، هو كذلك يشكل انتصارًا للمعارضة على النظام، وبالتالي يشكل تطورًا للمعارضة وللجماعات الأيديولوجية والمسلحة في المنطقة، وسقوط نظام بشار بأكمله ليس حالة استثنائية بالكيفية والأدوات سالفة الذكر ، وإنما هي حالة عربية ودولية، فقبله سقط خمسة أنظمة عربية في تونس، والعراق، واليمن، وليبيا منذ عام ٢٠١١م، ولأسباب داخلية أولًا وخارجيًا متقاطعًا معها، وعالميًا، فوراء عودة ترامب للحكم مجددًا في أمريكا وصعود أحزاب اليمين المتطرفة في أوروبا سنجد أنها بسبب فشل السلطات الليبيرالية واليسارية الحاكمة، ولولا خيارها الديموقراطي، ورهانات القوى السياسية على مصداقيته، لدخلت في أتون صراعات داخلية، لأن هذا الخيار يشرعن التداول السلمي عن طريق صناديق الانتخابات، بينما في عالمنا الثالث وبسبب ظروفه التاريخية وأشكاله السياسية، فلن يكن هناك من خيار أخر سلمي .

السوق الخليجية المشتركة تساهم في توطين الأموال الخليجية المهاجرة وتوجد سوقًا ماليًا خليجيًا ضخمًا يتيح للمستثمرين فرصًا كثيرة

ويمكننا أن نطلق على الحقبة الراهنة ببعديها الإقليمي والدولي بأنها حقبة التحولات والمتغيرات التاريخية من مسوغات داخلية وتقاطعات خارجية لاحقة أو تالية، كما يمكن أن نطلق عليها بأنها حقبة تأسيس النظام العالمي الجديد على أساس التعددية والتكتلات والتحالفات الكبيرة كالبيركس، وانهيار أخرى كبرى متوقعة كالاتحاد الأوروبي وفق تحليلات عديدة، من هنا نجد دول مجلس التعاون الخليجي أمام ظروف استثنائية تجعل من الخيارات الاستراتيجية للوحدة الخليجية حتمية للمنظومة الخليجية لمواجهة تحديات وجودية من الوزن التاريخي بغية تحصين دواخلها من متغيرات اقتصادية وتحولات سياسية داخلية وأخرى خارجية عابرة للحدود .

ثالثًا: الاستشرافات السعودية للمستقبل الخليجي تتماهى مع المادة "٤".

تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على الآتي " تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات وصولًا إلى وحدتها " والسياق الزمني للنظام الأساسي وعلى وجه الخصوص المادة سالفة الذكر عام ١٩٨١م، هو تاريخ إقامة المنظومة الخليجية بهواجس أمنية خالصة، لكن مضمون المادة لا تنحصر في هذا النطاق الضيق، وتمنحه الشمولية بدليل منطوقات كل مفردة فيها، وفي عام ٢٠١١م، كانت هناك الحاجة ماسة إلى مبادرة تنقل العمل المشترك حالة إغراقه في تأسيس الخطوات إلى الهدف الاستراتيجي النهائي من إقامة المنظومة الخليجية وهى الاتحاد لدواعي أمنية وتنموية واقتصادية .

فجاءت مبادرة الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز بسبب أحداث أمنية خطيرة في البحرين عام ٢٠١١م، على خلفية داخلية بمؤثرات خارجية، استدعت وقوف دول المجلس الخليجي مع مملكة البحرين وقفة عسكرية تضامنية وجودية وتم ذلك عبر تدخل قوات درع الجزيرة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١م، وعقبها دخل العمل الخليجي المشترك في مسيرة الخطوات الاعتيادية، فمثلًا السوق الخليجية المشتركة التي لم تتحقق رغم أنها انطلقت في الأول من يناير عام ٢٠٠٨م، فكان لابد من تدخل سياسي قوي يحرك الفاعلية ، وقد جاءت من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز عام ٢٠١٥م، بعد أحداث إقليمية خطيرة أيضًا أبرزها بروز جماعة الحوثيين وسيطرتهم على القصر الرئاسي اليمني، وإعلان الرئيس عبدربه منصور هادي الحرب عليهم، وكذلك صعود التنظيمات الإرهابية في المنطقة كتنظيم داعش لاحقًا ، وبدء عاصفة الحزم في اليمن بعد سيطرة الحوثيين على أجزاء كبيرة من اليمن .. الخ.

مما تقدم، لا يمكن فصل رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز للعمل الخليجي المشترك عن رؤية الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الانتقال من التعاون إلى الاتحاد، فالأولى هي بمثابة الخطة التنفيذية لرؤية الملك الراحل، فأولوياتها تنصب على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الست، ودعم مشاريع التعاون الاقتصادي واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، واستكمال خطوات التكامل الأمني والعسكري وبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة تضمن المحافظة على مصالحها ومكتسباتها إقليميًا وعالميًا.

وتشديد قمة الكويت في ديسمبر ٢٠٢٤م، على تطبيق الرؤيتين لم يأت بدوره من إرادة الفعل، وانما لبروز تحديات جديدة تضاهي التحديات السابقة، من هنا، فقد أحست قمة الكويت على التأكيد على سرعة استكمال تحقيق الوحدة الخليجية، لأنها ستحل معظم الإشكاليات والمشاكل القديمة والجديدة، وفي المحور التالي سنتعرف على طبيعة التحديات الجديدة التي تواجه دول المنظومة الخليجية.

رابعًا: المواطنة الخليجية مدخل لوحدة الهدف والمصير الخليجي

مهما كانت الضروريات تحتم الاستعجال بتحقيق التزامن للوحدتين الاقتصادية والأمنية والعسكرية إلا أن استكمال الوحدة الاقتصادية ينبغي أن يحظى بتركيز عميق لأنها بوابة لتحقيق بقية الغايات الكبرى في ضوء ما أوضحنا سابقًا، لأن الوضع الاجتماعي في الخليج – مع التباين – مقلق، وتظهر لنا قضية استكمال الوحدة الاقتصادية ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية التي لا يمكن لدولة وحدها أن توفرها لمجتمعها بسبب تحولاتها الداخلية القاسية وخياراتها الاقتصادية والتنموية المستقبلية، كالتوجه نحو مفهوم الدولة الجبائية / ضرائب رسوم .. / عوضًا عن الدولة الريعية التي هي صنيعة المجتمعات الخليجية الراهنة، والخطورة هنا، أن هناك جيلًا خليجيًا يتأسس الآن على متناقضات المفهومين للدولة في الخليج.

إجماع قمة الكويت على تسريع تطبيق رؤيتي السعودية وجعل الرهان على التنفيذ بعيدًا عن جدلية الشكل السياسي تفكير براغماتي ناجح

وبالتالي، فإن الحل الاستراتيجي للدول الست هو الإسراع في تحقيق المواطنة الخليجية من خلال استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية بحيث يتمتع كل مواطن خليجي بحقوق المواطنة في كل بلد خليجي، ويمكن تحقيق هذه المواطنة من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في ديسمبر ٢٠٠١م، في مسقط، وقد قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات ملموسة في عشر مسارات محددة كالتنقل بالبطاقة الذكية والإقامة ومد المظلة التأمينية وفتح فروع للشركات ومعاملتها كشركات وطنية.. الخ إلا أن الأهمية هنا تكمن في استكمال بنود هذه الاتفاقية سريعًا لإحداث نقلة ملموسة على واقع وسيكولوجيات المجتمعات الخليجية من الإحباط واليأس الراهنة - مع التباين - إلى التفاؤل، فلو أخذنا مثلًا السوق الخليجية المشتركة، ففيها ستغلب المواطنة الخليجية الواحدة، حيث تتيح لأصحابها الحصول على الحقوق والامتيازات نفسها التي يحصل عليها المواطن الخليجي في موطنه.

وهذا بدوره سيساهم في توطين الأموال الخليجية المهاجرة وإيجاد سوق مالي خليجي ضخم بتريليونات الدولارات، مما يفتح للمستثمرين الخليجيين فرصًا كثيرة ومتعددة بعد استبعادهم من فئة الأجانب ، وهذا بدوره سيوفر فرص عمل كثيرة ويحل قضية البطالة وتعزيز التنافسية الشاملة وتحسن المستويات الاجتماعية، وصناعة اقتصاد خليجي تكاملي قوي، وعندما تتحقق المواطنة الخليجية ويعم منافعها، وتنعكس على المجتمعات الخليجية، ستكون قضية الحفاظ عليها من الداخل أولوية أمنية وعسكرية، أي ستسرع بتحقيق التكامل الأمني والعسكري من قناعات تحتية وليس فوقية فحسب، وستفتح أبواب التجنيد العسكري لكل الخليجيين كواجب للدفاع عن حقوق المواطنة الخليجية في إطار حدودها السياسية .

لذلك ينبغي أن يكون ٢٠٢٧م، عام الوحدة الاقتصادية باستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي ومشروع السكة الحديدية التي تربط الدول الست، وهذا سيكون كفيلًا باستيعاب كل الإكراهات والتحديات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، وستسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها الأجندات الأجنبية، بحيث سيكون المواطن الخليجي منشغلًا بطموحات بناء ذاته في آفاق متفائلة ورحبة.

خامسًا: قوة الاقتصاد الخليجي الموحد في حقبة التكتلات العالمية الضخمة

عندما تصل الدول الست إلى الوحدة الاقتصادية عام ٢٠٢٧م، – وفق المقترح سالف الذكر – سيكون لدى هذه الدول قوة اقتصادية بناتج محلي يزيد على " ٢ " تريليون دولار سنويًا وفق تقديرات ترى كذلك أنه مع استكمال مشاريع الطاقة النظيفة والمستدامة في الخليج ستعزز هذه القوة، وتفتح المنطقة الخليجية جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي وضعها الحالي ،استقطبت دول المنظومة الخليجية استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١,٣٧ مليار دولار ٢٠٢٢م، ووفقًا للبنك الدولي يتوقع أن يصل ناتج الدول الست المحلي إلى " ٦ " تريليونات دولار ٢٠٥٠م، ويرتفع إلى " ١٣ " تريليون دولار في التاريخ نفسه مع تبني استراتيجية التحول الأخضر ، فكيف بعد استكمال حجتها الاقتصادية ؟

وهنا تظهر لنا الأهمية المتجددة والثابتة لدول المنظومة الخليجية عالميًا وإقليميًا، فأي دولة أو تكتل إقليمي وعالمي سيكون من مصلحته الاستراتيجية الاستفادة من القوة الاقتصادية الخليجية الضخمة التي تحظى بقوة جيوسياسية ضامنة لأمن الطاقة العالمي باستحواذها على ٣٢,٨ ٪ من احتياطي النفط العالمي المؤكد البالغ ٥٥,١ تريليون برميل، وتمثل هذه القوة المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج النفط الخام بمعدل ١٨ مليون برميل يوميًا وبنسبة ١٩ ٪ من إجمالي الطلب العالمي، وكذلك الأولى عالميًا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي بنسبة ٣٠-٤٣ تريليون متر مكعب، وكذلك، فإن لهذه القوة الاقتصادية الضخمة عددًا من صناديق الثروة السيادية الأكبر عالميًا .. الخ.

* أكاديمي ومحلل سياسي - سلطنة عمان

٩ ركائز للأمن الإقليمي في الرؤية الخليجية تشمل التحديات والحلول

يعتمد مستقبل الخليج على التكيف مع الديناميكيات المتغيرة ومعالجة المخاطر والتحديات بشكل استباقي

عقدت قمة دول مجلس التعاون الخليجي الـ ٤٥ في دولة الكويت في ظروف استثنائية هامة. فبالنسبة للكويت جاءت كحدث مميز استعادت الكويت من خلالها دورها الفاعل في الوساطة الإقليمية لاسيما في ظل حقبة جديدة انشغلت في ترتيب البيت من الداخل، لذلك كان من الجميل أن نرى تلك العودة وتلك الحماسة مجددة بقيادة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح وهو يرحب بإخوانه قادة دول المجلس، الذين يعلمون حجم التحديات القادمة لعام ٢٠٢٥م. فقد جاءت تلك القمة في ظل صلابة موقف الدول الخليجية في التعامل مع الملف الفلسطيني والإصرار في مواجهة التعنت الإسرائيلي بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية التي تعتبر خيارًا لا حياد عنه يحفظ للفلسطينيين كرامتهم وعزتهم تكفله كل القرارات الدولية.

د.هيله حمد المكيمي

كما أدى اشتعال غزة إلى اشتعال الجبهة اللبنانية مما يؤكد على تعقيدات القضايا العربية واشتباكاتها، والتي بدورها أثرت على سوريا بكافة جبهاتها المنقسمة حيث أفضت كافة تلك التعقيدات إلى مسرح سياسي جديد يتطلع إليه السوريون إلى بداية جديدة ومستقبل موحد يعيد سوريا الموحدة وليس النظام السياسي فحسب إلى الحضن العربي. جاءت كافة تلك الملفات أمام الملف الأبرز دوليًا وهو القادم الجديد-القديم في العاصمة الأمريكية واشنطن، فالرئيس دونالد ترامب ليس جديدًا على دول الخليج، فقد سبق أن تعاملت دول الخليج مع إدارته بحكمة وسداد حتى وإن كانت الفترة الأولى امتازت ببعض الشطحات إلا أن تاريخ العلاقات الخليجية-الأمريكية بملفاته الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية قادر على تخطي تلك التحديات وتحويلها إلى إنجازات تضاف لرصيد تلك العلاقة الاستراتيجية الممتدة. كانت تلك القضايا، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والتغيرات المناخية الهاجس الأبرز الذي ألقى بظلاله على الرؤى المستقبلية لدول الخليج والتي تضمنها البيان الختامي. ومن بين أبرز محاور البيان الختامي ما تضمنه محور " تأكيد القمة على قوة وتماسك مجلس التعاون ووحدة الصف بين أعضائه وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، مؤكدًا وقوفه صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس ". يتناول التحليل التالي أهمية هذا المحور، وسياق تأكيده وارتباطه برؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي، والتحديات التي يسعى إلى معالجتها، وتداعياته على المنطقة والساحة العالمية الأوسع.

أهمية وتركيز المحور يعد تأكيد مجلس التعاون الخليجي على الوحدة والتماسك محوريًا بشكل خاص نظرًا للظروف الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة. ويسعى هذا المحور إلى معالجة عدة أبعاد رئيسية تشمل:

الوحدة السياسية: تعزيز العمل الجماعي داخل مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع التوترات والأزمات الإقليمية. التكامل الاقتصادي: تعزيز التآزر في التجارة والاستثمار وإدارة الموارد لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية.

التنسيق الأمني: تعزيز آليات الدفاع التعاوني لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والهجمات الإلكترونية وعدم الاستقرار الإقليمي السياق والأهمية

٣ تحديات أمام الوحدة الخليجية والحلول تطلب إرادة سياسية وأطر مؤسسية أقوى لتعزيز الحوار والوساطة ومواءمة السياسات

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الحالية، أصبحت الحاجة إلى تماسك مجلس التعاون الخليجي أكثر إلحاحًا. وتشمل تلك التطورات السياسية:

١- الاضطرابات الإقليمية: تؤدي الصراعات المستمرة في البلدان المجاورة والتدخلات الخارجية إلى تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة.

٢- الضغوط الاقتصادية العالمية: تسلط أسواق الطاقة المتقلبة والتضخم وعواقب جائحة كوفيد -١٩ الضوء على أهمية التعاون الاقتصادي.

٣- التنافسات الجيوسياسية: إن الأهمية الاستراتيجية للخليج تجعله نقطة محورية لمنافسات القوة العالمية، مما يستلزم اتباع نهج موحد في التعامل مع السياسة الخارجية.

إن وحدة مجلس التعاون الخليجي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحفاظ على نفوذه ككتلة إقليمية جماعية، مما يمكن أعضاءه من التعامل بشكل أفضل مع هذه التحديات المتعددة الأوجه.

رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي لعام ٢٠٢٤ يؤكد المحور على التزام مجلس التعاون الخليجي بالتضامن، وضمان مواجهة أي تهديد لدولة عضو واحدة باستجابة موحدة وحاسمة من المجلس ككل. يشكل مبدأ الأمن الجماعي هذا الأساس لفعالية المجلس في حماية سيادة أعضائه وضمان الاستقرار الإقليمي. وبذلك فقد جاء ذلك المحور ترجمة لتنفيذ رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي التي أطلقت في ٢٨ مارس ٢٠٢٤م، وهو يعتبر إعلان غير مسبوق، حيث لأول مرة يسعى مجلس التعاون لإطلاق رؤية أمنية شاملة عبر من خلالها عن كافة تطلعاته لمنطقة آمنة إقليميًا وعالميًا. وعلى حد وصف الأمين العام جاسم البديوي إن تلك الرؤية "ليست مجرد خطط وأهداف استراتيجية، بل عهد بيننا لبناء مستقبل مشترك." وأكد على فخر المجلس بما وصل إليه من تكامل سياسي واقتصادي واجتماعي وإعلامي" واليوم خصّصنا هذه الرؤية لنطرح أمام المجتمع الدولي ما وصلنا إليه من تكاملنا الأمني" ، كاشفاً أن "الوحدة الخليجية عنصر رئيسي ومادة واضحة في النظام

تركيز مجلس التعاون الخليجي على الوحدة والتماسك يأتي في الوقت المناسب وهو أمر ضروري للتعامل مع التحديات المعقدة

الأساسي لمجلس التعاون"، وهو هدف نطمح إليه جميعاً. فقد نصت الرؤية صراحة على أن الوحدة الخليجية لا تزال تعبر عن طموح الدول الخليجية وبذلك جاءت بقية البنود لتحقيق ذلك الهدف والذي يدور حول ثلاث آليات هي

أولًا: الجهود الدبلوماسية

١-البناء على جهود دول المجلس في حل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها.

٢-استمرار الدور القيادي لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الأزمات الإقليمية وبذل المساعي الحميدة ودعم جهود الوساطة، والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحافظة على سيادة ووحدة وأمن دول المنطقة، والتصدي للتدخلات الخارجية.

ثانيًا: المشاركة في تعزيز جهود السلام العالمي.

١-تطرح الرؤية أمام المجتمع الدولي ما وصلت إليه دول الخليج من تكاملها الأمني.

٢-تعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في أمن المنطقة واستقرارها، وبما يحفظ الأمن والسلم الدوليين والمساهمة في حل الأزمات المزمنة، وتقوية الآليات القانونية والدولية، وتقديم منصة للتفاوض المباشر وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

٣-ضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويُجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن تذبذب الأسواق واختلال سلاسل الإمداد العالمية، والمطالبة بتجنب تسييس هذه القضايا نظراً للانعكاسات السلبية لذلك على الاقتصاد العالمي.

٤-مواجهة تحديات التغير المناخي بواقعية ومسؤولية ونهج متوازن، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتطوير استراتيجيات طويلة المدى، تساعد على التوجيه الكامل لتنفيذ التعهدات والالتزامات ضمن مبادئ اتفاقية «الأمم المتحدة» الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، وذلك بعدّها الأساس للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في الحلول المناخية والشراكات الإنمائية.

٥-تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعزز تطوير وتوظيف مصادر طاقة متجددة، والاستخدام الأمثل للمواد الهيدروكربونية من خلال التقنيات النظيفة لإدارة انبعاثاتها، بما فيها تقنيات التقاط وإعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون، وذلك لدعم وصول الدول إلى طموح الحياد الصفري للانبعاثات، كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إضافة إلى المحافظة على البيئة الطبيعية ورفع مستوى الغطاء النباتي وزيادة الاعتماد على التقنيات النظيفة لجميع مصادر الطاقة.

٦-تكثيف العمل لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي واحتمالية تفاقمها، على المستويين الإقليمي والدولي نتيجةً للظروف الناشئة من التغيرات البيئية واندلاع الصراعات والأزمات، والمساهمة بشكل فاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية لإيجاد حلول مستدامة لمعالجتها، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين للحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء العالمية واستقرار أسعارها، حتى لا يدفع ذلك الدول المستهلكة لمواجهة خطر المجاعة.

ثالثا: أركان الأمن الإقليمي (الدولة الفلسطينية، الملف النووي - الأمن البحري - مكافحة الإرهاب والميليشيات - الأمن السيبراني- التعاون الاقتصادي)

١ -دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة والانسحاب لحدود ٤ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، والوقف الفوري لمحاولات التغيير الديموغرافي وطمس الهوية العربية وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية واستمرار ممارسة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حاسمة، والتحذير من أن استمرار انسداد آفاق الحل يعد عاملاً أساسياً لزعزعة الاستقرار في المنطقة ومسوغاً لنشر التطرف والكراهية والعنف إقليميًا ودوليًا.

٢-دعم الجهود الدولية والإقليمية للمحافظة على منظومة عدم الانتشار، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٣-دعم ضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية والالتزام بمعايير الأمان النووي، والاستعداد للتعاون والتعامل بشكل جدي وفعّال مع دول الجوار الإقليمي لتعزيز الأمن والأمان النوويين.

٤-دعم آليات التعاون لتعزيز مفهوم ربط المصالح الاستراتيجية في سبيل الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية والتصدي للأنشطة التي تهدد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ومكافحة عمليات التهريب بأنواعها ومساراتها.

٥-تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وحثّ بقية الأطراف الإقليمية والدولية باعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي لا يرتبط بعقيده أو شعب أو عرق، واتباع النهج المبني على التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

٦-العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة تمويله والمشاركة مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية في تطوير المنظومات التشريعية والممارسات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

٧-تجريم جميع الجماعات التي تقوم بأعمال إرهابية بغضّ النظر عن انتماءاتها الحزبية أو المذهبية أو ارتباطها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم الميليشيات الإرهابية والجماعات الطائفية، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وتقوية الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة منتهكي القرارات الأممية ذات العلاقة.

٨-رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية، وتعزيز الخطط الاستراتيجية لرفع مستوى الوعي لمواجهة التهديدات السيبرانية، وتشكيل شراكات استراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن السيبراني.

٩-تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية، بما يخدم أجندة الحوار والتواصل وبناء الجسور، وبما يعكس الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار والازدهار، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية. التحديات في تحقيق الوحدة بالرغم من تلك الطموحات التي عبرت عنها الدول الخليجية إلا أنه لا يزال هناك تحديات قائمة تشمل

الاختلافات الداخلية: يمكن أن تعيق الاختلافات في أولويات السياسة والمنظورات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء.

الضغوط الخارجية: قد تجذب التحالفات الدولية والعلاقات الثنائية مع القوى الكبرى الدول الأعضاء في اتجاهات مختلفة.

التفاوتات الاقتصادية: تخلق الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والاعتماد على الموارد عقبات أمام صنع السياسات الاقتصادية الموحدة.

إن الجهود الرامية إلى التغلب على هذه التحديات لن تتطلب الإرادة السياسية فحسب، بل وأيضاً إنشاء أطر مؤسسية أقوى لتعزيز الحوار والوساطة ومواءمة السياسات. وبذلك تشمل مسارات التماسك المستقبلي العمل على العديد من الجبهات واتخاذ العديد من الإجراءات الحاسمة التي تشمل: التخطيط الاستراتيجي: وضع رؤية متماسكة طويلة الأجل لمجلس التعاون الخليجي تتماشى مع التحولات العالمية والاتجاهات الناشئة. التعزيز المؤسسي: تعزيز قدرة وسلطة مؤسسات مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ القرارات الجماعية بشكل فعال. المشاركة العامة: تعزيز الشعور بالهوية المشتركة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي.

الخلاصة

إن التركيز الذي يبديه مجلس التعاون الخليجي على الوحدة والتماسك يأتي في الوقت المناسب وهو أمر ضروري في التعامل مع التحديات المعقدة التي يفرضها المشهد الجيوسياسي والاقتصادي اليوم.

ومن خلال تعزيز التضامن وتعزيز التكامل الأعمق، لا يستطيع المجلس تأمين مصالح الدول الأعضاء فحسب، بل ويضع نفسه أيضًا كقوة استقرار في الشرق الأوسط الأوسع.

ويعتمد مستقبل الخليج على قدرته على التكيف مع الديناميكيات المتغيرة، وتعزيز الصفوف الداخلية، ومعالجة المخاطر والتحديات التي تلوح في الأفق بشكل استباقي.

وبفضل الاستشراف الاستراتيجي والعزيمة الجماعية، يمكن لمجلس التعاون الخليجي تحقيق رؤيته لمنطقة أكثر أمنًا وازدهارًا وترابطًا.

* أستاذة العلوم السياسية - جامعة الكويت - عضو المجلس الاستشاري للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي

تحقيق الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي والسعي نحو الأمن الإقليمي

لا توجد مهددات أمنية خليجية داخلية وأنظمة الحكم تشاركية تحظى برضا شعوبها

بالرغم من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي البناءة سواء على صعيد الدول منفردة، أو على صعيد مجلس التعاون الخليجي كمنظومة تبرز التجارب المنيرة للبناء والتنمية وصنع التأثير الدولي الإيجابي فإن تلك التجارب لم تخل من تأثيرات المحيط غير المستقر الذي تظهر زوابعه من وقت لآخر وتلقي بظلالها على مسيرة المجلس ودوله على مر السنوات الماضية.

ومع أن معظم دول الخليج العربية تعتبر دولاً ناشئة قياساً بعمر الدول فقد أبدت نضجاً سياسياً قادها إلى تحقيق قفزات تنموية واقتصادية وثقافية كبيرة.

العميد الركن: سعد بن سليمان الشهري

خلال تلك المسيرة عانت دول المجلس من تأثيرات بعض الظواهر كالإرهاب والمخدرات كما كان لتأثير الحروب في المحيط القريب لدول المجلس كالحرب العراقية الإيرانية ثم الغزو العراقي للكويت البلد الشقيق العضو في مجلس التعاون الخليجي وتداعيات ذلك الغزو القريبة منه والمتأخرة نهاية بثورات ما سمي بالربيع العربي وتداعياته على دول المجلس، تبع ذلك طغيان التأثير الإيراني وامتداداته في العراق أولاً ، ثم في سوريا واتصاله بنقطة الارتكاز المذهبية المتمثلة في حزب الله في لبنان وقفز الحوثيين على السلطة في اليمن لتشكل بذلك دائرة مهددة ومشعرة بالقلق لدول مجلس التعاون .

يضاف لذلك المحيط المضطرب انحدار بعض الدول الإقليمية لتكون دولًا فاشلة تعج بالميليشيات وفلتان السيطرة على السلاح ودخولها نحو حروب العصابات والاتجار بالبشر وتصدير الظواهر الثورية للجوار فاليمن والصومال والسودان والعراق وسوريا ولبنان وليبيا تمثل نماذج مختلفة للدول الفاشلة أو المتأرجحة على حافة الفشل.

العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين لم يتوقف أبداً منذ نشأة الكيان المحتل وخروج هذه الاعتداءات لخارج فلسطين في سوريا ولبنان بالذات، كل ذلك لابد وأن يلقي بعض الأثر على الدول المجاورة.

كل تلك الأحداث جلبت أصحاب المصالح من الدول والمنظمات والأفراد لاختراق سيادتها والمساهمة في تلك الفوضى التي اجتاحت تلك الدول وقطف الثمار وتحقيق المكاسب بعيداً عن مصالح الدول المستهدفة أو محيطها الآمن المستقر.

تضمنت أعمال القمة الخليجية الـ ٤٥ لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت مطلع شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، وما صدر عن البيان الختامي للقمة مجموعة قرارات وتوصيات منها إقرار المجلس الأعلى توصيات مجلس الدفاع المشترك في دورته ٢١ وعبر عن ارتياحه لتحقيق التكامل العسكري المشترك بين القوات المسلحة الخليجية، كما أقر المجلس الأعلى الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٨م) وتشكيل لجنة مشتركة مع الجهات ذات الاختصاص لمتابعة تنفيذها.

سنتناول في هذا المقال تحليلاً لما تضمنه البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الخامسة والأربعين من فقرات تتعلق بأمن الخليج مع توطئة موجزة لكل منها وما سيترتب على الأخذ بها والمتطلبات لذلك.

انتقلت دول الخليج من مستوى تخطيط الدولة إلى المستوى الجماعي وأقرت التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات

التكامل العسكري المشترك بين القوات المسلحة الخليجية:

عندما تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية المنعقدة في مملكة البحرين عام ٢٠٠٠م، كانت هذه الاتفاقية تتويجًا وتأطيرًا للكثير من العمل العسكري المشترك وانطلاقاً لتكون جميع الأعمال العسكرية المشتركة لاحقاً نابعة من إطار قانوني وتنظيمي.

تضمنت الاتفاقية أن الدول الأعضاء تؤكد احترامها والتزامها بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وتأخذ على عاتقها فض جميع المنازعات بالطرق السلمية سواءً في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد بها على أي وجه لا يتفق وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

كما نصت الاتفاقية على عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك. وقد سبق هذه الاتفاقية تجربة رائدة في التعاون الدفاعي بين دول المجلس وهي تشكيل قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢م، والتي تتكون من مجموعة من الوحدات المقاتلة النوعية تمركزت فترة من الزمن في مدينة حفر الباطن السعودية ثم رُئي لاحقاً إبقاء كل قوة مخصصة من دولة من دول المجلس داخل أراضيها مع الإبقاء على تدريبها وجاهزيتها على أن تكون جاهزة للاستدعاء في أي وقت والعمل على استمرار القيادة الموحدة للقوات.

كان لقوات درع الجزيرة تجربتين إيجابيتين في المشاركة في أعمال قتالية وأمنية حين ساهمت أولاً ضمن قوات التحالف الدولي إضافة لمشاركة قوات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي في الدفاع عن أراضي المملكة العربية السعودية والمساهمة في تحرير دولة الكويت الشقيقة ١٩٩١م، بعد الاعتداء الغاشم من العراق في أغسطس ١٩٩٠م، المرة الثانية كانت في ٢٠١١م، حين ساهمت في تثبيت وإرساء الأمن في مملكة البحرين بعد أحداث القلاقل والشغب الكبيرة إبان ذروة ما سمي الربيع العربي ذلك الوقت.

اعتمدت القمة الأخيرة الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٨) قيام كل دولة بدورها عبر أجهزتها الأمنية وبمتابعة المجلس

تضمنت توصيات مجلس الدفاع المشترك في دورته ٢١ استمرار العمل على تعزيز العمل المشترك للقوات المسلحة لدول مجلس التعاون ويتضمن ذلك توحيد الأساليب وتطوير منظومات القيادة والسيطرة وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة المبرمجة للإبقاء على الجاهزية المطلوبة حين تستدعى تلك القوات لعمل حقيقي في أي وقت.

اعتماد الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (٢٠٢٥ـ ٢٠٢٨)

تعتبر المخدرات استخداماً وترويجاً وصناعة وتهريباً وما يتبع ذلك من آثار صحية واجتماعية ومادية أحد المهددات الأمنية لأي بلد وحيث أن الدول ذات الدخول المرتفعة للأفراد تعد هدفًا لمنظمات صناعة وتهريب المخدرات فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من الفئة المستهدفة لهذه الآفة وبرغم كل الجهود المبذولة أمنيًا وصحياً واجتماعياً فإن المعركة مستمرة لمكافحة هذه الآفة ومن يقف وراءها ومعالجة آثارها بالوسائل المادية وبالأنظمة والتشريعات وبما أن لكل بلد جهوده وسياسته وبما أن البيئات الخليجية متشابهة وحدودها مشتركة فإن من الحكمة توحيد الجهود المتفرقة والاستفادة من التجارب الخاصة للدول الأعضاء وتبادل المعلومات التي من شأنها اضعاف القوى التي تقف خلف هذه الظاهرة وتقليل وجودها في المجتمعات ومعالجة آثارها وإيقاع العقوبات وتطبيق القانون في حق من يخالف الأنظمة بأي شكل كان .

انتقلت دول مجلس التعاون الخليجي من التخطيط ووضع الاستراتيجيات على مستوى الدولة إلى مستوى دول المجلس مجتمعة منذ زمن فقد أقرت دول مجلس التعاون الخليجي التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية منذ عام ١٩٩٨م، كي يكون منطلقاً لكل الدول في معالجة تشريعات المخدرات ويتم تحديثه من وقت لآخر نهاية بما تم اعتماده في القمة الخليجية الأخيرة حيث اعتمدت الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (٢٠٢٥ـ ٢٠٢٨) بعد سلسلة من الأعمال وورش العمل التحضيرية لإعداد هذه الاستراتيجية علماً بأنها دائماً ما تتسق مع الاستراتيجيات وإجراءات العمل المعتمدة في المنظمات الدولية التي تعالج نفس الظاهرة ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة .

الخطوة التالية لاعتماد هذه الاستراتيجية هي قيام كل دولة من الدول الأعضاء بدورها المناط بها من خلال أجهزتها الأمنية المتخصصة وبمتابعة من الجهة المختصة بمجلس التعاون ا لخليجي .

نظرة إلى الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي

لعل أهم المهددات الداخلية لدول المجلس سقيت تربتها من الخارج حيث لا يوجد مهددات داخلية نابعة من مشاكل حقيقية مثل التمييز الفئوي أو الاستبداد السياسي أو نزعات استقلال جهوية وإنما هي انعكاس أو محاكاة لتجارب خارجية تستزرع وتنمى داخلياً ليتم تفجيرها في الوقت المراد ومن ذلك أحداث الإرهاب بعد الألفية وتداعيات الربيع العربي وامتداداته خلال العقد الماضي.

يحسب لأنظمة الحكم في الخليج والتي أتت لمقاعد الحكم منذ مئات السنين حتى قبل قيام الدول بوضعها الحديث يحسب لها بأنها قائمة على أساس توافقي تشاركي بين الحاكم والمحكوم ترتب عليه رضا المحكومين بالحاكم ومسؤولية الحاكم وقيامه بما يراعي مصالح دولته ورعيته. ولذلك عندما وقعت قليل من الأحداث المزعزعة للأمن لم تعالج معالجة أمنية بحتة كما فعلت بعض الأنظمة وإنما عولجت بأساليب شاملة روعي فيها المحافظة على الكيان السياسي للدولة ومحاسبة الجانحين مع حضور الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والدينية جنباً إلى جنب مع الحلول الأمنية.

ولذلك فالناظر إلى تهديدات أمن الخليج بشكل عام يجد بأن المهددات الداخلية تقع في آخر القائمة وفي القمة الأخيرة تم إقرار واعتماد أو دراسة العديد من الاستراتيجيات الأمنية ومنها استراتيجية مكافحة غسيل الأموال والاستراتيجيات المرورية وغيرها .

الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ـ المحيط غير المستقر.

لا يخفى على المتابع الحصيف للأحداث الإقليمية منذ قيام مجلس التعاون الخليجي والتي لا يكاد يهدأ منها جانب حتى يشتعل الجانب الآخر فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران

يحسب لأنظمة الحكم في الخليج أنها قائمة على أساس توافقي تشاركي بين الحاكم والمحكوم ورضا المحكومين بالحاكم ورعاية الحاكم لمصالح دولته ورعيته

ومباشرة نظام الملالي في التبشير بتصدير الثورة كان أول ردات الفعل تجاهها الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي كان لتداعياتها على أمن الخليج وتراجع اقتصاداته بعد سنوات من الانتعاش والتنمية الاقتصادية، ولم تكد تلك الحرب تتوقف حتى أدار صدام حسين أبراج آلياته الحربية باتجاه الأصدقاء الذين أعانوه حين طلب العون ودفعت اقتصاداتهم ثمن قراراته فاحتل الكويت وظل عنصراً مهدداً لأمن الخليج وحين رحل صدام بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، كان لإيران ما تمنت منذ قيام ثورتها حيث تحول العراق إلى ساحة صراع التقت فيه الكثير من الرؤوس الإرهابية والطائفية وغيرها ، تتابعت الأحداث حيث بدأ حزب الله وهو الظل الأسود في لبنان للثورة الخمينية بالعبث بأمن لبنان بالاغتيالات وعلى رأسها اغتيال رفيق الحريري وما صاحب ذلك من المساهمة في العبث السياسي وخاصة بعد حرب ٢٠٠٦ م، ثم تطاول لملاقاة أسياده الملالي في سوريا إبان أحداث الربيع العربي حيث اجتمعت إرادتهم والحكم المستبد في سوريا على إراقة دم الشعب السوري بالقتل والتهجير والاعتقالات والبراميل المتفجرة، كاد أن يكتمل الطوق المذهبي المتطرف بامتداد التأثير الإيراني عبر بغداد ودمشق وبيروت واستجابة الحوثي للنداء في اليمن وقفزه على السلطة في صنعاء .

الجهود الخليجية والسعودية بالذات لم تتوقف من أجل كبح جماح هذا التغول الإيراني في قلب البلاد العربية المختلفة وكانت هذه الجهود تأخذ أشكالاً متعددة ابتداء بالجهود السياسية والاقتصادية والأمنية حتى حمل السلاح والمواجهة المسلحة كما حدث في عمليات عاصفة الحزم باليمن.

التأثيرات السلبية في محيط الخليج لا تتوقف عند هذه الحدود فالربيع العربي القادم من تونس امتد شرقاً لمصر وليبيا واليمن وسوريا ونتيجة لهذه الموجات التي سيكشف التاريخ يومًا إن كانت حركات شعبية عفوية أم وراءها أياد تحركها وأنياب أفعى تنتظر الوقت المناسب للانقضاض على الضحية، ونحن بعد ما يقارب العقد والنصف على انطلاق ذلك الربيع المشؤوم فإن المحيط الإقليمي بدول الخليج العربي قد تم إرهاقه بالكثير من الأحداث والتقلبات فنرى بعض البلدان التي كانت تعيش ازدهارا اقتصادياً باتت على مشارف الفقر والدول التي كانت مضرب المثل بالتماسك باتت لا تكاد تقوى على الوقوف على قدميها منها من ذهب ليأخذ مكانه في صفوف الدول الفاشلة ومنها ما يعيش مرحلة التأرجح، تونس وليبيا والسودان والصومال واليمن والعراق وسوريا ولبنان حتماً بأن اهتزاز هذه المصفوفة من الدول المحيطة بالخليج لابد وأن تترك أثرًا بدرجات مختلفة حيث تأخذ الدول السوية منها جهدًا من سياسات الدول الداعمة ومن ميزانيات المساعدات فضلاً عن مقاومة الآثار السلبية للدول الجانحة منها حين أصبحت بؤراً لإنتاج التطرف وتهريب السلاح فيما ذهب البعض وبرعاية أجهزة حكومية ليكون مصنعاً لمخدرات العالم وأكثر من يدفع ثمن ذلك الدول المحيطة والقريبة وهي دول الخليج العربي .

إسرائيل اللاعب المشاغب الدائم منذ تأسيسها لم تكتف بالحروب التي خاضتها مباشرة مع محيطها وانتهت بعد سنوات من الصراع بتوقيع اتفاقيات سلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، إنما تقوم كل فترة وأخرى بعمليات عدوانية ضد لبنان أو سوريا وكثيراً ضد الداخل الفلسطيني وخاصة غزة مع الكثير من العمليات الأمنية المتعسفة ضد الفلسطينيين، هذا المحيط المضطرب الذي لم يهدأ أبداً حول الخليج يلقي دائماً بآثار سلبية على الأمن والتنمية والاقتصاد فكان الله في عون دوله على إعداد ما يقابل تلك المخاطر القريبة منها والبعيدة.

مواجهة مهددات الأمن لدول الخليج العربي الداخلية والخارجية

أمام هذه التحديات المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجي وبعد النجاحات المتوالية في تثبيت الأمن الداخلي من خلال السياسات الداخلية المحفزة على استتباب الأمن وتقليل المهددات ومحاربتها وتتبع مصادرها وأبعادها واستمرار التعاون وتبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتوحيد الإجراءات التي من شأنها توفير الجهود المبذولة وجعلها تؤتي ثمارها في حفظ أمن الدول الخليجية مجتمعة.

النتيجة الحتمية هي الانتقال والسعي إلى تثبيت الأمن والاستقرار الإقليميين في منطقة الخليج والحفاظ على أمن وسيادة دول مجلس التعاون من خلال استمرار الجهود المبذولة في تخفيض نقاط التوتر بالجهود الدبلوماسية والاستعانة بمنظمات المجتمع الدولي في رفض العدوان واغتصاب الحقوق ومن ذلك ما تضمنه بيان القمة الخليجية من تجديد رفض احتلال إيران للجزر الإماراتية والتذكير المستمر والتنديد بسياسات إيران

العسكرية لتغيير هوية الجزر العربية والمطالبة بحقوق الإمارات على أراضيها وحدودها البحرية.

كما تضمن بيان المجلس رفضه التام لسعي إيران في المشاركة بأي طريقة في حقل الدرة وأنه حق كويتي سعودي صرف.

لم تتوقف جهود مجلس التعاون الخليجي في كل ما من شأنه إبعاد المخاطر عن دول المجلس وتعزيز أمن دوله فضلاً عن تشجيعه للجهود المبذولة من دوله لتعزيز الأمن الإقليمي ومن ذلك الجهود المبذولة من المملكة العربية السعودية من خلال عقد القمتين العربية والإسلامية لنصرة غزة والجهد القطري والمصري في إقرار الهدنة والسماح للقوافل الإنسانية بدخول غزة لمساعدة الأهالي.

تضمن البيان الختامي للقمة الأخيرة للمجلس الخليجي في فقرات متعددة الإدانة الصريحة للعدوان الإسرائيلي الغاشم على حياة المدنيين في غزة كما شدد على منظمات المجتمع الدولي المختلفة باستمرار رفض وإدانة العدوان الإسرائيلي وتضمن ذلك الترحيب بإدانة إسرائيل في هذا الاعتداء من قبل المحكمة الدولية، كما أن الجهد الذي تقوم به المملكة في اللجنة المشكلة من القمتين العربية والإسلامية بهدف فرض حل الدولتين في فلسطين لضمان حقوق الفلسطينيين داخل أراضيهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد.

لم يكن لمجلس التعاون الخليجي في بيانه الختامي أن يتجاوز الأحداث في سوريا حيث أكد على العمل بما توصلت له اللجنة الوزارية العربية لمتابعة الأحداث في سوريا ومطالبة إسرائيل بوقف عدوانها عليها ومطالبة المجتمع الدولي بالمحافظة على كامل التراب السوري موحدًا وإيقاف أي عدوان من شأنه المساهمة في ضم أراض جديدة تحت سلطة الاحتلال.

الجهود المبذولة لمجلس التعاون الخليجي مستمرة وحتمية في تثبيت الأمن في العديد من نقاط التوتر في المحيط الإقليمي لدول الخليج العربي، حيث أن إخماد تلك المشاكل في مواطنها وتقليل آثارها من شأنه إعادة الاستقرار لتلك الدول وإبعاد الخطر.

دول مجلس التعاون الخليجي حاضرة سياسياً في معالجة أزمات ليبيا والسودان والصومال واليمن وسوريا وغيرها، وحاضرة اقتصادياً وتنموياً في كل تلك الأماكن لرفد الجهود الدبلوماسية بالأعمال المساندة، غذائيًا وصحياً وإنسانياً.

أدت الحرب الإسرائيلية الأخيرة في غزة وامتدادها في مراحلها الأخيرة إلى لبنان وسوريا أدى ذلك لتضعضع المحور الإيراني واكتمل هذا التضعضع بحدثين متتابعين وهي قدرة الثوار السوريين بقيادة مقاتلي هيئة فتح الشام من إسقاط نظام الأسد في سوريا تبع ذلك قدرة اللبنانيين وبتأثير إيجابي لدول الخليج من انتخاب جوزيف عون رئيساً للبنان ثم تسمية رئيس حكومة لا يخضع لمحور المقاومة.

هذان الحدثان سيكونان محفزين لدول الخليج لاستثمار ما حدث في تصفية بقية جيوب الولاء من بعض الأطراف لإيران أو إضعاف أثرها تماماً وبالتالي عودة سوريا ولبنان للحاضنة العربية.

سيكون من المثمر كذلك بذل جهود مستمرة في دعم استقرار ليبيا والسودان وتخليص اليمن من مغتصبي السلطة في صنعاء.

لعل أكبر خطرين محدقين بالعالم العربي ومن ضمنه دول مجلس التعاون الخليجي هما الخطرين الإيراني والإسرائيلي وسيكون المستقبل فرصة مواتية لاستمرار الضغط نحو تضعضع الدور الإيراني في العراق واليمن بعد أن قصت أجنحته في سوريا ولبنان.

إلا أن الخطر الإسرائيلي المتمثل في استخدام القوة المفرطة لقصف المدنيين بلا هوادة واستمرار سياسته التوسعية لما بعد الجولان وجنوب لبنان وتغاضي الدول العظمى عن جرائمه يدعو لمزيد من الجهد الدبلوماسي مع المنظمات الدولية والقوى المؤثرة في العالم لاستمرار الضغط نحو الإدانة المستمرة لأعماله العدوانية وإجباره على التراجع عن المكاسب التي اغتصبها مؤخراً.

قدرات مجلس التعاون الخليجي السياسية والاقتصادية ستكون قادرة في المستقبل القريب على كسب المعركة ضد قوى السيطرة والاحتلال والتجهيل والطائفية وسينتصر محور البناء والتنمية والاستقرار.

* كاتب وباحث في الأمن والسياسة - المملكة العربية السعودية

دول مجلس التعاون الخليجي .. حصانة الداخل وصيانة الأمن العربي

تسعى دول الخليج لتقليل فاتورة التسليح بتطوير الصناعات الوطنية وتوحيد المفاهيم الدفاعية

في كل يوم نتحدث قائلين إننا في منعطف من التاريخ، وحقيقة كل يوم هو يوم آخر ومختلف في التأريخ، غير أن الزمن الذي تعبره المنطقة الآن ومنطقة الشرق الأوسط بالكامل هو فعلًا منعطف مفصلي في التأريخ وستنعكس آثاره طويلًا وعميقًا على كامل المنطقة وأبعد وقد بدأت تأثيرات ذلك، وإذا ما استلهمنا قصة تأثير " جناح الفراشة" والذي أطلقه عالم الأرصاد الأمريكي السيد "إدوارد لورنز".

وكما يحدث تأثير جناح الفراشة أعاصير في المحيطات البعيدة فإن تأثيرات ما سمي بطوفان الأقصى والذي قامت به منظمة حماس في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣م، ضد إسرائيل يشابه ذلك، فقد أحدث زلزالا تجاوزت تأثيراته غزة وإسرائيل وليمتد إلى كامل محيط الشرق الأوسط، وصنع حقا منعطفا في التاريخ ما زالت أحداثه تتفاعل وتتغير كل يوم حتى أصبح من الصعب ملاحقة تغيراته.

العميد البحري ركن م. عمرو العامري

وكان من آثار ذلك الحدث "طوفان الأقصى" أن أدى إلى سقوط نظام الأسد، وسقوط المحور الإيراني بالكامل، وخسارة إيران كل ما كانت قد بنته على مدى ما يقرب الخمسين عامًا. كما تنامى التأثير والمد التركي في المنطقة، وخرج تقريبًا محور المقاومة العسكرية من معادلة الصراع العربي/ الإسرائيلي بعد تدمير القدرات العسكرية السورية بالكامل، واتسعت دائرة الاضطرابات العربية في المنطقة، واضطربت أيضًا خطوط الملاحة الدولية بفعل الهجمات الحوثية وأصبح البحث عن بدائل ومسارات ملاحية أخرى بعد تفاقم التهديد، وبسقوط الأسد وتحجيم دور حزب الله اللبناني استطاع لبنان انتخاب رئيس وحكومة جديدة تسعى لتجاوز حالة اللادولة في السنوات الثالث الماضية.

كما سعت إسرائيل إلى توسعة دائرة احتلالها في سوريا بعد نقضها من طرف واحد لمعاهدة السلام مع سوريا، وربما توسع وجودها الدائم في جنوب لبنان وشمال غزة التي كانت قد انسحبت منها بموجب اتفاق اسلو عام ١٩٩٣م، بحجة الأمن الإسرائيلي. كل هذه التغيرات المفصلية ما كانت لتحدث لولا تأثير جناح الفراشة (طوفان الأقصى).

وقد وجدت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في عين العاصفة، حيث الثبات والسكون في حين يعصف حولها كل شيء، وأدركت بحكم المسؤولية العربية أنها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن صيانة الأمن العربي المهدد، واستعادة سوريا نحو محيطها العربي والاضطلاع بمسؤولية حل القضية الفلسطينية حلًا مرضيًا لكل الأطراف عبر حل الدولتين.

وسعت دول الخليج العربي أيضًا وعبر منظومة مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد مواقفها والتحرك كوحدة واحدة في مواجهة التحديات. وقد أكدت ذلك في مؤتمر قمة الكويت والذي عقد في نهاية العام ٢٠٢٤م.

إذن يصح لنا هنا أن نقول إننا فعلًا نمر بمفصل تاريخي وأن ملامح مستقبل ذلك التحول لم تتضح بعد، وأن دول مجلس التعاون الخليجي هي ما يعول عليه عربيًا وإسلاميًا من أجل تجاوز هذه التغيرات وما ينتج عنها نظرًا لموثوقية سياساتها وفي مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية.

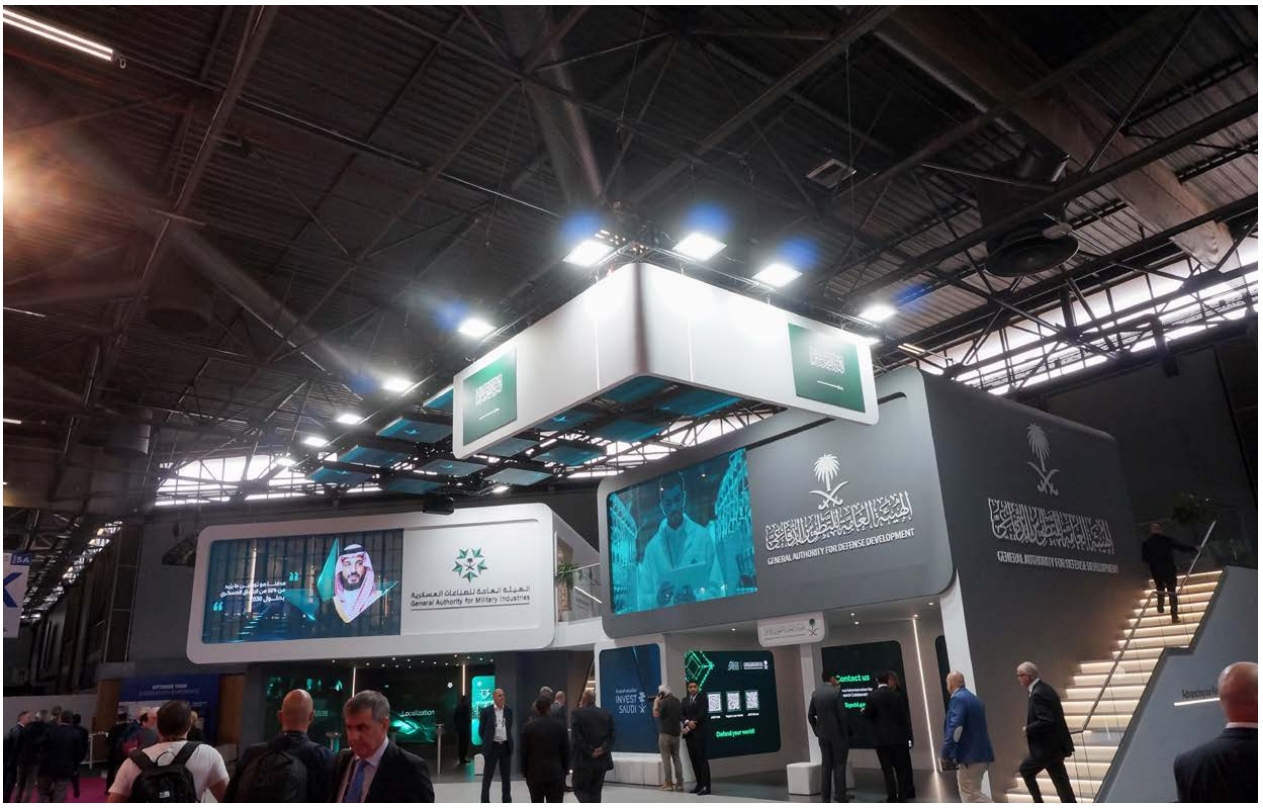

مجلـة (فوربـس) الأمريكيـة: المملكـة العربيـة السـعودية في المركـز الأول عربيًـا والتاسـع عالميًـا مـن حيـث التأثيـر عـام ٢٠٢٤

موثوقية وقدرات دول مجلس التعاون الخليجي

في تحليـل لمجلة (فوربـس) الأمريكية للعـام ٢٠٢٤م، عن الدول الأكثـر تأثيـرًا في العالم جـاءت المملكة العربية السـعودية في المركز الأول عربيًـا والتاسـع عالميًا من حيـث التأثيـر ، متقدمة على دول كثيـرة وكبيـرة، وقـد أوضحـت (فوربس) الأسـباب التي اسـتندت عليهـا في هـذا التقييـم ووضع المملكـة في هذا المركـز المتقدم على السـاحة العالميـة من حيث التأثير، وذكرت أسـباب وجوانب متعددة منهـا قوة قـادة الدولـة، والتأثير السياسـي، والمـوارد الاقتصادية، والقوة العسـكرية، والقـدرة على بناء التحالفـات الدولية"

وتلـت دولـة الإمـارات العربية المملكـة في هـذا الترتيب، وذلك يعنـي أن دول مجلس التعاون تشـغل الآن المركز المحـوري في العالم العربـي والمنطقـة من حيث القـوة والقدرات والتأثيـر كما وصفتها المجلـة، ممـا يضع على عاتق قـادة المجلس مسـؤوليات إقليمية من أجـل الحفـاظ على أمـن واسـتقرار دول المنطقـة وإبقائهـا بعيدًا عـن محاور التحالفـات والصراعات الدولية والتي تتشـكل في ظل الضبابيـة وعدم الوضـوح والرؤية الدولية، وتنامـي الصراعات بين الـدول، وبـروز قـوى صاعـدة علـى السـاحة العالمية عبر تشـكيل تحالفـات جديـدة كمـا يحـدث الأن بين كل مـن روسـيا والـصين وكوريا الشـمالية.

وتتخـذ دول الخليـج العربـي مـن منظومـة مجلـس التعـاون الخليجـي مظلة مـن أجل القيام بهـذا الدور وضمـن رؤية موحدة، مـع التأكيـد المطلـق علـى أمـن واسـتقرار دول المجلـس وإبقائهـا بعيـدًا عـن التـدخلات، ولأن أبقـت دول المجلـس دولهـا بعيدًا عن التـدخلات الأجنبيـة والإعلامية خصوصًا فإنها أيضًـا بحاجة إلى تحييـد التـدخلات والتأثيرات الإعلامية المحلية، من خلال وسـائل التواصـل والتي أصبحت عنصرًا مؤثـرًا وفاعلًا في الإعلام الجديد، والاسـتمرار في محاربـة قوى التطـرف وتقوية اللحمـة الوطنية.

السعودية تمارس دورًا مسؤولًا لتماسك أسواق النفط ودورها محوري في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي عبر صناديق الاستثمارات

تحديات ومسؤوليات

لو حاولنا وضع أولويات لما قد يهدد استقرار وأمن دول الخليج على المستقبل القريب سنرى انه ما من تهديد آني أو في المستقبل القريب، خاصة بعد التطورات الأخيرة والمتسارعة في الشأن السوري واللبناني، وربما يكون التحدي و(ليس التهديد) اقتصاديًا متمثلًا في تذبذب أسعار النفط والذي تعتمد عليه هذه الدول بدرجة كبيرة من أجل وضع خططها التنموية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية وتصوراتها المستقبلية وبما يتوازى مع الزيادة السكانية إضافة إلى فاتورة التسليح العالية مقارنة بعدد السكان والمساحة الجغرافية.

ولمواجهة ذلك تسعى دول الخليج منفردة ومجتمعة نحو الحد من هذه الفاتورة الضخمة وذلك من خلال تطوير البدائل، ترشيد النفقات، وتطوير الصناعات الوطنية بما فيها الصناعات العسكرية وتوحيد المفاهيم الدفاعية بين دول المنطقة.

وقد تعرض التهديد والتأثير الإيراني والذي كان يشكل تهديدًا مباشرًا أو عبر وكلائه في المنطقة إلى تحجيمه بدرجة كبيرة (ولن يكون هذا التحجيم هو الأخير على الأغلب). ويبدو أن هناك توجه عالمي حقيقي نحو الحد من هذا التأثير الإيراني والذي تشكل جماعة الحوثي في اليمن أحد مكوناته كتهديد عالمي للملاحة الدولية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، وينتظر تسارع تلك التوجهات بعد وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، كما كان قد صرح ووعد بذلك مرارًا أثناء وبعد حملته الانتخابية.

هذا التهديد من قبل الحوثيين لم يعد محليًا بعد أن طال تأثيره حركة السفن وأسعار الشحن وفاتورة التأمين البحري عبر العالم، وكان أحد أبرز المتضررين من ذلك هي حركة المرور عبر قناة السويس، وقد أدى ذلك إلى خفض إيراداتها بما تجاوز الستين في المئة.

وما يقلق إيران حاليًا هو إصرارها على المضي في مشاريعها النووية وطموحاتها الذرية لما لذلك من تبعات إقليمية ودولية بحيث ستضطر دول المنطقة إلى الانخراط في مشاريع نووية موازية إذا ما شعرت بجدية التهديد الإيراني وتراخي المجتمع الدولي عن ردع ايران عن ذلك، وقد أعلن ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان ـ يحفظه الله ـ ذلك صراحة في مارس ٢٠١٨م، في مقابلة لشبكة "سي بي إس" الإخبارية حيث قال سموه : إن السعودية لا ترغب في حيازة الأسلحة النووية، "ولكن بدون شك إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسنحذو حذوها في أسرع وقت ممكن" وسيكون ذلك خيارًا مشروعًا ومؤكدًا للمملكة ولدول الخليج في ظل السلوك الإيراني والتصريحات المقلقة واستمرارها في احتلال جزر عربية ونشر ثقافة الأذرع المتطرفة .

كما سيجلب هذا المشروع تدخلات أجنبية، وسيدفع دول المنطقة نحو الدخول في أحلاف ومعاهدات من أجل حماية وضمان سلامة أراضيها وحماية مقدراتها الوطنية وهو ما لا تريده دول المنطقة.

دول الخليج مركز ثقل دولي فاعل

من خلال القدرات الكبيرة (الاقتصادية والسياسية والدينية) والتي تتمتع بها دول المجلس والمملكة العربية السعودية تحديدًا فإن هذه الدول تمارس دورًا مسؤولًا في الاستقرار العالمي سواء من حيث الحفاظ على تماسك أسواق النفط بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء، أو من خلال لعب دور محوري في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي عبر صناديق الاستثمارات القوية كصندوق الاستثمارات العامة السعودي والذي يعد أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم والذي يلعب دورًا فاعلًا في الاقتصاد العالم ويمنح المملكة قدرة كبيرة على التأثير في المشهد السياسي العالمي وبما يخدم مصلحة القضايا العربية والإسلامية.

ولعل خير مثال على هذه المسؤولية الدولية؛ الجهود الضخمة والكبيرة والتي تقودها المملكة لنصرة القضية الفلسطينية والاعتراف بها، وقد ربطت إنشاءها تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل بضرورة الاعتراف بالكيان الفلسطيني عبر إنشاء وطن مستقل أو ما يسمى بحل الدولتين ناهيك عن المساعدات الإنسانية الضخمة وقد ساعد الدور الاحترام والتقدير والتأثير الذي تتمتع به المملكة شرقًا وغربًا إلى اعتراف أكثر من ثمانين

يحرص القادة على حماية الكيان الخليجي والنأي به بعيدًا عن الشعارات الشعبوية المدمرة والمضي في الخطط التنموية الطموحة

دولة في العالم بالحق الفلسطيني منها دول أوروبية فاعلة.

وإذا ما تجاوزنا القضية الفلسطينية فإن دول الخليج والمملكة تحديدًا لعبت وتلعب دورًا فاعلًا في الحد من الكثير من النازعات العالمية كما في السودان وأوكرانيا، إضافة إلى بذلها جهودًا مستمرة من أجل إحلال السلام في اليمن بين الفرقاء، وكعادة المملكة فإن الكثير من تلك الجهود يتم غالبيتها بصمت وبعيدًا عن الإعلام وعبر دبلوماسية ما يسمى بالغرف الصامتة.

دول مجلس التعاون الخليجي والمسؤولية العربية

يشكل المجتمع الخليجي حالة مثالية وفريدة في المنطقة من حيث الاستقرار السياسي والتجانس السكاني والتكامل الاقتصادي ومن حيث الأمن والرفاهية، وتعد دول المجلس الأكثر رخاء واستقرارًا في المنطقة العربية، ويعود الفضل في ذلك إلى الرؤية السياسية الحكيمة لقادة دول هذه المنطقة والتنسيق المستمر فيما بينهم والذي جنب دول الخليج ويلات وتبعات التجاذبات السياسية والتدخلات الأجنبية التي عصفت نتائجها المدمرة بمعظم الدول العربية.

ولهذا يحرص قادة دول الخليج على حماية الكيان الخليجي والنأي به بعيدًا عن التدخلات والشعارات الشعبوية المدمرة والمضي في الخطط التنموية الطموحة والتي غيرت وجه المنطقة وتعد بالمزيد.

وفي المقابل أبقت دول المجلس على التزامها العربي والإنساني تجاه محيطها العربي، ولم تتخل أبدًا يومًا عن المبادرة في تقديم العون والدعم والمساندة لكل الأشقاء والأصدقاء، ولعل مؤتمر الرياض والذي عقد في الثاني عشر من يناير لهذا العام من أجل الشعب السوري أحد أوضح الأدلة في هذا المجال. حيث جمعت الرياض وزراء خارجية وممثلي أكثر من ثمانية عشر دولة ومنظمة من أجل دعم الشعب السوري ورفع المعاناة عنه والتعجيل برفع العقوبات المفروضة عليه.

ويدرك قادة دول المجلس أن هذه الرفاهية بحاجة أيضًا إلى يقظة أمنية ودفاعية لحماية هذه المنجزات وسط عالم تتجاذبه النزاعات والأحلاف والأطماع.

ولهذا حرصت قمة الكويت الأخيرة لقادة دول الخليج العربي على التأكيد: أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقًا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، استنادًا للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية.

كما حرصت دول الخليج العربي أيضًا على توحيد مواقفها في الشأن الدولي انطلاقًا من سياسية متجانسة، وقد كانت الأحداث السورية الأخيرة اختبارًا لهذه المواقف، ومن أجل ذلك بادر وزراء خارجية دول المجلس إلى الاجتماع في دولة الكويت في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٢٤م، للخروج برؤية وتوصيات موحدة في هذا الشأن.

وتأكيدًا لوحدة المواقف التي أتفق عليها في مؤتمر قمة الكويت فقد قام وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي برفقة الأمين العام لمجلس التعاون بزيارة إلى سوريا في نهاية شهر ديسمبر من العام المنصرم لنقل هذه الرؤية الموحدة. حيث التقيا القائد العام للإدارة الجديدة في سوريا السيد أحمد الشرع وكخطوة تعكس التزام دول المجلس بدعم الأمن والاستقرار في المنطقة وكجزء من الأمن الإقليمي العربي.

وقد كانت هذه الزيارة تأكيدًا لموقف دول الخليج في الوقوف بجانب الشعب السوري المنهك ومساعدة حكومته الانتقالية على تجاوز فترة التحولات وإبعاد التدخلات والعودة بها إلى المحيط العربي.

وبمجرد انتهاء تلك الزيارة سارعت دول الخليج في مد يد العون والمساعدة العاجلة إلى الشعب السوري. وبدأت المملكة العربية السعودية وعبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مشروع جسر بري وجوي غير محدد بمدة محددة، وقال عنه المتحدث باسم المركز أنه سيستمر حتى تحقيق النتائج.

وفي المقابل سارعت الحكومة الانتقالية في سوريا إلى تأكيد انتمائها العربي واختارت عاصمة العرب الرياض كمحطتها

دول الخليج تدرك مخاطر صراعات المنطقة وتسعى لترسيخ أمنها الوطني والعمل الدبلوماسي لحل النزاعات وتصفير المشكلات

الخارجية الأولى حيث قام وفد رسمي برئاسة وزير خارجية الإدارة الجديدة السيد أسعد الشيباني بتلبية دعوة سمو وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان والتقى الوفد أيضًا بسمو وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، وواكب تلك الزيارة تصريحات سورية رسمية تقدر وتثمن دور المملكة في المشاركة فيما قدمته للشعب السوري وفي مساعدتها في رسم مستقبل سوريا .

السلوك الإيراني

كل دول العالم بما في ذلك روسيا الدولة العظمى والحليف التاريخي لنظام الأسد، انحازت إلى خيار الشعب السوري فيما ستنتهي إليه العملية السياسية. وحدها إيران كان لها رأي آخر وصوت تحريضي ضد رغبة الشعب السوري، وجاء ذلك على لسان مرشد الجمهورية الإيرانية السيد علي خامنئي وعدد من المسؤولين الإيرانيين.

ورغم أن ذلك يتعارض وابسط القواعد والأعراف الدبلوماسية إلا أن إيران ماضية في هذا النهج والتصريحات العدائية ليس ضد التحولات في سوريا وحدها، ولكن استمرارها في التدخل في كل من العراق واليمن ولبنان.

إيران لن تتقبل خسارتها في سوريا ولبنان بسهولة، ولن تتقبل انكسار الطوق الإيراني الذي كانت تسعى إلى تشكيله والذي أكدته مرارًا عبر تصريح مسؤوليها بأن أربع عواصم عربية تحت الهيمنة الإيرانية.

ولهذا تأتي تصريحات المسؤولين الإيرانيين بما فيهم المرشد الإيراني تحريضية وغير مسؤولة وستسعى إلى تعطيل الحركة العملية السياسية في سوريا عبر تحريك الخلايا النائمة والطابور الخامس وباقي فلول النظام السابق وعبر محاولة إنعاش قدرات حزب الله اللبناني، وقد نقلت المصادر الإعلامية المختلفة محاولة نقل أموال إلى حزب الله عبر مطار بيروت رافضة تفتيش الطائرات القادمة ومتجاوزة شرعية الدولة.

هذا السلوك يعكس حالة اليأس والإحساس بالمرارة لهذه الخسارة الكبيرة والتي كلفت إيران الكثير جدًا وقد قدر ما أنفقته إيران مقابل وجودها في سوريا ولبنان بما يتجاوز الخمسين مليار دولار رغم معاناة المواطن الإيراني.

وهنا فإن العالم كله مطالب الآن بالتحرك ضد هذا الاعتداء والتدخل السافر وشبه المتكرر سواء من المرشد أو من مكتبه أو من قيادات الحرس الثوري. وأظن أن على السوريين وبمساندة الدول العربية وعبر الجامعة العربية التقدم بشكوى عاجلة إلى الأمم المتحدة وذلك لوضع مزيد من الضغط على إيران وفرض مزيد من العزلة الدولية عليها والتأكيد على استقلالية سوريا وعلى عمقها العربي ورغبتها في التخلص من التواجد الإيراني باعتبار سوريا دولة مستقلة.

وسوريا اليوم بحاجة إلى مساندة عربية مطلقة ؛ سياسية في المقام الأول خاصة أن قادة المرحلة الانتقالية فيها أظهروا بوضوح رغبتهم في هذا العون والدعم العربي ويكفي أنهم جعلوا العواصم العربية وجهتهم الأولى في أول اتصال خارجي بالعالم ابتداء من الرياض عاصمة كل العرب.

البندقية وغصن الزيتون

سأستعير مصطلح الصحفي البريطاني دافيد هيرست والذي عنون بها كتابه الشهير " البندقية وغصن الزيتون " لأصف به الحالة التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليج في سعيها الدائم نحو السلام في المنطقة وحل النزاعات من أجل التركيز على ملفات التنمية ورفاهية شعوبها رافعة غصن الزيتون والمحبة، غير أنها وفي المقابل حريصة على إبقاء البندقية جاهزة في عالم لا يحترم سوى القوي.

ومن أجل ذلك تسعى دول المجلس إلى إنشاء نظم دفاعات فاعلة سواء عبر عقد وتفعيل تحالفات دفاع مشترك مع بعض الدول الصديقة كتلك التي عقدتها الإمارات العربية وفرنسا في شهر يوليو من العام ٢٠٢٤م، وتلك التي وقعتها عمان مع المملكة المتحدة في العام ٢٠٢٢م، واتفاقيات دفاع مشترك أخرى في المنطقة خاصة بعد تنامي ظاهرة الإرهاب العابر وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة وما تشكله من تهديد للملاحة البحرية والمقدرات الاقتصادية.

مجلس التعاون أحد أكثر التكتلات العربية رسوخًا وتكاملًا وتوحيدًا وأكثرها اهتمامًا بالمحيط العربي وتسخير كل قدراتها لقضاياه

لكن هذه الاتفاقيات لن تقلل أو تحول دون سعي دول المنطقة نحو تشكيل قوة مشتركة رادعة ضد أي تهديد تتعرض له أي دولة من دول المجلس ولأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقًا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي والذي أقرته قمة الكويت في نهاية العام المنصرم.

وجيوش هذه الدولة تجري تدريبات ومناورات عسكرية على الدوام من أجل توحيد المفاهيم العسكرية والإبقاء على الجاهزية الدائمة.

ودول الخليج تدرك أن الخارطة العربية مليئة بالثقوب نتيجة الصراعات التي عصفت بالكثير من هذه الدول، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على تفعيل ميثاق الدفاع العربي المشترك وليس أمامها سوى ترسيخ أمنها الوطني، والاستمرار في العمل الدبلوماسي من أجل حل النزاعات وتصفير المشكلات.

إضافة إلى الاستمرار في محاربة التطرف وتجفيف منابعه ونشر قيم الاعتدال، ويقوم التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب والذي يتخذ من الرياض مقرًا بدور فاعل في هذا المجال.

وعلى صعيد النزاع العربي / الإسرائيلي فإن المعركة الآن سياسية بالكامل وذلك من أجل إنهاء هذا النزاع وإيجاد وطن قومي للفلسطينيين عبر حل الدولتين.

أعلنت المملكة عن إطلاق تحالف دولي لحل هذه القضية واستضافت الرياض مؤتمرًا عالميًا من أجل وضع الأسس لهذا الإطار حيث تأمل الرياض في إيجاد حل مرض لهذا النزاع الذي استنزف مقدرات المنطقة واضعة كل ثقلها وتقدير العالم لمكانتها من أجل ذلك وقد ربطت إقامتها علاقات دبلوماسية مع تل أبيب بشرط حل القضية الفلسطينية وعبر حل الدولتين ولإدراكها أنها مالم تحل هذه المشكلة فإن أي سلام في المنطقة مجرد أوهام وذلك لما تحمله فلسطين والمسجد الأقصى من دلالة للعالمين العربي والإسلامي والذي تمثل الرياض الريادة فيه.

ويتوقع بعد وصول الرئيس الأمريكي السيد ترامب إلى سدة الرئاسة أن يدفع بقوة في هذا الاتجاه، وقد وعد بالدفع نحو حلول المشاكل والتجاذبات في الشرق الأوسط أو الفوضى كما أسماها.

وختامًا

اليوم تشكل دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكثر التكتلات العربية رسوخًا وتكاملًا وتوحيدًا في المواقف. كما أنها أحد أكثر الكيانات اهتمامًا بالمحيط العربي وتسخير كل قدراتها من أجل قضاياه بعد تراجع أداء الجامعة العربية في القيام بدورها العربي والذي أنشئت من أجله.

ويساعد دول مجلس التعاون الخليجي في قيامها بهذا الدور ما يتمتع به قادتها من تقدير عالمي وقدرات قيادية خلاقة إضافة إلى قدراتها الاقتصادية القوية وطموحها المشروع في لعب دور محوري وفاعل وبما يتناسب مع قدراتها المبدعة الخلاقة.

وهي ماضية في هذا الدور بكفاءة ونجاحات متتالية وفي المقابل مدركة لأهمية القوة وسط عالم من اللايقين.

* خبير عسكري - المملكة العربية السعودية

٣ محاور للأمن السيبراني في قمة دول مجلس التعاون:

التطورات والتطبيقات الرقمية والتحول الرقمي الأمني والجهود المُشتركة لحماية الأمن السيبراني

يُقدم الفضاء السيبراني للمُجتمعات حول العالم، أفراداً ومُؤسسات ودولاً، خدمات معلوماتية تحمل قيمة يُستفاد منها اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً. لكن هذا الفضاء يحتاج، كي يُقدم خدماته المأمولة، إلى حماية من التحديات، ومن أخطار الصراعات المنقولة إليه من بيئة العالم المادي. وتتطلب هذه الحماية وعياً سيبرانياً، وإجراءات مادية وتقنية وتنظيمية، على كُل من مستوى الأفراد، والمُؤسسات، والدول، بل ومجموعات الدول، والعالم بأسره أيضاً. يهتم هذا المقال بتوجهات قمة دول مجلس التعاون الخليجي الخامسة والأربعين، التي عُقدت في الكويت في مطلع شهر ديسمبر ٢٠٢٤م

أ.د. سعد علي الحاج بكري

نحو الشراكة في العمل على حماية أمن الفضاء السيبراني، من أجل تمكين الاستفادة من معطيات هذا الفضاء. يبدأ المقال بإلقاء الضوء على الفضاء السيبراني وفوائده، وعلى ما يجري حول العالم بشأن أمنه. ثُم يقوم برصد ما ورد في البيان الختامي للقمة حول هذه الحماية. ويطرح بعد ذلك ما يجري، بهذا الشأن، على أرض الواقع. ثُم يُقدم أخيراً نظرة إلى المُستقبل.

١. أمن الفضاء السيبراني

١,١. خدمات الفضاء السيبراني

يشهد الفضاء السيبراني نمواً مُطرداً في قدراته التقنية، وفي تفعيل الاستفادة من هذه القدرات في تعزيز خدماته القائمة حالياً، وبناء خدمات جديدة. ولعل جوهر أهمية هذا الفضاء يكمن في قدراته المعلوماتية المُتنامية، المتوجة بالذكاء الاصطناعي المُتجدد، والحاجة إليها في شتى مجالات الحياة. فالتعامل مع المعلومات أمر مُشترك، لا بُد منه، في مُختلف نشاطات الإنسان.

لذلك نرى الفضاء السيبراني حاضراً في الخدمات الحكومية، والخدمات التجارية، وكُل ما يرتبط بالجانب المعلوماتي من خدمات البنى الأساسية الحرجة للدول (Critical Infrastructure (CI، عبر ما يُعرف، في إطار بنية هذا الفضاء، بالبنى الأساسية المعلوماتية الحرجة (Critical Information Infrastructure (CII، فضلاً عن خدمات مُختلفة أخرى.

تتميز الخدمات المعلوماتية للفضاء السيبراني بأنها تُقدم عن بعد، بسرعة يُمكن التعبير عنها بلمح البصر، وسعة معلوماتية تكاد تكون غير محدودة، وذكاء مُتزايد غير مسبوق. ويستفيد من هذه الخدمات الأفراد، والمُؤسسات، والحكومات، أي مُجتمعات العالم بأسره. ولفوائد هذه الخدمات جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

تتمتع خدمات الفضاء السيبراني بصفات عدة، تتسم مفاهيم بعضها بالتداخل. هُناك فوائد تأتي من التوفير في الزمن، أو في التكاليف، أو الاثنين معاً؛ وأخرى تنتج عن تقديم مُعطيات غير مسبوقة، كالمُراقبة المُستمرة وإتاحة المعلومات على نطاق واسع دون تأخير.

وقد تكون الفوائد مادية ملموسة ومُباشرة كحالتي التوفير وإتاحة المعلومات سابقتي الذكر؛ أو ربما غير ملموسة، مثل رفاهية الحد من الحاجة إلى التنقل، والحد بالتالي من التوتر الناتج عن ذلك في أوقات الازدحام. وقد تكون الفوائد مُتكررة مثل إجراءات البيع والشراء والمعاملات الحكومية؛ أو غير مُتكررة

مثل التوفير في الحاجة إلى مساحات العمل؛ إضافة إلى غير ذلك من فوائد. وعلى الفضاء السيبراني، في تقديمه لهذه الفوائد غير المحدودة، أن يُؤمن الحماية اللازمة لها، كي يتمكن من تقديمها بالفاعلية والموثوقية المنشودة.

٢,١. حماية الفضاء السيبراني

تتعرض خدمات الفضاء السيبراني، كخدمات أي من الأنظمة المُختلفة إلى تحديات وأخطار غير مقصودة، وأخرى مقصودة، تأتي انعكاساً لواقع صراعات الحياة في العالم المادي. وتحتاج خدمات الفضاء السيبراني إلى الحماية من هذه التحديات والأخطار.

ويحتاج ذلك إلى تحقيق الخصوصية Confidentiality لجميع المُستخدمين؛ وتأمين سلامة المعلومات Integrity المُخزنة والمُتداولة، بما في ذلك سلامة التقنيات التي تستخدمها؛ إضافة إلى إتاحة الخدمات المطلوبة Availability للمصرح لهم دون انقطاع. وفي سبيل ذلك، يجب اتخاذ الإجراءات المادية والتقنية والتنظيمية التي تُسهم في العمل على منع Prevention التحديات، وكشفها Detection إن حدثت، والاستجابة Response لذلك بإزالة أضرارها إن أمكن، أو ربما الحد منها.

ولأن الفضاء السيبراني يُغطي العالم بأسره، ويخدم الأفراد والمُؤسسات والدول، فإن لحمايته مستويات مُتعددة، ومُؤسسات معنية بذلك على هذه المستويات. وفيما يلي بيان لذلك.

- هُناك على المستوى العالمي، الجمعية العامة للأمم المُتحدة United Nations المعنية بالعمل على تنظيم شؤون الأمن السيبراني على مستوى العالم، يُساعدها في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات ITU كمنظمة تابعة للأمم المُتحدة.

- وهُناك على المستوى العالمي أيضاً تحالفات دولية مُختلفة تسعى إلى حماية الأمن السيبراني في بلدانها، مثل الاتحاد الأوروبي EU، الذي يضم ٢٦ دولة، والذي أنشأ هيئة أوروبية مُشتركة لذلك هي الهيئة المعروفة "بوكالة الشبكة الأوروبية لأمن المعلومات"، التي تحمل الاسم المُختصر "إنيسا ENISA". وتصب جهود دول مجلس التعاون الخليجي، نحو حماية الأمن السيبراني، التي سنتحدث عنها فيما سيأتي من هذا المقال في إطار الجهود على هذا المستوى.

- وهُناك على مستوى الدول توصيات يُقدمها الاتحاد الدولي للاتصالات للدول تختص بوضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، وأخرى بشأن ما يجب على الدول الالتزام به

تصنيف ٥ دول خليجية في المستوى الأول من الحماية (٩٥ ٪ فأكثر) في مُؤشرات الدليل العالمي الذي يضم (٤٥ دولة) من (١٩٤) دولة في العالم

في حماية أمنها السيبراني. وفي هذا المجال يُقدم الاتحاد دليلاً يُقيم ذلك من خلال مجموعة من المُؤشرات، ويُعرف هذا الدليل بالدليل العالمي للأمن السيبراني GCI.

- ثُم هُناك على مستوى الدول أيضاً استراتيجيات وتوصيات لحماية الأمن السيبراني تصدرها الدول المُختلفة للتنفيذ ضمن حدودها. ومثال ذلك استراتيجية الأمن السيبراني الصادرة عن الهيئة الوطنية السعودية للأمن السيبراني NCA.

- وهُناك، بعد ذلك، على مستوى المُؤسسات، توصيات دولية لحماية الأمن السيبراني تُصدرها منظمة المعايير الدولية ISO، وأخرى على ذات المستوى تُصدرها الهيئات الوطنية المُتخصصة بهذا الأمن، كما تفعل هيئة الأمن السيبراني السعودية NCA.

- وهُناك أخيراً، على مستوى الأفراد، توصيات في إطار المُؤسسات بشأن سلوك العاملين فيها تجاه حماية الأمن السيبراني، إضافة إلى حملات التوعية التي تستهدف سلوك الأفراد الشخصي، فضلاً عن القوانين والتشريعات التنظيمية الخاصة بذلك في الدول المُختلفة، وفي إطار تحالفات هذه الدول أيضاً.

لعل ما تقدم يُؤسس لما سنطرحه في التالي من ثلاثة أمور رئيسة: أولها النظر إلى حالة الأمن السيبراني في دول مجلس التعاون. وثانيها رصد ما ورد في بيان قمة هذه الدول الأخيرة، المُنعقدة في الكويت، مطلع شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، بهذا الشأن. وثالثها التركيز على جانب الجهود الحالية في هذا المجال، فضلاً عن تقديم بعض المرئيات بشأنها.

٢. الأمن السيبراني في بيان القمة

١,٢. حماية الأمن السيبراني في دول مجلس التعاون

تهتم دول مجلس التعاون الست، كُل منها على حده، بحماية أمن الفضاء السيبراني في ربوعها. ففي تقييم الاتحاد الدولي للاتصالات ITU لدول العالم في مجال حماية هذا الأمن، باستخدام مُؤشرات الدليل العالمي للأمن السيبراني GCI، سابق الذكر، الصادر عام ٢٠٢٤م، تم تصنيف خمس من الدول الست للمجلس في المستوى الأول من الحماية، وهو المستوى الذي تحصل فيه الدولة على الدرجة (٩٥ ٪ فأكثر) في حصيلة مُؤشرات الدليل، وهو أيضاً المستوى الذي يضم (٤٥ دولة) ومن دول العالم الـ(١٩٤) التي تم تقييمها.

ويُذكر في هذا المجال أن المملكة العربية السعودية حصلت في التقييم المذكور على (١٠٠ ٪). وقد جاء ذلك حصيلة تطور مشهود في السنوات الأخيرة. فقد حصلت المملكة على المركز الـ(١٣) دولياً في التقييم الصادر عام ٢٠١٨م، ثُم المركز (الثاني) دولياً في التقييم الصادر عام ٢٠٢٠م، ونالت المركز (الأول) عالمياً، بحصولها على الدرجة الكاملة في إصدار ٢٠٢٤م. ولا بُد هُنا من مُلاحظة أن الحصول على المركز الأول لا يعني الاطمئنان الكامل على حماية الأمن السيبراني، فالتحديات والأخطار مُتجددة، ولا بُد من تجدد أساليب الحماية للمُحافظة على هذا المركز.

٢,٢. الفضاء السيبراني وأمنه في بيان القمة

يُمكن النظر إلى ما ورد في بيان قمة دول مجلس التعاون الخليجي الخامسة والأربعين بشأن التحول الرقمي وأمن الفضاء السيبراني، من خلال المحاور الرئيسة الثلاثة التالية.

- محور التطورات والتطبيقات الرقمية المُتجددة في الفضاء السيبراني، والخدمات التي تُقدمها، وبروز الذكاء الاصطناعي فيها، وحاجتها بالطبع إلى الأمن السيبراني.
- ومحور التحول الرقمي المُشترك في المجال الأمني، ومسألة الأمن السيبراني.

- ثُم محور الجهود المُشتركة لدول المجلس في العمل على حماية الأمن السيبراني، على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي.

وسوف نُلقي الضوء، في التالي، على المحورين الأولين. ثُم نطرح، في البند الرئيس التالي، المحور الثالث الخاص بجهود دول المجلس المُشتركة، لحماية الأمن السيبراني.

عقد وزراء الأمن السيبراني العرب اجتماعًا في ديسمبر ٢٠٢٤ بالرياض لإعداد استراتيجية عربية مُشتركة للأمن السيبراني تحقق التعاون العربي

المُنتدى اللوجستي العالمي ٢٠٢٤ بالرياض ركز على الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد والتعاون من أجل التنمية واستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي

٢,٣. التطبيقات الرقمية وخدماتها وأمنها

نُقدم في التالي أمثلة للتطورات الهامة، الخاصة بالتطبيقات الرقمية وخدماتها، التي أشاد بها بيان القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي. وقد وردت هذه الأحداث في فقرات البيان (٩، ١١، ١٢، و١٣).

- قمة "الويب" ٢٠٢٤م، في قطر التي توجهت نحو دعم الشركات الناشئة، واهتمت في ذلك بالتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تركيزها أيضاً على الابتكار الرقمي.

- القمة العالمية "للحكومات" ٢٠٢٤م، التي أقيمت في دبي، والتي اهتمت بتسخير التقنية والابتكار للارتقاء بالعمل الحكومي وتعزيز التعاون بين الحكومات. وركزت في هذا المجال على الجانب الرقمي، المُرتبط بالطبع بالأمن السيبراني، بما يشمل: العمل عن بعد، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية.

- قمة "المُستقبل" العالمية ٢٠٢٤م، التي أقيمت في نيويورك برعاية الجمعية العامة للأمم المُتحدة، وأصدرت وثيقة بعنوان "ميثاق المُستقبل Pact for the Future". وتقول هذه الوثيقة في عنوانها الفرعي "الاتفاق الرقمي العالمي وإعلان بشأن أجيال المُستقبل". وقد أعطت هذه الوثيقة مسارات للمُستقبل بينها السلام والتنمية، وقضايا المناخ، فضلاً عن الفجوة الرقمية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والجرائم الإلكترونية، والحاجة إلى حماية الفضاء السيبراني.

- المُنتدى اللوجستي العالمي ٢٠٢٤م، الذي أقيم في الرياض وركز على الخدمات اللوجستية، وسلاسل الإمداد، والتعاون من أجل التنمية. واهتم في هذا المجال بالنواحي الرقمية، بما يشمل تطوير مواقع "الويب"، واستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وغير ذلك.

وهُناك تطبيقات في مجالات أخرى، وردت في بيان القمة، حيث تكمن التقنية الرقمية في مضامينها. ولا شك أن الطموحات الرقمية فيما ذُكر من أمور رئيسة، وما لم يُذكر، فيما سبق، تأخذ في الاعتبار حماية معطياتها بالتجدد والتحديث المطلوب، عبر الالتزام المنشود بمتطلبات الأمن السيبراني.

٢,٤. مسألة الأمن الوطني

هُناك، في هذا الجانب، مسألتان مهمتان، نستعرضهما في التالي.

- ترتبط المسألة الأولى برؤية المملكة المطروحة في قمة مجلس التعاون الخليجي السادسة والثلاثين، المُنعقدة في الرياض عام ٢٠١٥م، والخاصة بتعزيز العمل المُشترك بين دول المجلس. فقد تجددت هذه الرؤية في بيان القمة الأخيرة، في دورتها الخامسة والأربعين، حيث تم في هذا البيان ذكر التوجه نحو "استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة" (الفقرة ١٩ من البيان). ولا يخفى مع أحداث الاختراقات السيبرانية حول العالم، خصوصاً حالات اختراق البنى الأساسية المعلوماتية الحرجة CII، لبعض دول العالم، من بروز الحاجة إلى أن يكون الأمن السيبراني جزءاً من المنظومة الأمنية المُشتركة لدول المجلس.

- أما المسألة الثانية فتتعلق بما ورد في بيان القمة أيضاً من تأكيد على الحاجة إلى تنفيذ المبادرات والمشاريع الخاصة بالتحول الرقمي للخدمات الأمنية المشتركة (الفقرة ٣٩). وتُضيف هذه المسألة إلى سابقتها الحاجة إلى المزيد من الحماية للأمن السيبراني، في إطار الأمن الوطني.

لم يقف مجلس التعاون الخليجي حائراً أمام تحديات ومخاطر الفضاء السيبراني ومُتطلبات حمايته، في الإطار المُشترك والمُتكامل بين دوله، بل سعى إلى العمل المُشترك في هذا المجال. وقد ورد هذا الأمر باختصار في (الفقرة ١٧) من بيان القمة الأخيرة للمجلس. ويستعرض البند الرئيسي التالي بعض تفاصيله بهذا الشأن.

حصلت المملكة العربية السعودية في تقييم عام ٢٠٢٤ على (١٠٠ ٪) وتحقق ذلك حصيلة تطور مشهود في السنوات الأخيرة

تحتاج خدمات الفضاء السيبراني للحماية وتحقيق الخصوصية للمُستخدمين وتأمين سلامة المعلومات المُخزنة والمُتداولة وسلامة التقنيات

٣. التوجهات المُشتركة لدول مجلس التعاون

١,٣. الجهود مُشتركة

انطلقت الجهود المُشتركة لدول مجلس التعاون نحو حماية الفضاء السيبراني من الهدف العام لدول المجلس القاضي بتكريس التعاون والتكامل الخليجي في جميع المجالات من جهة؛ ثُم من الأهمية المتزايدة لخدمات الفضاء السيبراني، والحاجة إلى حمايتها من أجل الاستفادة منها من جهة ثانية. وتهدف هذه الجهود إلى الإسهام في تهيئة فضاء سيبراني آمن وموثوق، ومواءمة الجهود ورفع كفاءة التنسيق والتعاون بين دول المجلس، وحماية مصالحها في المنظمات الدولية ذات الصلة بمجال الأمن السيبراني. وقد شملت هذه الجهود، حتى الآن، التالي.

- تم عام ٢٠٢١م، إنشاء لجنة تنفيذية للأمن السيبراني من بل المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون، خلال انعقاده في الرياض في شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، من أجل التعاون والعمل المُشترك في هذا المجال.

- عقدت اللجنة التنفيذية هذه عدداً من الاجتماعات، بينها اجتماعها الثالث في قطر، في شهر يوليو ٢٠٢٤م، الذي تقرر فيه العمل على وضع "استراتيجية خليجية للأمن السيبراني"، وإقامة "منصة لمشاركة معلومات التهديدات السيبرانية بدول المجلس".

- أشارت مديرة إدارة الأمن السيبراني، في الأمانة العامة لمجلس التعاون، إلى الاستعانة ببيت خبرة دولي في وضع الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨م، وذلك في محاضرة ألقتها في الكويت في نوفمبر ٢٠٢٤م.

- نوهت الفقرة (١٧) للبيان الختامي لقمة مجلس التعاون الأخيرة المنعقدة في الكويت في مطلع شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، بالجهود المبذولة لوضع الاستراتيجية المُستهدفة، وإقامة المنصة المنشودة.

ويبدو أن العمل مُستمر حالياً لاستكمال هذه الاستراتيجية، ولبناء منصة المُشاركة في المعلومات. وتجدر الإشارة هُنا إلى أنه لم تتوفر بعد وثائق معلنة حول هذا الأمر. لكننا، من أجل توضيح الشؤون الأساسية في استراتيجيات الأمن السيبراني، سنتطرق في التالي إلى هذه الشؤون، كما وردت في بعض الوثائق الهامة المُتاحة للجميع.

٢,٣. شؤون استراتيجية

سنهتم في طرح الشؤون الاستراتيجية الأساسية بأفكار وردت في ثلاث وثائق رئيسة.

الوثيقة الأولى، هي تلك الصادرة، عام ٢٠١٨م، عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، والتي تحمل عنواناً يقول "دليل وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني"، وقد شاركت في وضع هذا الدليل إلى جانب الاتحاد تسعة من بيوت الخبرة العالمية. وقد طرحت الوثيقة سبعة جوانب رئيسية للاستراتيجية المطلوب وضعها .

وتشمل هذه الجوانب التالية:

- الالتزام بمعايير حوكمة الأمن السيبراني.
- اتباع منهجيات إدارة المخاطر.
- تحقيق الجهازية السيبرانية والصمود السيبراني.
- تأمين خدمات البنى الأساسية الحرجة CI/CII.
- بناء الوعي والقدرات والخبرات اللازمة.
- وضع الأنظمة والتشريعات.
- التعاون الدولي.

أما الوثيقة الثانية، فهي وثيقة الاستراتيجية الوطنية السعودية للأمن السيبراني، الصادرة عام ٢٠٢٠م، عن هيئة الأمن السيبراني السعودية NCA، وتشمل ستة أهداف استراتيجية تتقاطع مع اهتمامات الوثيقة السابقة، كما هو موضح في التالي

- التكامل، في حوكمة الأمن السيبراني على المستوى الوطني.

- التنظيم، في تقديم إدارة فعّالة للمخاطر.
- التوكيد، في حماية الفضاء السيبراني.
- الدفاع، عبر تأهيل القدرات الفنية الوطنية.
- التعاون، وتحقيق الشراكة في حماية الأمن السيبراني.
- البناء، بما يشمل تطوير القدرات وبناء صناعة الأمن السيبراني، ويُلاحظ تميز هذا الهدف الاستراتيجي عما ورد في الوثيقة الأولى.

لم يقف مجلس التعاون حائرًا أمام تحديات ومخاطر الفضاء السيبراني وحمايته بل سعى للعمل المُشترك في هذا المجال

ونصل إلى الوثيقة الثالثة، وهي وثيقة جامعة أكسفورد التي تحمل عنواناً يقول "نموذج نضج الأمن السيبراني CMM". وتتميز هذه الوثيقة، في جانبها الاستراتيجي، عما سبق، بدعوتها إلى تكامل الأمن السيبراني مع الدفاع المدني، ومع أمن الدولة.

ولعلنا نتوقع أن تشمل استراتيجية الأمن السيبراني لدول مجلس التعاون، كُل ما سبق، على مستوى جميع دول الخليج الست، وربما إضافة بعض الشؤون الأخرى المُرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

٤. نظرة إلى المُستقبل

١,٤. مُتابعة مُستمرة للمُستجدات

يتميز العصر الذي نعيش فيه بتسارع يشهده الإبداع والابتكار في المعطيات التقنية الرقمية وتطبيقاتها، وفي انتشارها والاستفادة منها. فإذا أخذنا، في هذا المجال، تقنيات الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال، لوجدنا أنها تُعزز كثيراً من خدمات الفضاء السيبراني من جهة، وتُفيد أيضاً في حماية الأمن السيبراني من جهة أخرى. لكنها في ذات الوقت تبقى قابلة للاستخدام في الهجمات والجرائم السيبرانية وتعطيل خدمات الفضاء السيبراني والعمل على تخريبها. وإذا أخذنا تقنيات الحوسبة الكمية، كمثال آخر، لوجدنا أنه على الرغم من فوائدها الكبيرة الموعودة، إلا أنها قابلة للاستخدام بفاعلية في كشف مفاتيح التشفير التي تسعى إلى حماية سرية البيانات وخصوصيتها. وعلى أساس ذلك لا بُد، لدول مجلس التعاون، على مستوى كُل دولة، وعلى مستوى دول المجلس، من مُتابعة مُستمرة للمُستجدات، فليس فقط في التعرف عليها، بل في البحث والإبداع والابتكار في مجالاتها، وتوجيهها نحو سلامة الفضاء السيبراني للجميع.

٢,٤. الأمن السيبراني والأمن الوطني

لا شك أن حماية الأمن السيبراني ضرورة رئيسية من ضرورات حماية الأمن الوطني، فتحديات الأمن السيبراني تنعكس على مُختلف النشاطات العامة والخاصة، كما ورد في هذا المقال. وعلى ذلك، لا بُد من التكامل الاستراتيجي والتنفيذي في هذا المجال. ولكن يجب التنبه، في ذات الوقت، إلى ضرورة مُراعاة المضامين الخاصة للأمن السيبراني في إطار مُتطلبات الأمن الوطني وأجهزته العسكرية المُختلفة المسؤولة عن حماية الوطن. وهذا ما ينبغي أخذه في الاعتبار، في العمل المُشترك لدول مجلس التعاون على حماية الأمن السيبراني.

٣,٤. توسع دائرة المُشاركة

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة متميزة على كُل من المستوى العربي، في إطار جامعة الدول العربية، والمستوى الإسلامي، في مجال منظمة التعاون الإسلامي، بل ومستوى العالم بأسره أيضاً. ومن هذا المُنطلق تبرز أهمية دورها في المُشاركة والإسهام في حماية الفضاء السيبراني على مُختلف المستويات. وهُناك حالياً ما يُبشر بالاهتمام بهذا التوجه، فقد عقد وزراء الأمن السيبراني العرب اجتماعاً يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤م، في مدينة الرياض من أجل إعداد استراتيجية عربية مُشتركة للأمن السيبراني تتطلع إلى تعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

وتبقى مسألة أمن الفضاء السيبراني مفتوحة للأجيال المُتجددة، مع تجدد قدرات هذا الفضاء ومُعطياته، وتجدد التحديات والأخطار.

* الأستاذ بكلية علوم الحاسب والمعلومات ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض

أفاق العلاقات المغربية ـ الخليجية: موقف دول الخليج من قضية الصحراء المغربية

التحديات تتطلب تفاهمات خليجية ـ مغربية لمواجهة التطرف والمؤامرات الانفصالية

إن تحليل التفاعلات بين المغرب ودول الخليج العربي، تتداخل فيه العديد من العوامل التاريخية والدينية والاستراتيجية والاقتصادية والجيوسياسية، والثقافية، ما يجعل هذه العلاقات تحتل مكانة كبرى وتحوز على أولوية استراتيجية لا تخطئها العين. منذ السبعينات من القرن الماضي، ارتبط المغرب بوشائج وثيقة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل باقي دول الخليج العربي، وذلك لاعتبارات روحية ودينية تجعل من هذه الدول والمغرب كتلة واحدة متراصة باعتبار الموحد الديني الذي يتجلى في الإسلام السني في مواجهة تغول المحور الشيعي، ونظرًا للعلاقات التاريخية بين حكام هذه البلدان وتشابه بنياتها السياسية والأمنية والعقدية.

د. محمد عصام لعروسي

وعلى مستوى العلاقات المتعددة الأطراف، استطاع المغرب أن ينخرط ضمن شراكات قوية مع دول الخليج الست من بوابة منظمة التعاون الخليجي والتي أكدت على أحقية المغرب في صحرائه خلال اجتماع القمة الخليجية في ديسمبر ٢٠٠٤م، وخلال كل الاجتماعات التي حضرها المغرب خاصة أعوام ٢٠١١ و٢٠١٦ و٢٠٢٢ و٢٠٢٤م.

بعد أحداث ٢٠١١م، رأى "نادي الدول المستقرة" ضرورة مواجهة الانتفاضات والثورات العربية التي تمكنت من تغيير بعض الأنظمة الجمهورية، ووصل الأمر إلى حد اقتراح انضمام المغرب والأردن كعضوين في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخليجية، وبالرغم مع صعوبة تحقيق هذا الاندماج، تم توقيع اتفاقيات استراتيجية مع المغرب تجعل منه امتدادًا طبيعيًا وحيويًا لدول الخليج من الناحية العسكرية والاقتصادية.

إلى جانب الدعم القوي من الولايات المتحدة وعدد متزايد من الدول الإفريقية والاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠م، يستفيد المغرب أيضًا من دعم الدول الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي وتأييدهم للوحدة الترابية للمملكة المغربية. ويتجلى هذا الأمر في الطريقة التي أعربت بها جميع الملكيات العربية بالإجماع عن دعمها للمغرب في اشتباكاته مع "جبهة البوليساريو" بعد وقف إطلاق النار المتوتر الذي دام ٢٩ عامًا، وترى جميع دول مجلس التعاون الخليجي أنه من مصلحتها الوطنية دعم الرباط في هذا الملف. إذن ما هي التحديات الأساسية التي تواجه العلاقات المغربية ـ الخليجية بناء على المحددات الدولية والإقليمية والمصالح المشتركة المتجددة، وعلى ضوء الاستقطابات الدولية والموقف الخليجي من قضية الصحراء المغربية التي يعتبرها المغرب النظارة التي من خلالها يقيم علاقته مع المحيط الإقليمي والدولي؟

أولًا: البعد التاريخي والديني لعلاقة المغرب بدول الخليج العربي

لعل أهم ما يميز العلاقات الخليجية-المغربية ارتكازها على الموحدات الكبرى التي تجمع شعوب ودول الخليج والمغرب بداية من الدين الإسلامي والحمولة الدينية التي تربط الشعب المغربي بالمنطقة خاصة المملكة العربية السعودية ومحبة وشغف الشعب المغربي بالديار المقدسة والتاريخ واللغة والثقافة والحضارة المشتركة والمصير المشترك خاصة في وقت الأزمات، وهذا ما جعل التقارب بين الجانبين ضرورة ملحة ومطلباً شعبياً ورسمياً.

تجاوز المغرب صعوبات الخلاف مع دول الخليج انطلاقًا من وحدة الرؤية وعقلانية قادة دول الخليج والعاهل المغربي

فالمغرب دائماً ما يستذكر بكل خير وقفات التضامن والتأييد الخليجي له، بداية من دعم دول الخليج لاستقلال المغرب من الاستعمار الفرنسي والإسباني أو موقف الدول الخليجية من حدث «المسيرة الخضراء» سنة ١٩٧٥م، واستكمال الوحدة الترابية للمملكة المغربية، حيث كان هناك إجماع خليجي ودعم أخوي للمغرب دون قيد أو شرط ، وهذا ما أشار إليه بوضوح العاهل المغربي في كلمته أمام القمة الخليجية في الرياض سنة ٢٠١٦م، متذكرًا تاريخ رحيل المستعمر الإسباني عن الصحراء في سنة ١٩٧٥م، حيث شاركت في المسيرة بهدف استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية، وفود من السعودية و الإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان.

ولازالت هذه الحمولة التاريخية والاستراتيجية تهيمن على طبيعة العلاقات المغربية الخليجية، وتجعل منها من الدوائر الإقليمية المفضلة للمغرب لدعم قضاياه ولتحقيق مصالحه الجوهرية، بالمقابل، فالمغرب لم يتوانَ عن الدفاع عن هذه الدول والانخراط في منظوراتها الأمنية وعلى سبيل المثال: المشاركة العسكرية المغربية ضمن قوات التحالف عام ٢٠١٥م، في الحرب في اليمن. ورغم الأزمة الخليجية التي أرخت بظلالها على العلاقات المغربية ـ الخليجية، استطاع المغرب أن يتجاوز الصعوبات التي فرضها الخلاف الخليجي، ورجعت المياه إلى مجاريها انطلاقًا من وحدة الرؤية وعقلانية قادة دول الخليج والعاهل المغربي محمد السادس.

ثانيًا: البعد الأمني والاستراتيجي

عرفت العلاقات المغربية ـ الخليجية طفرة نوعية منذ ما عرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م، وما تلاها من تعزيز علاقة المغرب بمجلس التعاون الخليجي ككتلة، وكذلك تعزيز العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

اصطفاف دول الخليج مع الموقف المغربي إزاء قضية الصحراء ودعم مبادرة الحكم الذاتي يكشف رؤية خليجية واضحة لتعزيز العلاقات

ونظراً للتهديد الذي مثلته الانتفاضات لهذه البلدان على المستويين المحلي والإقليمي، سعى مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى تعميق العلاقات مع المغرب لعدة أسباب، أهمها أن الرياض كانت ترغب أولاً: تقوية علاقتها بدول شمال إفريقيا للتصدي للنفوذ الإيراني، ثانيًا: حاول هذا المحور الإقليمي، تجنب انتقال عدوى الحركات الإسلامية في المنطقة بعد أن اكتسبت جماعة الإخوان المسلمين نفوذاً كبيرًا في مصر ونجحت حركة النهضة في الوصول إلى السلطة في تونس. وثالثًا وأخيراً، كانت تهدف إلى تشكيل تحالف من "نادي الملكيات" لمواجهة هذا المد المتنامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تتشكل في أغلبها من مجموعات مسلحة وعسكرية.

و ضمن هذا السياق، جاءت دعوة دول الخليج للمغرب والأردن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١م، على الرغم من أن الرباط لم تقبل و لم ترفض الدعوة، لاعتبارات تتعلق بعدم واقعية الانضمام لهذا التكتل نظرًا للبعد عن المنطقة جغرافيًا، و كذلك لكون المغرب كان يدافع عن مشروع وتكتل إقليمي آخر هو اتحاد المغرب العربي، و هذا الأمر منصوص عليه في الدستور المغربي لسنة ٢٠١١م، باعتبار انتماء المغرب لدول شمال إفريقيا، واعتبار المنطقة تكتلًا جغرافيًا وسياسيًا و استراتيجيًا معقولًا و قابلًا للتحقيق، لكن للأسف ظل المشروع المغاربي مجمدًا منذ إنشائه، بسبب الخلاف المغربي ـ الجزائري و بسبب قضية الصحراء المغربية.

ثالثًا: البعد الاقتصادي للشراكة المغربية ـ الخليجية

يشكل البعد الاقتصادي الوجه الجلي للتعاون بين المغرب ودول الخليج. قبل سنة ٢٠١١م، كانت تونس أكثر البلدان المغاربية استقطابا للاستثمارات الخليجية، حيث وصل حجم الاستثمارات فيها تقريبًا إلى ٤٧ مليون دولار أي أكثر من نصف مجموع الاستثمارات في المنطقة، ويأتي المغرب في المرتبة الثانية بـ ١٨,٧ مليون دولار (٢٣٪ (وكانت معظم الاستثمارات موجهة للقطاع العقاري.

كما ساهمت الدول الخليجية في الاستثمار في المغرب عن طريق الصناديق الخليجية كالصندوق المغربي الكويتي للتنمية (CMKD) والشركة المغربية ـ الإماراتية للتنمية (SOMED)، كما شكل حجم المبادلات التجارية المغربية الخليجية أهمية خاصة نسبيًا. و برغم الارتفاع الملحوظ من جهة الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) من دول الخليج في مجموع الاستثمارات المغربية الخارجية من ٢٪ إلى ١٧ ٪ من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨م، فإن حجم المبادلات لا يعبر بقوة عن أهمية العلاقات الاقتصادية، حيث أن معظم المبادلات التجارية للمغرب قبل سنة ٢٠١١م، كانت تتم مع الاتحاد الأوروبي، حيث يصدر المغرب لدول الاتحاد أكثر من ٧٠ ٪ من منتجاته و تصل نسبة الاستثمارات الأوروبية في المغرب إلى ٨٠ ٪ مقارنة مع باقي الدول والتكتلات الإقليمية، في حين أن ما حصل عليه المغرب سنة ٢٠٠٨م، بنسبة ٧٠ ٪ من المساعدات والمنح كان مصدرها دول الخليج، وعلى سبيل المثال استفاد مشروع ميناء طنجة المتوسط سنة ٢٠٠٣م، من منحة وصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار مهداة من طرف صندوق أبوظبي للتنمية .

على مستوى القمم العربية، رحب صناع القرار بتعميق العلاقات بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي لأنها تعزز المصالح الاقتصادية والدبلوماسية للمملكة. وشملت المزايا الاقتصادية بشكل رئيسي الاستثمار الخليجي والمساعدات وتنمية العلاقات التجارية. في الواقع، كانت هناك زيادة ملحوظة في الصادرات المغربية إلى مختلف دول الخليج في أعقاب الانتفاضات العربية كما زادت مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي للمملكة خلال هذه المرحلة، حيث تولت المملكة العربية السعودية زمام المبادرة، وقدم مجلس التعاون الخليجي للمغرب خمسة مليارات دولار كمساعدات لتمويل مشاريع التنمية.

في عام ٢٠١٦م، وقعت المملكة العربية السعودية صفقة بقيمة ٢٣٠ مليون دولار كمساعدات للمغرب. كما تعد دول الخليج مصدرًا رئيسيًا للاستثمار في المملكة، وخاصة في مجال العقارات. في عام ٢٠١٩م، جاء ٤٠ ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب من دول مجلس التعاون الخليجي، وفي عام ٢٠١٦م، تعهدت المملكة العربية السعودية باستثمار ٢٢ مليار دولار للدعم والمساعدة في تسليح الجيش المغربي.

كما سمحت الروابط القوية التي تربط المغرب بدول الخليج بتنويع قاعدة تحالفاته بعيداً عن أوروبا وتقليل اعتماده على نفوذ الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للمملكة المغربية، وهذا هدف رئيس للاستراتيجية المغربية يتماشى مع إعادة توجيه السياسة الخارجية للمملكة على مدى العقد الماضي

نحو إفريقيا والخليج وشركاء جدد مثل الصين و روسيا ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى، عملًا بمبدأ تعددية الأقطاب "Multilateralism" و تعزيز العلاقات جنوب-جنوب، كما أن توثيق العلاقات مع دول الخليج مكن المغرب من الاستفادة من دعم دول الخليج لتأكيد مغربية الصحراء.

رابعًا: موقف دول الخليج العربية من قضية الصحراء

أكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من القمم المشتركة على موقفهم الداعم لمغربية الصحراء ومساندتهم لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كأساس لحل هذا النزاع الإقليمي غير المبرر. كما أعربوا عن رفضهم للمساس بالمصالح العليا للمغرب إزاء المؤشرات الخطيرة التي شهدها ملف الصحراء المغربية في السنوات الأخيرة.

وشكلت القمة المشتركة سنة ٢٠١٦م، مرحلة جديدة للعلاقات المغربية الخليجية، و عبر عاهل المغرب الملك محمد السادس عن عمق وتاريخية العلاقات بكون دول الخليج والمغرب يواجهان التحديات ذاتها، لا سيما في المجال الأمني و الجيوسياسي، كما أشار في كلمته أمام قادة مجلس التعاون أن هناك مؤامرة تحاك ضد ما تبقى من الدول العربية، وأن ما يمس المغرب يمسّ دول الخليج، مما يتطلب تبني استراتيجية موحدة، وتنسيق المواقف في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها المنطقة العربية.

كما أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ١ ديسمبر٢٠٢٤م، على "مواقفه وقراراته الثابتة الداعمة لمغربية الصحراء والحفاظ على أمن المملكة المغربية واستقرارها ووحدة أراضيها".

وأشاد المجلس في البيان الختامي الصادر في أعقاب قمته الـ ٤٥ التي عقدت بالكويت بقرار "مجلس الأمن رقم ٢٧٥٦ الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤م، بشأن الصحراء المغربية"، كما شدد على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

إن اصطفاف دول الخليج مع الموقف المغربي إزاء قضية الصحراء المغربية ودعم مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب منذ ٢٠٠٧م، لإنهاء هذا النزاع المفتعل، يكشف عن رؤية خليجية واضحة تسعى إلى تعزيز العلاقات مع المغرب، اعتبارًا للمصالح المشتركة وعدم السعي لتشجيع سياسات التفرقة والانفصال في الوطن العربي. هذا التطابق في المواقف يشكل تأييدًا قويًا لدول الخليج للمغرب ومنع كل محاولات البوليساريو في اقتحام الأراضي المغربية، كما ينسجم الموقف الخليجي مع الموقف الدولي وخاصة الأمريكي والفرنسي والإسباني الذي ذهب في السنوات الأخيرة إلى تأكيد مغربية الصحراء، وبادرت بعض الدول الخليجية على غرار بعض دول العالم إلى بناء قنصلياتها في كل من العيون والداخلة.

خاتمة

عبر مراحل تاريخية من الارتباط السياسي والاقتصادي والأمني، حققت العلاقات المغربية-الخليجية تراكمات مهمة، و قد كان من المؤمل أن تكون هذه العلاقات نموذجًا متقدمًا من التعاون العربي-العربي، خاصة أنها قامت في مجملها و في جزء أساسي منها على قيم الأخوة والتضامن العربي الذي جسَّدته العلاقات الشخصية التي ربطت ملوك المغرب (خاصة الملك الحسن الثاني) بملوك وأمراء الخليج (الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان)، والملك محمد السادس بملوك و أمراء وشيوخ دول الخليج، و قد تجلى هذا الأمر في الدعم الاقتصادي والسياسي الخليجي الذي ظل المغرب يتفرد به مقارنة بباقي الدول العربية، في مقابل مساهمة المغرب في بلورة ملامح النظام الأمني الخليجي عبر التحالفات والمصالح المشتركة التي نسجها مع هذه المنطقة الفرعية من النظام الإقليمي العربي.

لا شك أن الثوابت التي تقوم عليها هذه العلاقات تتجاوز بشكل كبير حجم العلاقات الدبلوماسية التي قد تجمع الدول، لكنها تواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات الأمنية والجيوسياسية انطلاقًا من منطقة الخليج والشرق الأوسط ووصولًا إلى منطقة شمال إفريقيا، وهو ما يتطلب توسيع دائرة التعاون بين المغرب ودول الخليج وكذلك تحقيق تفاهمات قوية بخصوص العديد من الرهانات الأمنية والاقتصادية بما فيها مواجهة الحركات المتطرفة التي تدعم أطروحات الانفصال وتسعى لتشتيت المنطقة العربية بمساعدة قوى خارجية.

* مدير مركز منظورات للدراسات الجيوسياسية - الرباط - المغرب

سوريا بعد ٨ ديسمبر ٢٠٢٤: استحقاقات ملحة ودافعة للبناء والاستقرار

أولويات سوريا: مؤتمر وطني شامل ومصالحة وتشاركية توافقية والخروج من محور الممانعة

مع طي صفحة نظام الأسد السوداء، تستعد سورية للدخول في مرحلة جديدة بعد الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤م، مرحلة فيها خارطة معقدة من التحديات والاستحقاقات الوطنية وتحمل معها بذات الوقت العديد من المخاوف والمهددات التي تفتح البلاد على طيف واسع من السيناريوهات سواء تلك الدافعة باتجاه الاستقرار من خلال التشاركية والتكاتف الوطني أو تلك المهددة بتعزيز معطيات الاستقرار من خلال الدخول في أتون موجة عنف متعددة الأوجه وتنذر بالتشظي والتقسيم، ولعل الرغبة الأولية (سواء الدولية أو المجتمعية) بتعزيز ديناميات الاستقرار في سورية تشكل إطاراً مهماً لإطلاق التعافي، واستعادة مكانة سورية في محيطها العربي والإسلامي، وإعادة بناء الدولة على أسس التنمية.

د. عمار قحف

الذي حرص على تفكيك الجيش والأمن قبل هروبه وهاجس الأمن وصون التراب الوطني واحتكار الدولة للعنف هو التحدي الوجودي الأبرز الذي يواجه تفاعلات المشهد بالطبع، تحديات سورية الجديدة مركبة ومعقدة لاسيما أنها ورثت سنوات طويلة من النزاع تركت آثارًا عميقة على مختلف الأصعدة، بدءًا من انهيار الدولة والبنية التحتية والاقتصادية إلى تدمير النسيج الاجتماعي مروراً باستنزاف الجغرافية ومواردها وسياسات التهجير الممنهجة في هذه المرحلة، لذا تفترض هذه المقالة أن مبدأ التشاركية هو المعيار الذي من شأنه أن يصون السياسات الوطنية في المرحلة الانتقالية من جهة أولى، وينقذ البلاد من الأخطار المحدقة والمهددة للسلم الأهلي من جهة ثانية، ويوفر عناصر النجاح لكافة البرامج الوطنية التي ستعمل على مواجهة التحديات بمختلف الصعد من جهة ثالثة. ويؤمن انخراط إقليمي ودولي إيجابي مع الإدارة السورية الجديدة من جهة أخيرة.

لا يقتصر التحدي على استعادة الأمن الداخلي والسيادة الوطنية، بل يمتد إلى تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، رفع العقوبات الاقتصادية، وتفعيل مشاريع تنموية قادرة على إحداث نقلة نوعية في حياة الشعب السوري، وعليه فإن سوريا (إدارة مجتمع) تحتاج في المرحلة الانتقالية إلى رؤية شاملة وخارطة طريق متكاملة تركز على الأولويات الوطنية، بدءًا من استعادة الأمن ووحدة الأراضي، وإطلاق عملية سياسية تعزز الشرعية السياسية الداخلية، ووصولًا إلى إعادة الإعمار، عودة اللاجئين، والعمل على تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لدعم الانتقال نحو دولة مزدهرة ومستقلة.

أولًا: أولويات الأمن والضبط المحلي وتعزيز السيادة

منذ لحظة سقوط بشار الأسد السوري الداخلية والخارجية وللوصول إلى ذلك ينبغي الدفع باتجاه

١. **جيش وطني موحد يحتكر السلاح**

كفاية استراتيجية تتطلب سلسلة من الخطوات التي قد تمتد لسنوات، فإن استعادة السيادة الكاملة على كافة الأراضي السورية هي الخطوة الأبرز لإعادة بناء الدولة. ويتطلب ذلك بناء جيش وطني موحد/ حيادي، ويمثل السوريين كافة، ومجهز ليقوم بدوره في حماية الحدود وضمان الأمن الداخلي. وتشمل إعادة هيكلة الجيش تحسين تدريبه واحترافيته، مع ضمان إخضاعه لسلطة مدنية منتخبة تُشرف على عمله وفق القوانين الوطنية والدولية.

٢. عمليات الدمج والاستيعاب

كخطوة ابتدائية في المرحلة الراهنة فإن دمج واستيعاب المجموعات والفصائل المسلحة هو الخطوة الأهم وهو ما لا يتم عادة بسهولة كبيرة ويتطلب تفاهمات متنوعة تتعامل مع هواجس تلك المجموعات وتقاطعها مع الشرط الوطني، حيث يجب على الدولة أن تعمل على وضع خارطة طريق زمنية بأدوات تحفيزية تبدأ بنزع السلاح من جميع الجماعات، مع تقديم برامج تأهيل للعناصر التي يمكن إدماجها في المؤسسات العسكرية أو المدنية، لضمان عودة الاستقرار وتوحيد السلطة في يد الدولة. وسيشكل عامل التشاركية عاملاً دافعاً لجعل برامج الدمج والاستيعاب أكثر نجاعة.

٣. بناء أجهزة الأمن في سورية

وتتطلق من ضرورات حماية الوحدة الوطنية السورية. وحماية حدود سورية والعمل على إبقاء سورية موحدة بغض النظر عن شكلها سواء أكان بسيطاً أم مركباً والحد من عمليات التسليح وسحب السلاح من الفصائل غير المنضوية تحت سلطة الدولة. والعمل على تحقيق أمن المنشآت الحكومية والخاصة والحفاظ على مؤسسات الدولة. إضافة إلى حماية برامج مكافحة الإرهاب والتطرف والغلو. وصيانة خطط العدالة الانتقالية ومنع عمليات الانتقام من الأقليات وحمايتها.

وينبغي أن يتم التركيز على:

• الفصل التام للأجهزة الأمنية عن تجاذبات السياسة بشكل كامل، بما يمنع التحزّب داخل هذا القطاع

• تحسين طرق تقديم الخدمات الأمنية والعدلية، للمواطن السوري، وتقديم التدريب الاحترافي وفرض التطور على جميع العاملين في القطاع الأمني على أن يشمل هذا التدريب مجالات حقوق الإنسان والمواطنة، بالإضافة إلى المهارات التقنية والفنية ووضع إطار قانوني واضح لتحديد اختصاصات الأجهزة الأمنية وفقاً للمعايير والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

• إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعّالة للأجهزة الأمنية، بحيث يحق لتلك الجهات الرقابية الاطلاع على الوثائق التي تكشف الأداء المهني والوطني للمؤسسة الأمنية، وفق معايير الأداء المهني عالي المستوى.

• تأسيس جهاز معلوماتي كفء، منوط به حماية الأمن الداخلي، وذلك شريطة أن يواكب هذا الجهاز متطلبات التحول الديموقراطي، وأن يخضع لمختلف وسائل الرقابة (تشريعية، قضائية، شعبية، مجتمعية، ذاتية).

التشاركية لصيانة السياسات الوطنية في المرحلة الانتقالية ولإنقاذ البلاد من الأخطار المهددة للسلم الأهلي ولنجاح البرامج الوطنية

٤. **مكافحة الإرهاب ومنع عودة داعش**

رغم تنامي مهددات الإرهاب وتعدد مستويات خطورته على المشهد السوري وضرورات الاستقرار ، إلا أن خصوصية البنية السورية وطبيعة تطور مستويات الصراع التي شهدتها جغرافيته، يجعل هذه الظاهرة بحاجة إلى إدراك لأسبابها كافة، سواءً المتصلة بالصراع ومفرزاته أم المتعلقة بالتراكمات التاريخية، ولعل التعامل مع الإرهاب كظاهرة صلبة تتمثل في تنظيم عسكري أو خلايا نائمة يتطلب حسماً عسكرياً وأمنياً، إلا أن استراتيجية المكافحة والمواجهة تفرض ضرورة توازي الأدوات العسكرية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، وذلك بحكم تنوع الدوافع والعوامل المفضية للتطرف والغلو بمختلف أشكاله (سواء الديني أم الأيديولوجي أم القومي)، لذا فالشرط اللازم للبدء في مكافحة الأجسام كافة، التي تنتهج العنف والإرهاب كوسيلة لبسط السيطرة والنفوذ هو بدء الممارسة السياسية وفق قواعد الإصلاح والتشاركية.

٥. **إدارة مخيم الهول ومعالجة ملفاته الأمنية**

فمخيم الهول كأزمة إنسانية وأمنية إذ يضم الآلاف من الأشخاص المرتبطين بتنظيم داعش يمثل تحديًا كبيرًا للدولة السورية. يجب على الحكومة تولي مسؤولية هذا الملف لضمان معالجته بشكل شامل. تشمل هذه الجهود

- نقل إدارة المخيم إلى الدولة السورية بالكامل.
- إنشاء محاكم وطنية ذات شرعية دولية لمحاكمة الأفراد المرتبطين بالتنظيمات الإرهابية.
- تنفيذ برامج إعادة تأهيل للأطفال والنساء، مع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

ثانيًا: خارطة طريق سياسية تستند على مبادئ العدالة الانتقالية

لا شك بأن التفاعل السياسي الداخلي هو المحرك الرئيسي نحو الاستقرار وكلما كانت بوصلته التشاركية فإنه سيمضي نحو تحقيق الأهداف المرجوة لمرحلة ما بعد الأسد، إلا أنه يتطلب ابتداءً سياسات إقليمية تعزز "دوافع الاستقرار في سورية" وهذا يتطلب في أمرين:

- تحقيق التوازن الإقليمي: تعزيز العلاقات مع الدول العربية وتركيا يمثل عاملًا حيويًا لتحقيق الاستقرار الداخلي في سوريا. التعاون مع هذه الدول يمكن أن يسهم في تمويل مشاريع التنمية، دعم الجهود الأمنية، وتخفيف الضغط على سوريا في مواجهة التحديات الإقليمية.

- الخروج من محور الممانعة: يجب أن تتبنى سوريا سياسة خارجية متوازنة ومستقلة تُركز على تحقيق مصالحها الوطنية، بعيدًا عن المحاور الإقليمية التي أثقلت كاهلها في الماضي. الخروج من محور الممانعة الذي تقوده إيران يمثل فرصة لإعادة التوازن للعلاقات الإقليمية والدولية.

ومن جهة محلية فيشكل التأطير الدستوري الآمن هو الخطوة الأبرز في تشكيل الملعب السياسي والمدني في سورية الجديدة، ويمكن تفنيد الخطوات الواجب اتباعها في هذا الصدد وفقاً لأدناه

١. **الإعلان الدستوري كأساس للمرحلة الانتقالية**

إطلاق عملية سياسية شاملة يبدأ بوضع إعلان دستوري مؤقت، يشكل الإطار القانوني لإدارة المرحلة الانتقالية. الإعلان الدستوري يجب أن يتضمن تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات واسعة لإدارة شؤون البلاد، مع وضع جدول زمني

سوريا تحتاج لرؤية شاملة وخارطة طريق متكاملة تركز على الأولويات الوطنية لاستعادة الأمن ووحدة الأرض لتعزيز الشرعية

ضرورة وضع خارطة طريق بأدوات تحفيزية تبدأ بنزع سلاح الجماعات وتأهيل العناصر لإدماجها وعودة الاستقرار وتوحيد السلطة

لكتابة دستور دائم يعكس تطلعات الشعب السوري.

هذا الدستور يجب أن يقوم على التشاركية التوافقية التي تضمن تمثيلًا عادلًا لكافة المناطق والمكونات السورية. ويجب أن تُجرى انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي لضمان مصداقية العملية السياسية.

٢. تمثيل متوازن للمناطق والمكونات

عقد مؤتمر وطني شامل يمثل جميع السوريين هو الخطوة الأولى نحو بناء شرعية سياسية داخلية. يجب أن يعتمد التمثيل في المؤتمر على التوزيع الجغرافي والسكاني للمناطق السورية، مع ضمان عدم اللجوء إلى المحاصصة الطائفية أو الحزبية.يجب أن تسبق المؤتمر حوارات مجتمعية على المستويات المحلية، تهدف إلى بناء الثقة بين المكونات المختلفة، وإعداد أجندة وطنية شاملة تناقش القضايا الأساسية، مثل إعادة بناء المؤسسات، التنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار.

٣. التوازن بين المركز والأطراف

لضمان استقرار طويل الأمد، يجب إعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والمحافظات. يجب منح السلطات المحلية صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها اليومية، مع ضمان عدالة توزيع الموارد بين كافة المناطق. وفي الوقت ذاته، يجب أن تبقى الصلاحيات السيادية، مثل الدفاع والسياسة الخارجية، بيد الحكومة المركزية لضمان وحدة الدولة.

٤. المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

المصالحة الوطنية هي ركيزة أساسية لإعادة بناء المجتمع السوري. لا يمكن تحقيق الاستقرار دون معالجة آثار النزاع الذي أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي وترك جروح عميقة في وجدان الشعب. يجب أن تُطلق الحكومة السورية برنامجًا شاملًا للمصالحة يشمل حوارًا مجتمعيًا واسعًا، يتيح لكل السوريين المشاركة في إعادة بناء وطنهم. كما تحقيق العدالة الانتقالية يمثل خطوة أساسية نحو المصالحة الوطنية. العدالة الانتقالية لا تعني فقط محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاع، بل تشمل أيضًا ضمان تعويض الضحايا وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة. إنشاء هيئة مستقلة للتحقيق في الجرائم وتوثيقها، مع ضمان محاكمات عادلة وشفافة، هو أمر حيوي لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثالثاً: الاستحقاقات الاقتصادية والتنموية

وهي استحقاقات مركبة ومعقدة، إلا أنها أبرز ما ينطلق من ضرورة تحرير الموارد وتوفير أدوات سياسات التنمية ويمكن تحديدها في الآتي

١. التحدي الاقتصادي ورفع العقوبات

واحدة من أكبر العوائق التي تواجه سوريا اليوم هي العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والتي تعرقل جهود إعادة الإعمار والتنمية. يجب على القيادة السورية أن تعمل بشكل مكثف على رفع العقوبات الدولية من خلال تقديم التزامات واضحة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. رفع العقوبات ليس فقط مسألة اقتصادية، بل هو ضرورة إنسانية لتحسين حياة ملايين السوريين الذين يعانون من نقص الموارد والخدمات.

٢. تعزيز الشراكات المالية الإقليمية

التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل فرصة كبيرة لدعم جهود إعادة الإعمار. هذه الدول تمتلك الموارد المالية والخبرة اللازمة لتمويل مشاريع تنموية كبرى في سوريا. تعزيز هذه الشراكات يمكن أن يشمل

- إقامة مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة، النقل، والزراعة.
- تقديم اعتمادات مالية للمشاريع الإنتاجية الكبرى، مثل إعادة تشغيل المصانع والمزارع التي تعرضت للدمار خلال الحرب.

يجب تبني سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية بعيدًا عن المحاور والخروج من محور الممانعة الذي تقوده إيران

التشاركية التوافقية تضمن تمثيلًا عادلًا للمناطق والمكونات السورية وانتخابات حرة بإشراف دولي لضمان المصداقية

• تشجيع الاستثمارات الخليجية في قطاعات البنية التحتية والسياحة، مما يعزز من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

٣. مشروع وطني لإعادة الإعمار

إعادة الإعمار ليست مجرد عملية لإصلاح ما دُمر، بل هي فرصة لإعادة بناء الدولة من الأساس. يجب أن تكون هذه العملية شاملة وطويلة الأمد، تشمل إصلاح البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، شبكات الكهرباء والمياه، المدارس، والمستشفيات. في الوقت نفسه، يجب أن تركز خطط إعادة الإعمار على تعزيز التنمية المستدامة من خلال إطلاق مشاريع ضخمة تعزز الاقتصاد الوطني.

٤. عودة اللاجئين إلى وطنهم

عودة اللاجئين هي جزء أساسي من إعادة بناء سوريا. لتحقيق ذلك، يجب توفير بيئة آمنة ومستقرة في مناطق العودة، مع ضمان تقديم الخدمات الأساسية وفرص العمل. التعاون مع الدول المضيفة مثل تركيا، لبنان، والأردن سيكون ضروريًا لضمان عودة آمنة ومستدامة.

سوريا كمدخل وفرصة للتعافي المحلي والإقليمي

يمكن أن تكون سوريا الجديدة نموذجًا لدولة خرجت من نزاع مدمر، لتصبح عنصرًا فاعلًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي. تحقيق هذا الهدف يتطلب التزامًا من القيادة السورية والشعب السوري بالمضي قدمًا رغم التحديات الهائلة. سوريا التي كانت عبر التاريخ مركزًا ثقافيًا وحضاريًا، يمكنها أن تستعيد هذا الدور إذا ما استثمرت في مواطنيها، واستعادت ثقة المجتمع الدولي، وأعادت تموضعها كدولة قوية ومستقلة في قلب المنطقة.

المستقبل في يد السوريين أنفسهم. عبر خطوات ثابتة وعمل دؤوب، يمكن لسوريا أن تتحول من ساحة للصراع إلى نموذج للأمل، ومن أزمة إلى فرصة للتعافي والتنمية. بإرادة الشعب ودعم الأصدقاء، يمكن لسوريا أن تبدأ فصلًا جديدًا مليئًا بالسلام والازدهار. متمسكة برسائل وسياسات محورية تفيد في دعم محركات الاستقرار، نعيد شملها في الآتي:

١) تعزيز الشرعية السياسية والمصالحة الوطنية بعيدًا عن المحاصصات الطائفية أو السياسية. ولا يمكن الحديث عن استقرار حقيقي دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تداوي جراح الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية، محاسبة الجناة، وتعويض الضحايا. المصالحة ليست مجرد أداة قانونية، بل هي أساس لإعادة بناء مجتمع موحد يتجاوز الانقسامات التي مزقته لسنوات.

٢) الأمن والسيادة كأساس للاستقرار: فالأمن هو المفتاح لأي تقدم سياسي أو اقتصادي. توحيد السلطة العسكرية في يد جيش وطني يمثل جميع السوريين هو حجر الأساس لضمان سيادة الدولة واستعادة وحدة الأراضي. تحقيق الاستقرار الأمني أيضًا يشمل التعامل مع التهديدات المستمرة، مثل خطر عودة داعش، عبر خطط طويلة الأمد تشمل المكافحة الأمنية والتدخل التنموي في المناطق الأكثر هشاشة. وإصلاح الأجهزة الأمنية وبناء الثقة بين المواطنين والدولة هو ضرورة ملحة. الشعب السوري يحتاج إلى مؤسسات أمنية تحميه وتحترم حقوقه، وليس أجهزة تُستخدم لقمعه. هذه الثقة ضرورية لفتح صفحة جديدة بين الدولة وشعبها.

٣) إطلاق مشروع اقتصادي وتنموي شامل: فالاقتصاد السوري الذي دمرته الحرب يحتاج إلى استراتيجية متكاملة تعالج الأزمات العاجلة، مثل البطالة والفقر، وتوفر حلولًا طويلة الأمد لإعادة بناء الاقتصاد. رفع العقوبات الدولية يمثل خطوة حيوية لتحرير الاقتصاد السوري من القيود التي تعيق قدرته على التعافي. هذه الخطوة يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات داخلية

مؤتمر وطني شامل الخطوة الأولى لبناء شرعية سياسية داخلية يعتمد التمثيل الجغرافي والسكاني للمناطق وعدم اللجوء للمحاصصة

لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، لضمان أن تُستخدم الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق التنمية. ومن المهم هنا إشراك دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في تمويل مشاريع اقتصادية كبرى، مثل إعادة بناء المصانع والمزارع، وتنشيط التجارة الإقليمية، سيُسهم في خلق فرص عمل ودفع عجلة الإنتاج. هذه الشراكات الإقليمية يجب أن تكون قائمة على مبدأ الربح المتبادل، بما يعزز الروابط الاقتصادية بين سوريا وجيرانها.

٤) إعادة الإعمار وإدارة ملف اللاجئين فإعادة الإعمار ليست فقط إعادة بناء للبنية التحتية المدمرة، بل هي أيضًا إعادة بناء المجتمع. يجب أن تكون مشاريع الإعمار شاملة وطويلة الأمد، تُركز على تحسين جودة حياة المواطنين في جميع المناطق، خاصة المناطق الأكثر تضررًا من النزاع. عودة اللاجئين السوريين هي جزء لا يتجزأ من هذا المشروع الوطني. هذه العودة يجب أن تكون آمنة وكريمة، تضمن توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل، مع برامج تأهيلية تدمج العائدين في عملية التنمية. التعاون مع الدول المضيفة لتنظيم العودة بشكل تدريجي ومستدام سيُسهم في تحقيق هذا الهدف.

٥) تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية: فسوريا الجديدة بحاجة إلى سياسة خارجية متوازنة تُركز على مصلحتها الوطنية. الخروج من محور المانعة، الذي قاد إلى عزلة سوريا عن محيطها العربي، يمثل خطوة ضرورية لإعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية وتركيا. تعزيز الشراكات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية، يمثل فرصة لإعادة إدماج سوريا في المنظومة الإقليمية، وتحقيق توازن استراتيجي يُبعدها عن النفوذ الإيراني الذي عمّق أزماتها. في الوقت نفسه، تحتاج سوريا إلى نهج دبلوماسي جديد مع القوى الدولية. بناء علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على شراكات متوازنة مع روسيا والصين، يمكن أن يدعم جهود إعادة الإعمار ويضمن تدفق المساعدات والاستثمارات.

٦) معالجة القضايا الإنسانية المعقدة كملف مخيم الهول وأمثاله من القضايا الإنسانية والأمنية يشكل تحديًا يتطلب تعاونًا داخليًا ودوليًا. تسلم الدولة السورية لإدارة هذه المخيمات، مع دعم دولي لإعادة تأهيل الأفراد القاطنين فيها، سيكون جزءًا من عملية أوسع لإعادة الأمن والاستقرار. إنشاء محاكم وطنية ذات شرعية دولية لمحاكمة المشتبه بهم، وتنفيذ برامج إعادة تأهيل للأطفال والنساء، سيمثل خطوات رئيسية في معالجة هذا الملف الشائك.

٧) بناء دولة حديثة شاملة للجميع سوريا الجديدة يجب أن تكون دولة حديثة تُلبي تطلعات شعبها، قائمة على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب ليكونوا جزءًا من مستقبل البلاد. هذه الدولة يجب أن توفر مساحة لجميع مكوناتها ومناطقها، بحيث يشعر كل مواطن بأنه شريك في بناء الوطن، لا تابعًا لنظام مركزي أو فصيل معين.

ختاماً مع دخول سوريا مرحلة جديدة بعد الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤م، تبرز الحاجة الملحة إلى رؤية وطنية شاملة تستند إلى معالجة أزمات الماضي، واستثمار الفرص الحالية، والتخطيط لبناء مستقبل مستدام. هذه المرحلة ليست مجرد فرصة لإنهاء آثار النزاع، بل تمثل بداية لمسار جديد يعيد بناء الدولة السورية على أسس تعزز شرعيتها داخليًا ودورها إقليميًا ودوليًا.

* المدير التنفيذي ـ مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المغرب لا ينسى الدعم الخليجي من تأييد الاستقلال وصولاً لدعم "المسيرة الخضراء"

قمة الكويت عززت الشراكة الاستراتيجية الخليجية-المغربية وأسست منصةً لتبادل الرؤى

من المسلمات البديهية أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تنمو دونما وجود قاعدة الاحتياج المتبادل وامتلاك كل منهما ميزة نسبية في مواجهة الآخر، وهذه الخاصية يمكن إطلاقها بكثير من الثقة عند النظر للعلاقات المغربية – الخليجية التي تمتلك فرصًا واعدة في ظل دافعية سياسية وأمنية واقتصادية بينهما تفرضها الأوضاع التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط.

عقدت القمة الخليجية الـ ٤٥ يوم الأحد ١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بدولة الكويت، في ظل تطورات إقليمية ودولية هامة، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية، والحرب الجارية في قطاع غزة. كما تشمل الوضع الهش في لبنان، بالإضافة إلى التطورات الأخيرة في سوريا واليمن والسودان، وهو أمر يستدعي تكثيف الجهود لتعزيز التنسيق والتعاون بين دول المجلس لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

د. محمد بوبوش

وتعتبر هذه القمة الخليجية السابعة التي تستضيفها الكويت منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو ١٩٨١م. تركز أجندة القمة بشكل أساسي على متابعة وتعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس، بالإضافة إلى تطوير آليات التعاون في مختلف المجالات بين الدول والشعوب الخليجية، مع إيلاء اهتمام خاص بالقضايا التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن الخليجي.

وقد شكّلت مخرجات القمة فرصةً مهمةً لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المغربية، ولتنسيق المواقف تجاه التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة العربية. كما مثّلت منصةً لتبادل الرؤى والآراء حول القضايا الإقليمية والدولية التي تهم الطرفين. وقد كانت القمة الخليجية مناسبة جدد خلالها قادة الدول الخليجية تضامنهم التام مع قضية الوحدة الترابية للمغرب ومواصلتهم العمل على تنزيل الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.

أهمية العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والمملكة المغربية:

يتمتع المغرب بعلاقات متينة مع دول الخليج، ورغم البعد الجغرافي الذي يفصلها عن الخليج العربي، إلا أن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات قوية، تختلف في أهميتها بين دول المنطقة. هذه العلاقات تستند إلى مجموعة من العناصر، منها ما هو موضوعي يتعلق بالعروبة والإسلام والقيم المشتركة، بالإضافة إلى عناصر ذاتية تعود إلى الروابط الشخصية التي أقامها الملك الراحل الحسن الثاني مع قادة ومسؤولين خليجيين، مما أسهم في تعزيز هذه العلاقات من خلال خبرته الطويلة.

١-الهوية التاريخية والحضارية والثقافية: أصبح التقارب بين الطرفين ضرورة ملحة ومطلباً شعبياً. فالمغرب لا يمكنه نسيان مواقف التضامن والدعم التي قدمتها دول الخليج عبر التاريخ، بدءاً من تأييدها لاستقلال المغرب خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وصولاً إلى دعمها لحدث "المسيرة الخضراء" عام ١٩٧٥م، الذي ساهم في استكمال الوحدة الترابية للمغرب. وللتذكير فإن هذا الدعم الخليجي جاء دون أي شروط أو قيود، مما جعل صورة دول الخليج في الذاكرة الشعبية المغربية صورة مشرقة ومشرفة.

إذن، تتميز العلاقات بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة بعمقها وقوتها، حيث تقوم على أسس الأخوة الحقيقية نموذجاً رائدًا يحتذى به في إطار العلاقات العربية/العربية.

علاقات المغرب ودول الخليج من الأولويات والرهانات الاستراتيجية في السياسة الخارجية للطرفين لدعم المصالح المشتركة المتطورة

ترتكز العلاقات المغربية الخليجية على أسس متينة من التاريخ المشترك والهوية العربية الإسلامية. فالمغرب، بوصفه جزءاً من العالم العربي والإسلامي، يشارك دول الخليج في القيم الدينية والثقافية، مما يجعل التعاون بينهما طبيعياً ومستداماً. وقد لعبت الزيارات الرسمية المتبادلة بين قادة المغرب ودول الخليج، خاصة في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، دوراً كبيراً في تعزيز هذه العلاقات وترسيخها.

ولا شك أن التاريخ والروابط الحضارية والثقافية التي تجمع بين الجانبين، على الرغم من المسافة الجغرافية، تشكل دعامة قوية لاستمرار هذه العلاقات وضمان متانتها بما يخدم المصالح المشتركة.

٢-وحدة المصالح: ترتكز العلاقات الخليجية المغربية على قائمة متنوعة من المصالح التي تدفع هذه العلاقات قدمًا إلى الأمام. فلا يمكن نسيان دعم مجلس التعاون الخليجي للمغرب واقتصاده في أصعب الظروف، وساهموا في تعزيز الاستقرار الذي تشهده المملكة حاليًا، وذلك في وقت تواجه فيه دول الجوار المغاربية أخطارًا أمنية وصعوبات اقتصادية.

ورغم التحديات الجغرافية، فإن نمو العلاقات المغربية-الخليجية يستند إلى وحدة الرؤية التي تعكسها مواقف الدعم والتعاون المتبادل. لذلك تعتبر العلاقات بين المغرب ودول الخليج من الأولويات الأساسية والرهانات الاستراتيجية في السياسة الخارجية لكلا الطرفين. ويعود ذلك إلى مجموعة من المصالح المشتركة التي تطورت على مدى عقود، والتي تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والدين والأمن والثقافة.

مواجهة المجلس للتحديات والأزمات المتجددة: التزام تام بمبادئ القانون الدولي

جدد قادة دول الخليج تأكيد مواقفهم الثابتة والداعمة لمغربية الصحراء وأمن واستقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها

تطل الصراعات الإقليمية والدولية برأسها في كل اجتماع لمجلس التعاون الخليجي. وفي القمة الأخيرة التي عقدت في الكويت، واجهت الدول الخليجية مجموعة من التحديات والنزاعات التي تستحوذ على اهتمام قادتها، ومن أبرزها: العدوان الإسرائيلي على غزة، والتوترات في لبنان حيث يُعتبر وقف إطلاق النار غير مستقر، بالإضافة إلى تجدد الاشتباكات بين الفصائل المسلحة والقوات السورية في حلب وريفها. كما تشمل القضايا المطروحة الأزمة المستمرة في السودان، والتهديدات التي تواجه حركة الملاحة في البحر الأحمر، ودعوة إيران إلى بناء علاقات إيجابية مع دول الخليج كافة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الروابط بينها وبين المملكة العربية السعودية. كما شددت القمة على الحاجة إلى تعاون وتنسيق مشترك على الصعيد الدولي للتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب دونالد ترامب.

جاءت القمة الخليجية فرصة للتأكيد على الموقف الخليجي الثابت الداعي إلى إيجاد حلول سياسية للتوترات الراهنة، بما يعزز الاستقرار الإقليمي، ويجنب دول المنطقة مزيداً من الدمار وعدم الاستقرار.تطورت العلاقات الاستراتيجية والأمنية بين المغرب ودول الخليج العربي من خلال مسار ملىء بالتراكمات والتحولات، حيث لعبت فترات النزاع والحرب التي مر بها العالم العربي والإسلامي دورًا رئيسيًا في تشكيل هذه العلاقات، مما أدى إلى انتقالها من مرحلة إلى أخرى.

كما أن مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب بصفته الدولة ذات النظام الديمقراطي والخصوصية الثقافية والسياسية التي صمدت في وجه العواصف السياسية والثورات التي أطاحت بالأنظمة الديكتاتورية العربية.

وفي ظل التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، ولا سيما مع تصاعد تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، يبرز التعاون الأمني والعسكري بين المغرب ودول الخليج كضرورة استراتيجية. يُعد المغرب شريكًا موثوقًا في جهود مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية. كما أسهمت القوات المسلحة المغربية في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مما يعكس التزامًا مشتركًا بضمان استقرار المنطقة.

جدد قادة دول مجلس التعاون الخليجي، خلال اجتماعهم في الكويت، التأكيد على مواقفهم الثابتة الداعمة لمغربية الصحراء، مع التركيز على أمن واستقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها. وأبرز القادة المشاركون في القمة الرابعة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عُقدت في الدوحة برئاسة قطر، في البيان الختامي أهمية الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المغربية، ودعوا إلى تنفيذ خطة العمل المشتركة.

فقد ظلت العلاقات بين المغرب ودول الخليج مستمرة دون انقطاع، محافظة على طابعها الأخوي والتضامني. فقد أظهر الجسم الخليجي إخلاصًا دائمًا لسيادة المغرب ووحدته الترابية، حيث وقف في وجه محاولات قادتها عدة دول خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لضم الكيان الوهمي إلى جامعة الدول العربية. كما حافظت جميع القرارات العربية الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي وهيئاته التقريرية على عهدها وولائها، مؤكدة التزامها الثابت بوحدة التراب المغربي.

ولعل من أبرز أوجه دعم دول مجلس التعاون الخليجي للمغرب، مساندتها التامة والواضحة لقضيته الوطنية الأولى المتمثلة في مغربية الصحراء، حيث بادرت دولتان منه هما الإمارات والبحرين إلى فتح قنصليات لها في الأقاليم الجنوبية للمملكة، في انتظار أن تحذو باقي بلدان هذا التكتل حذوهما.

الملك محمد السادس يسعى لتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف تعزيز النفوذ السياسي الإقليمي للمغرب، ونشيد هنا بموقف دول مجلس التعاون الخليجية، حيث شدّد جاسم البديوي أمين عام المجلس، الذي قام بزيارة رسمية للرباط في إطار تعزيز العلاقات الخليجية المغربية، على مواقف دول المجلس وقراراتها الثابتة الداعمة لمغربية الصحراء، والحفاظ على أمن واستقرار المغرب ووحدة أراضيه، وقرار مجلس الأمن ٢٧٥٦ بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤م، بشأن الصحراء المغربية. كما أصدرت أمانة مجلس التعاون الخليجي، يوم الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤م، دعوة رسمية لوزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة لحضور اجتماع مع نظرائه من دول الخليج في ٦ مارس ٢٠٢٥م، في السعودية، وذلك لبحث سبل

يفتح المغرب بابًا لسوق تضم مليار مستهلك في ٦٠ دولة لموقعه الاستراتيجي وعلاقاته بالقارتين الإفريقية والأوروبية

تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بناءً على توجيهات القادة.

مركزية الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المغربية

شكل تعزيز الشراكة القائمة بين المملكة المغربية والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والتي تعكس أواصر الأخوة والتنسيق والتضامن القائمة بين العاهل المغربي محمد السادس وإخوانه قادة دول المجلس، محور القمة الخليجية المنعقدة بالكويت.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية الخاصة بين دول مجلس التعاون والمملكة المغربية، دعا بيان المجلس في ختام جلساته إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل المشترك، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. تطورت علاقات المغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ خلال فترة حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حيث أصبحت هذه العلاقات تتمتع بزخم كبير وتحولت إلى شراكة شاملة ومتجددة ذات طابع استراتيجي.

تعتبر العلاقات بين المغرب ودول الخليج، والشراكة الاستراتيجية التي تربطهما، نموذجاً مثالياً لما ينبغي أن تكون عليه الروابط بين الأشقاء. ويُعتبر أن هذه الشراكة، خاصة في الجانب الاقتصادي، تحتاج إلى مزيد من التطوير والتنوع لتعزيز التكامل بين الطرفين اللذين يشتركان في مصير واحد ويواجهان تحديات متنوعة. ويتطلع المغرب، الذي حقق خلال العقدين الماضيين إنجازات ومشاريع كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى حضوره القوي في الساحتين الإفريقية والأوروبية، إلى تعزيز شراكته مع دول الخليج على جميع الأصعدة.

-التعاون الاقتصادي: ويعتبر البعد الاقتصادي العنصر الأكثر وضوحًا واستمرارية في العلاقات الاستراتيجية بين المغرب ودول الخليج، حيث كان المغرب هو الدولة المغاربية التي حصلت على أكبر قدر من الدعم الاقتصادي العام المقدم من الدول المنتجة للنفط في الخليج، بالإضافة إلى الدعم من الوكالات العربية للتنمية التي تم تأسيسها بعد حرب ١٩٧٣م، بين العرب وإسرائيل.

يفتح المغرب أمام دول الخليج العربي باباً لسوق ضخمة تضم أكثر من مليار مستهلك في أكثر من ٦٠ دولة، وذلك بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي، ونفوذه القوي في القارتين الإفريقية والأوروبية، بالإضافة إلى مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها مؤخراً مع عدة دول. ومن المتوقع أن ترتفع الاستثمارات الخليجية المباشرة في المغرب، وفقاً لبعض التقديرات، من ٥ مليارات دولار إلى ١٢٠ مليار دولار خلال العقد المقبل.

فالعلاقات الاقتصادية تُعد محورًا رئيسيًا في الشراكة المغربية الخليجية، حيث تتجلى هذه الشراكة من خلال الاستثمارات الخليجية في المغرب، لا سيما في قطاعات العقارات، السياحة، وفي قطاعات واعدة مثل الزراعة، الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الطرفان على تعزيز التبادل التجاري من خلال توقيع اتفاقيات تجارية وتسهيل حركة السلع والخدمات.

يؤكد الخبراء أن الاستراتيجيات القطاعية الواعدة التي بدأ المغرب في تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، مثل مخطط الإقلاع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر، والمغرب الرقمي، والمخطط الأزرق، ومخطط أليوتيس، واستراتيجية الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية السياحية، ستساهم في نجاح الشراكة المغربية الخليجية وتفتح آفاق استراتيجية واسعة.

وتُعتبر دول الخليج من أبرز المانحين للمغرب عبر القروض والمنح المالية، مما يُبرز أهمية هذه العلاقة في تعزيز التنمية الاقتصادية بالمغرب. ومن ناحية أخرى، يتيح المغرب، من خلال اتفاقيات التبادل الحر، فرصًا واسعة للصادرات الخليجية للوصول إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية.

إذن تشكل العلاقات الاقتصادية محورًا أساسيًا في الشراكة المغربية الخليجية. تتجسد هذه الشراكة من خلال الاستثمارات الخليجية في المغرب، خاصة في قطاعات العقار، السياحة،

أهمية تنويع مجالات التعاون وزيادة حجم التبادل التجاري خاصة في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا لشراكات جديدة

والطاقة المتجددة. دول الخليج تُعد من أكبر المانحين للمغرب من حيث القروض والمنح المالية، مما يعكس أهمية هذه العلاقة في دعم التنمية الاقتصادية المغربية. من جهة أخرى، يفتح المغرب، من خلال اتفاقيات التبادل الحر، آفاقًا واسعة أمام الصادرات الخليجية للوصول إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية.

العلاقات المغربية الخليجية، والشراكة الاستراتيجية التي تربط بينهما، تُعد نموذجًا راقيًا للعلاقات الأخوية، مؤكدين أن هذه الشراكة، خاصة على المستوى الاقتصادي، ما زالت بحاجة إلى مزيد من التطوير والتنويع لتعزيز التكامل بين الجانبين، اللذين يجمع بينهما مصير مشترك وتواجههما تحديات متنوعة.

ويطمح المغرب، الذي نجح خلال العقدين الماضيين في إنجاز مشاريع مهيكلة ضخمة ومتنوعة، بالإضافة إلى حضوره القوي على الساحتين الإفريقية والأوروبية، إلى تعزيز شراكاته مع دول الخليج على جميع المستويات، بما يعكس تطلعاته نحو مزيد من التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة.

التعاون الثقافي والعلمي: لا يقتصر التعاون المغربي / الخليجي على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل يمتد إلى المجالات الثقافية والعلمية. فالمغرب يُعتبر مركزاً للإشعاع الثقافي والديني في العالم العربي. وقد استفادت دول الخليج من الخبرات المغربية في مجالات التعليم والتدريب الديني، خاصة فيما يتعلق بتدريس المذهب المالكي والفقه الإسلامي.

كما تشهد العلاقات الثقافية تبادلاً للوفود الطلابية والفنية، مما يعزز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة.

وتُعتبر المهرجانات الثقافية والمعارض الفنية منصة مهمة للتعريف بالتراث المغربي والخليجي.

تنسيق التعاون السياسي، ترتكز علاقات المغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي على أساس التوازن والاحترام الدولي حيث يحرص المغرب على انتهاج سياسة متوازنة مع جميع الدول، بما في ذلك الأطراف العربية، مستندة إلى قواعد القانون الدولي مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

أكد القادة خلال القمة الـ ٤٥ على أهمية اتباع النهج السلمي لدول المجلس، مع التركيز على الحوار والدبلوماسية كوسيلة لحل جميع الخلافات في المنطقة وخارجها، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية واستقلالها السياسي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

وقد أشاد قادة دول مجلس التعاون الخليجي بالدور المتزايد لدول المجلس في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة وخارجها، ومساهمتها في معالجة القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار الدولي والتواصل بين الشعوب، بالإضافة إلى الشراكات الاستراتيجية المثمرة مع الدول والمجموعات الأخرى.

وأكدوا على ضرورة متابعة القرارات الصادرة عن القمم والاجتماعات الوزارية التي عُقدت في هذا السياق، لضمان التنفيذ الكامل لتلك القرارات وفق جداول زمنية محددة، وتعظيم الفوائد المرجوة منها بناءً على أسس عملية مدروسة.

يتميز التعاون المغربي الخليجي بالتنسيق الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية. فالمغرب ودول الخليج تتشارك رؤية مشتركة تجاه العديد من القضايا، مثل دعم القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

التعاون في المجال العسكري: دورًا مهمًا في تعزيز التعاون بين المغرب ودول الخليج. فقد انضم المغرب إلى التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، الذي أطلقته المملكة العربية السعودية في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، يهدف هذا التحالف إلى حماية الأمة الإسلامية من مخاطر الإرهاب ومخططاته، سواء كانت خفية أو معلنة، مستندًا إلى أحكام اتفاقية "منظمة التعاون الإسلامي" لمكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، يُعتبر المغرب عضوًا نشطًا في التحالف العربي في اليمن، الذي بدأ عملية "عاصفة الحزم" في مارس ٢٠١٥م، لدعم الشرعية المتمثلة في الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، ومواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة. يُظهر هذا التعاون التزام المغرب بدعم الاستقرار الإقليمي ومكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

القمة الخليجية أكدت على الحلول السياسية للتوترات الراهنة لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتجنيب المنطقة عدم الاستقرار

التحديات والآفاق المستقبلية

على الرغم من الإنجازات الملحوظة التي تم تحقيقها في إطار التعاون بين المغرب ودول الخليج، إلا أن هناك بعض التحديات التي تتطلب اهتماماً، مثل الحاجة إلى تنويع مجالات التعاون وزيادة حجم التبادل التجاري. كما أن تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا قد يفتح آفاقاً جديدة للشراكة بين الجانبين.

كما يعتبر توسيع مجالات الشراكة إلى ميادين هيكلية، مثل التعليم والتكوين والتبادل الثقافي، أمراً بالغ الأهمية. يتطلب الأمر إقامة علاقات وثيقة بين مراكز التفكير الاستراتيجي في المغرب ودول المجلس، بهدف تعزيز البحث حول آفاق هذه الشراكة من منظور استراتيجي. كما ينبغي دعم الخيارات الاستراتيجية لصانعي القرار لمواجهة التحديات المشتركة التي تعترض كلا الجانبين.

في المستقبل، يمكن أن يصبح التعاون المغربي / الخليجي نموذجاً يحتذى به في التعاون العربي الإقليمي، حيث يسعى الطرفان لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ويعزز من التضامن العربي.

خاتمة

تُعتبر العلاقات بين المغرب ودول الخليج مثالاً ناجحاً للتعاون العربي المبني على المصالح المشتركة والقيم المتوحدة. ومن خلال تعزيز هذه الشراكة، يمكن للطرفين مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبهم. وفي ظل التغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة، يبقى التعاون المغربي الخليجي ركيزة أساسية لتعزيز التضامن العربي وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول ـ وجدة ـ المملكة المغربية

قمة مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٤: إجماع حول مواجهة التحديات الإقليمية

٤ دول خليجية ضمن أفضل ٣٠ كيانًا اقتصاديًا في العالم وصندوق سعودي بـ ١٠٠ مليار دولار للذكاء الاصطناعي

تحت قيادة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت ورئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، استضافت الكويت الاجتماع الخامس والأربعون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأول من ديسمبر ٢٠٢٤م. وجاء هذا الاجتماع في وقت عصيب تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط والعالم تحديات متشابكة، في ظل الأزمة غير المسبوقة داخل كل من قطاع غزة، والضفة الغربية، ولبنان، وسوريا. ومن جانبهم، دعا القادة الخليجيون المجتمع الدولي، إلى اتخاذ تدابير حاسمة، والاضطلاع بالتزاماته الإنسانية والقانونية، والعمل صوب تطبيق وقف فوري وشامل لإطلاق النار وتخفيف معاناة المدنيين الأبرياء.

د. جودت بهجت

جاءت القمة الخليجية بعد مرور وقت وجيز من انعقاد "قمة المستقبل" بالولايات المتحدة في ٢٢ من سبتمبر ٢٠٢٤م، وما تبعها من تبني الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة "ميثاق المستقبل"، الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة في مواجهة التحديات العالمية مثل التنمية المستدامة، وأزمة التغير المناخي، والتكنولوجيات الناشئة.

كما شدد زعماء العالم على أن الفقر، بكافة صوره وأبعاده، يظل التحدي العالمي الأكبر، وأن العمل على القضاء عليه، يعد مطلبًا لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كذلك يُدرك قادة العالم مدى التشابك العميق بين مختلف التحديات المحدقة، بما يتجاوز قدرة أية دولة على مواجهتها وحدها.

بل وأنه لا يمكن معالجة هذه التحديات سوى من خلال العمل الجماعي والتعاون الدولي القوي والمستدام، الذي يقوم على أساس الثقة والتكاتف من أجل تحقيق المنفعة لكافة الأطراف. ويشدد "ميثاق المستقبل" على أنه في سبيل مواكبة التغيرات العالمية المتلاحقة، ينبغي العمل على تدعيم النظام العالمي متعدد الأطراف ومؤسساته، على أن تكون الأمم المتحدة وميثاقها في قلب وصَميم هذا النظام. فضلًا عن، ضرورة العمل على ملاءمة هذه المؤسسات وضمان توافقها مع المعطيات الراهنة والمستقبلية، وأن تنعم بالقدرة، والفاعلية، والجهوزية للمستقبل، وأن تتسم بالنزاهة، والديمقراطية والمساواة، وأن تكون خير مُمثلا لعالم اليوم، وأن تتمتع بالشمولية، والترابط، والاستقرار المالي. اختصارًا، يُبشر "ميثاق المستقبل" الذي تبنته الأمم المتحدة بانطلاقة وبداية جديدة للنهج التعددي من أجل تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من خلق مستقبل أفضل لكافة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

مع ذلك، فإن الوقت وحده كفيل بتحديد إذا ما كانت هذه الوعود في طريقها للتحقق من عدمه.

فمنذ نشأتها عام ١٩٤٥م، واجهت منظمة الأمم المتحدة انتقادات لعجزها عن مُعالجة التحديات متعددة الأبعاد بشكل ملائم. بما يشمل ذلك قضايا: الأمن، والتنمية الاقتصادية، والتغير المناخي، والمساواة بين الرجل والمرأة، والتحول الرقمي وغيرها من العديد من القضايا الأخرى. في الوقت ذاته، لا تملك دول الخليج رفاهية الانتظار والوقوف موقف المتفرج لرؤية إذا ما سيتمكن قادة العالم من إصلاح منظمة الأمم المتحدة.

لاسيما، وأن هذه الدول أصبحت في مكانة جيدة تمكنها من انتشال منطقة الشرق الأوسط برمتها من بئر الأزمات الأمنية والاستراتيجية المهولة الغارقة فيه. فضلًا عن، قدرتها على إرساء أسس لاستقرار سياسي وازدهار اقتصادي إقليمي. على هذا

دول الخليج لا تملك رفاهية الانتظار والوقوف كمتفرج لإصلاح الأمم المتحدة خاصة أنها في مكانة تمكنها من انتشال الشرق الأوسط من بئر الأزمات

النحو، فإن الخطوة الأولى تكمن في العمل على قدر أكبر من التدعيم لمنظومة الإصلاح الاقتصادي والتنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

الرفاه الاقتصادي

لقد أظهرت الاقتصادات الخليجية القدرة على الصمود في وجه الصدمات الأخيرة، كما لاتزال التقديرات المستقبلية مُواتية.

حيث تم تقييد التأثيرات غير المباشرة للصراعات الإقليمية على الاقتصادات المحلية. وقد ساهم النمو القوي للقطاعات غير النفطية، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية الجارية، في تعزيز النمو الاقتصادي العام.

وعلى الرغم من التراجع المتوقع في إنتاج النفط، فإن التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي والتحفيزات المقدمة للقطاع النفطي تدعم استمرارية الانتعاش الاقتصادي. وعلى صعيد التضخم، لا تزال المعدلات تحوم قرب مستويات منخفضة في حين لاتزال الاحتياطات وهوامش الأمان الخارجية بمنأى عن المخاطر، رغم التقلص الراهن في أرصدة الحسابات الجارية. وتأتي الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز البيئة الاستثمارية والاستثمار في رأس المال البشري والتحول الرقمي، لتساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة للمنطقة في المستقبل.

من ناحية أخرى، لم تخلف التوترات داخل منطقة البحر الأحمر تبعات تذكر على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، في ظل استمرار تدفق التجارة، والاستثمارات، والسياحة دون تأثر إلى حد كبير. فضلًا عن، تعافي حجم الصادرات اليومية من الموانئ الرئيسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك، استطاعت بعض البلدان التكيف سريعًا مع الاضطرابات في حركة الشحن بفضل مرونة شبكات الشحن والتخزين لديها.

بالمثل، أظهرت أعداد الرحلات الجوية الوافدة أداءً قويًا، حيث بلغت مستويات قياسية في بعض الحالات.

فيما ساهمت أسعار الهيدروكربونات المرتفعة نسبيًا، والصادرات القوية من السلع والخدمات غير الهيدروكربونية، بما في ذلك السياحة، في تدعيم الأرصدة الخارجية لدول المنطقة

تتصدر الكويت والسعودية والإمارات المراكز الأولى ضمن منتجي النفط الأقل كثافة كربونية وتنضم عمان وقطر للمراتب الست الأُول لمنتجي الغاز الأقل كثافة كربونية

الخليجية. علاوة على ذلك، سجلت الاستثمارات الأجنبية الموجهة للداخل نموًا متسارعاً خلال الأعوام الأخيرة داخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الصاعد، مدعومًا بتعافي إنتاج النفط في عام ٢٠٢٥م، بالإضافة إلى الأداء القوي للقطاعات الاقتصادية كافة، سواءً النفطية أو غير النفطية.

كذلك من المتوقع أن يواصل القطاع النفطي الاضطلاع بدور مهم على المدى المتوسط. ورغم مساعي التنويع الاقتصادي الخليجية، إلا أنه سيظل ينعم بتأثير كبير على صعيد الاقتصاد المحلي والمعروض العالمي من الطاقة، مدعُومًا بالعديد من العوامل.

أولًا، إعلان كل من سلطنة عمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات توسيع سعتهم الإنتاجية من الغاز الطبيعي.

ثانيًا، أن إنتاج النفط والغاز داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي يُعد أقل من حيث الكثافة الكربونية مقارنة بالمنتجين الآخرين. حيث تتصدر دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات المراكز الأربعة الأولى ضمن قائمة منتجي النفط الأقل كثافة في الكربون، في حين تحل كل من سلطنة عمان، ودولة قطر، إلى جانب المملكة العربية السعودية، والإمارات في المراتب الست الأولى ضمن قائمة الدول المُنتجة للغاز الطبيعي ذو أقل كثافة كربونية.

فضلًا عن، عمليات إزالة الكربون التي تتم على نطاق واسع داخل هذه البلدان، بما في ذلك احتجاز الكربون.

إلى جانب الميزة التي تنعم بها البلدان الخليجية من حيث التكلفة، مقارنة بغيرها من المنتجين المنافسين الآخرين، بما يخولها إمكانية الحفاظ على سعتها الإنتاجية طوال فترات التحول في مجال الطاقة. أخيرًا، تُشكل دول مجلس التعاون الخليجي حصة كبيرة من الطاقة الاحتياطية العالمية من الإنتاج النفطي واحتياطيات المعدن الأسود.

على الجانب الآخر، يواصل قطاع التكنولوجيا المالية نموه المتسارع بفضل الدعم المقدم من قبل السلطات، بما يشمل ذلك إنشاء صناديق تنظيمية (بمختلف أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي)، ومنح تراخيص لإنشاء بنوك رقمية (داخل المملكة العربية السعودية والإمارات)، فضلًا عن، إنشاء مركز للتكنولوجيا المالية (داخل كل من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية)، بالإضافة إلى مركز الابتكار "ولوج" في الكويت. كما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل دؤوب على استكشاف نشاط العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، حيث تقود كل من البحرين، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات هذا المجال.

وساهم التحسين المستمر لمناخ الأعمال في دول مجلس التعاون في دفع عجلة التنوع الاقتصادي. وأثمر هذا الجهد عن تحقيق أربع دول من دول المجلس (البحرين وقطر والسعودية والإمارات) لمكانة متقدمة ضمن أفضل ٣٠ كيانًا اقتصاديًا على مستوى العالم. وبرغم أن عوامل الجذب الرئيسية تتباين عبر مختلف دول المجلس، إلا أن جميعها، بشكل عام، تستفيد من بيئة الأعمال المواتية، والاستقرار في السياسات العامة، فضلًا عن، توافر القدرة على التنبؤ، والبنية الأساسية الموثوقة، والديناميكية الاقتصادية. كما حرصت دول مجلس التعاون على توظيف السياسات الصناعية، بجانب الإصلاحات الجارية، من أجل تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز رأس المال البشري (في سوق العمل، والتعليم)، ودعم مسيرة التحول الرقمي. علاوة على ذلك، تم تدشين مبادرات من أجل تيسير توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ورفع مستوى مهارات المواطنين من خلال مواءمة الأنظمة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وتحسين مرونة سوق العمل، وتعزيز دور النساء في شغل الوظائف والمجتمع بشكل أوسع نطاقًا.

التحول الرقمي

يحمل مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي القدرة على الاضطلاع بدور رئيسي في دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاجية عبر زيادة كفاءة إنتاج المُخرجات وتسريع

تستهدف السعودية استقطاب ٢٠ مليار دولار استثمارات وتدريب ٢٠ ألفا من خبراء البيانات وتأسيس ٣٠٠ شركة في الذكاء الاصطناعي

شرعت دول الخليج في اتخاذ تدابير ابتكارية وطموحة لتأمين مستقبلها المائي بتسخير ثرواتها المالية ومواردها الإنسانية لتطوير تكنولوجيا التحلية

وتيرة الابتكار. كما من المتوقع أن يُسهم استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي داخل الإمارات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنحو ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، في حين أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية قد تتجاوز ١٢ ٪ بحلول العام ذاته. وعليه فمن الضروري العمل على رفع مستوى المهارات داخل سوق العمل وإجراء تقييم للمخاطر بشكل أكثر دقة وعناية، بما يضمن الممارسات الأخلاقية والمسؤولة لتقنيَات الذكاء الاصطناعي، وتقييم مدى فعالية تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة بصورة منتظمة.

وعلى ضوء هذه الخلفية، تُشرف دول مجلس التعاون الخليجي على العديد من مبادرات الذكاء الاصطناعي، وذلك بفضل المستوى المرتفع من التحول الرقمي المُحقق، والذي يسهم في توفير أساس متين لطرح هذا النوع من المبادرات. فقد أحرزت البلدان الخليجية تقدمًا ملحوظًا على صعيد التحول الرقمي داخل القطاعات الرئيسية (الحكومية والمالية والشركات).

وفي عام ٢٠١٩م، أطلقت دولة الإمارات أول جامعة في العالم مخصصة للذكاء الاصطناعي، ومنذ عام ٢٠٢١م، تضاعف عدد العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي داخل الإمارات قرابة أربعة أضعاف مما كان عليه، بحسب البيانات الحكومية الصادرة.

كما تم إصدار سلسلة من النماذج اللغوية الكبيرة مفتوحة المصدر، التي تزعم أن لديها القدرة على منافسة نماذج "جوجل" و"ميتا" اللغوية المماثلة. وفي عام ٢٠٢٤م، أعلنت البلاد عن تأسيس شركة استثمارية تُركز على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، والتي قد تتجاوز قيمة أصولها حاجز ١٠٠ مليار دولار.

على صعيد متصل، تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا واسعة في هذا المجال، حيث تستهدف استراتيجيتها الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، استقطاب استثمارات بقيمة ٢٠ مليار دولار، وتدريب ٢٠ ألفًا من خبراء البيانات والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن، تأسيس ٣٠٠ شركة ناشئة نشطة في مجال الذكاء الاصطناعي. كما تصبو الرياض إلى أن تصبح رائدًا عالميًا في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠م. وخلال عام ٢٠٢٤م، أنشأت المملكة العربية السعودية صندوقًا بقيمة ١٠٠ مليار دولار من أجل الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى، لتصبح المملكة أكبر مستثمر عالمي في هذا المجال. بشكل عام، يعتمد تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على عاملين محوريين تزخر بهما جعبة المملكة العربية السعودية وهما: المال الوفير وموارد الطاقة الغنية. حيث تضخ المملكة أرباحها النفطية في عمليات شراء أشباه الموصلات، وبناء أجهزة الكمبيوتر العملاقة، واستقطاب المواهب، وبناء مراكز البيانات التي تعمل بالطاقة الكهربائية الوفيرة التي تمتلكها. والرهان هو أن تنجح في نهاية المطاف في تصدير قوة / قدرة الحوسبة القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وتمثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ركناً أساسيًا في خطط المملكة العربية السعودية من أجل التربع على عرش الزعامة العالمية للذكاء الاصطناعي، فهي تعد المدرسة البحثية العلمية الرائدة في المملكة، حيث تُعنى باستقطاب الخبرات الأجنبية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتوفير موارد الحوسبة لبناء مركز لأبحاث الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا الصدد، لقي اهتمام وشغف دول مجلس التعاون الخليجي بالتقنيات الناشئة صدى واسعًا لدى كبريات الشركات العالمية.

لاسيما وأن البنية التحتية المتطلبة من أجل تدريب الجيل الأحدث لنماذج الذكاء الاصطناعي تستلزم تطويع كميات هائلة من موارد الطاقة، ورؤوس الأموال، والمساحات على الأرض-وهي ثلاثة عناصر -تتوافر بكثرة داخل دول المنطقة الخليجية.

وقد شجع ذلك كبار المسؤولين التنفيذيين لدى كبرى الشركات الآسيوية مثل" تايوان لصناعة أشباه الموصلات " و"سامسونج" على طرح فكرة بناء مصانع تابعة لها على الأراضي الإماراتية.

في حين أعلنت شركة "أمازون" أوائل ٢٠٢٤م، عن ضخ استثمارات بقيمة ٣ مليارات دولار لتطوير مراكز البيانات داخل

لا يتجاوز سكان دول الخليج ١٪ من سكان العالم بينما تنتج نصف المياه المحلاة المنتجة في ١٨٦ دولة بـ ١٤٠ مليون متر مكعب مياه نظيفة يوميًا

المملكة العربية السعودية. كذلك، قامت شركة "جروك"-الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي-بالتوقيع على شراكة مع "أرامكو"، عملاق النفط السعودي، من أجل بناء مركز بيانات ضخم في مجال الذكاء الاصطناعي داخل البلاد. كما أعلنت شركة "مايكروسوفت" عن ضخ استثمارات بقيمة ١,٥ مليار دولار للاستثمار في الشركة القابضة الرائدة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات "جي ٤٢" في صفقة من شأنها أن تساعد الشركة الأمريكية على توسيع نطاق عملها داخل الاقتصادات الناشئة وتمنح شريكتها الإماراتية إمكانية النفاذ إلى القوة الحاسوبية التي تملكها "مايكروسوفت".

التغير المناخي:

على صعيد أزمة التغير المناخي، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بوضع العديد من المبادرات التي تستهدف دعم عملية التحول المناخي، بما يشمل ذلك بذل جهود واسعة في سبيل تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

وخلال النسخة الـ ٢٨ من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ "كوب ٢٨"-الذي استضافته دولة الإمارات (٢٠٢٣م) -جددت البلدان الخليجية التأكيد على التزامها بالجهود العالمية للتحول المناخي. وقد سبق وأن أعلنت كل من البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، عن أهداف طموحة للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن، مما يعكس إرادة سياسية قوية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة على مدار العقود المقبلة.

كما تتزعم المملكة العربية السعودية أيضًا مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وهي بمثابة تجسيد للجهود الإقليمية من أجل التخفيف من آثار أزمة التغير المناخي على المنطقة.

في الوقت ذاته، تسعى الدول الأعضاء إلى تنويع مصادر الطاقة لديها من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة الطاقة، والهيدروجين النظيف، واحتجاز الكربون. على سبيل المثال، قامت بلدان مجلس التعاون الخليجي بضخ استثمارات كبيرة في تطوير قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى جانب إنتاج الهيدروجين. كما ساهمت إصدارات السندات الخضراء إلى زيادة وتنويع الموارد المتاحة لدعم سياسَات المناخ.

رغم التقدم المحرز، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف التحول نحو الطاقة المستدامة في دول الخليج.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة إجراءات، مثل ترشيد الإعانات الخاصة بدعم مواد الطاقة، وتشجيع الاستثمار في التقنيات النظيفة من خلال طرح مبادرات حكومية لدعم المشاريع الخضراء، وتشجيع المؤسسات المالية على دمج معايير الاستدامة في قراراتها الاستثمارية. كما يجب تعزيز الشفافية في أسواق المال من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي. وبشكل عام، لا تقتصر الاستثمارات الخليجية في الطاقة الخضراء على الصعيد المحلي فقط، بل تمتد إلى شتى أنحاء العالم.

تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المُنتجة للنفط عالميًا، فضلًا عن، كونها في مصاف الدول الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر. كذلك تنخرط المملكة في حوار استراتيجي نشط مع كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، والقوى العالمية الأخرى حول هذا المجال. وفي ظل سعيها الدؤوب لبلوغ صفر انبعاثات كربونية بحلول ٢٠٦٠م، حرصت المملكة منذ عام ٢٠٢١م، على وضع أهداف طموحة بأن تصبح دولة رائدة إقليميًا على صعيد جبهة التغير المناخي، وراحت تطلق العديد من المبادرات مثل مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، والمنظمة العالمية للمياه، والتنافس على استضافة العديد من الفعاليات الأممية الخاصة بالعمل المناخي.

وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية، برزت الرياض، تحت مظلة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية-كأحد أبرز الجهات المانحة الرسمية للمساعدات الإنمائية، متعهدة بتقديم نحو ١ ٪ -في المتوسط-من إجمالي ناتجها القومي.

رغم التقدم الذي تحققه دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات عدة، فإنها تواجه تحديًا كبيرًا يتمثل في ندرة المياه.

فغياب مصادر المياه السطحية والاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية يجعلان المنطقة من أكثر المناطق جفافًا في العالم.

ويزيد من حدة هذه الأزمة ارتفاع معدلات استهلاك المياه، مدفوعة بالنمو السكاني والاقتصادي والتوسع الحضري. وغالباً ما تتجاوز معدلات الاستهلاك مستوى ٥٠٠ لتر للفرد يوميًا، مُتخطيةً معدلات الاستهلاك بالدول ذات المستويات المقاربة من الدخل، مثل ألمانيا، حيث يبلُغ الاستهلاك حوالي ١٢٠ لترًا للفرد في اليوم.

ويؤدي هذا الاستهلاك المُفرط إلى الاستنزاف السريع للمخزون المائي المحدود بالفعل داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

في المقابل، شرعت دول المنطقة الخليجية في اتخاذ تدابير ابتكارية وطموحة من أجل تأمين مستقبلها المائي. وعبر تسخير ثرواتها المالية ومواردها الإنسانية، منحت دول مجلس التعاون الخليجية الأولوية لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه. وبفضل الابتكار الذي تقوده هذه الدول، بالأخص على صعيد التقدم المحرز في تقنيات الأغشية وكفاءة الطاقة، فقد تراجع سعر المياه المحلاة بشكل كبير من مستوى ٥ دولارات للمتر المكعب خلال ثمانينات القرن الماضي إلى (٠,٤٠-٠,٥٠) دولار خلال المشروعات الأخيرة. مما يلهم بدوره دول العالم الأخرى لتنفيذ مشروعات مماثلة. وبخلاف تحلية المياه، تقوم دول مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ استراتيجيات متنوعة لترشيد استهلاك المياه بهدف ضبط وإدارة معدل الطلب المحلي على المياه، وأهمها الحد من إهدار المياه. كذلك، أدى نهج الاقتصاد الدائري الذي تتبناه دول المنطقة الخليجية إلى التطور في جمع ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف، والتي أثبتت أنها إضافة استراتيجية لتكميل الموارد المائية المتناقصة وزيادة القيمة المستمدة من المياه المحلاة.

وفي حين أن بعض البلدان كانت مترددة في إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، إلا أن الفكرة بدأت تحظى بقبول متزايد ويعود ذلك إلى حد كبير بفضل حملات التوعية العامة الناجحة.

وقد سطع نجم دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تحلية المياه إبان سبعينات القرن الماضي، حتى أنها أصبحت اليوم تقود القدرات العالمية في هذا المجال. وتشير الإحصائيات إلى أن هذه الدول، التي لا تتجاوز نسبة سكانها ١٪ من إجمالي سكان العالم، تنتج حوالي نصف المياه المحلاة التي يتم إنتاجها في ١٨٦ دولة، بما يبلغ ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه النظيفة يوميًا. على صعيد المملكة، تُنتج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وهي أكبر شركة لتحلية المياه المالحة على مستوى العالم، حوالي ٢٠٪ من المياه المُحلاة على مستوى العالم. وتستفيد المؤسسة من خبرتها الواسعة من خلال توفير برامج تدريبية عبر أكاديمية المياه التابعة لها، والتي عملت على تدريب الآلاف من المتخصصين في المياه بجميع أنحاء العالم، وأيضًا من خلال إجراء البحوث لتحسين عملية تحلية المياه، بهدف زيادة الكفاءة وخفض التكاليف والحد من النفايات.

وقد بدأت دول أخرى في الشرق الأوسط خوض مجال تحلية المياه مؤخرًا، مُستفيدة من الابتكارات التكنولوجية التي تقودها تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته دول الخليج في مجال تحلية المياه، إلا أن هذه الصناعة تواجه تحديات بيئية كبيرة. فالتزايد المستمر في إنتاج المياه المحلاة يؤدي إلى زيادة كميات المحلول الملحي الناتج عن عملية التحلية، وبالتالي مفاقمة مستويات الملوحة المرتفعة بالفعل داخل منطقة الخليج والبحر الأحمر. وهو ما ينذر بتدهور التنوع البيولوجي البحري، ويهدد الكائنات البحرية بالانقراض، ويؤثر على إنتاجية مصائد الأسماك، فضلًا عن، تأثيره على المجتمعات الساحلية. وكلما شهدت محطات تحلية المياه تطورًا، كلما ازدادت الحاجة إلى التعاون بين الدول الخليجية على مستوى التخطيط والإدارة من أجل تحديد التأثيرات التراكمية المحتملة وتحقيق الاستفادة المثلى من القرارات الخاصة بالاستثمار لضمان الأمن المائي الإقليمي المستدام بيئيًا.

وقد ساعدت عقود الاستثمار في الابتكار بتكنولوجيا تحلية المياه والإدارة الجيدة للمرافق على منح دول مجلس التعاون الخليجي ميزة تنافسية، من حيث التقنية والخبرة البشرية، في معالجة التحدي العالمي المحدق المتمثل في شح المياه. كما أثمرت جهود البحث والتطوير التي قادتها دول المجلس عما يصفه الخبراء الاقتصاديون بمنفعة عامة عالمية"، وهي فائدة تعود على الكوكب بأكمله. ومن المتوقع أن يسهم الدور المرتقب للمملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة المضيفة للمنتدى العالمي للمياه في عام ٢٠٢٧م، على تأكيد ريادة دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة المياه وإتاحة منصة لعرض إنجازاتها ومشاركة خبراتها في مجال الأمن المائي مع دول العالم.

* الأستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

دول مجلس التعاون الخليجي: نموذج للسلام والتنمية الإقليمية

دول الخليج والصين شراكة لاستكشاف مسارات التنمية وشركاء في التنمية والسلام

في العصر الجديد، ومع تسارع التحولات الكبرى التي لم يشهدها العالم منذ قرن، تواجه منطقة الشرق الأوسط تيارين متوازيين: تيار الصراع والحرب وتيار السلام والتنمية. وفي هذا السياق، تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورًا رياديًا كنموذج في تعزيز تيار السلام والتنمية، مما يُرسي أسس الاستقرار والأمن في المنطقة. كما نرى أن دول مجلس التعاون تلتزم بالحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها، وتعزيز ازدهار شعوبها، وتقوية العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز دور المجلس في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

أ.د. وانغ قوانغدا

أولًا: بذلت دول مجلس التعاون جهودًا دؤوبة لتحقيق السلام والأمن الإقليميين

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز الوحدة والتكامل الذاتي من خلال قمة مجلس التعاون الخليجي التي تُعقد بشكل دوري، حيث يتم التعبير عن صوت مشترك للسلام الإقليمي.

في ديسمبر ٢٠٢٤م، عُقدت القمة الـ ٤٥ لمجلس التعاون في مدينة الكويت، بحضور قادة الدول الأعضاء لمناقشة القضايا الاستراتيجية، وركّزت القمة على كيفية تعزيز الأمن الإقليمي والاستقلالية الاقتصادية.

جاءت هذه القمة في ظل تصاعد حدة الصراعات الإقليمية مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي كان أحد محاور الاهتمام. وفي البيان المشترك الصادر عن القمة، دعت الدول الأعضاء الج

انب الإسرائيلي إلى وقف دائم وفوري لإطلاق النار، كما دعت إلى تقديم كافة المساعدات الإنسانية اللازمة لسكان قطاع غزة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

في ظل استخدام إسرائيل "الجوع كسلاح حرب"، أولت دول مجلس التعاون أهمية كبيرة للأمن والاستقرار الإقليميين، ودعت علنًا إلى إنهاء الصراع في غزة. قامت كل من السعودية، الإمارات، وقطر بعمليات إسقاط جوي إنسانية في غزة، مساهمةً بذلك في دعم السلام الإقليمي عمليًا.

ومع التوترات الإقليمية المتزايدة واحتمالات عدم الاستقرار التي قد تنجم عن عودة ترامب، تواصل دول مجلس التعاون، من خلال القمم وغيرها من الآليات، تعزيز التوافق لمنع امتداد الصراعات، مما يرسخ السعي العالمي نحو السلام والتنمية، ويجعلها مصدرًا إيجابيًا على الساحة الدولية.

من ناحية أخرى، تولّي دول مجلس التعاون اهتمامًا بالتعاون مع الصين الصديقة لاستكشاف مسارات السلام والتنمية. "إبحث عن السلام، ولو كان في الصين"، هذه العبارة التي أصبحت شائعة في وسائل الإعلام الرئيسية في الصين والدول العربية خلال السنوات الأخيرة، تُبرز ثقة الدول العربية وتطلّعها إلى دور الصين في تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

في أوائل عام ٢٠٢٢م، قام وزراء خارجية أربع دول أعضاء في مجلس التعاون (السعودية، الكويت، عمان، البحرين) والأمين العام للمجلس بزيارة جماعية إلى الصين.

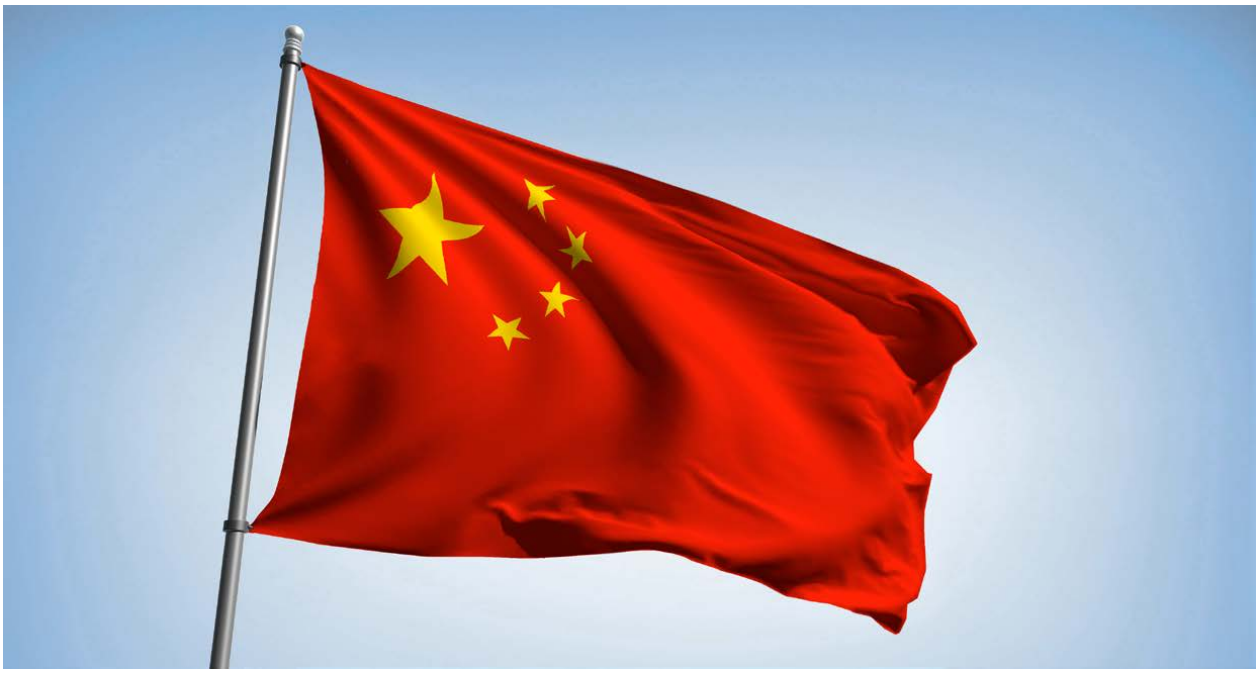

تلعب دول الخليج دورًا رياديًا في تعزيز تيار السلام والتنمية ما يرسي أسس الاستقرار والأمن في المنطقة

وفي مارس ٢٠٢٣م، نجحت الصين في التوسّط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، مما أدّى إلى موجة من المصالحات بين دول المنطقة، شملت العلاقات بين إيران والإمارات، والإمارات وسوريا، وتركيا ومصر.

وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، عقد وزير الخارجية الصيني السيد وانغ يي اجتماعًا جماعيًا مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون.

وأكّدت الدول الأعضاء في المجلس على تقديرها للدور الإيجابي الذي تلعبه الصين في المنطقة، وأعربت عن تطلّعها إلى مزيد من الإسهامات الصينية في حل قضايا الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن المبادرات الصينية تتماشى مع التغيّرات التي تشهدها المنطقة وتلبّي احتياجاتها، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها دول مجلس التعاون لعلاقاتها مع الصين، ويعدّ خطوة حاسمة في دبلوماسيتها المتّجهة نحو الشرق.

في ديسمبر ٢٠٢٤م، التقى وزير الخارجية الصيني السيد وانغ يي في بكين مع سفراء الدول العربية لدى الصين. عُقد هذا الاجتماع في ظل التغيرات المفاجئة في الوضع السياسي في سوريا. وأكد وانغ يي أن الشرق الأوسط هو ملك لشعوبه، ولا ينبغي أن يتحوّل إلى ساحة صراع للقوى الكبرى أو أن يكون ضحية للنزاعات الجيوسياسية.

وقد قدّمت الدول العربية ثلاثة مطالب رئيسية للصين خلال هذا الاجتماع: أولاً، وقف إطلاق النار في قطاع غزة وانسحاب القوات الإسرائيلية بشكل دائم. ثانيًا، ضمان وحدة الأراضي اللبنانية ومنع أي محاولات لاحتلالها مجدّدًا. ثالثًا، تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف السورية لمنع عودة الإرهاب.

تعكس هذه المطالب توق العرب الشديد إلى السلام في المنطقة، كما تعكس خيبة أملهم الكبيرة من السياسات الغربية.

على مدار السنوات الأخيرة، عزّزت الصين والدول العربية التعاون في مجالات متعدّدة، بدءًا من الاستثمار في البنية التحتية والطاقة وصولاً إلى البناء المشترك لـ "الحزام والطريق". أدّى هذا التعاون إلى تعزيز الوجود الصيني في الشرق الأوسط، حيث تزايدت ثقة الدول العربية بالصين التي تعتمد على مبدأ عدم

تواصل دول الخليج تعزيز التوافق لمنع امتداد الصراعات مما يجعلها مصدرًا إيجابيًا على الساحة الدولية

التدخّل في الشؤون الداخلية. وباتت العديد من الدول العربية تطمح إلى دور صيني أكبر في قضايا الأمن الإقليمي.

ثانيًا: خطت دول مجلس التعاون خطوات جديدة نحو بناء علاقات دولية جديدة

في مارس ٢٠٢٣م، أعلنت السعودية اعترافها بوضع "شريك الحوار" في منظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما جذب اهتمامًا واسعًا من المجتمع الدولي.

أتاح هذا الوضع للسعودية منصة جديدة لتحقيق أهدافها السياسية والسعي نحو ازدهار اقتصادي واستقرار أمني، ما يتجاوز مفهوم "الحوار" التقليدي.

وفي أغسطس ٢٠٢٣م، شهدت منظمة بريكس توسّعًا هو الأول منذ ١٢ عامًا من تأسيسها، حيث انضمت السعودية إلى جانب خمس دول أخرى لتصبح جزءًا من عائلة بريكس.

يعد هذا الحدث لحظة تاريخية في مسيرة تطوّر المنظمة. كمنصة تمثل الاقتصادات الناشئة، تهدف بريكس إلى تعزيز التعاون بين الأسواق الناشئة والدول النامية.

ومع انضمام السعودية، زادت قدرة بريكس على تمثيل الدول النامية وتعزيز صوتها وتأثيرها في عملية إصلاح النظام العالمي.

كما أن المصالحة بين السعودية وإيران، التي تمت بوساطة صينية في بكين عام ٢٠٢٣م، أسفرت عن موجة "المصالحة" في المنطقة. انضمام البلدين لاحقًا إلى بريكس يعكس دورًا رياديًا يمكن أن تلعبه السعودية وإيران في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

يظهر هذا التحوّل رؤية السعودية الجديدة، التي تتسم بالانفتاح والبراغماتية، وسعيها نحو الاستقلالية في صنع قراراتها الدولية، بما يخدم استقرارها الداخلي والخارجي.

تمثل السعودية نموذجًا عمليًا في السياسة الخارجية، حيث تعمل على تحقيق تحوّلها من قوة إقليمية إلى قوة عالمية. هذه الاستقلالية لا تعزّز فقط مكانة السعودية في العالم العربي، بل من المتوقّع أن تلهم دولًا أخرى في المنطقة لتبني سياسات تركز على التنمية والاستقرار الإقليميين.

من جهة أخرى، تعكس عملية توسعة بريكس التي شملت أربع دول شرق أوسطية الأهمية التي توليها الدول العربية، ومنها السعودية، للمنصات التي تقودها الصين ودول أخرى مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

تعكس هذه الخطوة رغبة السعودية والدول العربية في تعزيز التعاون مع الدول النامية ومواجهة التحديات العالمية بصوت موحّد من الجنوب العالمي. وكما صرح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان: "نتطلع إلى تعزيز التعاون مع دول بريكس وخلق فرص جديدة للنمو والتطوّر الاقتصادي، ورفع مستوى العلاقات إلى آفاق جديدة".

يُظهر التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي اتجاهًا إيجابيًا في بناء الثقة الاستراتيجية بينهما. في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكامل السياسي والاقتصادي على المستوى الإقليمي، يبدو التعاون الجماعي بين الصين والمنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون أكثر فعالية.

يعكس هذا التعاون تطلّعات دول الخليج للتنمية والوحدة، كما يساهم في تعزيز التنسيق الإقليمي وإعادة تشكيل النظام الإقليمي. في المستقبل، يُتوقع أن تشهد الشراكة بين الصين ودول مجلس التعاون تعزيزًا في إطار منظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس، مما يتيح تنسيقًا أفضل في مواجهة الأحداث العالمية والإقليمية الكبرى، وتعزيز القدرة على التعامل مع التحديات العالمية في عالم مليء بالاضطرابات.

ثالثًا: تطبّق الصين مبادئ "التوسط لتعزيز الحوار" و"التعاون من أجل التنمية"

من ناحية، تعزّز الصين جهودها لحل النزاعات في الشرق الأوسط. بتوجيه من مبادرة الأمن العالمي، دفعت الصين في عام ٢٠٢٤م، نحو حل النزاعات في الشرق الأوسط.

تمثل السعودية نموذجًا عمليًا في السياسة الخارجية
وتعمل على تحقيق تحوّلها من قوة إقليمية إلى قوة عالمية

التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي
يُظهر اتجاهًا إيجابيًا في بناء الثقة الاستراتيجية المتبادلة

صوّتت الصين في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات لصالح وقف إطلاق النار الفوري في غزة وفتح ممرّات إنسانية لتقديم المساعدات لها. في يوليو ٢٠٢٤م، دعت الصين ١٤ فصيلًا سياسيًا فلسطينيًا لزيارة بكين، حيث تم التوصّل إلى "إعلان بكين"، مما أسهم في دفع مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية. وقدّمت الصين دعمًا إيجابيًا لتحقيق السلام الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال مساعيها لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ترى الصين أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن حل قضايا لبنان وسوريا وأزمة البحر الأحمر إلا بتحقيق استقلال فلسطين.

إلى جانب ذلك، قدّمت الصين مساعدات طارئة مالية وإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والحكومة الفلسطينية، وأرسلت شحنات من المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر مصر.

كما دعمت الصين لبنان في المحافل الدولية، واستمرت في تشجيع المصالحة السعودية-الإيرانية، ودعت إلى حل الخلافات من خلال الحوار الشامل وتعزيز الثقة المتبادلة لتحقيق هيكل أمني مستدام في الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، تساهم الصين في تعزيز التنمية في الشرق الأوسط من خلال تنفيذ مبادرة التنمية العالمية.

في ٣٠ مايو ٢٠٢٤م، عقد المنتدى الوزاري العاشر للتعاون الصيني العربي في بكين، بحضور رؤساء مصر والإمارات وتونس والبحرين.

أعلنت الصين والبحرين إقامة شراكة استراتيجية شاملة، وأقامت شراكة استراتيجية مع تونس.

على أساس "ثمانية أعمال مشتركة"، اقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ بناء "خمس معادلات للتعاون"، مما أعطى زخمًا جديدًا لبناء مجتمع المستقبل المشترك بين الصين والدول العربية.

وفي سبتمبر ٢٠٢٤م، زار رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ السعودية والإمارات لتعزيز التعاون العملي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق"، حقّق التعاون بين الصين ودول الخليج إنجازات ملموسة. على سبيل المثال، تعدّ السعودية شريك التجارة الأكبر للصين في الشرق الأوسط لمدة ٢٢ عامًا متتالية. كما أن أكبر محطة طاقة شمسية في العالم، "محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية" في أبو ظبي، والتي أنجزتها شركات صينية عام ٢٠٢٣م، توفّر الكهرباء لما يقارب ٢٠٠ ألف منزل.

في السعودية، يهدف مشروع "مدينة البحر الأحمر الجديدة" بمشاركة شركات صينية، إلى الاعتماد بنسبة ١٠٠٪ على الطاقة النظيفة عند اكتماله. وفي الدوحة، تمثل الحافلات الكهربائية الصينية ٨٠٪ من إجمالي الحافلات العامة.

علاوة على ذلك، يتزايد اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على اليوان الصيني في التبادلات التجارية.

في عام ٢٠٢٣م، أكملت الصين أول عملية تسوية عبر الحدود للنفط الخام باستخدام اليوان الرقمي. قد وقّعا الشعب الصيني والبنك المركزي السعودي على اتفاق مبادلة العملة المحلية الثنائية، وحجم التبادل هو ٥٠ مليار يوان / ٢٦ مليار ريال سعودي، فهذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، يمكن تمديدها بموافقة الطرفين. كما جددت الصين والإمارات اتفاقية تبادل العملات بقيمة ٤٨,٩ مليار دولار لمدة خمس سنوات، ووقّعتا مذكرة تفاهم لتطوير العملات الرقمية.

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي منذ أكثر من ٢٠ عامًا، يواصل الطرفان بذل جهود مشتركة لتحقيق هذا الهدف قريبًا.

الصين داعمة للاستقلال الاستراتيجي لدول الخليج وتعزّز
التضامن الذاتي وتدعم التعاون الإقليمي لحل قضايا الأمن

رابعًا: تتعاون الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق السلام والتنمية

على أساس المساواة والاحترام المتبادل، تدفع الصين ودول مجلس التعاون الخليجي معًا نحو إصلاح نظام الحوكمة العالمي.

تُعد الصين ودول مجلس التعاون الخليجي شركاء طبيعيين في البناء المشترك لـ "الحزام والطريق"، وأخوة وشركاء وأصدقاء يعملون معًا لتحقيق التحديث والتنمية.

كلما زادت اضطرابات العالم، ازدادت الحاجة لتعميق التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون، وزادت أهمية تعزيز التضامن.

في هذا العالم المضطرب، تمثل الصين ودول مجلس التعاون قوة للسلام والتنمية.

على عكس المنظمات الدولية التقليدية التي تتبنى سياسات العزل ومهاجمة طرف معين أو تعزيز الانقسامات الجيوسياسية، تعتمد الصين ودول مجلس التعاون، بالتعاون مع الدول العربية والجنوب العالمي، مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون من أجل تحقيق مكاسب متبادلة، مع التزام الأطراف بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، مما يعزّز إعادة تشكيل النظام الدولي وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

يمكن القول بأن التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون ليس فقط نموذجًا للتعاون بين دول الجنوب، بل هو أيضًا نموذج للتعاون الإقليمي والدولي.

تحترم الصين ودول مجلس التعاون الخليجي المسارات التنموية الخاصة بكل منهما، وتعملان معًا على تنفيذ التعدّدية الحقيقية، مما يسهم في حماية المصالح المشتركة للدول النامية، وتعزيز القواعد الأساسية للعلاقات الدولية والعدالة الدولية.

في الوقت الذي تروج فيه بعض الدول لما يسمى بـ "فراغ السلطة في الشرق الأوسط"، تظل الصين داعمة للاستقلال الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، وتعزّز التضامن الذاتي، وتدعم التعاون الإقليمي لحل قضايا الأمن، كما تؤيّد حق شعوب المنطقة في استكشاف المسارات التنموية الخاصة بها.

في أوائل عام ٢٠٢٢م، وخلال الزيارة المكثّفة لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام إلى الصين، أكّد وزير الخارجية الصيني وانغ يي على التزام الصين تجاه دول مجلس التعاون ودعمها لمسارها المستقل، معارضة أي تدخّل خارجي في شؤونها الداخلية. هذا الالتزام يقوم على القيم والمصالح المشتركة، مما يعزّز باستمرار الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين. حتى الآن، أقامت الصين شراكات استراتيجية شاملة مع السعودية والإمارات والبحرين، وشراكات استراتيجية مع قطر وعمان والكويت، مما عزّز دور الدول غير الغربية في العلاقات الدولية وساهم في بناء نظام جديد للعلاقات الدولية.

على أساس المنفعة المتبادلة، تستكشف الصين ودول مجلس التعاون الخليجي معًا طرقًا لتحقيق التنمية الحديثة.

تمتلك الصين سوقًا استهلاكية واسعة ونظامًا صناعيًا متكاملًا، بينما تتمتع دول مجلس التعاون بموارد طاقة غنية وتشهد تقدمًا في تنويع اقتصادها.

يمثل الجانبان نوعًا جديدًا من الشراكة في الجوهر، حيث يسهم تكامل الاستراتيجيات التنموية بينهما في تعزيز المزايا التكميلية وتنمية الديناميكيات المشتركة.

في العقد الماضي، حافظت الصين على مكانتها كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون وتحافظ دول مجلس التعاون على المرتبة الأولى كأكبر مصدّر للنفط الخام إلى الصين. وقد وقّعت الصين مع جميع دول مجلس التعاون اتفاقيات تعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق".

لنأخذ مثال حجم التجارة بين الطرفين خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة، ففي عام ٢٠٢٠م، بلغ حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون أكثر من ١٦٠ مليار دولار.

وفي عام ٢٠٢١م، تجاوز حجم التجارة الثنائية ٢٣٠ مليار دولار، بزيادة ٤٤٪. في عام ٢٠٢٣م، وصل حجم التجارة إلى ٢٨٦ مليار دولار، مما يعزّز مكانة الصين كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون.

الطاقة هي المحور الرئيسي للتعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. في عام ٢٠٢١م، تجاوزت واردات الصين من النفط الخام من دول مجلس التعاون حاجز ٢٠٠ مليون طن، حيث احتلت دول مجلس التعاون أربعة مراكز ضمن أكبر عشرة مصادر لواردات الصين النفطية.

وفي العام نفسه، تعهّدت شركة أرامكو السعودية بإعطاء الأولوية لتزويد الصين بالنفط الخام لمدة ٥٠ عامًا. في عام

٢٠٢٢م، وقّعت العديد من الشركات الصينية اتفاقيات طاقة مع دول مجلس التعاون.

على سبيل المثال، أعلنت شركة قطر للطاقة عن إبرام اتفاقية طويلة الأجل مع شركة "سينوبك" الصينية لتوريد الغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٧ عامًا، وهي أطول اتفاقية من نوعها في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين هيكل استهلاك الطاقة في الصين وتعزيز أمن واستقرار وموثوقية إمدادات الطاقة. في ظل مساعي بعض الدول إلى تسييس موارد الطاقة العالمية واستخدامها كأداة سياسية، تلتزم دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقلال الاستراتيجي وتتعاون مع الصين للحفاظ على استقرار سوق الطاقة الدولية وتحقيق مكاسب متبادلة، مما يعزّز العمق الاستراتيجي للعلاقات بين الجانبين.مع التوجّه نحو تنويع الاقتصاديات الوطنية وترقية البنية الصناعية في دول مجلس التعاون، توسع التعاون بين الصين ودول المجلس من المجالات التقليدية للطاقة إلى مجالات الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة النووية والهيدروجينية.

مشاريع مثل محطة "حصيان للطاقة النظيفة" في الإمارات، ومشروع الطاقة الشاملة في البحر الأحمر بالسعودية، ومحطة الخرسعة للطاقة الشمسية في قطر، ومحطة عبري للطاقة الشمسية في سلطنة عمان، لم ترفع فقط مستوى التعاون بين الصين ودول المجلس في مجال الطاقة، بل ساهمت أيضًا في دفع عجلة التحوّل الطاقوي في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح التعاون في التكنولوجيا المتقدّمة نقطة مضيئة جديدة في العلاقات بين الجانبين. تعتبر دول المجلس من أوائل الدول التي تعتمد تقنية الجيل الخامس الصينية، كما أقامت شراكات واسعة مع الشركات الصينية في مجالات مثل الفضاء، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وغيرها، مما جعلها سوقًا رئيسيًا للشركات الصينية في التكنولوجيا المتقدّمة. فقد حقّقت مشاريع مثل مدينة جازان للصناعات في السعودية، ومنطقة التعاون الصناعي الصيني-الإماراتي، ومنطقة الصناعات الصينية-العمانية تقدمًا ملموسًا.

تعمل الصين ودول مجلس التعاون الخليجي حاليًا على تسريع مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، ما سيمكّن الطرفين من تعزيز تعاونهما إلى مستوى جديد.
ستتيح هذه الاتفاقية للصين فرصة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لدول المجلس، بينما ستسهم في تحويل المنطقة إلى مركز لوجستي وشحن رئيسي يمتد تأثيره إلى المناطق المجاورة، مع جذب أكثر استثمارات وتقنيات لتسريع تنويع اقتصاداتها. بتوجيه من القمة الأولى بين الصين ودول مجلس التعاون، سيستمر تعميق التعاون في المجالات التقليدية مثل القدرة الإنتاجية والبنية التحتية والطاقة، وستتوسع آفاق التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدّمة مثل الجيل الخامس والتصنيع الذكي، مما يشكل صورة جديدة للتنمية المشتركة بين الصين ودول المجلس.

من المعروف أن التنمية باعتبارها الموضوع الأبدي للمجتمع الإنساني، ستظل القضية الكبرى التي تواجهها الصين ودول مجلس التعاون.

نعتقد أن السلام أساس التنمية، والتنمية قوة دافعة للسلام. السلام يوفر بيئة داخلية وخارجية مواتية للتنمية بينما تكمن أهمية التنمية في دفع التقدم الوطني، ورفع مستوى معيشة الشعب، والقضاء على التطرّف.

على الرغم من أن النزاعات في المنطقة مثل الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي والتغيّرات في سوريا تؤدي إلى اضطرابات محلية وتؤثّر جزئيًا على الاستقرار الإقليمي، إلا أنها لن توقف تقدّم دول مجلس التعاون نحو بناء نظام إقليمي متعدد الأقطاب ومتوازن.

في الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي الأخير، أظهرت دول المنطقة مثل السعودية وإيران تسيقًا واضحًا ودعمت العدالة الفلسطينية، لكنها تجنبت التورط المباشر في النزاع، مما يظهر حرصها على الحفاظ على استقرارها المكتسب بشق الأنفس.

ورغم التوترات الإقليمية واحتمالات عدم الاستقرار نتيجة سياسات ترامب، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لن تحيد عن استراتيجياتها التنموية المستقلة.

أما الصين، فإنها، بصفتها دولة مسؤولة، لن "تبتعد عن الشرق الأوسط"، بل ستواصل لعب دور بنّاء في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، ستدعم دول مجلس التعاون الخليجي في استكشاف مساراتها التنموية المستقلة، وستبقى شريكًا موثوقًا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التنمية والسلام في الشرق الأوسط.

* أمين عام مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية ـ بروفسور بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية -الصين

التعاون الاستراتيجي المغربي – الخليجي: بطء وتيرة التعاون وطرق التسريع

توافق الرؤى والتطلعات يفرض على المغرب والشركاء الخليجيين استكشاف فضاءات جديدة للتعاون

لطالما كان التوافق السياسي هو السِّمة الغالبة على العلاقات الخليجية ـ المغربية، فرغم تباعد المجالات الجغرافية، إلا أن شكل الأنظمة السياسية الحاكمة في كلا المجالين، وخصوصية المشترك الديني والتاريخي واللغوي، وكذلك طبيعة التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها هذه الدول خلال الحقبة التي أعقبت تأسيس جامعة الدول العربية، جعلت العلاقات البينية تأخذ طابعاً مختلفاً عن العلاقات القائمة بين بقية الدول العربية المنضوية تحت لواء الجامعة، مُتجاوزة بذلك العوائق الجغرافية، لتمتد وتتشعب، جامعةً بين ثناياها ما هو سياسي وأمني واقتصادي أيضاً، ومُشكِّلةً بذلك استثناءً لحالة الجمود والتضاد التي طبعت العلاقات البينية لعدد من الدول العربية خلال فترات متعددة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين

د. بدر الزاهر الأزرق

وكانت سبباً في إجهاض كل التجارب الوحدوية بشقيها السياسي والاقتصادي، وجعلت من المؤسسات الاقتصادية العربية مجرد بنيات مفرغة، ومن الاتفاقيات الاقتصادية آليات تشريعية مُعطلة.

لقد بات هذا الوضع الاستثنائي الذي تمثله العلاقات المغربية – الخليجية في محيط إقليمي -عربي سمته الغالبة الاضطراب والقطيعة والتوجس، موضوع عدد من الأسئلة التي تحاول تفكيك نقاط قوة هذا البناء في العلاقات الذي يجمع دول الخليج العربي بالمملكة المغربية، خاصة في بُعديه الدبلوماسي والأمني، في حين ما يزال التعاون الاقتصادي يثير بدوره أسئلة في سياق مخالف تتعلق بأسباب بطء وتيرة تطوره، على الرغم من توفر الإرادة وتطابق المواقف وتناظر الرؤى والتطلعات، وهو أمر لمسناه مرة تلو الأخرى في مناسبات عديدة، كان آخرها، البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الخامسة والأربعين في مطلع ديسمبر الماضي، حيث شدد هذا البيان على أهمية الشراكة الاستراتيجية وعلى تنفيذ خطة العمل المشترك بين المجموعة الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والمغرب.

سنحاول من خلال هذه الورقة، تفكيك المدخلات السياسية والأمنية ورصد آثارها في تحفيز وتيرة التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي والمملكة المغربية، كما سنحاول العمل على تسليط الضوء على واقع التعاون الاقتصادي البيني في ظل السعي المعلن لبلوغ مستوى التعاون الاستراتيجي متعدد الأبعاد، دون أن نغفل الإشارة إلى ما تحقق، وما قد يتحقق مستقبلاً، وكذلك إلى العقبات التي قد تحول دون تحقيق التطلعات المسطرة وسُبل تجاوزها.

١. التعاون الاستراتيجي الخليجي –المغربي: تعاون بسرعات متفاوتة

لقد جمعت الرباط بدول الخليج العربي، منذ استقلال المملكة المغربية عام ١٩٥٦م، إلى حين وفاة الملك الراحل الحسن الثاني عام ١٩٩٩م، علاقات مميزة خاصة على المستويين الدبلوماسي والأمني، حيث أدى التقارب بين شكل الأنظمة السياسية إلى توافق كبير في المواقف على المستويات الإقليمية والعربية والدولية؛ فعلى امتداد هذه العقود الأربعة كانت المملكة المغربية دائمة الدعم لأشقائها في دول الخليج العربي من أجل مواجهة مختلف التهديدات الأمنية وكذلك السياسية.

المغرب تثمن وساطة السعودية لحل نزاع الصحراء بين المغرب والجزائر عامي ١٩٧٦ و١٩٨٧ والوساطة مع موريتانيا عام ١٩٨١

وفي هذا السياق، تعكس المواقف السياسية الداعمة للخليج العربي في مواجهة التهديدات الإيرانية بعد قيام ثورة الخميني أواخر سبعينيات القرن الماضي، حجم وعمق العلاقات بين الطرفين، وهي مواقف كانت وما تزال رافضة لتدخلات طهران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، كما هي رافضة لاحتلال أجزاء منه لا تزال بأيدي إيران إلى اليوم، وهو دعم امتد أيضاً خلال سنوات التسعينات لتعزيز صمود المنطقة في وجه الأطماع العراقية، حيث تطور الدعم السياسي ليصبح دعماً عسكريًا بعد احتلال الكويت سنة ١٩٩٠م، وهو ذات النهج الذي سارت عليه المملكة المغربية على عهد الملك محمد السادس، حيث سُجلت مواقف عديدة أكدت من خلالها الرباط مواقفها الثابتة بدعم دول الخليج سياسياً وعسكرياً في مواجهة التهديدات الإقليمية أو الإرهابية، وهو أمر سجلناه أيضاً من خلال ردود الفعل المغربية القوية تجاه إيران التي ادعّت سنة ٢٠٠٩م، حقوقاً ترابية لها بمملكة البحرين، انتهت بطرد السفير الإيراني بالرباط وسحب سفير المملكة من طهران إلى حدود اليوم، كما سجلناه من خلال مشاركة المغرب في عاصفة الحزم من أجل دعم الشرعية باليمن وقطع الطريق أمام تعاظم النفوذ الإيراني بالمنطقة.

في المقابل، كان الدعم الخليجي السياسي والمالي للمغرب من أجل استكمال و حدته الترابية ثابتاً وحاسماً في تعزيز موقف المملكة المغربية خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، إزاء المساعي الرامية لزعزعة استقرارها وتقويض وحدتها الترابية، وتُعد أبرز محطة في هذا المسلسل هو الدعم المالي الذي قدمته دول الخليج العربي للمملكة المغربية خلال المسيرة الخضراء والمشاركة الفعلية فيها، دون أن نغفل الحديث عن أدوار الوساطة التي قامت بها على وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، لحل النزاع بين المغرب والجزائر سنة ١٩٧٦م، والوساطة بين المغرب وموريتانيا سنة ١٩٨١م، وكذلك الوساطة مرة أخرى بين المغرب والجزائر سنة ١٩٨٧م، تحت رعاية خادم الحرمين

المملكة المغربية تحتل المرتبة السابعة في قائمة الدول الأكثر استفادة من دعم دول الخليج بـ ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠٢٢

الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين وإعادة العلاقات الدبلوماسية بعد أن شهدت توترًا كبيراً على خلفية تطورات قضية الصحراء المغربية التي كانت سبباً في اندلاع حرب كلفت المغرب خسائر بشرية ومادية فادحة، سعت الدول الداعمة للحركة الانفصالية لجعلها حرب استنزاف اقتصادي تنتهي إلى تدمير مقومات الدولة وإحداث اضطرابات اجتماعية وتفكيك المملكة، وهو السيناريو الذي تجنبته الرباط بفضل الدعم الكبير الذي لقيته من أشقائها بالخليج.

وفي هذا الصدد وما هو جدير بالذكر، أنه خلافاً لما كان يُنتظر، لم تنعكس التوافقات السياسية بين الرباط والخليج العربي بشكل جيد على التعاون الاقتصادي، حيث ظلت الاستثمارات الخليجية في المغرب محدودة، وظلت واردات المحروقات تهيمن على المبادلات التجارية بين الجانبين، كما أن حضور العمالة المغربية في دول الخليج العربي ظل محدوداً مقارنة ببقية الجاليات القادمة من دول إسلامية أو عربية أخرى، وهو وضع ساهم فيه بشكل كبير التباعد الجغرافي، فالمواقف السياسية لا تحتاج إلى بنى تحتية للشحن والتفريغ، ولا لخطوط إنتاج أو نقل، كما لا تحتاج إلى معاهدات معقدة لتنظيمها ومؤسسات للإشراف على تنزيلها، وهو الأمر الذي يفسر التباطؤ الذي شهده التعاون الاقتصادي بين المغرب والخليج العربي إلى حدود اليوم.

من أجل تدارك هذا الوضع، وجعل التعاون الاقتصادي بين الطرفين يرتقي لتطلعات قادة وشعوب المنطقة، ويساير سرعة تطور العلاقات السياسية والأمنية، سعى المغرب ودول الخليج العربي بشكل ثنائي، ابتداء من ستينيات القرن الماضي إلى حدود اليوم إلى وضع أسس إطار تشريعي ينظم العلاقات التجارية بينها ويرتقي بها إلى مستويات استراتيجية، وهي المساعي التي أثمرت ثلاث اتفاقيات للتجارة والرسوم الجمركية وقعت مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٦م، وسلطنة عمان عام١٩٨٢م، ودولة قطر عام ١٩٩٠م، وفي ذات الصدد يمكن إدراج اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠١م، واتفاقية التجارة مع دولة الكويت عام ٢٠١٠م، بخصوص إنشاء لجنة تجارية مختلطة وتوسيع مجال المبادلات التجارية والاستثمارية، وكذلك إعلان الشراكة المبتكرة الموقعة بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٤م.

إلى جانب هذا الإطار التشريعي المغربي الخليجي، يمكن أن نورد الإطار التشريعي العربي والإسلامي الذي يكفل بدوره عدداً من الامتيازات الجمركية والتجارية لجانبين تحت مظلة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونخص بالذكر اتفاقية تسهيل تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية لعام ١٩٨١م، واتفاقية الإطار للنظام التجاري التفضيلي بين الدول المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي الصادرة عام١٩٩٣م.

وعلى الرغم من كون هذا الإطار التشريعي يفتقد لنص يجمع بين دول الخليج كتكتل اقتصادي والمملكة المغربية كشريك اقتصادي، فإنه بالإمكان أن يشكل قاعدة يُستند إليها من أجل تطوير المبادلات التجارية بين الخليج العربي والمغرب واستكشاف فرص جديدة للاستثمار المشترك، وهو الأمر الذي لم يتم بالشكل المطلوب، على اعتبار أن عوائق وتحديات أخرى كانت تحول دون تطوير التعاون الاقتصادي غير مرتبطة بالتشريعات والاتفاقيات والمعاهدات.

لقد لعب ضعف الربط البحري والجوي بين الخليج العربي والمغرب دوراً كبيراً في تقليص فرص وإمكانيات تطوير المبادلات التجارية والاستثمارات البينية، فولوج السوق الخليجية في ظل تعثر خطوط الإمداد والنقل، وارتفاع أسعار نقل البضائع، أثر بشكل سلبي على تنافسية البضائع المغربية التي كان عليها مواجهة منافسة قوية من البضائع القادمة من مصر وتركيا وجنوب شرق آسيا والصين، خاصة المنسوجات والملابس والمواد الغذائية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنه إلى حدود مستهل الألفية الثالثة كانت الصادرات المغربية عمومًا لا تعرف تنوعاً كبيراً، حيث أنها كانت تشتمل بالأساس على الفوسفات ومشتقاته والمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة، وهو أمر أيضاً ساهم بشكل كبير في تقليص القدرة التنافسية للمنتجات المغربية باستثناء الفوسفات والمواد المشتقة عنه، وهي المنتجات والمواد الخام التي ما تزال تهيمن على صادرات المغرب نحو دول الخليج العربي؛ في المقابل، ظلت معظم الواردات القادمة من الخليج العربي نحو المغرب متمركزة حول المحروقات ومشتقاتها وهو

مـا جعـل الميـزان التجاري يميـل لصالـح دول الخليج علـى اعتبار أن المملكـة المغربية تسـتورد جـل حاجياتها مـن المحروقات، خاصة مـن دول الخليـج العربـي، وهـو مـا أعطى قيمـة مالية أكبـر لهذه الواردات.

لقـد أدى الافتقـار إلى خطـوط ربط بحرية مباشـرة، وضعف الإطـار التشـريعي المنظـم للتجـارة والاسـتثمار بين المغـرب ودول الخليـج، وضعـف الترويـج المتبـادل للفـرص الاسـتثمارية، وغياب اتفاقية جامعة تحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية وشـكل الشـراكة المنتظـرة، إلى هزالـة الحصيلة الاقتصادية مقارنـة بما تم تحقيقه علـى المسـتويين السياسـي والأمنـي، وهـو الأمـر الـذي دعـا إلى التفكير في إنشـاء شـكل تعاونـي جديـد، بُغية الارتقـاء بالعلاقات البينيـة، خاصة الاقتصادية إلى مسـتوى الشـراكة الاسـتراتيجية.

٢. من التعاون البيني إلى الشراكة الستراتيجية .. ما الذي تغير؟

لقد أدى تسـارع الأحداث بالمنطقـة العربية، خاصة بعد الأزمة الاقتصاديـة عام ٢٠٠٨م، واندلاع أحداث الربيع العربي، إلى رسـم ملامـح خارطـة سياسـية واقتصاديـة جديـدة بالمنطقـة، جعلت دول الخليـج العربـي تقترح علـى المملكة المغربيـة والمملكة الأردنية الهاشـمية إطـاراً جديدًا للتعاون السياسـي والأمنـي والاقتصادي، بموجبـه يمكـن للبلديـن الاندماج بشـكل أكبـر في مجلـس التعاون الخليجـي عبـر منحهمـا العضوية، وهـو المقترح الذي سـرعان ما تم تطويـره ليأخذ شـكل شـراكة اسـتراتيجية مرنة سـنة ٢٠١٢م، رغبـة في منح فرصـة للمغرب والأردن من أجـل تطوير اقتصادهما وتمكينهمـا مـن تـدارك التفاوت الـذي كان بالإمـكان أن يُفرغ هذا المقتـرح من جـدواه ويبعده عن تحقيـق مبتغاه.

وتجـدر الإشـارة في هـذا السـياق، أن هـذه الشـراكة أثمـرت تأسـيس صنـدوق دعم خليجـي بقيمة خمس مليـارات دولار لدعم التنميـة في المغـرب بين ٢٠١٣ و٢٠١٨، كان لها دو كبير في دعم عدد مـن المشـاريع التنموية والرفع مـن الجاذبية الاسـتثمارية للمملكة، خاصـة بعـض المشـاريع الزراعيـة بشـمال المغـرب وإنشـاء طرق سـيارة وسـريعة بشـرقه، وإنشـاء سـدود مائية بمدن الراشـيدية والحسـيمة وثلاث مستشـفيات جامعيـة بمـدن وجـدة وطنجـة وأغاديـر، وتهيئـة موانئ آسـفي والناضـور؛ إلى جانب إنشـاء هذا الصنـدوق، أسـفرت الاتفاقيـة الموقعـة بين المملكـة المغربيـة ودول مجلـس التعـاون الخليجـي بالمنامـة عـام٢٠١٢م، عن خطـة عمل امتـدت خلال الفتـرة مـا بين ٢٠١٢ ٢٠١٨م، مكنـت مـن إعطاء العلاقـات الاقتصاديـة بين الجانـبين زخمـاً قويـاً ازداد وهجاً بعد زيـارة الملك محمد السـادس للمنطقة خلال ذات السـنة، وحضوره القمـة الخليجية سـنة ٢٠١٦م.

وفي هـذا الصـدد جديـر بالذكـر أن المملكـة المغربيـة كانـت تحـاول صياغـة اتفاقية شـراكة اسـتراتيجية على غـرار الاتفاقية التـي تجمعهـا بالاتحاد الأوروبي عـام ١٩٩٦م، وهي الشـراكة التي ارتقت بشـكل كبيـر بالمبادلات التجاريـة المغربيـة الأوروبية وكذلك بالاسـتثمارات التـي تشـكل اليـوم ٦٦٪ مـن مجموع الاسـتثمارات الأجنبيـة بالمغـرب، ومـن أجل ذلك سـعت الرباط برفقة شـركائها الخليجـيين إلـى تحديـد مجـال الشـراكات وتحديـد الأهـداف والتوجهـات العامة، وتعـيين آليات العمل من أجل اكتشـاف وتثمين فـرص الاسـتثمار ومجـالات التعاون المشـترك، وهـو الأمر الذي تمـت ترجمتـه عبر الاتفاق على عقد قمة سـنوية لوزراء الخارجية وتأسـيس مجلس شـراكة ينعقد كل سـنة وإنشـاء لجان متخصصة للبـث في عـدد مـن المشـاريع المرتبطـة بالبيئـة والطاقـة المتجددة ،التعليـم العالـي والبحـث العلمـي ،المـوارد الطبيعيـة ، الشـباب و التنميـة الاجتماعيـة ، التعـاون الاقتصـادي والقضائـي والقانوني والثقـافي والسـياحي، إلـى جانب عقـد عدد مـن اجتماعات غرف مجلـس التعـاون الخليجـي، وذلـك سـعياً لتطويـر الشـراكة بين القطـاعين العـام والخاص وتعزيـز تبـادل الخبـرات وزيـادة حجم التبـادل التجـاري ورفع الحواجـز الجمركية أمـام البضائع المغربية و الخليجية.

لقد سـاهم هـذا الإطار الجديد، والمؤسسـات المنبثقة عنه في تحفيـز التعـاون الاقتصـادي بين البلدين وتذليل عـدد من العقبات التـي كانـت تحـول دون الارتقاء بالتعـاون الاقتصادي إلى مسـتوى التطلعـات، وهـو ما جعل المملكـة المغربية تحتل الرتبة السـابعة في قائمـة الدول الأكثر اسـتفادة من دعم دول الخليـج، بقيمة إجمالية بلغـت ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة مـا بين ٢٠١١ و٢٠٢٢م.

وعلـى الرغـم من هـذا التحسـن المطرد الـذي شـهده الدعم والاسـتثمارات الخليجية بالمغـرب، إلا أن وضع المبـادلات التجارية ظـل عاجـزاً عـن مواكبـة وتيـرة التطـور الـذي شـهدته مختلـف أبعـاد التعـاون الاسـتراتيجي، حيـث تراجـع ترتيـب المغـرب على مسـتوى سُـلم المبادلات التجاريـة من المرتبة ٤١ عـام ٢٠١٣م، إلى المرتبـة ٥١ عـام ٢٠٢٣م، وذلـك رغم تحسـن أداء الميزان التجاري وارتفـاع حجـم المبـادلات التجاريـة التـي قاربـت ثلاثـة مليـارات دولار، والتـي لـم يطـرأ تطور كبير علـى بنيتها، التـي تهيمن عليها الملابس الجاهـزة، والمنتوجات الفلاحية، والسـيارات وقطع الغيار، والزيـوت المعدنية، بالنسـبة للصـادرات المغربيـة، في مقابل واردات ترتكـز على المـواد البترولية ومشـتقاتها، والبلاسـتيك، الألومينيوم والأجهـزة الكهربائية.

لقد كان لوضع الشراكة الاستراتيجية أثر إيجابي في تحفيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وهو الأمر الذي تؤكده الأرقام المتعلقة بالدعم والاستثمار وحتى المبادلات التجارية، غير أنه تحفيز لم يرتق بالشراكة إلى المستويات المنتظرة، ولم يُسهم في ترجمة تطلعات دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب في الارتقاء باقتصادهم إلى مدارج الاقتصادات المُصنعة، والتأسيس لعلاقة تكاملية بين أنظمتهم الاقتصادية، وهو الوضع الذي يطرح مرة أخرى تساؤلات بخصوص ما يجب فعله من أجل تسريع وتيرة التعاون والارتقاء به.

٣. تعاظم التحديات، موجب لتطوير الآليات

بالنظر إلى حجم التطلعات الاقتصادية الراهنة لكل من المملكة المغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن الإطار التعاوني الحالي، على الرغم من تحقيقه لنتائج إيجابية خلال العقد المنصرم، فإنه لا يلبي حاجيات التطور والتنوع والتكامل المعبر عنها من قبل الطرفين، فالمملكة المغربية الراغبة في الانعتاق من هيمنة القطاعات الزراعية والخدماتية والساعية لتسريع الانتقال نحو اقتصاد الصناعة، تحتاج إلى إطار تعاوني أشمل وأكثر فعالية مما هو الحال عليه اليوم مع دول الخليج العربي، وهو أمر سبق أن تم تأكيده قبل سنتين حين أصدرت المملكة المغربية نسخة جديدة من ميثاق الاستثمار، بموجبها حدد قطاعات جديدة ذات أولوية، في مقدمتها الطاقات المتجددة، والصناعات الميكانيكية والفضائية، والصناعات الدوائية، والصناعات الدفاعية، وذلك وفق مقاربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يمثل فرصة جيدة للارتقاء بالتعاون الاقتصادي بين الرباط ودول الخليج العربي إن توفرت الآليات الكفيلة بذلك، خاصة أن هذه التوجهات تتقاطع أيضاً مع تطلعات معظم دول مجلس التعاون الخليجي الراغبة في تنويع اقتصادها وتقليص هيمنة المحروقات على مشهدها الاستثماري، ناهيك عن السعي المشترك للتحول إلى اقتصادات مصدرة سواء نحو الأسواق الكلاسيكية كأوروبا وأمريكا الشمالية أو الأسواق الصاعدة كإفريقيا.

إن توافق الرؤى وتطابق التطلعات باتت تفرض على المغرب وشركائه الخليجيين، تطوير آليات العمل المشترك، بُغية استكشاف فضاءات جديدة للتعاون، كإفريقيا، حيث يمكن للمملكة المغربية أن تشكل منصة للاستثمارات الخليجية داخل القارة، من خلال توظيف شبكة مصارفها وشركاتها للنقل الجوي والبحري ومقاولات التأمين والاتصالات وغيرها لتصريف الاستثمارات الخليجية، وكذلك من خلال فتح باب الشراكات في المشاريع القارية الكبرى كمركبات إنتاج الأسمدة وخطوط نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو المغرب، وهو ما يشكل فرصة استثمارية كبرى لدول المجلس التي تستثمر اليوم أكثر من ١٠٠ مليار دولا داخل القارة، والتي تسعى لتطوير استثماراتها بشكل أكبر بالتعاون مع عدد من الدول الإفريقية كمصر وإثيوبيا والمغرب أيضاً.

لقد أسهمت أحداث الربيع العربي وما تلاها من تعاقب للأزمات الاقتصادية في التقريب بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، تقارب عزز توجه الجانبين إلى إقرار إطار استراتيجي جديد كان له وقع إيجابي على تحفيز التعاون والارتقاء به إلى مستويات مقبولة، غير أن مجال التعاون البيني ما يزال غير مستثمر بالشكل المطلوب، وهو ما يقتضي تطوير آليات ومؤسسات التعاون بالشكل الذي يستجيب للتطلعات المشتركة ويساهم في الإجابة عن التحديات الكبرى، خاصة تحديات الأمن الغذائي و الرقمنة والسيادة الطاقية والبحث العلمي وغيرها، مما يقتضي تكاثفاً للجهود من أجل إيجاد موطئ قدم اقتصادي عربي بين كبار العالم، وهو الإطار الذي يجب أن يستحدث مؤسسات دائمة، يُعهد إليها بتتبع ومواكبة وتقييم التعاون الاقتصادي بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، كما يعهد إليها باستكشاف الفرص وتقديم المعطيات، ناهيك عن ضرورة تعزيز الربط البحري بين مختلف الموانئ المغربية والخليجية، بل وتأسيس شركات نقل وشحن مشترك من أجل تجاوز العائق اللوجستي، وتأسيس شركات مشتركة للاستثمار في القطاعات التكنولوجية والدفاعية، دون أن نغفل مسألة تقوية البُنية المصرفية المشتركة ورقمنة كل المساطر التجارية والاستثمارية، مع وضع سقف زمني محدد للإنجاز، وهي الإجراءات التي من شأنها تصحيح مسار التعاون والتمكين من تجاوز مكامن الخلل التي أبطأت وتيرة تطوير التعاون المشترك والارتقاء به.

* أستاذ باحث في قانون الأعمال والاقتصادي ـ جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء

الحلول المقترحة للقضايا الإقليمية: مقاربة قمة مجلس التعاون تجاه الشأن السوداني

ضرورة المشاركة المحلية النشطة في مراحل السلام بالسودان لتحقيق نتائج مستدامة

كانت القضية السودانية مصدرًا مهمًا للخلاف بين العديد من الأطراف المشاركة في سياسة البلاد منذ عقود، مما خلق شبكة معقدة من التحديات، التي أثارت نقاشًا وجدلًا لا نهاية له. وعلى الرغم من المجلدات، التي لا حصر لها المكتوبة حول هذا الموضوع، والتي تشمل الأعمال السياسية والأكاديمية والعلمية وحتى السرديات الشعبية، لم يتم اقتراح حل ملموس للحقائق المجزأة والطبيعة المعقدة لمشكلات السودان يُعالج القضايا الأساسية بشكل فعال. ونظرًا لأن السودان شهد تحولات في مشهده السياسي، وتبدلات في مجموعة متنوعة من الاتجاهات المختلفة بسبب التغيرات في ميزان القوى المحلية والإقليمية، فقد كانت هناك بالفعل أسئلة وتحديات أكثر من الحلول الواضحة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

السفير. د. الصادق الفقيه

وغالبًا ما أدت هذه التغيرات المستمرة من أجل الاستقرار إلى إخفاقات بدلًا من حلول، مما ترك الشعب في حالة من عدم اليقين. وفي ظل هذه الخلفية من الحقائق المعقدة والمضطربة في كثير من الأحيان، تأتي مقاربة قمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة بشأن قضايا السودان، الذي اتسمت باهتمام كبير ومناقشات جادة. وقد عكست المناقشات تعقيدات الحالة السودانية وحساسياتها الداخلية والإقليمية؛ بما فيها بعض المواقف الخليجية.

وقد لا نجرؤ على القول إن القمة أجمعت على "حل" هذه القضايا الملحة، التي تم بحثها والتحقيق بدقة، من بين جوانب مختلفة أخرى تتعلق بالآليات الإجرائية والتنفيذية، في هذا الحل، الذي أشار إليه بيان القمة الختامي. علاوة على ذلك، ألمح البيان إلى إجراء القمة مناقشة مفصلة للآثار المترتبة على الحرب، مع الأخذ في الاعتبار أهميتها لنا كدارسين ومحللين في السياق الأوسع للدراسات السودانية والعلاقات الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن نتائج هذه القمة لها أهمية كبيرة للمبادرات المستقبلية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين للسودان وشعبه؛ استصحابًا للتطورات الجارية على الأرض الآن.

إننا نثمن عاليًا عمل القمة في حالة التبني الموضوعي للقضايا العربية خارج الإطار الخليجي، وتقديمها لرؤى رئيسية حول المداولات، التي جرت فيما يتعلق بالوضع المعقد في السودان. وتبدأ المقترحات المختلفة المطروحة؛ في القمة الخليجية وغيرها من المنابر الإقليمية والدولية، في إطار الربط بين القضية السودانية برمتها بإعطاء الأولوية للحوار الشامل. فقد يوفر هذا العنصر الأساس في نهاية المطاف حلًا عمليًا للتشرذم المستمر للفاعلين السياسيين في الدولة. وهذا الطرح يحمل أهمية مماثلة للمناقشات العديدة ومؤتمرات القمة والمعاهدات المختلفة، التي عقدت في الخرطوم، والتي تُشير على ما يبدو إلى نهج تعاوني يهدف إلى حل للقضايا الإقليمية الملحة المطروحة. وعلى وجه التحديد، من المرجح أن يتم اكتشاف أي حل قابل للتطبيق في المبادرات السودانية المحلية، مما يعكس القيمة الجوهرية للمقاربات المحلية مع نظيرتها الإقليمية. كما تقدم هذه المقاربات رؤى حاسمة من خلال وضع القضية السودانية ببراعة في السياق الأوسع لقدرات وأطر العمليات الأفقية لوحدة المبادرات المحلية والإقليمية. ومثل هذا المنظور لا يثري فهم الوضع السوداني فحسب، بل يؤكد على ترابط التحديات، التي تواجهها البلدان المجاورة، مما يعزز فكرة أن الجهود التعاونية عبر الحدود ضرورية للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

بيان القمة الخليجية خطوة لتعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة بها العديد من النزاعات وخطوة لتحقيق بعض النجاحات

لهذا، اعتبر بيان القمة ذلك خطوة لتعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة بها العديد من النزاعات؛ ولذلك، فإن هذه الخطة تدعو إلى تحقيق بعض النجاحات، لأن الأمن الإقليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لدول الخليج. والأهم من ذلك، أن الصراعات في اليمن والصومال والسودان تقع على مقربة من دول الخليج، يبرز السودان بشكل خاص كبلد تتمتع دول الخليج بنفوذ كبير، ولها الكثير من قابلية العمل تجاهه. فمجلس التعاون الخليجي، وإن كان يعمل كسلطة على رؤساء الدول الأعضاء فيه، إلا أن دائرة الاهتمام فيه ترقى إلى حد كبير إلى الهم الإقليمي الأوسع، الذي يشمل كل دول الجوار.

ولذلك، قد أوضحت التجربة السابقة أن مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يلعب دورًا في حل القضايا الإقليمية. والآن أكثر من ذي قبل، يبدو أن مجلس التعاون الخليجي يرغب في الإسهام في معالجة القضية السودانية على أساس قرار جماعي من أعضائه. ويمكن للأعضاء اتخاذ موقف جماعي بشأن الخرطوم، أو يمكنهم الذهاب، واحدًا تلو الآخر، كما فعلت السعودية والبحرين، للتوسط في تسوية يتم التوصل إليها بالفعل.

ففي الأزمات الأكثر قابلية للإدارة، ينبغي أن تكون وحدة الدول الأعضاء الست جماعية الهدف والمقصد، حتى لا تكون مهددة بالانقسام، وتؤثر على مصداقية المجلس وفاعليته.

ولهذا، تأتي القضية السودانية، كما انعكست في بيان القمة، في إطار الأولويات والأجندة الاستراتيجية لدول المجلس، وهذا يعزز الأسباب الحقيقية، التي تلفت انتباه المجلس وتوجهه نحو السودان.

ويتمتع أعضاء المجلس بعلاقات تاريخية واقتصادية وثقافية وثيقة مع السودان.

الأمن الإقليمي بالغ الأهمية لدول الخليج ويبرز السودان كبلد تتمتع دول التعاون بنفوذ كبير فيه ولها قابلية العمل تجاهه

وفي الوقت نفسه، يشعرون بالمسؤولية عن استقراره. وتتطلب هذه المسؤولية المشتركة من مجلس التعاون الاهتمام باستمرارية بالأدوار الإيجابية، التي ظل يلعبها السودان، حيث أن هذا الاستمرار يصب في مصلحة دول المجلس. إن السودان المستقر يضيف أهمية كبيرة لأمن وازدهار هذه المنطقة الاستراتيجية من البحر الأحمر والقرن الإفريقي من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا. يحد السودان إريتريا ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا، وقد أظهرت التجارب التاريخية أن أي فراغ سياسي في السودان، بالنسبة لدول المنطقة، ينقل الأزمات المتراكمة داخليًا بسهولة إلى الخارج والبحث عن كبش فداء في دول الجوار، أو استثمرت الأزمات الداخلية خارجيًا في التأثير عليه. لذلك، فإن إدراج السودان في جدول أعمال الاجتماعات الوزارية والقمة يدل على أهمية الشأن السوداني في عمل واهتمام مجلس التعاون الخليجي، الذي أظهر مستويات واسعة بشكل استثنائي من مشاركة الدول العربية في كل الحقب السابقة. وقد أدت الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية والإنسانية والسياسية المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي في السودان إلى تعميق أرض علاقات مشاركتها في قضاياه المختلفة، ومن بينها أزمة الحرب الحالية.

الحاجة للحل:

لا تزال الأزمة السودانية المستمرة تطرح مسألة معقدة للغاية، وهي مسألة تنطوي على العديد من العوامل والعديد من أصحاب المصلحة، مما يعقد عملية التوصل إلى حل. وهذه الشبكة المعقدة من القضايا تجعل احتمال حل الوضع بشكل نهائي يبدو صعبًا؛ في وجهة نظر عدد من دول الخليج، وربما غير مؤكد في نظر البعض الآخر. وكيف ومتى سيتم تسوية هذا الوضع المضطرب في نهاية المطاف لا تزال قضية صعبة بشكل ملحوظ يحاول العديد من الخبراء في المجلس والمراقبين فهمها. لذلك، جاءت المطالبات دائمًا بوضع حد فوري وحازم للحرب المستمرة، التي تدور بوتيرة شرسة ومدمرة، والتي تجلب المعاناة والمشقة، التي لا داعي لها للأبرياء المحاصرين في هذا الصراع المأساوي والمفجع. ومن الضروري إعطاء الأولوية لقيم السلام والتفاهم والمصالحة من أجل رفاهية ومستقبل جميع المتضررين. وينبغي أن يكون السلام دائمًا. لذلك، جاءت المطالبة بحماية المدنيين الأبرياء، وضمان سلامتهم وأمنهم، في بيان القمة الخليجية الأخير، مع تسهيل العودة الآمنة وفي الوقت المناسب للنازحين إلى ديارهم الشرعية. وهذه العملية ضرورية للسماح لهم بإعادة بناء حياتهم تدريجيًا في بيئة مستقرة وآمنة. ولكن، ما هي الطرق الهامة والمؤثرة، التي يمكن بها إجبار الأطراف المشاركة بنشاط في الصراع المستمر والمقلق في السودان بشكل فعال على الالتزام بالمبادئ التوجيهية الرئيسة، التي تم تحديدها بوضوح في البيان الخليجي وتنفيذها؟ إذ يؤكد البيان على الحاجة الملحة للسلام والتعاون والتفاهم المتبادل بين الفصائل المشاركة في هذه الأزمة. وما هي التدابير، التي يمكن اتخاذها لضمان تحقيق هذه العناصر الحاسمة حقًا من خلال الإجراءات والالتزامات من كلا الجانبين؟

ففي ظل التعقيد والتشابك الموجود في السودان، ما هي الأطراف المختلفة، التي تملك القدرة على إيجاد حل قابل للتطبيق؟ ويُطرح هذا السؤال وسط تزايد حدة الاستقطاب وتضارب المصالح الخارجية، التي تستغل حاليًا الصراع الدائر في السودان وتدعم طرفًا من أطرافه، حيث شارك فيه العديد من أصحاب المصلحة، ولكل منهم أجنداته وتأثيراته الخاصة، مما يجعل احتمالات الحل التفاوضي تبدو أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

رغم أن هناك وسيلة فعالة للغاية لتحقيق مجموعة متنوعة من المصالح بنجاح وتقاسم الثروة والموارد بنشاط بين مختلف الأفراد والمجتمعات المتنوعة بطريقة منصفة وعادلة، مما يضمن استفادة الجميع من الازدهار والرفاهية. ويتطلب هذا تحليلًا مفصلًا وشاملًا لمختلف الحلول المقترحة، إلى جانب توصيات مدروسة وعملية للتنفيذ واستراتيجيات التحسين المستمر للمقترحات والخطط الاستراتيجية. ونظرًا للاستراتيجية، التي اعتمدتها قمة مجلس التعاون الخليجي لفهم طبيعة الشؤون السودانية الراهنة في الإطار الإقليمي الأوسع، نُحاول هنا تقييم الحلول المقترحة وفقًا للبنى السياسية والاجتماعية الداخلية في السودان وجدوى تنفيذ هذه الحلول. إذ إنه على المستوى الإقليمي، يمكن أن يكون لهذه الحلول المقترحة تأثير مختلف؛ فهي يمكن أن تحسن العلاقات ليس فقط بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن أيضًا مع القوى الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، في ضوء الصراع، الذي طال أمده داخل القوى السودانية، وتاريخ تفكك أنظمة تقاسم السلطة على الفور تقريبًا، يطرح

نثمن تبني القمة الموضوعي للقضايا العربية خارج إطار الخليج وتقديمها رؤى رئيسية حول المداولات المتعلقة بالوضع السوداني

السؤال حول التطبيق العملي لهذه الحلول وما هي الفائدة، التي قد تكون لها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، أو عدم وجودهما، في السودان.

انتظار وتعثر:

على الرغم من أن أي حل مقترح للتوصل لاتفاق سياسي قد يؤجل الأعمال العدائية بين الفصائل المختلفة، إلا أن الضرر، الذي حدث بالفعل قد نشأ من انتظار طال أمده لتنفيذ ما وقعت الأطراف على الالتزام به في جدة بالسعودية، مما يلقي بظلال من الشك على استدامة مثل هذه الاتفاقات. والسؤال، الذي يطرح على هذا النحو هو: ما هي فرص أن يصمد اتفاق سياسي جديد على أرض الواقع؟ فقد تخلق الصيغة المقترحة لتقاسم السلطة؛ من واجهة للشمولية السياسية في السودان، أو ترتيبات مدنية هشة لا ترغب في اختبار آليات الديمقراطية؛ بما فيها الاحتكام إلى الشعب عن طريق الانتخابات.

ومع ذلك، فإن البعد المفقود في مقترح الحكومة المدنية قد يؤدي إلى صراع سياسي داخلي، يمكن أن يعبر عن نفسه في صراعات بين القوى المختلفة، كما حدث مرارًا وتكرارًا في كل تجارب الحكم في السودان، بما في ذلك التجربة، التي أعقبت سقوط حكومة الرئيس عمر حسن أحمد البشير.

لذلك، من المتوقع حدوث صراع جديد داخل المجلس العسكري ومكونه المدني المقترح، في حين أن التوترات بين هذا المجلس العسكري والقوى المدنية، التي ستشكل الحكومة المدنية من جديد، قد تصل إلى نقطة الانهيار. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من العنف، مع تداعيات سلبية على النسيج الاجتماعي والسياسي للسودان؛ وهو بالفعل هش للغاية، وقد يشكل مخاطر على العديد من الديناميات المحلية والتحالفات بين المجموعات المختلفة داخل البلاد، وما ينعكس منها على الأمن الإقليمي. ولهذه الأسباب، قد لا يضمن هذا الحل الشمولية السياسية اللازمة ولا يضمن أن تسعى الهيئات الانتقالية الرئيسة إلى العمل معًا بشكل بناء ولصالح السودان، إذا استمرت تبعية بعضها لقرار الجهات الأجنبية.

لهذا، تُشير الصراعات العديدة غير التقليدية والانقسامات داخل النخبة والدوائر الاجتماعية إلى أن أي حل إقليمي مقترح لن يقدم علاجًا سلميًا طويل الأمد يفضي إلى التكامل السياسي بين القوى السياسية، أو يعزز التضامن الاجتماعي والسياسي الشامل بين الدوائر الاجتماعية المختلفة داخل السودان بعد الحرب. لذلك، قد نُجادل الورقة بأن التعقيدات الداخلية والإقليمية يمكن أن تحول دون أن يكون الحل المقترح قابلًا للتنفيذ، ولهذه الأسباب، قد لا تكون السيناريوهات الجيوسياسية الإقليمية والدولية الأوسع مهتمة بقدرة هذا الحل المقترح على معالجة الواقع. وفي ضوء السياسة المضطربة للقوى السودانية والمؤسسات الاجتماعية والأحزاب الطائفية المحلية، من المشكوك فيه ما إذا كان الاقتراح السياسي المقدم في بيان قمة مجلس التعاون الخليجي ممكنًا.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع الاقتصادي في السودان مأساويًا، حيث تقتصر الاحتياطيات الأجنبية في البنوك على شهرين إلى ثلاثة أشهر من الواردات، في أحسن الأحوال.

وبالتالي، فإن الوضع يمثل عجزًا كبيرًا للنظام ولا يمكن أن يدعم الاستقطاب العدمي بين النخبة السودانية. وهناك المزيد من المعضلات، واقتراح حكومة مؤقتة مثل التي سبقت، وسط التأخير في تشكيل العمود الفقري المؤسسي، قد لا يكون مقنعًا لأحد، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية في مثل هذه النهاية السياسية المعقدة للصراع السوداني. وقد تدفع المستويات الجديدة من المصاعب -الاقتصادية والاجتماعية -في المشهد السياسي السوداني القيادة الحالية إلى استخدام تعيين رئيس وزراء جديد من قوى المعارضة الأخرى كواجهة سياسية، دون أية نية حقيقية للاندماج السياسي على المستوى الوطني. لذلك، فإن استبعاد النخبة الحاكمة من آلية تقاسم السلطة من شأنه أن يقودها إلى تقويض النخبة الحاكمة السودانية والانتقال الأوسع نطاقًا. وليس من المستبعد أن يعمل ذلك على تحلل النسيج الاجتماعي والاقتصادي الهش في الأطراف باستشراء الانقسامات العرقية والقبلية.

التأثير على الاستقرار الإقليمي:

إن الالتزام القوي لقمة مجلس التعاون الخليجي، كما يتضح من تحركاته الأخيرة بشأن الأزمة السودانية وجهود المجلس

ضرورة إجراء مناقشات تعاونية وشراكات استراتيجية وتبني نهجًا مرنًا يأخذ في الاعتبار دائمًا التطور المستمر

لتقديم حلول مناسبة تحافظ على الاستقرار، ليس فقط في السودان، ولكن في كل دول الجوار، هو مؤشر مهم على إيمانه بالترابط بين ديناميات الأمن الإقليمي.

ورغم هذا فقد نجد أن تنفيذ مثل ما تقدم به المجلس من مقترحات تبدو أكثر صعوبة بسبب التداعيات المحتملة لمحاولات فرض التغيير في السودان، وعدم القيام بأي شيء إيجابي تتفق حوله الأغلبية العظمى من أبناء الشعب، الذي ذاق الأمرين من ويلات الحرب، ما يجعل من الصعب عليه أية خيارات تفرض من دون تقدير لتوجهاته. وفي حين أن اقتراح حلول للصراع في السودان هو قضية معقدة ومتعددة الأوجه، فإن التطبيق الناجح، أو الامتناع الناجح عن التصويت على مبادرات التطبيق العملي، أو حل النزاعات، أو بناء السلام في العديد من الحالات الأخيرة قد يلقي الضوء على المسار المحتمل للجهود الحالية في السودان ويساهم في استقرار وأمن المنطقة الأوسع، حيث توجد ليبيا وإريتريا والصومال وإثيوبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

لهذا، فإن الفشل في التخطيط بشكل صحيح واستباقي للآثار غير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الوضع السوداني قد يثقل كاهل البلدان المجاورة ويستنزف مواردها، أو يزيد من إضعاف ظروفها الاجتماعية والسياسية الداخلية.

ويزداد هذا التقاعس عن الاستجابة والعبء الناتج عنه تعقيدًا بسبب دور عدد من الجهات الفاعلة الخارجية مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والجمعيات والمجموعات الحكومية الدولية والاتفاقيات الثنائية والاتصالات خارج الحدود الإقليمية من قبل المهاجرين السودانيين ووكالات الأمم المتحدة.

وينسج السرد الناتج شبكة معقدة من المبادرات وردود الفعل المترابطة والمتكاملة، التي اعتبرت حاسمة للأمن الإقليمي والدولي. وبغض النظر عن أي من الحلول المقترحة للقضية السودانية سيتم اعتمادها، فمن المحتمل أن تترتب على العديد من الآثار إذا قبلت قمة مجلس التعاون الخليجي رسميًا إحدى المبادرات المطروحة لمعالجة آثار الحرب في السودان من دون الآخذ في الاعتبار ما بلغته هذه الحرب من مراحل الانتشار والتقلص، وما أحدثته في بنية المجتمع السوداني من انكسارات.

بادئ ذي بدء، من المرجح أن تولد مقترحات من أعلى إلى أسفل، التي تشير إلى المزيد من إشراك الكيانات السياسية المعروفة توقعات بإصلاح سياسي ذي مغزى وتحسين الحوكمة والمساءلة المشروعة للسودانيين. لذلك، فإذا لم يلاحظ الناس أي أعمال إدماج على أرض الواقع، فمن غير المرجح أن يتم تصديق خطط سياسية ذات مغزى إذا تم التنفيذ؛ وهذه ليست منفصلة عن جهود السلام نفسها. ويُشير هذا في أجلى خصائصه إلى أن الخطط المعلنة يجب أن تسفر عن آليات للإصلاح السياسي تحترم الحقوق من خلال كونها شاملة وتمثيلية وذات اتفاق واسع النطاق. ومن الواضح لأولئك الذين يتعاملون مع السودان أن الجهات الفاعلة الخارجية لديها نفوذ كبير على الموارد المخصصة للمساعدة الإنسانية وتمويل الخدمات الاجتماعية. وسيعتمد النفوذ السياسي لهؤلاء الغرباء أنفسهم على ما توافق عليه الجهات الفاعلة المحلية، التي صارت لها آليات فرز جديدة أوجدتها تحيزات الحرب.

علاوة على ذلك، فإن أية محاولة لخداع السكان تعني أن هيكل سلام عاجز عن مداواة علل الحرب، خاصة وأن قضية الحكم التالية هي استدامة أي شكل من أشكال السلام. ووفقًا لتجارب سبقت، أعرب الشركاء التنفيذيون عن قلقهم من أن التدخلات الإنسانية ستحتاج إلى تحقيق مكاسب للسلام لتمكين عملية السلام من البدء على سرط مستقيم. ومع ذلك، فإن مكاسب السلام هذه كعامل جذب مباشر للأطراف المتحاربة يمكن أن تؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من التبعية، إذا تسنم السلطة من كانوا بوقًا لغير شعبهم. ففي الواقع، هناك مخاوف بشأن استدامة هذه الجهود في السودان، لأنه حتى الآن، أعرب الكثيرون عن شواغل كبيرة من أن المجتمعات المحلية لا تشارك بمجرد عودة الميدان إلى مسألة القوت إذا تم إدراج الأطراف الرئيسة المشتبه فيها في تنازلات السلام. ويعزز هذا الأمر المعلقون الذين يجادلون بأن ما إذا كانت هذه الأعمال، من خلال عوائد السلام والتمتع بها، تحدد الأسباب الجذرية بشكل صحيح ستعتمد على أساس كل حالة على حدة. ومن المسائل الأخرى، التي يجب تحديدها مسألة استدامة الخطر الشامل المتمثل في أن شعب السودان لا يقدر عملية السلام على أنها إنجاز، وأن

مقترح الحكومة المدنية قد يؤدي لصراع سياسي داخلي يعبر عن نفسه في صراعات القوى كما حدث في تجارب الحكم بالسودان

هذه العملية هي نقطة انطلاق إيجابية، ولكنها تحتاج إلى أن تبنى على جوهر السلام بمجرد الاتفاق عليه. وعند مناقشة هذا الأمر، سيقول قائل: لا يمكننا الحصول على سلام من الورق، لأن الناس بحاجة إلى بناء السلام على المستوى الشعبي بين كل الأطراف الفاعلة. وعلى النقيض من ذلك، فإن المبادرات المقترحة حتى الآن ليست بأي حال من الأحوال مبادرات لمنع نشوب الصراعات، أو لبناء السلام، وإنما هي مصممة لمعالجة بعض الأسباب الطارئة لحالة الأزمات، وبالتالي فهي لا تعدو كونها محاولات لتهيئة الظروف المسبقة لعملية سلام مستدامة.

استنتاجات وتوصيات:

إن العواقب المحتملة، التي قد تنشأ عن الفشل في تحقيق الاستقرار في السودان بالنسبة للدول العربية المجاورة وعلى المنطقة بأسرها تستلزم جهودًا مشتركة كبيرة وتوحيد مواقف دول الخليج بشكل عاجل فيما يتعلق بالأزمة السودانية المستمرة. فقد عبر البيان الختامي الصادر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي عن النهج المشترك لدول الخليج تجاه القضية السودانية، وحدد بوضوح سلسلة من الحلول المقترحة، التي تهدف إلى تحقيق المصالحة الطبيعية وتسهيل العودة إلى المسار الطبيعي للحكم والاستقرار.

بشرط تمهيدي وهو تقسيم الحلول المقترحة بعناية إلى عدد من الملفات المنفصلة، والتي تشمل المساعدات الإنسانية الأساسية لدعم اللاجئين، والدعم الاقتصادي القوي لتحركات التيار المعاكس داخل البلاد، وتنسيق الجهود مع الحكومة السودانية للحفاظ على أمن البحر الأحمر بجد، وهو أمر بالغ الأهمية للتجارة والاستقرار الإقليمي.

وتؤكد الإشارات الأساسية كلها على المعاملة الإنسانية للاجئين، وتدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية لهم والتخفيف من معاناتهم. وتركز على سبل الدعم الاقتصادي، التي يمكن اقتراحها والعمل عليها، ضد موجات المهاجرين، وإنشاء الملفات ذات الفائدة العليا لدى السودانيين، وضرورة سداد الاحتياجات العامة للبلاد، مبينة أنها ستوضع ضمن خطط اللجان الفنية المحلية المشتركة، وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات سواء بشكل جماعي، أو بالتنسيق مع الحكومة السودانية لمعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية للمرتزقة، وضمان الأمن والاستقرار وحماية نقاط الحدود، التي تنذر باختلالات هذا الأمن في نفس الوقت. ويجب التركيز على قدرة السودانيين على التدخل للحفاظ على الأمن والاستقرار على أراضيهم.

وتعتمد آفاق المستقبل على تعزيز فعالية الحلول المقترحة، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، قد يؤدي الانخراط الفعال في السودان إلى تحقيق عوائد حقيقية من حيث الاستقرار الإقليمي والمكاسب الاقتصادية.

ولتحسين فعالية الحلول المقترحة، التي تم تنفيذها والإعلان عنها خلال قمة دول مجلس التعاون الخليجي، لا يزال هناك الكثير من العمل، الذي يتعين القيام به. ويشمل ذلك الاتفاق على معايير ومؤشرات لتقييم الآفاق، ووضعها في هذا الصدد. علاوة على ذلك، تحتاج الحلول الإقليمية إلى تعاون محلي وفوق محلي ودولي لتكييف الأهداف وتقاسم الموارد، وقد حان الوقت الآن للتأكيد على هذه الشراكة.

ولا يقتصر الأمر على الشراكة الاستراتيجية الوثيقة المفتوحة فحسب، بل على إمكانية التعاون مع المنظمات الأخرى. ويتمثل أحد الاحتمالات في أن يضع الأعضاء قائمة بالشروط، التي يتعين الوفاء بها من أجل تعزيز عمليات السلام أثناء وضع استراتيجية إقليمية مستقبلية للاستقرار بوجه عام.

لهذا، واستنادًا إلى التحليل، الذي تناوله هذا المقال، تم طرح التوصيات الهامة التالية للمستقبل للنظر فيها بعناية لأنها ستوجه بشكل كبير عملية صنع القرار لدى المعنيين، وهم يمضون قدمًا في رحلتهم. ففي شأن المجتمعات المحلية؛ من الضروري تعزيز وتشجيع المشاركة النشطة لها في أي مرحلة لاحقة من عملية السلام قد تحدث.

وتعد مشاركتها ومساهمتها أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة، وهو بلا شك الاتجاه الصحيح، الذي يجب اتباعه. ومن خلال ضمان سماع الأصوات المحلية وإدراجها، يمكن بناء أساس أقوى للسلام الدائم. على أن يتبع ذلك تسهيل حوار شامل يشرك أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين فيما يتعلق بالتحديات الإقليمية الكبيرة، التي يفرضها التطور المستمر

اقتراح حكومة مؤقتة وسط التأخير في تشكيل العمود الفقري المؤسسي لا يكون مقنعًا الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية

للأزمة السودانية. وهذه الأزمة يمكن أن تؤثر على مصالح كل منهما بطرق مختلفة، بشكل مباشر، أو غير مباشر، مما يسلط الضوء على ضرورة إجراء مناقشات تعاونية وشراكات استراتيجية. وهذا يتطلب قدرًا عاليًا من المرونة، إذ ينبغي على الصعيد الميداني، أن تكون السياسة الأكثر فعالية وقابلية للتطبيق هي تبني نهج مرن يأخذ في الاعتبار باستمرار التطور المستمر للوضع قيد النظر. وتقتضي حماية الأراضي أن تسعى البلاد إلى إغلاق حدودها، لأن لمثل هذه الإجراءات قدرة على تحييد العناصر الأجنبية، التي ساهمت في تأجيج الحرب في العامين الأخيرين. وهذه القدرة على التكيف أمر بالغ الأهمية في التنقل في تعقيدات الدفاع الإقليمي مع ضمان عدم إعاقة التقدم دون داع داخل البلاد وخارجها.

خاتمة:

لقد اختارت القمة الخليجية القضايا السودانية كأحد موضوعات النقاش، التي اقتضى تناولها في عام ٢٠٢٤م، مما يشير إلى أهمية مناقشة التداعيات الإقليمية للأزمات الداخلية لبعض دول المنطقة.

وفي تقديري أن ذلك رأي صواب، لأنه من الأفضل دائمًا لدول مجلس التعاون الخليجي تنسيق الإجراءات الجماعية لكل حالة على حدة بدلًا من انتظار مشاكل إقليمية أوسع. ويعد نموذج العمل الجماعي هذا مفيدًا بشكل خاص كنموذج مستدام للتعامل مع أزمات السودان وغيره، حيث أن العديد من القوى الدولية مهتمة حاليًا بالتعاون الأمني أكثر من تقديم المساعدات الإنسانية. إذ إنه بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية كمساعدة فورية، اقترحت القمة أن الدبلوماسية، وهي آلية رئيسة لدول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تساعد إما كوسيلة وسيطة، أو كآلية غير مباشرة من خلال الاستثمار في المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، والضغط الإيجابي لرعاية السلام، أو تقديم حلول ممكنة للحالة السودانية.

وهذا يبدأ، أولًا، بإيلاء الاهتمام الكافي للجانب الإنساني للأزمات بشكل عام والأزمة السودانية بشكل خاص، من خلال العمل مع الوكالات الدولية.

وثانيًا، تعزيز التعاون الأمني في المنطقة من خلال وضع آلية بروتوكول تنفيذي لمواجهة تدفق المرتزقة، الذين جُلبوا إلى حرب السودان، وجماعات الجريمة المنظمة إلى الخارج. وثالثًا، زيادة الضغط على الأطراف المتنازعة في السودان، من خلال التنسيق الدبلوماسي، وكذلك من خلال المنظمات الإقليمية لأن صراعاتها امتدت إلى دول الجوار، وأثرت بموجات النزوح واللجوء على مصر وإريتريا.

ورابعًا، يجب نشر أنماط التراضي بين السودان والدول المجاورة، سواء من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، أو الجامعة العربية، أو تحت الإشراف المباشر، لتمويل التعافي المستدام داخل السودان.

وهذه بالفعل مشاريع محتملة حددتها المنظمات الإقليمية والدولية؛ سيجمع هذه المنظمات لإطلاق البرامج التشغيلية داخل السودان.

وفي ضوء الأزمات المستمرة، نخلص إلى أنه على الرغم من عدم إظهار إجراءات مباشرة فورية، إلا أنه لا يزال من الممكن استخدام الاستراتيجيات غير المباشرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي، خاصة في مجال المساعدات الإنسانية، أيضًا كدليل غير مباشر، أو في مبادرة لمحاولة اختيار الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يستطيعون الحصول على بعض الدعم لتحسين نوعية حياتهم للانخراط في مبادرات التغيير الاجتماعي.

ويجب أن تنظر القمم المستقبلية في القضية السودانية، في سياق أوسع للبحر الأحمر، حيث يتطور الوضع السوداني إلى مسار إيجابي، وتهتم دول المنطقة الرائدة بإرساء الأمن في المنطقة، وضمان استمرار الاهتمام بقضايا السودان، أو التعاون معه إن أمكن لتحقيق مكاسب رأسمالية.

* أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة سكاريا ـ تركيا ـ الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ـ الأردن

قمة دول مجلس التعاون الخليجي والقضية الفلسطينية

ستلعب دول الخليج دورًا مهمًا للضغط على ترامب لإنهاء أزمة غزة مع اقتراب نهاية الهيمنة الأمريكية

حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بارز في البيان الختامي في القمة الخليجية في دورتها الخامسة والأربعين التي عقدت في الكويت في الأول من شهر ديسمبر الماضي، فدول الخليج دعمت القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨م، وكان الدعم على المستوى الرسمي والشعبي، وبعد النكبة استقبلت دول الخليج أبناء الشعب الفلسطيني وعملوا فيها في مختلف المستويات، ومن خلال وجودهم في دول الخليج وخاصة السعودية والكويت وقطر تبلورت فكرة المقاومة الفلسطينية والعمل المسلح فقد كان ياسر عرفات مهندسًا في الكويت وخليل الوزير (أبو جهاد) معلمًا فيها وكذلك صلاح خلف (أبو إياد) وكان محمود عباس في إدارة التعليم بقطر وفي ظل حرية النشاط في هذه الدول

أ.د. أحمد سليم البرصان

كانت فكرة فتح والتخطيط لها وبداية عملها كما أن بعض قادة حماس نشؤوا في بعض دول الخليج كما هو حال خالد مشعل أحد قادة حماس، ولذلك يمكن القول أن دول الخليج كانت تفسح للنشاط الفلسطيني كما أن فاروق القدومي كان من رموز منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ مشواره السياسي في الكويت ومن خلال وجودهم تشكلت التكتلات للعمل السياسي الفلسطيني، وكانت الحكومات الخليجية تدعم المؤسسات الفلسطينية فقد أسست المدارس والجامعات والمستشفيات بمساهمة من الحكومات الخليجية وحملات التبرع الشعبي، التي تتم تحت إشراف الحكومات الخليجية لدعم الشعب الفلسطيني وصموده في أرضه، وكان الملك سلمان بن عبد العزيز يرأس اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين لسنوات طويلة وهو أمير للرياض، ويقدم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية المساعدات لأهل فلسطين وخاصة لغزة، ولذلك فإن موقف دول الخليج في القمة الخليجية يأتي استمرارًا لدعم دول الخليج ماديًا وسياسيًا وفي المحافل الدولية والإقليمية لإقامة الدولة الفلسطينية ولضمان حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره وإزالة الاحتلال.

القمة الخليجية والتأكيد على حل الدولتين

إن تأكيد المجلس الخليجي على مركزية القضية الفلسطينية هو استمرار لسياسة المجلس الذي ظل في جميع القمم الخليجية يطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، فدول المجلس تطالب وتلح على دول العالم باستكمال إجراءات اعترافها بدولة فلسطين " واتخاذ إجراء جماعي عاجل لتحقيق حل دائم يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م، عاصمتها القدس الشرقية، ويأتي التأكيد في هذه القمة استمرارًا للقمة العربية بفاس ١٩٨١م، والقمة الثانية بفاس ١٩٨٢م، حيث طرحت مبادرة الملك فهد (ولي العهد آنذاك) وقد تضمنت مبادرة الملك فهد ثماني نقاط اعتمدت المبادرة على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ لإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية واعتمدتها القمة العربية آنذاك ، ولكن إسرائيل تجاهلتها واجتاحت جنوب لبنان ١٩٨٢م، وتم إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الجنوب اللبناني حتى احتلت بيروت واستقر المقام بقيادة المنظمة في تونس حتى اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، ولكن إسرائيل خرجت لبنان بفعل المقاومة، وكررت الدول العربية مبادرة السلام في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي طرحتها السعودية في القمة والتي عرفت بمبادرة الملك

ترامب مقيد بالدولة العميقة وشخصيته المتقلبة والانقسام الداخلي ولن يحدث تغيرًا جوهريًا في سياسة أمريكا تجاه إسرائيل

عبدالله (ولي العهد آنذاك) ولكن إسرائيل تجاهلت المبادرة العربية، ويأتي تأكيد المجلس في قمته الأخيرة على إقامة الدولة الفلسطينية في ظروف سياسية صعبة، حيث استمرار الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة، تسعى لضم الضفة الغربية وتقسيم الضفة لكانتونات متبعثرة وحرب إبادة على الشعب الفلسطيني في غزة، ويأتي تعقيد الموقف الإسرائيلي أن عدد الشعب الفلسطيني حاليًا في فلسطين بالضفة الغربية وغزة وفي الداخل الفلسطيني ٤٨ ، بلغ ٧,٥ مليون نسمة وهو يتجاوز عدد اليهود في فلسطين التاريخية في الوقت الذي وصل عدد سكان اليهود ٧,٢ مليون نسمة والسؤال كيف تستطيع إسرائيل إقامة دولة يهودية عنصرية، وما مصير ٧,٥ مليون فلسطيني أهل البلاد ، في وقت قلت فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وازدياد الهجرة اليهودية من الداخل الإسرائيلي للخارج، وسياسة اليمين المتطرف على لسان قادته حل القنبلة السكانية الفلسطينية بحرب الإبادة للسكان الفلسطينيين في غزة ومحاولات التهجير للفلسطينيين في الضفة ، ويقول عالم السياسة الأمريكي جون ميرشيمر إنها حرب إبادة تمارسها إسرائيل لحل مشكلة التفوق العددي السكاني الفلسطيني ، ولكن تبقى معضلة لإسرائيل التي رفضت وترفض جميع الحكومات الإسرائيلية قيام دولة فلسطينية وهو يؤكد رفضها السلام ولا يمكنها تجاهل الشعب الفلسطيني الذي أصبح يشكل أغلبية في فلسطين التاريخية وممارسات إسرائيل من القتل والسجن والإبادة يعني استمرار الصراع في المستقبل القريب وحتى البعيد حتى ينتهي مصيرها كما انتهت الحملات الغربية ؟ مما يتطلب موقفًا عربيًا لأن استمرار عدم الاستقرار يشكل تحديًا للأمن القومي العربي ولذلك تسعى السعودية بكل جهودها في إطلاق" التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين "؟ فقد أعلن وزير الخارجية السعودي أمام الجمعية العامة في سبتمبر الماضي قيام التحالف بقوله " إننا اليوم باسم الدول العربية والإسلامية وشركائنا الأوروبيين نعلن إطلاق " التحالف الدولي لحل الدولتين " وتبذل السعودية جهودًا قوية لحل الدولتين ومعها مصر والأردن وبقية الدول العربية، وقد عقد الاجتماع الأول للتحالف في الرياض أكتوبر الماضي لتأكيد حل الدولتين واتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه ويمكن اعتبار المؤتمر الذي سيعقد بمثابة تحالف دولي، ويمكن القول أن التحالف الذي يضم الدول العربية والأوروبية ومن دول عالم الجنوب بإفريقيا وأمريكا

بيان قمة الكويت وثيقة سياسية وعربية وإسلامية جامعة لمعالجة عدة القضايا .. ودول الخليج تستطيع التأثير على الإدارة الأمريكية

اللاتينية إشارة للضغط على الولايات المتحدة والإدارة المقبلة، إدارة ترامب لتعديل موقفها اتجاه القضية الفلسطينية التي تجد حشدًا دوليًا وشعبيًا عالميًا لدعم الحقوق الفلسطينية ، هل تعارض الولايات المتحدة الإرادة الشعبية والرسمية العالمية وكأنها بالمعارضة تقود العالم إلى الهاوية بعدم الاستقرار والحروب وتتنكر لقيم العدل وحقوق الإنسان؟

إدانة الإبادة الجماعية وتأييد قرار المحكمة الجنائية الدولية

أكد بيان المجلس على استنكاره وادانته لجميع ممارسات إسرائيل في غزة وطالب بالوقف الفوري للحرب على غزة وتدخل مجلس الأمن الدولي وتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية، ويؤكد المجلس رفضه لكل ممارسات القتل ويرفض ادعاء إسرائيل ومن يؤيدها بأنها دفاعًا عن النفس، فإسرائيل دولة محتله وحسب القانون الدولي يحق للشعب المحتل مقاومة الدولة المحتلة، فإسرائيل تمارس الإبادة الجماعية والحصار على قطاع غزة منذ خمسة عشر عامًا، وتستعمل منع الغذاء وسيلة حربية لتجويع سكان غزة ومنع الدواء وهذا ما يرفضه المجلس في بيانه، إن إسرائيل تمارس جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي، ولذلك فإن المجتمع الدولي مسؤول عن ممارسة إسرائيل والمنظمات الدولية والدول الأوروبية والولايات المتحدة تتحمل مسؤولية ما تقوم به من جرائم حرب، وأن ازدواجية المعايير في العلاقات الدولية تهدد الأمن والسلام في العالم وتدفع إلى صدام حضاري بين الشعوب ، تتحمل مسؤوليته الدول الكبرى التي تدعم إسرائيل بالسلاح والمال، فالشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم حتى في الدول الغربية تدين ممارسات إسرائيل، ولذلك نلاحظ انتفاضات الجامعات في الولايات المتحدة لأن وسائل الاتصال الاجتماعي جعلت العالم قرية كونية، وتشاهد قتل الأطفال والنساء وتدمير البيوت على ساكنيها مما أثار الشعور الإنساني وإدانة رجال السياسة في أوروبا وأمريكا بل انتقادات مباشرة لإدارة بايدن ووزير خارجيته وأصبحت إسرائيل دولة مارقة في نظر شعوب العالم، وفي نظر كثير من دول الأمم المتحدة، فقد انتهت اسطوانة أن إسرائيل تتعرض لخطر الدول العربية، بل أصبح واضحًا أن إسرائيل تهدد استقرار المنطقة وبالتالي تهديد للأمن والاستقرار العالمي بسبب انتهاكها للقانون الدولي والإنساني ودولة مارقة تشن الحروب وتتوسع في جيرانها وتحتل أرض شعب آخر وتمارس بحقه الإبادة الجماعية، إن الدول التي تدعي الديمقراطية وتدعم إسرائيل تفقد مصداقيتها أمام شعوبها ولذلك نجد الاحتجاجات في داخل البرلمانات الأوروبية وداخل الكونغرس الأمريكي ضد سياسات التأييد لإسرائيل وانتهت اسطوانة أن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط بل دولة تمارس العنصرية وجرائم إبادة ضد المدنيين الأبرياء وتدمير المستشفيات المحرمة دوليًا، إن إسرائيل تنتهك كل الشرائع السماوية والقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة بهدمها مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة.

إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية والبيان يدعم جنوب إفريقيا

إن قيام دولة جنوب إفريقيا برفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية تعتبر خطوة مهمة من دولة عانى شعبها من التمييز العنصري وكانت إسرائيل متحالفة مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا، وقد أكد بيان المجلس إشادته بموقف جنوب إفريقيا وهي خطوة تدل على تعاون الشعوب التي تعرضت للاستعمار وشعورها بالظلم مما دفعها للتضامن وكانت الدول العربية مؤيدة لنضال الشعب الإفريقي ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا، ورحب مجلس القمة بالقرار الابتدائي الصادر عن المحكمة في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، وكذلك بالأدلة الاضافية التي قدمتها جنوب إفريقيا في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤م، للمحكمة، وهذه خطوة مهمة في التضامن بين الشعوب الإفريقية والعربية، وترحيب المجلس بخطوة جنوب إفريقيا لها أهميتها الاستراتيجية والسياسية على مستقبل التضامن العربي الإفريقي فقد وقفت جنوب إفريقيا مع الدول العربية الإفريقية ضد قبول إسرائيل لصفة مراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي التي حاولت التسلل إليه لإثارة الخلافات العربية الإفريقية وقد ادى التحرك العربي وجنوب إفريقيا لإفشال خطة إسرائيل وكان موقف مصر والجزائر متحالفًا مع موقف جنوب إفريقيا .

إدارة بايدن دعم إسرائيل عسكريًا وسياسيًا رغم الضغوط العربية

قامت دول مجلس التعاون ومعها بقية الدول العربية بضغط دبلوماسي على إدارة بايدن لوقف الحرب التي تشنها إسرائيل في غزة ونقلت الدول العربية مطالبها إلى المنظمات الدولية

سقوط نظام البعث وهروب بشار الأسد فرصة لإعادة المحور الثلاثي (السعودية ومصر وسوريا) لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي

وخاصة لمجلس الأمن الدولي ، ولكن إدارة بايدن استعملت (حق الفيتو) في قرارات مجلس الأمن الدولي ورفضت اعتبار ممارسات إسرائيل في غزة ـ على أنها حرب إبادة للسكان في غزة ، بل كان بايدن أول من زار إسرائيل مباشرة بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وأعلن دعمه المالي والعسكري، وتأييد بايدن لإسرائيل هو امتداد على مدى حياته السياسية من المؤيدين بقوة لإسرائيل وصرح في زيارته الأخيرة لإسرائيل أنه صهيوني وإذا لم تكن إسرائيل موجودة لتم إيجادها، ومعظم طاقم إدارة بايدن من الطاقم الصهيوني ولذلك عندما زار وزير الخارجية بلينكن إسرائيل ، صرح بقوله أنه جاء بصفته يهودي أولًا وثانيًا وزيرًا للخارجية، ولن تختلف سياسة بايدن عن سياسة ترامب في دورته الأولى رغم وعوده في حملته الانتخابية، ولكن المصالح الأمريكية وتهديدها تجبره على القيام بتحولات مهمة في سياسته ولذلك نجد أنه انصاع صاغرًا للتوجه للرياض عندما شعر أن البديل الصيني الروسي مطروحًا في السياسة الخارجية السعودية وإثر أزمة الطاقة وتأثيرها بعد الحرب الروسية الأوكرانية والحاجة لزيادة إنتاج البترول فكانت زيارته في يوليو ٢٠٢٢م، إن الولايات المتحدة لها مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي وكثيرًا ما لجأت إلى دول المجلس لمساعدتها فسلطنة عمان قامت بالوساطة بين إيران والولايات المتحدة وكانت اللقاءات سرية تتم في عمان بين الدبلوماسيين الأمريكيين والإيرانيين، ودولة قطر تقوم بالوساطة بين حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) وإسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة ومصر ، ولكن إدارة بايدن تتجاوز كل مصالحها لدعم إسرائيل ، علمًا بأن كثيرًا من دول العالم تعترف بالدولة الفلسطينية ، فنجد تسع دول من مجموعة العشرين تعترف بالدولة الفلسطينية، الصين، الهند، إندونيسيا، الأرجنتين ، البرازيل ، روسيا ، السعودية ، جنوب إفريقيا وتركيا ، واعترفت ١٢ دولة أوروبية من الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية وأحدثها النرويج وإيرلندا وإسبانيا وصوتت ١٤٣ دولة على قرار في الجمعية العامة بأحقية فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ولكن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي يقف عقبة ضد هذا القرار ، وواقع الحال يؤكد أن الشعب الفلسطيني على أرضه وأن المقاومة مستمرة منذ خمسة عشر شهرًا والشعوب التي تقاوم من أجل حريتها لا تهزم وظهر بعد السابع من أكتوبر أن اسطوانة الجيش الذي لا يقهر قد انتهت بل كانت مقولة مضللة، وإن هرولة زعماء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا إلى إسرائيل يعكس مدى ضعفها فكانت تسعى لتجنيد المرتزقة ولم تستطع حتى الآن أن تفرض شروطها على المقاومة الفلسطينية، كما أن السعودية ترفض مطلب إدارة بايدن بالتطبيع وتركد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتأكد فشل سياسة بايدن بهزيمة نائبته كمالا هريس في الانتخابات الرئاسية الأخيرة وكان للصوت العربي الأمريكي تأثير ، معاقبة لسياسة بايدن المؤيدة لإسرائيل وأنه رئيس أمريكي شريك في حرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل، وموقف بايدن ضد قرار محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية منافيًا للقيم التي تقوم عليها الولايات المتحدة والدستور الأمريكي ؟

ترامب والقلق الأوروبي والشرق الأوسط: هل يفاجأ بسياسة جديد

تثير إعادة انتخاب ترامب مرة ثانية قلقًا في الشرق الأوسط وفي أوروبا وعلاقته مع الدول الكبرى مثل الصين وروسيا الاتحادية ومجموعة بريكس، ترامب رجل أعمال وشخصية متقلبة ويميل لعزلة الولايات المتحدة وهو لا يميل للعولمة ولسياسة الأحلاف وكان ينتقد الناتو، ومن خلال تصريحاته يريد عودة القوات الأمريكية من الشرق الأوسط ويبتعد عن التدخل العسكري، ولكن ترامب مقيد بالدولة العميقة وبشخصيته المتقلبة والانقسام الداخلي في الولايات المتحدة، ولكن في الشرق الأوسط عادة لا يكون هناك تغيرًا جوهريًا في سياسة رؤساء الولايات المتحدة سواء كان جمهوريًا أو ديمقراطيًا وخاصة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ولكن ما يحدث هو التغير في الأساليب وطريقة معالجة القضايا السياسية، لم يكن ترامب يختلف عن أوباما كثيرًا سوى بشخصيته في اتخاذ القرارات السياسية ولما وصل بايدن للشرق الأوسط كان استمرارًا لترامب واختلافات جزئية وقد يعيد ترامب سياسته السابقة، وقد يغير شيئًا ما لاختلاف الأوضاع الدولية والإقليمية عن الفترة الأولى، كان في الفترة الأولى فرض اتفاقية إبرهام ونقل السفارة الأمريكية للقدس وأيد ضم الجولان لإسرائيل وهو يصرح الآن أن مساحة إسرائيل صغيرة وعليها التوسع وهو يعني ضم الضفة الغربية لإسرائيل والواقع الفعلي الضفة الغربية محتلة ويجري الآن في الكونغرس محاولة لاستعمال الاسم يهودا والسامرة بدلًا من الضفة الغربية، ويدعو لوقف الحرب الإسرائيلية في غزة وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، ولكن إسرائيل تماطل وتراهن على

ترامب الذي قطع التمويل الأمريكي عن الاونروا وهو ما تريده إسرائيل لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولكن ماذا تبقى ليقدم ترامب لإسرائيل بعد ما قدمه في رئاسته الأولى ؟

أقام ترامب علاقات متميزة مع دول الخليج العربي لمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولمصالحه الشخصية كرجل أعمال ولصهره علاقات اقتصادية وقد عين ترامب في إدارته الجديدة مؤيدين لإسرائيل ومنهم من يؤيد ضم الضفة الغربية ولكن ترامب لا يستطيع تجاوز حقوق ٧,٥ مليون فلسطيني وصفقة القرن التي دعا لها في الفترة الأولى لا يمكن تمريرها لأن الظروف السياسية الإقليمية وحتى داخل إسرائيل والدول العربية لا تساعده، ولا يستطيع ترامب ولا إسرائيل تهجير ٧,٥ مليون لأن الدول المجاورة لن تقبل ذلك لا على المستوى الرسمي أو الشعبي ، وإسرائيل ترفض إقامة دولة فلسطينية أو دولة ديمقراطية واحدة يصوت فيها الجميع، ولذلك سيجد ترامب معضلة إنسانية أمامه في غزة وموقف عربي يرفض التهجير ، ولكن قد يفاجئ ترامب دول المنطقة بموقف ضاغط على إسرائيل . فقد أعلن أن اليهود في أمريكا لم ينتخبوه وكانت بعض التكتلات من العرب والمسلمين قد أعلنت تأييد ترامب أثناء التجمع الانتخابي الذي شارك فيه بولاية مشيجان، وقد فاجأ ترامب العالم بلقائه زعيم كوريا الشمالية كيم ايل يونغ في رئاسته الأولى وكانت له علاقة إيجابية مع الرئيس الروسي بوتين ولكن كانت له علاقة متوترة مع الصين، وستلعب دول الخليج دورًا مهمًا في الضغط على ترامب لوقف الحرب وفتح الحدود لتقديم المساعدات لغزة لأن عدم الاستقرار سيفجر المنطقة في ظل ظروف دولية معقدة بعد نهاية الهيمنة الأمريكية وفي ظل تعدد الأقطاب الدولية والحروب الإقليمية .

بيان القمة وثيقة سياسية واستراتيجية

إن بيان قمة الكويت يعتبر وثيقة سياسة يمكن اعتبارها وثيقة عربية واسلامية جامعة لمعالجة عدة قضايا، ودول الخليج تملك موارد اقتصادية مهمة وموقع استراتيجي واستقرار سياسي، وتستطيع التأثير على الإدارة الأمريكية فاستطاعت سياسة السعودية أن تفرض على بايدن أن يلجأ لها لحل مشكلة الطاقة ومع الاستثمارات والتجارة الخارجية تعتبر منطقة الخليج منطقة تنافس دولي يمكن الاستفادة منها في المناورة السياسية، وأثبتت الحرب في غزة مدى هشاشة الكيان الإسرائيلي ومدى الاستقطاب الداخلي في إسرائيل، وأن موقف عربي موحد أو على الأقل تضامن الدول الرئيسة في المنطقة وعلى رأسها السعودية أن يقود المنطقة العربية لدور مهم في حالة التعاون مع الدول الإقليمية مثل تركيا، ومع سقوط النظام البعثي وهروب الرئيس السوري بشار الأسد وتدفق الزعماء الأوروبيين على دمشق وزيارة المسؤولين الأمريكيين تكون فرصة لإعادة المحور الثلاثي السعودية ومصر وسوريا لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، ومع تراجع الدور الروسي والإيراني في المنطقة تبقى إسرائيل هي المشكلة الرئيسية التي تهدد المنطقة العربية .

وحيث أن السياسة الأمريكية سياسة برجماتية تسعى لتحقيق مصالحها، وتوجد أصواتاً متعددة في مستوى النخب الأمريكية ترى مراجعة الدعم الأمريكي المطلق ، وترى أن مصالح الولايات المتحدة تختلف عن مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط وليست بالضرورة واحدة، وأن الدعم المالي لإسرائيل على حساب المواطن الأمريكي، وهذه أصوات لا يمكن تجاوزها، وحتى بين يهود الولايات المتحدة من ينتقد الدعم لإسرائيل ولقد أصبحت إسرائيل عبئًا على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وحتى في داخل إسرائيل يصف غال ليفرتوف المحامي والمحاضر القانوني وخريج كلية الأمن القومي في جيش الحكومة الحالية " أسوأ وأخطر من أي عصابة إجرامية، وأسفرت عن شعب منهك ومنقسم ، ديمقراطية منهارة، اقتصاد ممزق، عزلة عالمية، أجزاء مدمرة من الدولة " وهذا هو واقع إسرائيل التي يدعي نتنياهو أنه يحقق انتصارًا وهميًا؟

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

تأثير مجلس التعاون في إنهاء أزمة ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت

الموقف الخليجي تجاه "خور عبدالله" حفز بغداد لتطويق محاولات إيران تعكير العلاقات العراقية -الخليجية

كان لغزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت في العام ١٩٩٠م، آثار كبيرة على منطقة الشرق الأوسط والدول العربية والخليجية، وكان نسفًا لروابط العلاقة بين العراق والكويت، إلا أن الخطوات الإيجابية بين البلدين للتخلص من تلك الآثار بدأت بعد العام ٢٠٠٣م، سواء من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، أو من خلال علاقات ثنائية اتسمت بالثقة للبدء بمرحلة جديدة من التعاون على أساس المصالح المشتركة، فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام السياسي الجديد في العراق وقدمت العديد من المبادرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لدعم مسار العلاقة بين الدولتين حتى وصل الأمر إلى رعايتها مؤتمر الدولة المانحة عام ٢٠١٨م، لغرض إعادة إعمار المحافظات التي دمرها تنظيم داعش

أ.د. إحسان الشمري

وعمل العراق على الإيفاء بكل التزاماته تجاه الكويت وطبقًا للقرارات الأممية، مما ساعد بغداد على استكمال الظروف القانونية لخروجه من أحكام البند السابع بعد تصويت مجلس الأمن الدولي على القرار ٢٦٢١ لعام ٢٠٢٢م، على إغلاق ملف القرارات الأممية، بعد إيفائه بجميع التزاماته.

رغم التقدم في حل وغلق الملفات العالقة بين الدولتين، إلا أن ملف ترسيم الحدود البحرية يعد آخر الملفات الحساسة التي لم يتم تجاوزها بشكل نهائي، فقد كان قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣م، من أبرز المحطات القانونية، حيث رسم الحدود البرية والبحرية بين البلدين، بما في ذلك النقاط الحدودية في خور عبد الله ؛ ورغم التصديق على هذا القرار وتنفيذه جزئيًا، ظلت بعض النقاط محل خلاف أبرزها المنطقة البحرية الواقعة بعد العلامة ١٦٢ التي تعد نقطة غير مرسمة بين البلدين، ويُشكّل خور عبد الله نقطة محورية في هذا السياق، إذ يقع بين جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية، ويُعدّ ممرًا ملاحيًا حيويًا كونه المنفذ الوحيد الذي يربط العراق بموانئ البصرة ويتصل بالساحل العراقي عبر خور الزبير، و على ضفتي هذا الممر يقع ميناء الفاو العراقي وميناء مبارك الكبير الكويتي، مما يجعل المنطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية للطرفين.

ترسيم الحدود البحرية وقرار المحكمة الاتحادية:

اعتمدت العلاقات الثنائية بين العراق والكويت على سلسلة من القرارات الدولية لتنظيم الحدود البرية والبحرية وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣م، والذي مهد لعقد اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله عام ٢٠١٢م، والتي أقرتها السلطات العراقية في عام ٢٠١٣م، هذه الاتفاقية جاءت تعزيزاً لالتزام العراق بقرارات الأمم المتحدة، بهدف إظهار حسن النية وتحسين العلاقات مع الكويت، وتضمنت الاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية وضمان حرية الملاحة البحرية لكلا الطرفين في خور عبد الله، وترسيم الحدود البحرية لتعزز الالتزام بترسيم الحدود البحرية، وكذلك تضمنت الاتفاقية الإدارة المشتركة للممر المائي والتعاون بين الجانبين لتنظيم استخدام خور عبد الله، مع تشكيل لجان مشتركة لإدارة القناة البحرية، كما نصت على المسار القانوني وآليات لتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تفسير أو تنفيذ بنودها، وذلك عبر الحوار الثنائي أو اللجوء إلى الهيئات الدولية.

رغم هذا الاتفاق إلا أن الخلاف استمر لاحقًا وتمحور حول تحديد الخط الأساس الذي يتم من خلاله ترسيم حدود البحر الإقليمي للدولة ؛ فالكويت اعتمدت عام ٢٠١٤م، خط أساس

تحدي ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت قد يتحول لمسار من الفرص لبناء مصالح مشتركة بين جميع الأطراف

يبدأ من البر الرئيسي والجزر الكويتية، وليس خط الوسط كما هو الحال في خور عبد الله ، وتعاملت مع مرتفع يسمى "فشت العيج" يقع في مدخل خور عبد الله على أنه جزيرة وبالتالي تريد دولة الكويت ترسيم الحدود البحرية انطلاقًا منها، وهو ما اعترض عليه العراق الذي يعد هذه المنطقة مجرد "منطقة ضحلة" لا يجب أن يُلتفت إليها في ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، إذ يرى العراق أن الرؤية الكويتية في تلك المنطقة تؤدي إلى تغيير الحدود البحرية دون اتفاق ثنائي واضح، في المقابل، تستند الكويت إلى قرارات مجلس الأمن وإلى سيادتها على تلك المنطقة، حيث تؤكد الكويت أن منطقة فشت العيج الواقعة بعد العلامة ١٦٢، تقع داخل مياهها الإقليمية، في حين يرى العراق أنها تقع في منطقة بحرية لم يتم الاتفاق على تبعيتها بعد ؛ مما دفع عددًا من نواب في البرلمان العراقي إلى رفع دعوة إلى المحكمة الاتحادية بالطعن بدستورية اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، إلا أن المحكمة الاتحادية أصدرت قرارها المرقم ٢١/ اتحادية/ ٢٠١٤م، الذي رد الدعوى بأن الطعن لا يدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، وعلى المستوى الرسمي قدم العراق شكوى رسمية في أغسطس ٢٠١٩م، إلى الأمم المتحدة اعتراضًا على إنشاء الكويت منصة بحرية في فشت العيج، مشيرًا إلى أنها تُحدث تغييرًا في الحدود البحرية دون اتفاق مسبق، رغم إدراك العراق عدم وجود إمكانية للاعتراض أو الشكوى على القرارات الصادرة من مجلس الأمن فيما يخص الكويت.

عاد حراك بعض القوى السياسية في العراق مجددًا في سبتمبر ٢٠٢٠م، عندما طالب ١٠٠ نائب عراقي بإلغاء اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، معتبرين أنها تؤثر سلبًا على مشروع ميناء الفاو الكبير بسبب ضيق القناة المائية المتاحة للعراق ضمن الخور ، فضلًا عن ذلك فقد أعاد العراق ترسيم خطه الأساس لتحديد بحره الإقليمي جنوب العلامة ١٦٢ عام ٢٠٢١ م، يبدأ من كاسر الأمواج الخاص بميناء الفاو الكبير، وليس الساحل الطبيعي، وعلى الأغلب أنه لجأ إلى هذا التحديد الجديد لاستخدامه كورقة تفاوضية ؛ ومع اقتراب رسمي عراقي / كويتي لترسيم الحدود البحرية من خلال اللجان الفنية المشكلة بين البلدين تقدم عدد من النواب بطلب للمحكمة الاتحادية للنظر من جديد بدستورية اتفاقية الملاحة في خور عبد الله

دعت القمة الخليجية العراق لاستئناف الاجتماعات الفنية القانونية لترسيم الحدود لما بعد العلامة ١٦٢ مع الكويت والملاحة في خور عبد الله

وعلى أثرها قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣م، بعدم دستورية قانون تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله بين العراق والكويت، والمعروف بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٣م، بسبب أن عملية التصديق على الاتفاقية خالفت أحكام المادة ٦١/رابعًا من دستور جمهورية العراق، التي تنص على أن المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية يجب أن تتم بقانون يُسنّ بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، هذا القرار ألزم حكومة محمد شياع السوداني بعدم العمل بالاتفاقية أولاً وإعاقة عمل اللجان الفنية لترسيم الحدود وأدخل العلاقات بين بغداد والكويت في مرحلة التوتر .

موقف دول الخليج وجامعة الدول العربية من الأزمة:

لم يكن قرار المحكمة الاتحادية متوقعًا من قبل دولة الكويت، رغم وجود دعوات داخلية في البرلمان العراقي لإسقاط اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، الأمر الذي ضاعف من المخاوف الكويتية من أن يكون هذا الإلغاء مقدمة لبداية تعثر في العلاقات ومن ثم عدم استكمال عمل اللجان الفنية المعنية بترسيم الحدود فضلاً عن ذلك عدت الكويت بأن قرار الإلغاء يتناقض مع بنود الاتفاقية في جانبها القانوني ، لذا دعت الكويت إلى ضرورة اتخاذ العراق إجراءات لمعالجة تداعيات الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا القاضي ببطلان الاتفاقية المبرمة بين البلدين بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله إذ سلمت وزارة الخارجية الكويتية السفير العراقي لدى الكويت، مذكرة احتجاج على هذا الحكم، وكذلك كان هناك موقفًا رسميًا مثله ولي العهد (آنذاك) مشعل الأحمد الجابر الصباح ممثل أمير دولة الكويت في كلمة ألقاها في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م، خلال افتتاح الفصل التشريعي لمجلس الأمة الكويتي، شدد فيها على موقف بلاده الرافض لقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بشأن عدم دستورية اتفاقية خور عبد الله المبرمة لتنظيم الملاحة بين البلدين وعد هذا القرار " مخالفًا للاتفاقيات والقوانين والمواثيق الدولية كافة " وأكد على التزام بلاده بتلك الاتفاقيات والقوانين الدولية.

إزاء هذه التطورات تناول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه المنعقد في دولة الكويت في ١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، تداعيات قرار المحكمة الاتحادية العراقية وخصص بيانه الختامي في دورته الخامسة والأربعين المواد (١١٣ إلى (١١٨ رؤيته تجاه العراق أولا وخارطة طريق لدفع العلاقات الخليجية – العراقية والعلاقات العراقية – الكويتية نحو مزيد من الاستقرار ، فقد أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق، ودعم الجهود القائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشدداً على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون، كما أشاد المجلس الأعلى بالشراكة الإيجابية بين مجلس التعاون والعراق، وأكد على المضي قدماً في إنجاز مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون، وبخصوص تداعيات قرار المحكمة الاتحادية العراقية دعا المجلس الأعلى العراق لاستئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المعنية بترسيم الحدود لما بعد العلامة الحدودية رقم ١٦٢، كما دعا العراق للاستجابة لطلب دولة الكويت باستئناف اجتماعات اللجنة الكويتية–العراقية المشتركة لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، وشدد المجلس الأعلى على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣م)، بشأن ترسيم الحدود الكويتية العراقية البرية والبحرية. كما دعا المجلس الأعلى جمهورية العراق إلى العمل الجاد لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية ١٦٢، والالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله الموقعة بين الطرفين عام ٢٠١٢م، ورفض المجلس حيثيات حكم المحكمة الاتحادية العليا في العراق بشأن الاتفاقية واعتبر أي قرارات أو ممارسات أحادية الجانب في هذا الشأن باطلة ولاغية.

إن النظر لما طرحه المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون يؤكد أن هناك مسؤولية تضامنية مع دولة الكويت أولاً ، وقلق المجلس على ألا يكون قرار إلغاء الاتفاقية بين العراق والكويت بداية لتصدع العلاقات الوثيقة بين البلدين مما قد يؤثر على العلاقات الخليجية – العراقية التي تمر بأفضل حالاتها ثانيًا، وكما يهدف المجلس من خلال هذه البنود إلى دعم الحلول الدبلوماسية بين الدولتين من خلال حوارات ثنائية تستند إلى القرارات الأممية وبما يعزز العلاقة والمصالح المشتركة بين البلدين ، ثالثًا، كذلك فإن بنود البيان الختامي للمجلس التي تناولت أزمة ترسيم الحدود تطابقت مع موقف الجامعة العربية التي أكدت في مايو

الحوار يؤدي لتثبيت الحدود البحرية وفتح الباب لاتفاقات في مجالات أخرى بين العراق والكويت بخصوص الحقول النفطية المشتركة

٢٠٢٤م ، أن الكويت والعراق يستطيعان مناقشة وحل قضية ترسيم الحدود البحرية بشكل ثنائي دون الحاجة إلى تدخل الجامعة، مما يعكس رؤية عربية لدول مجلس التعاون الخليجي في بيانهم الختامي بخصوص هذه القضية رابعا.

العراق والتعاطي الداخلي والخارجي مع الأزمة:

شكل قرار المحكمة الاتحادية تقييدًا قانونيًا لمحاولات حكومة محمد شياع السوداني لتطوير علاقات العراق مع دولة الكويت وتاليًا مع دول الخليج العربية، فقرارات المحكمة الاتحادية باتت ملزمة لكافة السلطات، فضلًا عن أن تبني تقديم الطلب للمحكمة الاتحادية هي كتلة "حقوق" الجناح السياسي لكتائب حزب الله العراقي الحليفة لإيران والتي هي جزء من الإطار التنسيقي الشيعي حاضنة السوداني السياسية وتزامن طلبها مع أزمة استثمار حقل الدرة الغازي في الخليج العربي من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بمعزل عن ادعاءات إيران بالعائدية المشتركة بالحقل، لذا واجهت الحكومة العراقية تحديات داخلية وضغوط سياسية من بعض الأحزاب والفصائل المسلحة القريبة من إيران التي تعارض بعض بنود الاتفاقيات السابقة مع الكويت، بل يطالب عدد منهم بمراجعة للقرارات السابقة التي صدرت من مجلس الأمن الدولي في تسعينيات القرن الماضي، مع الاعتراض الكامل على اتفاقية خور عبد الله ، ومع وجود هذه الإرادة السياسية إلا أن حكومة بغداد انخرطت بحوارات سياسية داخلية أثمرت عن تطويق التصعيد مع دولة الكويت ، والانتقال بالتطمينات إلى الجانب الكويتي، ففي اول لقاء بين رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني مع نظيره رئيس الوزراء الكويتي أحمد نواف الأحمد الصباح على هامش مشاركتهما في الدورة الـ٧٨ لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بين ١٩ و٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤م، أظهر السوداني موقفًا أكثر مرونة وأكد حرصه على سيادة أراضي دولة الكويت وسلامتها، بما لا يتعارض مع الدستور العراقي والقانون الدولي، وهو ما يعني ضمنيًا التزام الحكومة العراقية باتفاقية ٢٠١٣م، مع الكويت وقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ ، ولكن دون موقف حاسم بشأن حكم المحكمة الاتحادية العليا غير القابل للطعن ؛ كذلك فإن رئيس المحكمة الاتحادية العليا في العراق، وفي موقف لافت ، شدد على أن اتفاقية خور عبد الله ليس لها تأثير سلبي على حسن الجوار مع الكويت وأن المحكمة الاتحادية أصدرت حكماً يقضي بعدم دستورية اتفاقية خور عبد الله، ولم تخض في الجوانب الفنية للاتفاقية ومشيدًا بالعلاقات التاريخية والقديمة سواء على الصعيد الشعبي أو على الصعيد الرسمي بين العراق والكويت.

على الأرجح فإن الموقف الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربي تجاه تطورات قرار المحكمة الاتحادية العراقية، ساهم وحفز بشكل كبير السلطات العراقية على تطويق تداعيات هذا القرار وبما يعزز الاستقرار الإقليمي ويضمن احترام الاتفاقيات الدولية ، كذلك شجع الموقف الخليجي على عدم استخدام ملف ترسيم الحدود البحرية من قبل إيران لتعكير العلاقات العراقية – الخليجية المتنامية على أساس المصالح المشتركة ، خصوصًا وأن توسع الخلاف بين بغداد والكويت قد يؤثر على سياسة الحكومة العراقية التي تسعى إلى تعزيز العلاقات مع دول الخليج من خلال مشروعات التعاون الاقتصادي والأمني ، وكان لدعوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية العراق إلى استئناف الاجتماعات الفنية مع الكويت لترسيم الحدود بعد العلامة ١٦٢، قد أثمرت في ديسمبر ٢٠٢٤م، إلى عقد الاجتماع للجنة الفنية بين العراق والكويت، إذ تم بحث استكمال ترسيم الحدود البحرية بما يتماشى مع القانون الدولي .

ترسيم الحدود البحرية التحديات والفرص:

إن عقد أعمال الاجتماع السابع للجنة الفنية القانونية العراقية – الكويتية المشتركة في بغداد بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢٤م، الخاصة بترسيم الحدود البحرية، رغم أنه يعكس رغبة الحكومة العراقية بتجاوز أي مساحة خلاف حول الالتزامات مع الكويت، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات تعيق الوصول إلى اتفاق نهائي بهذا الملف ترتبط بالجانب العراقي على وجه الخصوص ، وتتمثل هذه التحديات باستمرار وجود إرادة سياسية تمثلها عدد من القوى والأحزاب والشخصيات السياسية التي تجد أن ترسيم الحدود البحرية سيؤدي إلى قتل الممر البحري العراقي المطل على الخليج العربي مما يعني خروج ميناء الفاو عن الخدمة وموانئ أم قصر في محافظة البصرة الإجراء الذي سيؤثر على الاقتصاد العراقي، وهذه التفصيلية ستكون عامل ضغط كبير على صانع القرار في العراق خصوصًا والذي قد ينظر للترسيم ليس على أساس الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي وإنما على أساس المنافسة الجيوسياسية بين البلدين في المنطقة الاقتصادية ومستويات الضرر على إطلالة العراق البحرية على

بناء الثقة يزيد التعاون بين ميناء الفاو وميناء مبارك الكبير ويعزز تحويل خور عبد الله لممر دولي للنقل بين الخليج والبحر المتوسط

الخليج العربي، فضلاً عما يمثله الحضور الإيراني في الداخل العراقي الضاغط في هذا الملف على العراق خصوصًا وأن إيران أيضًا لم تحسم إلى الآن حدودها البحرية مع دولة الكويت .

قد تكون احتمالية عدم التوصل لاتفاق نهائي بخصوص الترسيم أمراً واردًا على المدى القريب، لذا قد تكون هنالك عدة سيناريوهات لحسم هذا الملف ومنها في الداخل العراقي يتمثل بإعادة التصويت في مجلس النواب العراقي على اتفاقية الملاحة في خور عبد الله أو طرح مسودة مشروع لتعديل عدد من بنود الاتفاقية، أو أن تذهب الحكومة العراقية إلى إخطار الكويت بتعليق الاتفاقية وبدء مفاوضات جديدة ، مما قد يقوض هذا السيناريو فرص التوصل لاتفاق ثنائي ويدفع الكويت بالعودة إلى مجلس الأمن الدولي لإلزام العراق بتنفيذ قراراته السابقة، أو قد يضطر العراق كجزء من الالتزام بنصوص الاتفاقية (في حال الخلاف) من اللجوء لمبدأ التحكيم الدولي من خلال المحكمة الدولية لقانون البحار لحسم النزاع في الحدود البحرية، وهذا الخيار أيضاً سيكون أحد الخطوات التي يمكن لدولة الكويت العمل عليه إذا ما وجدت أن العراق لم يعالج قرار المحكمة الاتحادية العليا.

لا يمكن القفز على حقيقة أن ترسيم الحدود يمثل اختبارًا وتحديًا كبيرًا أمام العراق والكويت ودول الخليج العربي، إلا أن هذا التحدي ممكن أن يتحول لمسار من الفرص لبناء مصالح مشتركة بين جميع هذه الأطراف، سيما وأن هناك مقدمات لترابط سياسي واقتصادي وأمني ؛ إن القناعة بالحوار المتبادل الذي ينتج عنه اتفاق تثبيت الحدود البحرية والوصول إلى حلول مرضية للطرفين سواء بالتوافق، أو من خلال الآليات القانونية التي تتيحها الاتفاقية، سيفتح الباب أمام اتفاقات في مجالات أخرى ما بين العراق والكويت بخصوص الحقول النفطية المشتركة وفي مجالات التنقيب عن النفط والغاز في المناطق البحرية المتداخلة بينهم أو على مستوى البقع الجغرافية النفطية في المحافظات العراقية، واقتصاديًا يمكن أن يفتح الباب لتعاون أكبر في مجالات التجارة المتبادلة ورفع حجم التبادل بين البلدين والاستثمار وبما يعزز الاقتصاد العراقي ويوفر فرص عمل للأيدي العراقية، كذلك إن بناء الثقة سيكون عامل مساعد لإمكانية التعاون والتنسيق (تجاري – تنظيمي) ما بين ميناء الفاو الكبير العراقي وبين ميناء مبارك الكبير الكويتي وبما يعزز مكانة الخليج العربي ودوله في خطوط النقل والتجارة العالمية بتحويل خور عبد الله إلى ممر دولي مشترك في سياق الخطط العديدة المطروحة لخطوط نقل بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط ،وأيضًا يساعد هذا التعاون في مجال الموانئ على الربط السككي بين الكويت والعراق مُستقبلاً ومنها أيضاً مشروع طريق التنمية من خلال إشراك دولة الكويت كطرف فاعل في هذا المشروع، مما يحول العراق إلى ممر دولي لنقل البضائع إلى بقية الدول العربية والإقليمية وأوروبا، كما سيعزز الوصول إلى اتفاق بين بغداد والكويت الحضور العراقي في العقل السياسي والاقتصادي لدول الخليج العربية الذي سينظر للعراق شريكًا موثوقًا في مختلف المجالات خصوصًا وأن بغداد في سباق مع الوقت لاستكمال الربط الكهربائي مع المنظومة الخليجية مما يتيح له التحرر من الضغوط الإيرانية في هذا القطاع، وعلى المستوى الخارجي سيظهر العراق للمجتمع الدولي، ما بعد الوصول لاتفاق حول ترسيم الحدود البحرية، قدرته على الالتزام بالقرارات والاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوق الدول مما يساهم، استراتيجيًا، في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ويجعل من العراق دولة محورية وفاعلة وموثوق فيها .

* رئيس مركز التفكير السياسي العراقي ـ استاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ جامعة بغداد - العراق

قمة الكويت تعكس رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي والوعي بالتحديات

٣ مبادئ للشراكة الهندية - الخليجية :"الشعوب والازدهار والتقدم" وخطة عمل مشتركة لأربعة أعوام

على مدى العقود الأربعة الماضية، كثيرًا ما تردد حديث قادة سياسيين ومحللين عن "شرق أوسط جديد". وغالبًا ما كانت هذه النُذُر تأتي على لسان مصادر إسرائيلية أو شركاء إسرائيل داخل أمريكا. وفي عام ١٩٨٢م، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين أرييل شارون، عن رؤيته لـ "شرق أوسط جديد"، حيث تتولى حكومة مارونية موالية السلطة في لبنان، مع إقامة "دولة" فلسطينية داخل الأردن بعد أن يتم تهجير الفلسطينيين والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. وفي أعقاب التوقيع على اتفاقيات "أوسلو"، وضع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز تصوراً لشرق أوسط جديد، يعمل فيه الشباب الفلسطيني والإسرائيلي سويًا بالشركات التكنولوجية الناشئة، دون مُطالبة إسرائيل بتحريك ساكن لمخاطبة المطالب الفلسطينية.

السفير. د. تلميذ أحمد

ثم أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر، حربه العالمية على الإرهاب، متطلعًا إلى سقوط الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط الجديد وصعود أنظمة ديمقراطية. ومع اجتياح تسونامي الربيع العربي بلدان المنطقة، صاغت واشنطن مجدداً تصوراً لبزوغ نظام ديمقراطي-ليبرالي في المنطقة. فيما تجدد الحديث الإسرائيلي عام ٢٠٢٠م، عن "شرق أوسط جديد"، بعد قبول بعض البلدان العربية بتطبيع علاقاتها مع تل أبيب فيما يعرف بـ "اتفاقيات إبراهام".

الرابط المشترك بين كافة الرؤى الإسرائيلية-الأمريكية أن جميعها مُضللة، تخدم مصالح ذاتية، وبعيدة عن الواقع. فقد كُتب لهذه الرؤى الموت قبل أن تبصر الحياة، بسبب قيامها على فرضية واهمة بأنه يمكن تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية. وليس مستغرباً أن تفضي هذه الأحلام الواهية لمزيد من الحروب، والقتل، والدمار. مع ذلك، يبدو أن هذه الملحمة المحزنة من الفشل المستمر لم تترك أثرًا في تل أبيب، في ظل مواصلة بنيامين نتنياهو حديثه عن نشأة "شرق أوسط جديد". مُشيرًا، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر من العام الماضي -إلى خريطتين- إحداهما أسماها " الخريطة المباركة"، والتي تظهر وجود روابط سياسية، واقتصادية، ولوجستية بين إسرائيل وأصدقائها من العرب، وأخرى وصفها بـ "الخريطة الملعونة"، تضم خصوم إسرائيل وهم إيران، وسوريا، ولبنان، والعراق، واليمن. في حين لم تأت أي من الخريطتين على ذكر أي شيء يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة. فلم تقدم رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية شيئاً يذكر للمشاركة، والتوافق، والاستقرار، والسلام الإقليمي- على النقيض، فإن ما نراه في شرق أوسط جديد بعيون نتنياهو، ما هو إلا تأكيداً على مبدأ القوة الغاشمة لقوى عنصرية معادية لكل ما هو أجنبي ساعية لبسط هيمنتها من خلال استخدام آلة الحرب، والتهجير الجماعي، والإبادة الجماعية.

وفي ظل الدمار بالمنطقة نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية الممتدة من دمشق إلى غزة، ومن بيروت إلى طهران، تتكشف نوايا إسرائيل؛ حيث أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي خارطة جديدة لما يُسمي بـ "إسرائيل العظمى" متضمنة أجزاء من الأردن، ولبنان، وسوريا، والتي من المفترض أنها تجسد مملكة إسرائيل القديمة. هذا الاستفزاز المُتعمد من الجانب الإسرائيلي لا يستند إلى أساس تاريخي، وليس مفاجئاً أنه أشعل فتيل تظاهرات رأت فيها محاولة فجة لإنكار الهوية الفلسطينية والمطالبة بدولة ذات سيادة. ورغم تفاخر نتنياهو بأن انتصارات إسرائيل العسكرية، أدت إلى تغيير ميزان القوى بالمنطقة لسنوات مقبلة، إلا أن ذلك لم يثر إبهار المراقبين: في مقالها الافتتاحي، أشارت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية إلى "المعاناة التي لا توصف للشعب

إدارة صراع الشرق الأوسط تستدعي وقفًا فوريًا للعنف وتوفير المساعدات وعودة النازحين ومشاركة مجلس التعاون والهند في جهود حفظ السلام

الفلسطيني في قطاع غزة ولبنان"، وسلطت الضوء على الاتهامات الموجهة لإسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية، مشددة على أن أمن إسرائيل لن يتحقق سوى من خلال إعلاء السلام.

وفي مقالة بموقع " ميدل إيست آي"، رأى الكاتب سانسوم ميلتون أن الحرب الإسرائيلية أعادت تشكيل المنطقة، ولكن ليس على النحو الذي يعتقده نتنياهو: موضحًا أن الحرب في غزة عززت " حسًا أكثر عمقاً بالوحدة داخل الشارع العربي". داعيًا الدول العربية للاستجابة لهذه المشاعر الجياشة واستعادة دورها الفعال والزخم في إعادة تشكيل مستقبل المنطقة". وهو ما عبر عنه المحلل المقيم في أمريكا جيمس زغبي، مُشيرًا إلى أن "الشرق العربي أضحى غارقًا في حالة من الفوضى ـ ضعيفًا، مُتشرذمًا، مفتقرًا إلى بوصلة، محاصرًا في دوامة الصراعات، فاقدًا القدرة على تقرير مصيره".

وهو ما دفع مجلس التعاون الخليجي لأن يأخذ على عاتقه الاستجابة بشكل قوي وفعال لهذه الأحداث.

رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي

في ٢٨ من مارس ٢٠٢٤م، أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي "الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي". وتعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ المجلس التي يتم فيها صياغة رؤية خليجية استراتيجية مشتركة بإجماع كافة الدول الأعضاء. ومن الواضح أن هذه الرؤية نشأت في كنف الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المستمر والدمار الذي ألحقته بجيران مجلس التعاون الخليجي العرب. وخلال عرضه، وصف الأمين العام للمجلس الرؤية بأنها "ليست مجرد التزام سياسي، بل هو التزام أخلاقي نلتف حوله جميعًا". وتستند الرؤية على احترام مبادئ "المصير المشترك والأمن غير القابلة للتجزئة". ومن هذا المنطلق، فإنها تفوض دول المجلس للقيام بدور الوساطة لحل

حل النزاع يتطلب تولي السلطة الفلسطينية إدارة الأراضي المحتلة تحت إشراف مجلس التعاون والدول العربية وتنمية الحياة الاقتصادية

الخلافات من خلال المفاوضات، والقنوات الدبلوماسية، والحوار". كما أنها تمنح مكانة مركزية لجهود تسوية القضية الفلسطينية على أساس "حل الدولتين"، وتؤكد أن عرقلة الحل العادل لهذه القضية "عامل رئيسي في زعزعة استقرار المنطقة"، ويشجع على "انتشار التطرف، والكراهية، والعنف، إقليميًا ودوليًا".

تخاطب الرؤية العديد من القضايا الأخرى ذات طابع أمني وهي كالآتي

- شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.
- مكافحة الإرهاب والتطرف.
- تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة الإلكترونية.
- ضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية.
- الحفاظ على الأمن المائي وحرية الملاحة.
- الدفاع عن الموارد الاقتصادية الحيوية، وخلق فرص استثمارية، وتنفيذ مشروعات طموحة وابتكارية.
- السعي إلى حلول فعالة لمعالجة أزمة تغير المناخ.
- مجابهة التحديات التي تواجه المياه والأمن الغذائي.

وأشار نائب الأمين العام للشؤون السياسية، عبد العزيز العويشق، إلى أن الرؤية وضعت دول مجلس التعاون في قلب إطار الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال السعي إلى تجهيزها للاضطلاع بهذا الدور عبر منح الأولوية لتعزيز قدراتها المحلية من أجل" ردع المخاطر ومصادر التهديد المحدقة بأمنها وسلامة أراضيها". كما ألزمت دول مجلس التعاون نفسها ببناء شراكات استراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة، والأمن المائي، ومنع انتشار الأسلحة". ووصف مركز "ترينديز للبحوث والاستشارات"، الذي يتخذ من الإمارات مقرًا له، الرؤية الخليجية بأنها "دعوة واضحة لعصر جديد من الدبلوماسية والسلام في منطقة الخليج" من شأنها أن تشكل "الديناميكيات الجيوسياسية" في المنطقة وتقدم "منارة أمل للتعايش السلمي والتعاون" على المستويين الإقليمي والعالمي.

كما تعد مبادرة مجلس التعاون للأمن الإقليمي علامة رائدة في تاريخ المجلس الذي ظل على مدار فترات طويلة عازفًا عن تعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين أعضائه-حتى أن ميثاقه التأسيسي لم يتضمن أي إشارة أو ذكر لهذا النمط من القضايا. ورغم أن المجلس عكف خلال حقبة الألفية الثالثة على وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة الدفاع المشتركة وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، واعتبر المحلل جون -لو سمعان أن الرؤية الخليجية " علامة فارقة على صعيد مسيرة التماسك والترابط الاستراتيجي لمجلس التعاون ". وبالنظر إلى كونها أول وثيقة للمجلس تصوغ رؤية مشتركة تتعلق بالأمن الإقليمي، فليس من قبيل الصدفة أنه تمت صياغتها بعناية وحذر-دون تسمية دول بعينها والاكتفاء بالإشارة إلى بواعث القلق دون الإسهاب في تناولها، ما دفع بعض النقاد للقول بأن الوثيقة جاءت مستفيضة في صيغتها البلاغية وغير مرجح أن تصبح مسودة لعمل خليجي فعال. مع ذلك، سيجد هؤلاء المشككين أن كثيرًا من شكوكهم تمت بالفعل مخاطبتها ضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن قادة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة ٤٥ للمجلس في الكويت في ديسمبر الماضي. حيث فتحت هذه القمة آفاقًا جديدة في تعريف دور هذه المنصة للتعاون الإقليمي، ومسؤولياتها والتزاماتها. وقد أجمع قادة دول المجلس على أهمية " توحيد مواقف الدول الأعضاء ضد كافة التحديات" وتأكيد التزامها حيال استقرار المنطقة وأمنها بهدف تعزيز التعاون والروابط بين مواطني الدول الخليجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

ما يفوق ذلك أهمية، هو تقديمهم شرح واف ومفصل عن حجم المخاوف القائمة والمصالح المستهدفة. بالتالي، تضمنت الوثيقة نحو ٢٠ فقرة مُكرسة لاستعراض المحاور المختلفة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وإدانة أعمال العنف الإسرائيلية باعتبارها جرائم إبادة جماعية وعقاب جماعي للشعب الفلسطيني. بالمثل، خصصت الوثيقة ما يقرب من ١٥ فقرة لمخاطبة القضايا المرتبطة بإيران؛ احتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة، والتأكيد على دعم الكويت في نزاعها أمام إيران على ملكية حقل الدرة النفطي. إلى جانب مطالبة طهران بالالتزام بـ "مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، والتوقف عن التدخل في شؤون الدول، وحل النزاعات سلميًا". وفي خطوة تعكس تحسنًا في العلاقات مع طهران، انتقدت الوثيقة تصاعد وتيرة التوترات الإقليمية من خلال الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها إيران (دون ذكر إسرائيل بشكل مباشر).

تضمنت الوثيقة أيضًا عرضًا مستفيضًا للعديد من القضايا الإقليمية والعالمية: اليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، والسودان، وليبيا، والمغرب، وأفغانستان، والصومال، والحرب في أوكرانيا. فيما أشارت إلى الحوار الاستراتيجي والاجتماعات الوزارية

الدمار بالشرق الأوسط نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية

من دمشق إلى غزة ومن بيروت إلى طهران يكشف نوايا إسرائيل

المشتركة التي عقدها المجلس في عام ٢٠٢٤م، مع العديد من البلدان بما في ذلك: الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، والبرازيل، والهند، واتحاد البنلوكس، ودول الشمال الأوروبي الخمس، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فضلاً عن المفاوضات التجارية التي أجراها مع كل من تركيا، وكوريا الجنوبية، ونيوزلندا.

تعكس رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي والوثيقة الصادرة عن القمة الأخيرة وحدة المجلس، وخطواته الواثقة، ووعيه بحجم التحديات الناجمة عن الهزة التي يتعرض لها النظامين الإقليمي والعالمي، بجانب حرصه على الاضطلاع بدور بنّاء مُستمد مما وصفته الرؤية، ب "المكانة الدينية والثقافية للدول الأعضاء، وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية المحورية، وموقعها المركزي وسط أهم الممرات البحرية، ودورها الرائد في تسوية الأزمات السياسية والاقتصادية إقليميًا وعالميًا". يعد هذا المستوى الذي حققه مجلس التعاون الخليجي من الوحدة، والثقة في النفس، والزخم، نتاج عملية تطور استمرت على مدار ٥ أعوام أو ما يقرب من ذلك، وهو ما سيتم تناوله خلال الفقرات التالية:

التمسك بـ التعددية القطبية

إن الأساس الذي قامت عليه رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي والبيان المشترك المفصل الصادر عن القمة المنعقدة في ديسمبر الماضي، تم الإعداد له من خلال توسع دول المجلس شرقًا في علاقاتها الاقتصادية وروابط الطاقة لديها، ومع اكتسابه المزيد من الثقة، تَعززت الاستقلالية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي في النظام الناشئ متعدد الأقطاب. وقد انعكس الجنوح الخليجي المتزايد صوب الشرق، مع تحول أنماط التجارة الخليجية صوب آسيا. وقد بدأ ذلك مع نمو صادرات الطاقة إلى الأسواق الآسيوية بالتزامن مع تحقيق الولايات المتحدة وكندا اكتفاءً ذاتيًا من الإنتاج النفطي ومؤشرات تراجع الطلب في غرب أوروبا نتيجة التحول صوب مصادر الطاقة الخضراء. واليوم، يبلغ إجمالي الواردات الآسيوية من صادرات النفط والغاز الخليجيين ٧٠٪: حيث تستورد الصين ٢٠٪، وجنوب آسيا (بما في ذلك الهند) ١٥ ٪، فيما تصل الواردات اليابانية ١٥ ٪، وتبلغ واردات رابطة دول آسيان وكوريا الجنوبية مجتمعة ١٠ ٪.

ومن المرجح أن يستمر هذا النمط، على مدى العقدين المقبلين على أقل تقدير، وسط توقعات بأن تصبح الهند أكبر مصدر للطلب العالمي على النفط بحلول عام ٢٠٣٠م. وبينما قد تتمكن الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية من تقليص وارداتها الهيدروكربونية إلى حد ما، تظل الخطوات الفعلية في مسيرة التحول صوب الطاقة الخضراء غير محسومة بعد، بما يوحي باستمرار قوة الطلب على مصادر الطاقة التقليدية. وينطبق ذلك بشكل خاص على إمدادات الغاز الطبيعي المتوقع أن تكون الوقود الرئيسي في مسار التحول الطاقي. بالتالي، من المتوقع أن يتضاعف معدل الطلب الصيني على الغاز الطبيعي إلى ٧٠٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٥٠م، مقارنة بـ ٣٦٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١م، وتشير التقديرات إلى أن معدل استهلاك منطقة آسيا -المحيط الهادئ للغاز الطبيعي بشكل عام سيقفز من ٦٠٠ مليار متر مكعب في ٢٠٢١م، إلى ١٦٠٠ مليار متر مكعب بحلول ٢٠٥٠م.

تنعكس بيانات الطاقة المُشار إليها عبر أنماط التجارة أيضًا، حيث أصبحت الصين حاليًا شريكًا رئيسيًا لمجلس التعاون. وخلال عام ٢٠٢١م، استحوذت الصين على حوالي ١٢٪ من التجارة المتبادلة للإمارات، مع بلوغ التجارة غير النفطية ٥٨ مليار دولار، ويعد المجلس أكبر شريك تجاري إقليمي للهند: حيث شكلت تجارته مع الهند ما بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م، نحو ١٦٪ من إجمالي حجم تجارة الأخيرة، مقارنة بنحو ٦, ١١٪ مع الاتحاد الأوروبي. ويدعم التحسن في العلاقات التجارية والطاقة بين دول المجلس وآسيا استثمارات كبيرة ثنائية الاتجاه، وخاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا.

بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون

يتزامن توجه دول المجلس نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق، مع توسع نطاق المشاركة في كل من مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، اللتين تمثلان قوى اقتصادية صاعدة خارج نطاق الدول الغربية. حيث يشكل أعضاء مجموعة بريكس ٣٠٪ من المساحة اليابسة للكرة الأرضية، و٤٥٪ من تعداد سكان العالم، و٣٧٪ من الناتج المحلي العالمي الإجمالي، و١٨٪ من التجارة العالمية. وفي أعقاب انعقاد قمة "بريكس" بمدينة جوهانسبرغ في أغسطس ٢٠٢٣م، تم الترحيب بانضمام كل من السعودية، والإمارات، وإيران، ومصر، وإثيوبيا كأعضاء بالتكتل.

وتقدم "بريكس" لمجلس التعاون العديد من الفرص الجذابة:

ساهم توسع دول المجلس شرقًا في تَعزيز الثقة والاستقلالية الاستراتيجية للمجلس في النظام الناشئ متعدد الأقطاب

أولًا، تشكل المكانة المركزية لمجموعة بريكس على مستوى اقتصاد الطاقة العالمية موضع جذب لمجلس التعاون، حيث يمثل أعضاؤها ٤٣ ٪ من الإنتاج العالمي من النفط و٣٢ ٪ من الغاز الطبيعي، بينما يمثلون أيضًا ٣٨ ٪ من واردات النفط الصينية والهندية.

ثانيًا، بلغت حصة دول بريكس في التجارة العالمية من السلع ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢٢م، مع نمو ملحوظ للتجارة البينية بين الدول الأعضاء بالمجموعة. على سبيل المثال، شهدت التجارة الروسية تحولًا متناميًا صوب الصين والهند، في أعقاب العقوبات الغربية المفروضة على موسكو على خلفية حربها على أوكرانيا.

ثالثًا، قدم بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس والبنك الآسيوي للبنية التحتية والاستثمار الذي تقوده الصين، والذي يضم السعودية والإمارات كجهات مساهمة، ائتمانًا يزيد عن ٧١ مليار دولار لمشروعات متنوعة في مجالات: البنية التحتية، والصحة العامة، والطاقة النظيفة.

رابعًا، يمكن أن يلعب بريكس دورًا في التشجيع على المعاملات غير الدولارية ودعم العملات الرقمية، مستفيدًا من مكانة أعضائه كمُصدرين ومستوردين للسلع. فضلًا عن سلة الاحتياطيات التي يزخر بها والتي يمكن الاستعاضة بها عن حزم دعم صندوق النقد الدولي في مساندة الدول التي تعاني أزمات مالية.

خامسًا، أنشأت مجموعة بريكس الموسعة "شراكة حول الثورة الصناعية الجديدة" و"مركز الكفاءات الصناعية" لتعزيز الابتكار والتعاون في التقنيات الناشئة مثل: الطاقة النظيفة والرقمنة والذكاء الاصطناعي.

وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون أحد أبرز التكتلات الأخرى التي يتعاون معها مجلس التعاون. وتضم المنظمة التي أنشأتها الصين عام ٢٠٠١م، كلًا من روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، والهند، وباكستان، وإيران. فيما تم منح كل من السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت صفة شركاء في الحوار، إلى جانب تركيا ومصر. ويمثل ذلك امتدادًا رئيسيًا لمشاركة مجلس التعاون في أوراسيا، بما يضع حجر الأساس لما يصفه الأكاديميان الصينيان دي غانغ وفانكسي بأنه "تشكيل مجتمع آسيوي شامل في العصر الحديث".

تضفي هذه المشاركة الحديثة قيمة للجانبين. فبينما ينعم مجلس التعاون وأعضاء المنظمة بعلاقات تجارية كبيرة، تفتح مشاركته الموسعة مع دول أوراسيا آفاقًا جديدة للاستثمار والمشاركة في مشروعات الربط اللوجيستي. بينما، يظل المجال الأمني زاخرًا بالآفاق والإمكانات المثيرة التي لم تستكشف بعد-بخلاف المخاوف التقليدية المتعلقة بالتطرف، والإرهاب، والاتجار في المخدرات، والأسلحة، لقضايا مثل التعاون في دعم منظومة الأمن الآسيوي الأوسع نطاقًا كجزء من نظام ناشئ متعدد الأقطاب. كذلك، تتيح الشراكة مع "بريكس " و"شنغهاي" سبلًا لتمكين مجلس التعاون من تنويع مشاركاته الدبلوماسية والاقتصادية، وممارسة دور نشط في إعادة كتابة قواعد الأنظمة العالمية، بل وحتى تشكيل هياكل الحكومة الجديدة بدلا من المؤسسات الغربية التي ظلت على مدار العقود السبعة الماضية تتحكم في شكل التفاعلات الدولية.

ثانيًا، تتيح هذه التكتلات لمجلس التعاون إمكانية تجاهل روابطه الأمنية التقليدية مع القوى الغربية، والتأكيد على استقلاليته الاستراتيجية من خلال سعيه لتوسيع التعاون مع الشركاء البارزين في مناطق جغرافية مختلفة مثل الصين، والهند، وروسيا، مع الحفاظ على علاقات متبادلة المنفعة مع الغرب.

ثالثًا، يساعد تنوع المشاركات الاستراتيجية في تعزيز التعددية القطبية ونبذ التركيز الذي تقوده الولايات المتحدة على نظام حرب باردة جديد يسعى لإجبار الدول للانحياز إلى معسكر دون الآخر.

الشراكة الخليجية-الهندية

بينما يخطو مجلس التعاون تجاه مسيرة الاضطلاع بدور موحد وبنَاء في المنظومة السياسية والاقتصادية العالمية، يمكن أن تصبح الهند شريكًا مهمًا في هذا المسعى. حيث تمتد العلاقات الهندية مع المنطقة إلى آلاف السنين. وظلت مستمرة دون انقطاع، مع تطورها للاستجابة للاحتياجات والقدرات المتغيرة لدى الجانبين. وعلى مدى القرون الماضية، أصبحت الهند مصدرًا رئيسيًا للمواد الغذائية، والمنسوجات، وغيرها

يتضاعف الطلب الصيني على الغاز إلى ٧٠٠ مليار متر ويقفز استهلاك آسيا والمحيط الهادئ إلى ١٦٠٠ مليار متر مكعب بحلول ٢٠٥٠

من عناصر الحياة لدول المنطقة. فضلًا عن بروزها خلال أوائل القرن العشرين كمقصد للوفود الطلابية، والسياحية الخليجية، والسياحة العلاجية. وتدريجيًا، تحولت الهند، منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى مستورد رئيسي لإمدادات الطاقة الخليجية ومُوردًا للقوى العاملة الماهرة. والآن، يتواجد نحو تسعة ملايين هندي يعملون بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلون أكبر جالية مهاجرة في كل دولة من دول مجلس التعاون منفردة، فضلًا عن وجودهم على كافة درجات السلم الاقتصادي. وأصبح الهنود شركاءً في شركات التكنولوجيا الناشئة داخل بلدان مجلس التعاون، حتى أن العديد منهم أسس مشروعاته الخاصة بمليارات الدولارات، أيضًا تفاعل كبير بين قطاعي الشركات الهندي والخليجي، مع استثمارات متبادلة في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والصناعة، والتكنولوجيا.

في عام ٢٠١٠م، أكدت الهند السعودية على شراكتهما الاستراتيجية، التي باتت تشمل الآن كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ومنذ عام ٢٠١٥م، بذل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي جهدًا كبيرًا في سبيل تعزيز الروابط من البلدان الخليجية من خلال الحرص على التفاعلات الشخصية المنتظمة مع قادة دول المجلس، وإضفاء الطابع المؤسسي على منصات الحوار والتعاون، ومراقبة التقدم في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية عن كثب. وقد دعمت هذه المبادرات جهود التعاون المتعدد الأطراف عبر المشاركة في تكتلات دولية مثل بريكس ومنظمة شنغهاي ومجموعة "آي تو يو تو" (التي تضم كل من أمريكا، وإسرائيل، والإمارات، والهند)، بخلاف مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط بين آسيا وأوروبا عبر شبه الجزيرة العربية. كما أسست الهند شراكة ثلاثية مع فرنسا والإمارات تركز على تعزيز الأمن الملاحي والتعاون في مجال التكنولوجيا.

الآفاق المستقبلية

ساهم إضافة محتوى أمني ودفاعي ثري في تعزيز العلاقات التقليدية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشمل أبعادًا متعددة في مجالات الطاقة، والاقتصاد، والتفاعل بين المجتمعات. فأصبح هناك تفاعلات منتظمة بين دول مجلس التعاون والقوات المسلحة وأجهزة الأمن الهندية، فضلًا عن التدريبات المتكررة التي تعزز الألفة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك. وتخضع هذه الشراكات الاستراتيجية لإشراف القادة الوطنيين، ووزراء الخارجية، ومُستشاري الأمن القومي.

تجدر الإشارة إلى أنه حتى وقت قريب كانت العلاقات الهندية ـ الخليجية تقتصر على المستوى الثنائي؛ أي أنه في الوقت الذي تنعم نيودلهي بعلاقات وثيقة، ومتنوعة، وجوهرية مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي منفردة، فإنها لم تكن تتعامل مع مجلس التعاون الخليجي كمجموعة متكاملة سوى من خلال التعاملات غير الرسمية مع الترويكا الخليجية (الثلاثي الرئاسي لمجلس التعاون الخليجي) على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تم تصحيح هذا الإغفال في سبتمبر العام الماضي، حينما أكد وزير الشؤون الخارجية الهندي د. سوبرامانيام جاي شانكار، خلال لقائه مع وزراء خارجية مجلس التعاون -على أهمية المجلس باعتباره الجوار الممتد للهند، مؤكدًا على ضرورة تأسيس هذه الشراكة على ثلاثة مبادئ "الشعوب، والازدهار، والتقدم". وقد اُختتم اللقاء بالإعلان عن خطة عمل مشتركة تمتد لأربعة أعوام، تمنح الأولوية للتعاون الأمني في مجالات الدفاع، والتدريبات العسكرية، والتعاون الصناعي. كما حدد الاجتماع مجالات أخرى للتعاون -الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وطرق التجارة الاستراتيجية والأمن البحري، والأمن السيبراني. وعلى هذا النحو، فإن خطة العمل المشتركة مع الهند تكمل رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي، بالنظر إلى أن الأخيرة تركز على أهمية بناء دول المجلس " علاقات استراتيجية وتأسيس شراكات إقليمية ودولية" من أجل تحقيق الأمن، والاستقرار، والسلام في المنطقة. وقد أكدت مشاهد الموت المروعة والدمار الذي عصف بمنطقة الشرق الأوسط على مدار العام الماضي أن المنطقة موطن لبعض القضايا المهمة المستعصية التي تحدت جهود الوساطة الدولية ومحاولات التسوية، كونها تعتبر حاسمة في تحديد الهويات والدفاع عنها وعن مصالح الشعوب المتاحرة. فإن ثمانية عقود كاملة من العداء، والصراعات، وإراقة الدماء لم تجلب الأمن والرخاء لأي من الأطراف الفاعلة، بل كانت كفيلة لضمان أن كل مواجهة تُرسي أساسًا لمواجهة أخرى مقبلة أكثر دمارًا وهلاكًا.

وفي ضوء الرؤى الجديدة التي أصبحت تشكل ملامح المشاركات الهندية-الخليجية والتعاون بين الجانبين وتشجع على مزيد من التقارب الاستراتيجي، تم تمهيد الطريق من أجل تعاون مثمر بين الجانبين لتحقيق الاستقرار في المنطقة عبر بناء الثقة المتبادلة بمرور الوقت، والعمل نحو بناء سلام مستدام. وفي إطار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والصراع الفلسطيني -الإسرائيلي تحديدًا-عين على مجلس التعاون والجانب الهندي،

بالتنسيق مع شركائهما في المنطقة، اتباع نهج من أربع مراحل كما يلي

إدارة الصراع: يستدعي ذلك وقفًا فوريًا لأعمال العنف، وتبادل الأسرى الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين، وتوافر المساعدات الإنسانية، وعودة النازحين إلى أوطانهم. ويمكن أن تشهد هذه المرحلة انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة ونشر قوات حفظ سلام. ومع تسهيل الولايات المتحدة سبل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، يتسنى لمجلس التعاون والهند إلى جانب الشركاء الآخرين تزعم جهود حفظ السلام والإغاثة.

حل النزاع: قد يتطلب الأمر تبني نهج جديد حيث تتولى السلطة الفلسطينية، بعد إصلاحها، إدارة الأراضي المحتلة على أن تركز مهمتها الرئيسية على إعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني في غزة تحت إشراف دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وتنمية الحياة الاقتصادية القابلة للاستمرار، مع السماح لإسرائيل بالوصول إلى احتياطيات الغاز البحرية في غزة، وتنمية مصائد الأسماك والسياحة.

المرحلة الثالثة: يقتضي إعادة تعريف العلاقات بين فلسطين والكيان الإسرائيلي مستوى عال من الثقة المتبادلة، مع التخلي عن المواقف المتصلبة ذات المحصلة الصفرية. وبإمكان دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر، أن تلعب دورًا تيسيريًا رئيسيًا، مع حضور أمريكي نشط يضمن المصالح الأمنية للطرفين.

المرحلة الرابعة: ربما تشهد تخفيفًا لحدة المخاوف الإسرائيلية الكامنة تجاه إيران، مع إمكانية تحقيق تكامل بين الدولتين ودول الجوار ضمن إطار أمني إقليمي شامل. ونظرًا إلى المواقف المترسخة والمشحونة عاطفيًا بين الخصوم الرئيسيين، قد يستغرق الأمر جهدًا دبلوماسيًا مطولًا بما يختبر مدى التزام ومرونة رعاة عملية السلام ومواردهم.

وإذا ما وضعنا في الحسبان المذابح المستمرة، وبقاء الحكومة اليمينية المتطرفة الإسرائيلية في السلطة، فضلًا عن الشعور بنشوة الانتصار في البلاد، والعداء العميق بين إيران وإسرائيل (المدعومة من الولايات المتحدة)، قد يبدو مسار العمل المذكور أعلاه غير واقعي ومندفعًا. ولكن من يدري؟ فكما يقول جلال الدين الرومي: "أحيانًا تمنحنا عتمة الكهف الباردة فسحة الضوء الذي ينير لنا السبيل". / "أحيانا تمنحنا عتمة الكهف الباردة شقاً من النور ليرشد خطانا

* السفير الهندي السابق لدى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة

تعزيز العلاقات الخليجية . الأمريكية في عهد ترامب لتحقيق السلام والاستقرار

مرحلة ترامب تحمل فرصًا لحل الأزمات وقيام شراكات شريطة تطوير مشروع مشترك لمستقبل المنطقة

أخيراً وصل الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض منهيًا حالة الترقب التي بدأت مع ظهور نتائج الانتخابات التي فاز فيها على منافسته الديمقراطية كاميلا هاريس التي أدخلت السياسة العامة بحالة من الشلل منذ ذلك الحين بسبب فقدان الإدارة التي خسرت الانتخابات التفويض الشعبي. الأمر المهم الذي يتطلع إليه العالم هو مدى التزام الرئيس الجديد بوعوده الانتخابية وهي كثيرة ومثيرة للجدل تناولت العديد من القضايا التي إن تحققت فإن من شأنها أن تحدث انقلابًا في السياسة العالمية يؤدي إلى فسح المجال أمام العديد من الفرص لكنه بدون شك سوف يجلب الكثير من التحديات التي قد تستهدف أسس النظام العالمي.

السفير. د. غانم علوان الجميلي

هذه الخلفية شكلت الدافع وراء تبني القمة الخليجية لقرار مهم بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة حيث أعلنت في بيانها الختامي عن " تطلع دول مجلس التعاون لتعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة في ظل رئاسة ترامب والعمل معًا على تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة والعالم". نحاول في هذه المقالة استشراف أهم التوجهات في السياسة الخارجية للإدارة الجديدة وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية-الخليجية وعلى الأمن والسلم في المنطقة وأثر ذلك على أهم قضايا المنطقة.

الصفات الشخصية للرئيس ترامب وتأثيرها على إدارته

هناك عوامل عديدة تداخلت في تشكيل شخصية ترامب من أهمها القضايا التي تعلمها من والده رجل الأعمال فريد ترامب الذي كون ثروة من العمل في قطاع العقارات بمدينة نيويورك. ترامب الأب الذي يعود لأصول ألمانية كان معروفاً بأفكاره النازية التي ورثها ونادى بها ترامب الابن في مختلف مراحل حياته ومنها نظرته إلى الأقليات والتخويف والترهيب منها ومن المسلمين واتهامه للرئيس أوباما بأنه مسلم وغير أمريكي وأنه قام بتزوير شهادة ميلاده. كذلك فإن من الأمور التي تعلمها من والده البراغماتية الشديدة ومن ذلك علاقته بالمافيا في مدينة نيويورك التي كانت تسيطر على اتحادات عمال البناء وصالات القمار بالإضافة إلى دورها الكبير في عالم المال. العامل الآخر الذي ورثه عن والده هو أهمية إحاطة نفسه دائماً بإناث على أعلى درجات الولاء والذين هم على أتم الاستعداد لتلقي السهام في سبيل حمايته بالطبع الولاء هنا يسير باتجاه واحد. ولذلك فهو يمتاز بجرأة كبيرة على المخاطرة لكن ليس بنفسه وإنما بالآخرين.

يعتبر عمله في الإعلام من أهم المنعطفات في حياته التي شكلت صورته الخارجية من خلال برنامجه (The Apprentice) الذي أكسبه شهرة كبيرة أوصلته إلى النجومية لأن دوره في البرنامج الذي دام لسنوات منحه شخصية جديدة بعيدة عن شخصيته الحقيقية، وهي صورة المسؤول الحازم الذي لا يتساهل مع أقرب المقربين منه. هذه التجربة رسخت عنده قناعة بأهمية المظاهر الشخصية أولاً وقبل كل شيء، فالمهم عنده في الزيارات الرسمية المظاهر الرسمية والعروض التي يظهر فيها بمظهر القائد والزعيم المبجل. كما أنه يؤمن بأن كل قرار أو موقف يجب أن يقاس بمقدار الشعبية التي يمكن أن يجنيها أو يفقدها من ورائه، وكانت هذه القضية هي أحد الأسباب التي دفعت به للضغط على نتنياهو لقبول وقف إطلاق النار في غزة، لأنه يعتقد بأن الحرب تظهر إسرائيل بصورة غير جيدة أمام العالم.

أمريكا من وجهة نظر ترامب ليست بحاجة لشركاء يستغلونها لتحقيق مصالحهم وسيعيد النظر في علاقات واشنطن مع "الناتو"

أهم ملامح سياسة ترامب الخارجية

أبرز المتغيرات التي سوف تشهدها المرحلة القادمة ستكون في مجال السياسة الخارجية الأمريكية وتستهدف الأساس الذي قامت عليه تلك السياسة منذ الحرب العالمية الثانية، ألا وهو الأمن الذي يعتبر العامل الأهم وراء هيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية في فترة الحرب الباردة، حيث سعت إلى تقسيم العالم إلى معسكرين متصارعين هما الشيوعي والغربي، والذي تحول في فترة الحرب على الإرهاب إلى صراع بين محوري الخير والشر.

الانشغال بالقضية الأمنية فتح المجال أمام منافسي الولايات المتحدة وفي مقدمتهم الصين لسحب البساط الاقتصادي من تحت أقدامها، فاستطاعت الصين أن تصبح الشريك الأول لمعظم دول العالم مزيحة أمريكا من مكانتها التقليدية. هذا الوضع سوف يتغير ويصبح الاقتصاد هو محور الصراع العالمي، الذي سوف يتركز على جبهات محددة من أهمها السيطرة على الموارد الطبيعية، والأسواق، وطرق التجارة العالمية. لذلك سوف تتبنى الإدارة سياسات من أهمها:

- أمريكا أولاً: ينظر الرئيس إلى الولايات المتحدة نظرته لنفسه، وهي أن عليها أن تقدم مصالحها أولاً وأخيراً بغض النظر عن آثار ذلك على الآخرين. وأن الغاية الوحيدة من العلاقات هي تحقيق أكبر قدر من المصلحة الآنية. هذه المقاربة سوف تكون لها تبعات كبيرة خصوصاً على المنظمات الدولية والعمل المشترك. لابد من التذكير هنا بأن النظام العالمي الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية تأسس على قواعد وأتخذ وسائل لضمان ديمومته من أهمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وغيرها. ولعل من أكبر الشواهد على المقاربة الجديدة أن مجلس النواب الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة وتسيطر عليه أغلبية جمهورية، أصدر أول قرار له بمعاقبة كوادر المحكمة الجنائية الدولية على إصدارهم مذكرة اعتقال بحق نتنياهو.

التغيير القادم سوف يشمل المقاربة التي كانت الولايات المتحدة تلجأ إليها في مواجهة المخاطر ومعالجة الأزمات وذلك من خلال العمل المشترك وإقامة ترتيبات دائمة وآنية، مثل

الحل النهائي عند ترامب: الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان والمستوطنات ومسار لحل الدولتين وليس إقامة دولة فلسطينية

حلف الأطلسي والتحالف لمكافحة الإرهاب. هذه الناحية سوف تشملها عملية التغيير أيضاً، لأن الولايات المتحدة، من وجهة نظر ترامب، ليست بحاجة إلى شركاء يستغلون علاقتهم بها لتحقيق مصالحهم. ولذلك سوف يقوم بإعادة النظر بعلاقات الولايات المتحدة مع أقرب حلفائها مثل حلف الأطلسي، كما أنه أعلن عن نيته فرض تعريفة جمركية على الواردات من كندا والمكسيك على الرغم من ارتباط هذه الدول باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، مع أنه هو الذي وقع على صيغتها الحالية في فترة رئاسته السابقة. وإذا لم يكن ذلك كافياً فقد صرح برغبته في ضم كندا إلى الولايات المتحدة.

- تصفير الصراعات المستدامة مثل الحرب في أوكرانيا والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط في سبيل توجيه الجهود نحو المنافسة الاقتصادية.

- الحفاظ على دور الدولار كعملة عالمية ومحاربة جهود الدول، مثل مجموعة بريكس، الساعية إلى اعتماد عملات أخرى في المعاملات التجارية العالمية وخصوصاً في أسواق الطاقة.

- إعادة السيطرة الأمريكية الشاملة على قناة بنما وضم غرينلاند إلى الولايات المتحدة. وعندما سئل الرئيس المنتخب عن احتمال استخدامه للقوة في هذين المجالين، قال بأنه سوف يلجأ إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال استخدام جميع الوسائل ومنها الاقتصادية والعسكرية.

أثر السياسات الجديدة على قضايا المنطقة

السياسات التي سوف تتخذها الإدارة القادمة في واشنطن سوف يكون لها الأثر الكبير على قضايا المنطقة ومن أبرزها

- **القضية الفلسطينية:** الأولوية الأولى لإدارة ترامب هي تحقيق ما يسمى بالحل النهائي للقضية الفلسطينية بعد تحقيق وقف إطلاق النار في غزة. الحل النهائي سوف يشمل الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان وأغلب المستوطنات، إن لم يكن جميعها، مع وضع مسار لحل الدولتين، ليس بالطبع إقامة دولة فلسطينية، بل وضع خارطة طريق مرنة نحو الوصول لذلك، يتبع ذلك تطبيع العلاقات بين الدول العربية خصوصاً المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وإقامة منظومة أمنية أمريكية تشمل دول الإقليم وإسرائيل.

- **القضية السورية:** الاعتماد على الشريك التركي في تصفية الوجود الروسي والإيراني في سوريا.

- **الموقف من إيران:** بات من الواضح أن دور المشاكس الذي اضطلعت فيه إيران في المنطقة منذ قيام الثورة الإسلامية هناك والذي تضمن إثارة النعرات الطائفية وتبني جماعات مسلحة تعمل خارج سلطة الدول، قد استنفذ أغراضه. لذلك نشط الوسطاء في حمل الرسائل إلى قادة دول المنطقة وفي مقدمتها إيران والعراق بأن المرحلة القادمة تتطلب حصر السلاح بيد الحكومات، وإنهاء أدوار الأجنحة العسكرية لإيران مثل حزب الله والحشد الشعبي في العراق. هذه القضية تجلت بوضوح في خطاب التنصيب للرئيس اللبناني الجديد جوزيف عون عندما أعلن عن عزمه العمل على حصر السلاح بيد الدولة.

- **تطوير المصالح الاقتصادية مع دول الخليج:** اهتمام الإدارة القادمة سوف يتركز على تطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة مساهمة الشركات الأمريكية في اقتصاديات المنطقة وهي خطة تقف وراءها دوافع اقتصادية وأخرى جيوسياسية تسعى إلى الحد من تنامي دور الصين الاقتصادي والسياسي في المنطقة، مع تركيز الجهود على زيادة التعاون في قطاعات الطاقة متمثلة بالنفط والغاز والطاقة البديلة في سبيل تقليل اعتماد أوروبا على موارد الطاقة القادمة من روسيا كذلك سيكون هناك اهتمامًا متزايداً بتنمية طرق التجارة البرية والبحرية مثل الممر الاقتصادي في سبيل منافسة استراتيجية الصين للسيطرة على طرق التجارة العالمية من خلال مبادرة الحزام والطريق.

- **تغيير قواعد اللعبة في العراق:** المتغيرات الجديدة في المنطقة سوف تلقي بظلالها على العراق الذي من المرشح أن يشهد تغييراً قد يأتي على ثلاثة مستويات، الأول سوف يكون على شكل تغييرات شكلية مثل إنهاء الميليشيات المسلحة المنفلتة والإبقاء على الحشد الشعبي، لكنها تحافظ على النظام السياسي والنفوذ السياسي الإيراني مع زيادة في النفوذ العربي والتركي. الاحتمال الثاني هو إحداث نقلة كبيرة في النظام السياسي في العراق من خلال إنهاء الدور الإيراني وحصر السلاح بالدولة

يسعى ترامب لتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإقامة منظومة أمنية أمريكية تشمل دول الإقليم وإسرائيل

وحل الحشد الشعبي وإحداث تغييرات بنيوية تشمل القضاء على الفساد. هذا هو الاحتمال الأقوى، لأنه إن لم يتحقق فسيكون الاحتمال الثالث وهو السيناريو السوري المتمثل بسقوط النظام. هذه الاحتمالات تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الطبقة الحاكمة في العراق على قراءة الأوضاع العالمية القراءة الصحيحة ووضع الاستجابة المطلوبة موضع التنفيذ.

الخيارات الصعبة أمام دول الخليج

حالة الدول التي تمنت وصول ترامب إلى الحكم ثانية يصدق عليها المثل الغربي الذي يقول: "انتبه إلى ما تدعو إليه في صلاتك، لأنه قد يصبح حقيقة". فها نحن نستقبل إدارة أمريكية جديدة على رأسها الرئيس الأسبق ترامب، وهي النتيجة التي كانت تتأملها العديد من الدول الخليجية التي تأثرت من سياسات إدارة بايدن المترددة والمرتبكة. إدارة ترامب سوف تحاول أن تتحرك بسرعة كبيرة خصوصاً وأنها مدعومة بأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، تجعل من الصعب جداً على المعارضة الوقوف أمام اندفاعتها القادمة التي لن تأتي بدون ثمن لأنها سوف تضع دول المنطقة أمام خيارات صعبة، من أهمها

١. **السلام مقابل السلام في القضية الفلسطينية:** الرئيس ترامب خلال فترة رئاسته الأولى لم يكن متحمساً لفكرة حل الدولتين، بالإضافة إلى أنه صرح في حملته الانتخابية بأن إسرائيل صغيرة من حيث المساحة ولذلك سوف يعمل على توسيع رقعتها الجغرافية، وهذا يعني ضمنياً الاعتراف بضم الجولان وغالبية أو جميع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل. هذه النتيجة سوف تؤدي إلى وأد فكرة الدولة الفلسطينية، وبالنتيجة إنهاء أي أمل واقعي بحل الدولتين الذي سوف يخرج بشكل وعود لن تحقق للفلسطينيين الحد الأدنى من طموحاتهم، هذا بالإضافة إلى أنه سوف يطالب الدول العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية بتحمل أعباء الأمن والاقتصاد في الأراضي الفلسطينية ودفع فاتورة إعادة إعمار غزة والدمار الذي خلفته آلة الخراب الإسرائيلية.

٢. **التصعيد مع إيران:** الرئيس المنتخب توعد إيران ومشروعها النووي في العديد من المناسبات. هذه الدعوات تناغمت مع تصريحات العديد من المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية وخصوصاً المتشددين منهم الذين طالبوا بقصف المنشآت النووية الإيرانية، التصعيد القادم قد يظهر على واحد من المستويات التالية

– التغيير الشكلي للدور الإيراني من خلال التخفيف من النبرة الطائفية وإنهاء دور الميليشيات المسلحة في العراق ولبنان، لكن مع المحافظة على الدور السياسي وإحداث عملية توازن في دور إيران في العراق واليمن ولبنان، وهذا أمر مستبعد لأنه يتعارض مع التوجهات الجديدة للمنطقة. كذلك يتناقض مع التصريحات المتشددة التي صدرت عن القيادة في إيران ومنها دعوة المرشد الأعلى لمن أسماهم الشرفاء في سوريا لمعارضة الحكومة الجديدة.

– الاحتمال الثاني التصعيد من خلال رفع حدة منظومة العقوبات الاقتصادية التي يسميها ترامب "الضغوط القصوى"، لإجبارها على تقديم تنازلات سياسية تشمل إنهاء دورها العسكري في المنطقة مع العودة إلى مفاوضات جديدة حول برنامجها النووي.

– الاحتمال الثالث يشمل التصعيد العسكري والسعي لتغيير النظام السياسي في إيران وإبدال نظام ولاية الفقيه بنظام أقل اندفاعًا في التوجهات الدينية وأكثر انسجامًا مع توجهات السياسة العالمية الجديدة. هذا التغيير قد يسبقه هجوم عسكري إسرائيلي-أمريكي واسع يشمل العديد من المفاصل الحيوية ومنها المنشآت النووية يؤدي بالنتيجة إلى شلل النظام أو إسقاطه من خلال انتفاضة شعبية، خصوصاً وأن الأوضاع الداخلية مهيأة وقد تزداد سوءًا مع تشديد منظومة العقوبات الاقتصادية. الاحتمال الثاني هو الأرجح الآن، لكن فشله قد يدفع بالاحتمال الثالث إلى الواجهة. شعور إيران بخطورة المرحلة القادمة هي التي دفعت بالرئيس الإيراني إلى زيارة موسكو والتوقيع على اتفاقية شراكة مع روسيا قبل فترة قليلة من تنصيب ترامب.

بغض النظر عن واقعية التوجهات الأمريكية فإن المرحلة القادمة تشكل فرصة نادرة أمام القيادة في إيران لإعادة رسم دورها في المنطقة وبناء علاقات تعاون مع دول الإقليم أساسها المصالح المشتركة. يبقى السؤال الأهم عن قدرة النظام الإيراني

على التخلص من تبعات الماضي والعمل الجاد على وضع الاستراتيجية الجديدة موضع التنفيذ، خصوصاً وأن الوقت محدود جداً.

٣. صعود الدور الإقليمي لتركيا: يتمتع الرئيس التركي بعلاقة قوية مع الرئيس ترامب تعود إلى ما قبل فترة رئاسته الأولى ربما بسبب اهتمامه الشخصي بإسطنبول التي هي من المدن التي تستضيف أحد أبراج ترامب. النجاح الأولي لتركيا في إدارة عملية التغيير في سوريا سوف يساعد الولايات المتحدة في تقليص النفوذ العسكري الروسي في سوريا ومنافسة النفوذ الاقتصادي الصيني. تنامي الدور التركي سوف يفسح الطريق أمام شراكة أقوى بين دول المنطقة وأوروبا أساسها التعاون في مجال الطاقة.

٤. الاختيار في العلاقة مع الصين: شهدت السنوات الماضية سعياً من دول الخليج للعب دور متوازن بين الولايات المتحدة والصين، حيث ترتبط الأخيرة بعلاقات اقتصادية قوية مع دول الإقليم أساسها سد احتياجات الصين من موارد الطاقة ورغبة الصين في أسواق المنطقة، والاستفادة من موقع دول الخليج على طرق التجارة العالمية لتسهيل سير التجارة الصينية مع العالم. ولعل من أبرز نتائج هذه المقاربة رغبة دول الخليج في التقارب مع مجموعة بريكس بلس، وهي التي توجت بعضوية دولة الإمارات فيها وتعبير البحرين عن رغبتها بعضوية المجموعة.

إدارة ترامب سوف تسعى إلى تركيز الجهود على مواجهة الغريم الصيني في العديد من مناطق العالم وفي مقدمتها منطقة الخليج التي تعتبر حلقة مهمة في الاستراتيجية الصينية المسماة بالحزام والطريق. أهمية المنطقة دفعت بالصين إلى توسيع تواجدها الاقتصادي في المنطقة ليشمل الوجود العسكري، حيث نجحت في إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي، وحصلت على موافقة الحكومات السابقة في كل من اليمن والسودان للحصول على تسهيلات وإقامة وإدارة موانئ فيهما لكي تضمن مواطئ قدم على بحر العرب والبحر الأحمر. كذلك نشطت في المجال السياسي من خلال التوسط بين إيران والمملكة العربية السعودية. لكن من المعتقد أن إدارة ترامب القادمة سوف لن تقبل سياسة مسك العصا من الوسط التي لعبتها دول المنطقة في السابق وسوف تستخدم الملف الأمني كوسيلة للضغط على دول المنطقة ووضعها أمام خيار صعب بينها وبين الصين. ليس من الواضح المدى الذي سوف تذهب إليه الولايات المتحدة في إدارة ملف العلاقات مع الصين ودرجة التصعيد التي يمكن أن تقبل بها الصين ولا الحدود التي سوف تقبل بها الولايات المتحدة لعلاقة دول الخليج مع الصين، خصوصاً وأن الأخيرة تمثل السوق الأول لدول المنطقة في مجال تصدير النفط.

٥. التصعيد الإسرائيلي ضد جماعة الحوثي في اليمن: السياسات التي اتخذتها السلطة المتنفذة في صنعاء والمتمثلة بجماعة الحوثي وانخراطها الكامل فيما يسمى محور المقاومة الإيراني سوف تكون له تبعات كبيرة على مستقبل الأوضاع في اليمن. لكن صورة المستقبل هناك ليست واضحة بسبب الخلافات الإقليمية حول طبيعة النظام السياسي الجديد. الواضح من خلال التصريحات للعديد من المسؤولين الإسرائيليين أن التصعيد العسكري مع جماعة الحوثي في اليمن سيكون الأولوية بعد وقف العليلات في غزة. لكن هناك جدل في إسرائيل حول جدوى العملية وهل توجه الأنظار إلى جماعة الحوثي أم إلى إيران بوصفها الدولة الراعية للجماعة التي توفر لها الأسلحة والمعلومات.

تطورات الأوضاع في اليمن تشكل تحدياً كبيراً وتصعيداً خطيراً، لكنها تفتح الأبواب أمام مقاربة جديدة لحل المعضلة التي دامت سنوات طويلة، وهي تستدعي قيام المملكة بالإمساك بزمام المبادرة والتقدم بمشروع واضح واعتماد قيادة يمنية قادرة على إدارة الأوضاع يدعمها تحالف سياسي يمثل قاعدة شعبية واسعة، على غرار ما قامت به تركيا في سوريا.

٦. السياسات الاقتصادية التي أعلن عنها الرئيس المنتخب ترامب خلال حملته الانتخابية ومن أهمها فرض التعريفة الجمركية على الواردات الأمريكية من شأنها أن تؤدي إلى إشعال حروب اقتصادية بين قوى العالم الكبرى مما يهدد الاقتصاد العالمي الذي قد يتأثر سلباً من جراء تلك السياسات وتؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز من المنطقة.

خاتمة القول، إن المرحلة القادمة التي بدأت مع وصول الإدارة الجديدة سوف تحمل في طياتها فرصاً كبيرة للمنطقة لحل الأزمات المستعصية في العديد من المناطق وقيام شراكة في مجالات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا. لكن تحقيق هذه الشراكة يتطلب جهداً كبيراً من دول المنطقة في توحيد الرؤى وصولاً إلى إقامة سوق اقتصادية واحدة، كذلك السعي نحو تطوير مشروع مشترك لمستقبل المنطقة. هذه الصورة المتفائلة يعكر صفوها العديد من المشكلات التي تحتاج إلى الكثير من العناية والرعاية مثل الحل العادل للقضية الفلسطينية ومعالجة تبعات العلاقة مع إيران التي يجب أن تسعى دول المنطقة لجعلها أحد أهم الشركاء في المشروع التنموي وإنهاء الصراع المسلح في اليمن.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

حقل الدرة مثال لازدواجية السياسة الإيرانية

موقف السعودية والكويت الموحد تجاه حقل الدرة يستقطب الدعم الدولي ويعزز موقعهما مقابل إيران

لا يعد الخلاف بين السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى حول حقل "الدرة" جديداً، بل إنه متجدد باستمرار. وربما يعكس هذا الخلاف تحديداً إحدى السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، والرؤية التي تتبناها طهران إزاء العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي على نحو خاص.

إذ تحرص إيران باستمرار على الاحتفاظ بما يمكن تسميته "نقاط خلاف" مع دول المجلس، يمكن أن تستخدمها في حالتي توتر وتحسن العلاقات مع الأخيرة في آن واحد. ففي الحالة الأولى، تمثل هذه الخلافات إحدى أدوات الضغط التي تحاول إيران أن تستخدمها في إدارة هذا التوتر، وهو ما يبدو جلياً في الخطوات التي تتخذها إزاء الملفات الخلافية عندما يتصاعد هذا التوتر في علاقاتها مع إحدى دول المجلس.

د. محمد عباس ناجي

وفي الحالة الثانية، تعد هذه الخلافات آلية تسعى من خلالها إيران إلى توسيع هامش الخيارات وحرية الحركة المتاحة أمامها، واستيعاب أية تجاذبات سياسية داخلية بين القوى والمؤسسات المختلفة حول اتجاهات العلاقات مع دول المجلس، والتي لا تحظى دائماً بإجماع داخلي، في ظل السياسة الراديكالية التي تتبناها بعض تلك القوى والمؤسسات.

وقد بدا لافتاً على سبيل المثال، أن إيران أعادت افتعال الخلاف حول حقل "الدرة" -الذي تطلق عليه "آرش" -رغم إدراكها أنه يمثل حقلاً مشتركاً تعود ثرواته إلى كل من السعودية والكويت فقط، بالتوازي مع تحسن علاقاتها مجدداً مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

إذ أبرمت اتفاق بكين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، في ١٠ مارس ٢٠٢٣م، وبدأت بعض دول مجلس التعاون في اتخاذ قرارات لرفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع طهران مجدداً، على غرار الإمارات والكويت، بعد أن كانت قد قامت بتخفيضه تضامناً مع السعودية، بعد الاعتداء على السفارة والقنصلية السعوديتين في طهران ومشهد في بداية يناير ٢٠١٦م.

فبعد أقل من خمسة أشهر على هذا الاتفاق، قال وزير النفط الإيراني (السابق) جواد أوجي، في ٣٠ يوليو ٢٠٢٣م، أن إيران "تتمسك بحقوقها في حقل آرش"، مضيفاً: "إن لم تكن هناك رغبة في التوصل إلى تفاهم أو تعاون، فإن إيران سوف تقوم بتأمين حقوقها".

هنا، فإن ثمة ملاحظتين رئيسيتين يجب أخذهما في الاعتبار: الأولى، أن تصريحات الوزير الإيراني لا تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، والتي تشير إلى أن إيران هي العقبة الأساسية التي تواجه تسوية هذا الملف الخلافي، خاصة أن كلاً من السعودية والكويت سبق أن عرضتا ترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين السعودية والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الطرف الإيراني، باعتبار أن ذلك يمثل الآلية الأساسية التي يمكن من خلالها حسم هذا الملف الخلافي، وهو ما تماطل إيران باستمرار في الرد عليه بشكل إيجابي.

والثانية، أن الموقف السعودي - الكويتي المشترك في هذه القضية حظي بدعم خليجي واضح، بدا جلياً في البيان الذي صدر عن قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالكويت في أول ديسمبر ٢٠٢٤م، والذي نص على أن "حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية للكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة

الموقف الخليجي يحمل رسالة لإيران مؤداها إدارة العلاقات مع دول المجلس على أساس فردي لن تحقق نجاحًا

السعودية – الكويتية بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط، ولهما وحدهما كل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، مع الرفض القاطع لأى ادعاءات بوجود حقوق لأى طرف آخر".

أهمية الموقف الجماعي الخليجي

هذا الدعم الخليجي الذي يحظى به الموقف السعودي –الكويتي في الخلاف حول حقل "الدرة" مع إيران يكتسب أهمية وزخماً خاصاً، لاعتبارات رئيسية ثلاثة: أولها، أنه يعزز الموقف السعودي –الكويتي في مواجهة الادعاءات الإيرانية، ويؤكد لإيران أن هناك ظهيراً خليجياً داعماً لكل من الرياض والكويت في هذا الصدد، وهو المسار الذي دائماً ما تحاول إيران تجنبه في إدارة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وثانيها، أنه يوجه رسالة مباشرة إلى طهران مفادها أن السياسة التي تتبناها بصفة دائمة وتقوم على تفكيك الموقف الخليجي، وإدارة العلاقات مع دول المجلس على أساس فردي لن تحقق نجاحاً في هذا الصدد، باعتبار أن هناك إصراراً من جانب الرياض والكويت على تبني موقف تفاوضي مشترك وطرح وجهة نظر واحدة في مواجهة المزاعم التي تسعى طهران إلى ترويجها.

وثالثها، أنه يؤكد لإيران أيضاً أنه لا مجال لتقديم تنازلات لها في هذا الملف تحديداً، على نحو قد يساهم في تشكيل قوة ضغط أكبر ربما تساعد لاحقاً، في حالة توافر ظروف إقليمية مختلفة، في إجراء تغيير في السياسة الإيرانية إزاء هذا الملف تحديداً.

رؤية طهران

لا يبدو أن إصرار إيران على افتعال الخلاف حول حقل "الدرة" مع كل من السعودية والكويت يعود فقط إلى الثروات الطبيعية التي يحتويها الحقل، حيث يصل احتياطي الغاز القابل للاستخراج، حسب التقديرات، إلى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب. ومن المتوقع، وفقاً لهذه التقديرات، أن ينتج الحقل نحو مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي و٨٤ ألف برميل من المكثفات يومياً.

إذ أن إيران تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث احتياطات النفط (٢٠٨,٦ مليار برميل)، والثانية على مستوى العالم من حيث احتياطات الغاز (٣٣ تريليون قدم مكعب). كما أنها تشترك مع قطر في أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل "بارس الجنوبي"، والذي يبلغ احتياطي الغاز فيه ٥١ تريليون متر مكعب، ويصل مستوى الاستخراج اليومي منه إلى حوالي ١,٢ مليار متر مكعب.

من هنا، يمكن القول إن إصرار إيران على افتعال هذا الخلاف يكتسب أبعاداً سياسية واقتصادية في آن واحد، حيث تسعى إيران عبر ذلك إلى تحقيق أهداف عديدة يتمثل أبرزها في:

١- **امتلاك أوراق ضغط ضد دول المجلس:** تسعى إيران بصفة مستمرة - كما ذكر سابقاً -إلى امتلاك أوراق ضغط يمكن أن تستخدمها ضد دول مجلس التعاون الخليجي، حتى خلال الفترات التي يتسع فيها نطاق التعاون وتتحسن العلاقات الثنائية بين إيران والدول الست. وهنا، فإن ذلك يعود في المقام الأول إلى أن هناك ملفات خلافية أخرى دائماً ما تبرز بين الحين والآخر، على غرار الرفض الخليجي المستمر للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس، فضلاً عن الدعم الخليجي التقليدي للمقاربة التي تتبناها الإمارات إزاء قضية الجزر الثلاثة المحتلة من قبل إيران: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى.

ودائماً ما تتضمن بيانات القمم والاجتماعات الخليجية بنوداً ترتبط بالعلاقات مع إيران، والقضايا الرئيسية الخاصة بها، على غرار دعوة إيران إلى الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والبرنامجين النووي والصاروخي وغيرها، فضلاً عن ملفي الجزر الإماراتية وحقل الدرة، وهو ما ترد عليه إيران باستمرار بتأكيد عدم تغير سياستها إزاء هذه الملفات، حتى وإن كانت في الوقت نفسه تحرص على تأكيد استمرار تمسكها بالسعي نحو تحسين العلاقات مع دول المجلس، بل إنها تتخذ في بعض الأحيان خطوات تصعيدية للرد على ذلك.

فقد أشارت طهران أكثر من مرة إلى إمكانية إقدامها على القيام بتنفيذ عمليات التنقيب والحفر في حقل "الدرة"، حيث قال مساعد الرئيس الإيراني للشؤون القانونية محمد دهقان، في ٨ مارس ٢٠٢٤م، أن إيران سوف تبدأ في عمليات الحفر في الحقل في حالة ما إذا بدأت الكويت أيضاً.

ومثّلت هذه التصريحات رداً من جانب طهران على ما جاء في البيان الصادر عن اجتماع مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض، في ٣ مارس ٢٠٢٤م، والذي تضمن بنداً خاصاً بحقل الدرة، جدد التأكيد على دعم المقاربة التي تتبناها السعودية والكويت في هذا الملف تحديداً.

فضلاً عن ذلك، فإن إيران تمعن في تعزيز حضورها على مستويات مختلفة، لاسيما العسكري، في الجزر الإماراتية الثلاث، حيث أعلن قائد القوة البحرية في الحرس الثوري علي رضا تنكسيري، في ٥ سبتمبر ٢٠٢٤م، أن إيران قامت بتعزيز قواتها الدفاعية في الجزر الثلاث.

وهنا، فإن هذه الخطوات التصعيدية التي تتخذها إيران في هذا الصدد ترتبط أيضاً بنجاح الإمارات في استقطاب دعم بعض القوى الدولية للمقاربة التي تتبناها في هذا الملف، على غرار الصين.

فقد كانت التحركات العسكرية التي تقوم بها إيران في الجزر، في قسم منها، رداً على البيان الإماراتي - الصيني الذي صدر عقب الزيارة التي قام بها رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى بكين، في بداية يونيو ٢٠٢٤م، والذي جاء فيه أن الصين تعبر عن دعمها لمساعي دولة الإمارات للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ولحل هذه القضية طبقاً للشرعية الدولية.

٢- **تبني سياسة "تقسيم الأدوار"**: وهي سياسة مستقرة تحرص إيران على اتباعها في إدارة علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية. وربما يؤشر ذلك إلى حالة "الازدواجية" أو "الإثنينية" التي تتسم بها التفاعلات التي تجري داخل إيران على المستويات المختلفة، والتي تبدو جلية في المزاوجة بين "الحرس الثوري" و"الجيش"، و"الإصلاحيين" و"المحافظين"، و"الجمهورية" و"الإسلامية"، وغيرها.

هذه الازدواجية تبدو أكثر وضوحاً في المواقف التي تتخذها إيران إزاء العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الوقت الذي تسعى بعض الحكومات الإيرانية المتعاقبة، مثل حكومتي إبراهيم رئيسي (قتل في حادث تحطم مروحية خلال زيارة له إلى محافظة أذربيجان الشرقية في ١٩ مايو ٢٠٢٤م)، ومسعود بزشكيان، إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار،

بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أن ذلك يمثل إحدى الآليات التي تستند إليها إيران في تقليص حدة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الدول الغربية عليها بسبب اتساع نطاق الخلافات العالقة بين الطرفين، تمعن بعض المؤسسات النافذة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على غرار الحرس الثوري، فضلاً عن بعض التيارات السياسية، ولاسيما تيار المحافظين الأصوليين المتشدد، في اتخاذ بعض الخطوات أو الإدلاء ببعض التصريحات التي من شأنها أن تؤثر على مستوى العلاقات مع تلك الدول أو تضع حدوداً للتحسن الذي طرأ على تلك العلاقات خلال العامين الماضيين.

وقد بدا ذلك جلياً، على سبيل المثال، خلال فترة التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، كأحد تداعيات عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها "كتائب القسام" – الذراع العسكرية لحركة حماس – داخل مستوطنات غلاف غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وما تلاها من حرب إسرائيلية في قطاع غزة، ثم لبنان.

إذ اندلعت مواجهات عسكرية مباشرة بين إيران وإسرائيل للمرة الأولى، منذ تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م. وقد بدأت هذه المواجهات عندما قامت إسرائيل بقصف القنصلية الإيرانية في دمشق، على نحو أسفر عن مقتل ٧ من قادة الحرس الثوري في مقدمتهم قائد فيلق القدس في سوريا ولبنان محمد رضا زاهدي، في أول أبريل ٢٠٢٤م، على نحو دفع إيران إلى شن هجمات بواسطة صواريخ وطائرات من دون طيار ضد إسرائيل في ١٣ من الشهر نفسه، ردت عليها الأخيرة بهجوم على قاعدة جوية في محافظة أصفهان بعد ذلك بستة أيام.

وتجددت المواجهات بين الطرفين، عندما شنت إيران هجمات صاروخية ضد إسرائيل في أول أكتوبر ٢٠٢٤م، رداً على قيام الأخيرة باغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله برفقة نائب قائد فيلق القدس عباس نيلفروشان، وقبلهما رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في قلب العاصمة طهران، وهو ما ردت عليه إسرائيل بشن هجمات واسعة النطاق في ٢٦ من الشهر نفسه.

قبل هذه الهجمات الأخيرة تحديداً، بدا لافتاً أن إيران وجهت تهديدات مباشرة إلى كل القوى الإقليمية والدولية المعنية بما يجري في المنطقة، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، مفادها أن استهداف إسرائيل لمنشآتها النفطية سوف يستتبعه هجوم على منشآت نفطية في دول عديدة بالمنطقة، وذلك بهدف ممارسة ضغوط على تلك القوى من أجل منع إسرائيل من توسيع نطاق هجماتها واستهداف تلك المنشآت، خاصة في ظل الأهمية المتزايدة التي تبديها تلك القوى لاستمرار تدفق الطاقة من المنطقة إلى العالم، لاسيما بعد تراجع إمدادات الطاقة الروسية إلى الدول الأوروبية ثم وقفها على خلفية استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م.

كما هدد الحرس الثوري، في ٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، وقبل نحو أسبوعين من الهجمات الإسرائيلية، باستهداف القواعد والمصالح الأمريكية في المنطقة، بما فيها القوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج العربي. وقبل ذلك بثلاثة أيام، أشار قائد القوات البحرية في الحرس الثوري علي رضا تنكسيري إلى إمكانية إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز، الذي يحظى بأهمية خاصة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يمر عبره (٢١ مليون) برميل نفط يومياً بما يمثل ٢١٪ من الاستهلاك العالمي للوسائل النفطية.

٣- **تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية:** رغم أن إيران دولة غنية بالثروات الطبيعية، لاسيما النفط والغاز، إلا أنها تواجه أزمة اقتصادية قوية، لم تنجح الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في احتواء تأثيراتها. وتبدو هذه الأزمة واضحة في ظاهرة انقطاع الكهرباء التي تعاني منها إيران حالياً، رغم حلول فصل الشتاء، على نحو أدى إلى إغلاق المؤسسات الحكومية والتعليمية والمنشآت الاقتصادية بشكل متكرر. وربما تتفاقم هذه المشكلة مع حلول فصل الصيف وتزايد الاستهلاك المحلي للكهرباء، في ظل الارتفاع المستمر في درجات الحرارة.

وتعود تلك المشكلة إلى انهيار البنية التحتية الإيرانية بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي سبق أن انسحبت من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨م، وأعادت فرض تلك العقوبات في ٧ أغسطس من العام نفسه. وقد أشارت تقديرات عديدة إلى أن العجز في كميات الغاز التي تحتاجها إيران للتعامل مع تلك الظاهرة يصل إلى ٣٥٠ مليون متر مكعب يومياً.

وقد أنتجت هذه العقوبات تداعيات مباشرة خصمت من قدرة إيران على تطوير القسم الخاص بها من حقل بارس الجنوبي الذي تشترك فيه مع قطر. إذ أبرمت المؤسسة النفطية الوطنية الإيرانية، في ٤ يوليو ٢٠١٧م، عقداً بقيمة ٥ مليارات دولار لتطوير المرحلة الحادية عشر من الحقل، مع كل من شركة "توتال" الفرنسية و"سي إن بي سي" الصينية. إلا أن إعادة فرض

العقوبات الأمريكية دفع الشركة الفرنسية، في ٢٠ أغسطس ٢٠١٨م، أي بعد نحو أسبوع فقط من إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ تلك الخطوة، إلى الانسحاب من الصفقة تجنباً للتعرض لهذه العقوبات. ورغم أن الشركة الصينية حلت محل نظيرتها الفرنسية، حيث حصلت على كامل حصتها في الصفقة، إلا أنها اضطرت بدورها للانسحاب منها، في ٦ أكتوبر ٢٠١٩م، بسبب التعقيدات الإدارية والمشكلات الحكومية الأخرى في إيران.

من هنا، لا يمكن استبعاد أن يكون من ضمن أهداف إيران لافتعال الخلاف حول حقل "الدرة" المشاركة في الثروات التي يمتلكها والعوائد التي يمكن أن تنتج عن ذلك، على نحو يفسر إصرار إيران على تقسيم ثروات الحقل بين الدول الثلاث، رغم أنه ملكية مشتركة لكل من السعودية والكويت فقط.

٤- مأزق الخيارات المحدودة: تواجه إيران في إدارة هذا الخلاف مع كل من السعودية والكويت ما يمكن تسميته بـ "مأزق الخيارات المحدودة. إذ يحظى الموقف السعودي - الكويتي المشترك بدعم خليجي وإقليمي واضح. كما أن إصرار إيران على عدم الاستجابة لمطالب السعودية والكويت بترسيم الحدود البحرية باعتبار أن ذلك يمكن أن يساهم في حسم الخلاف، يضعف موقفها بشكل أكبر.

ويمكن تفسير إصرار إيران على عدم ترسيم الحدود البحرية في ضوء اعتبارين: أولهما، أن إبقاء الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية قائماً يتوافق مع حسابات إيران التي دائماً ما تحاول استغلال ذلك في إدارة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في حالة بروز خلافات بين إيران وبعض تلك الدول. وثانيهما، أن الاستجابة لترسيم الحدود يمكن أن يدعم موقف الإمارات في قضية الجزر الثلاثة المحتلة من جانب إيران.

إذ تدعو الإمارات باستمرار إلى تسوية الخلاف حول ملف الجزر إما عبر التفاوض الثنائي مع إيران أو من خلال التحكيم الدولي. وقد حظيت هذه المقاربة بدعم خليجي وإقليمي ودولي واضح، بدا جلياً في تأييد قوى دولية عديدة - وبعضها يؤسس علاقات قوية مع إيران -مثل روسيا والصين واليابان، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المقاربة، على نحو فرض تداعيات سلبية على العلاقات بين إيران وتلك القوى خلال المرحلة الأخيرة.

٥- التحذيرات السعودية والكويتية من خطورة البرنامج النووي: كانت السعودية والكويت في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي التي أطلقت تحذيرات عديدة من خطورة إمعان إيران في تخفيض مستوى التزاماتها في الاتفاق النووي الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م. كما أنها كانت من أوائل الدول التي دعت إلى إشراك مجلس التعاون في المفاوضات التي تجري حول هذا الملف تحديداً، باعتبار أن التداعيات الاستراتيجية التي يمكن أن يفرضها أي مسار محتمل لهذا البرنامج تؤثر بشكل مباشر على أمن ومصالح دول المجلس.

ومن دون شك، فإن هذه التحذيرات والدعوات لا تتوافق مع حسابات إيران، التي دائماً ما تبدي تحفظات إزاء إشراك دول مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات التي تجري مع القوى الدولية، رغم أن هذه القوى كلها من خارج المنطقة. ومن هنا، لا يمكن استبعاد أن يكون جزءاً من حرص إيران بصفة مستمرة على افتعال الخلاف حول حقل "الدرة" مرتبطاً، في قسم منه، بمحاولاتها الرد على تلك التحذيرات والدعوات.

خاتمة

على ضوء ذلك، يمكن القول إن حرص السعودية والكويت على تبني موقف واحد مشترك تجاه هذا الملف الخلافي مع إيران يكتسب أهمية وزخماً خاصاً، لاسيما خلال المرحلة الحالية. وربما يساهم ذلك خلال الفترة القادمة في استقطاب دعم دولي لهذا الموقف يمكن أن يعزز موقع الدولتين مقابل إيران، خاصة في ضوء تزايد اهتمام القوى الدولية بتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، على المستويات المختلفة، الاقتصادية والسياسية والأمنية، في ظل الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحظى به هذه الدول.

وتشير المواقف التي تتخذها بعض القوى الدولية، مثل الصين وروسيا، إلى أنها بقدر ما كانت حريصة على تعزيز علاقاتها مع إيران، فإنها كانت حريصة في الوقت نفسه على توسيع هامش الخيارات وحرية الحركة المتاحة أمامها في التعامل مع ملفات خلافية عالقة بين إيران وبعض الدول، ومن بينها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يمكن استثماره من أجل تعزيز الموقف السعودي - الكويتي إزاء هذا الملف الحيوي على المستوى الدولي خلال المرحلة القادمة.

* خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أوروبا وقضية صادرات الأسلحة إلى إسرائيل .. وبيان القمة الخليجية

تسوية الصراع تتطلب مشاركة اللاعبين الدوليين وقـــرار يقبلـــة الفلسطينيـــون والإسرائيليـــون

حظي قرار فرنسا والمملكة المتحدة بوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل، على خلفية الحرب في قطاع غزة، بترحيب خليجي خاص ضمن البيان الختامي الصادر عن قمة مجلس التعاون لعام ٢٠٢٤م، وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد شدد خلال تصريحاته في أكتوبر ٢٠٢٤م، على ضرورة وقف تسليم شحنات الأسلحة التي تُستخدم في العدوان العسكري على غزة، كجزء من جهود موسعة للتوصل لحل سياسي للأزمة. وأشار إلى أن قرار كهذا يعد "الوسيلة الوحيدة المتاحة من أجل وضع حد للصراعات التي تخوضها إسرائيل ضد حركة حماس وجماعة حزب الله المدعُومتين من إيران". في الوقت ذاته، نفذت المملكة المتحدة وقفاً جزئياً لصادرات الأسلحة لإسرائيل بعد إعلانها في سبتمبر ٢٠٢٤م، تعليق منح ٣٠ رخصة من بين أصل ٣٥٠ رخصة تصدير أسلحة لتل أبيب بسبب مخاوف من وقوع انتهاكات محتملة للقانون الإنساني الدولي.

د. كريستيان كوخ

مع ذلك، أكد وزير الخارجية البريطاني أن القرار "ليس للفصل في إذا ما تم بالفعل انتهاكات من جانب إسرائيل للقانون الإنساني الدولي من عدمه "، أو أن يكون الغرض منه تحديد من الجاني ومن الضحية . يُشار إلى أن القرار لا يسري على مكونات مقاتلات (إف-٣٥).

جدير بالذكر أن فرنسا لا تعد موردًا رئيسيًا للأسلحة إلى إسرائيل، في ظل شحنات عسكرية لم تتجاوز قيمتها حاجز ٣٠ مليون يورو في عام ٢٠٢٣م.

بالمثل، يُقدر إجمالي قيمة تراخيص صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل ٥٧٤ مليون جنيه إسترليني فقط، أي أنها لا تمثل سوى ١٪ من واردات البلاد الدفاعية.

بالتالي، فإن أهمية تلك القرارات لا تكمن في جدوَاها الأمني بقدر دلالتها السياسية. مع ذلك، لم تخالف حدة رد الفعل الإسرائيلي التوقعات، حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن أية قيود تفرض على بلاده، ستصب في صالح إيران وأتباعها، وبالتالي لن تدعم الاستقرار في المنطقة. في حين اعتبرها مسؤولون آخرون بالحكومة الإسرائيلية "رسالة خاطئة ومحبطة" لن تسهم سوى في تقوية شوكة الخصوم المشتركين. على النقيض، لاقت القرارات ترحيبًا من قبل منظمات حقوق الإنسان داخل أوروبا، التي نبهت في الوقت ذاته بأنها لاتزال محدودة وتنطوي على العديد من الثغرات.

مخاوف متنامية

أدى استمرار الصراع في قطاع غزة وانتشاره إلى بلدان مجاورة مثل لبنان وسوريا، مقترنًا بممارسات الحرب الإسرائيلية، إلى تغذية المخاوف الأوروبية حيال تصاعد حصيلة القتلى وتفاقم الأزمة الإنسانية وهكذا، واجهت الدول ضغوطًا متصاعدة لوقف أو الحد من صادرات أسلحتها إلى إسرائيل.

كما وجدت نفسها في مواجهة حملات داخلية وخارجية من قبل منظمات المجتمع المدني والنخب السياسية بالإضافة إلى التحقيقات والتحديات القانونية. أحد تبعات ذلك انعكست من خلال اتخاذ دول أوروبية أخرى، بخلاف فرنسا والمملكة المتحدة،

تطبيق حل مستدام لأزمة غزة يقتضي مشاركة دولية مستدامة وتقديم تنازلات من الطرفين والالتزام بمعالجة القضايا المغذية للصراع

تدابير تقييدية للحد من شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، تحت ضغط الاعتبارات القانونية، والسياسية، والإنسانية المُشار إليها أعلاه، وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي:

ألمانيا: تحل ألمانيا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كأكبر مورد للأسلحة إلى إسرائيل وفي عام ٢٠٢٣م، شهدت الصادرات الألمانية زيادة بمقدار عشرة أضعاف، لتصل قيمتها إلى ٣٢٦,٥ مليون يورو. بينما شهد عام ٢٠٢٤م، انخفاضًا ملحوظًا في عدد التراخيص الخاصة بصادرات الأسلحة الجديدة، حيث اقتصرت الموافقة على تصدير شحنات بقيمة ١٤,٥ مليون يورو، خلال الفترة ما بين شهر يناير إلى أغسطس، منها معدات عسكرية بقيمة ٣٢,٤٤٩ يورو فقط تم تصنيفها كذخيرة حربية. تُعزى أسباب ذلك إلى العديد من الطعون القانونية التي تم رفعها والمناقشات الحكومية في الداخل بشأن العواقب الإنسانية المترتبة عن مثل هذا النوع من الصادرات. ويشمل ذلك الدعوى القضائية التي رفعتها نيكاراجوا في مارس٢٠٢٤م، أمام محكمة العدل الدولية لإلزام ألمانيا بوقف فوري للمساعدات العسكرية وصادرات الأسلحة إلى إسرائيل - بقدر ما تُستخدم هذه المساعدات أو يمكن استخدامها في ارتكاب أو تسهيل وقوع انتهاكات خطيرة لاتفاقية الإبادة الجماعية أو معايير القانون الإنساني الدولي أو غير ذلك من القواعد المُلزمة التي ينص عليها القانون الدولي العام"، إلا أنه تم رفض الدعوى فيما بعد.

وفي الاستطلاع السنوي الذي أجرته مؤسسة "كوربر" حول مواقف السياسة الخارجية الألمانية، شدد ٧٠ ٪ من المشاركين على ضرورة وقف تزويد إسرائيل بالمساعدات العسكرية، في حين رأى ١٩ ٪ فقط عكس ذلك.

وهو ما يتوافق مع حالة التشكك العامة في الدور الريادي العسكري الذي من المفترض أن تضطلع به ألمانيا على صعيد الداخل الأوروبي، حيث أشار ٦٥٪ من المشاركين إلى سلبية هذا الدور. وكان المستشار الألماني أولاف تشولز قد صرح في يوليو

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى تحالف حل الدولتين باعتباره إطارًا شاملًا يمكن لجميع الشركاء المساهمة من خلاله في تشجيع العمل نحو التنفيذ

٢٠٢٤م، قائلًا: " لقد قمنا بتسليم شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، ولم نتخذ قرارًا بتعليق الشحنات"، فيما أوضح المتحدث باسم الحكومة الألمانية في وقت لاحق بأنه "لا يوجد وقف مؤقت لصادرات الأسلحة لإسرائيل، ولن يكون ".

إيطاليا: منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، قررت الحكومة الإيطالية تعليق إصدار تراخيص جديدة بشأن تصدير الأسلحة لإسرائيل. وإن كانت بعض عمليات التسليم لاتزال مستمرة بموجب العقود الموقع عليها سابقًا، وذلك بعد خضوعها لتقييمات شاملة لضمان الامتثال مع القانون الإنساني الدولي. وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الإيطالي، ونائب رئيس الوزراء أنطونيو تاجاني، ووزير الدفاع جيودو كروسيتو.

إسبانيا: اتخذت الحكومة الإسبانية تدابير لوقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، بما في ذلك منع السفن الحاملة للأسلحة من الرسو في موانئها. وفي أكتوبر ٢٠٢٤م، أعلنت البلاد تعليق كافة عقود شراء الأسلحة القائمة مع إسرائيل. في حين ذهبت وزيرة الحقوق الاجتماعية بالإنابة لون بلارا لما هو أبعد من ذلك بدعوتها الدول الأوروبية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب وفرض حظر على الأسلحة وتبني سلاح العقوبات، إلا أن الدعوة لم تكتسب مزيدًا من الاهتمام أو الزخم داخل الحكومة الإسبانية.

ومن التدابير الأخرى الجديرة بالذكر، الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في لاهاي في فبراير ٢٠٢٤م، الذي يقضي بوقف تصدير بعض قطع غيار مقاتلات إف-٣٥ إلى إسرائيل، خشية استخدامها في انتهاك القانون الدولي داخل قطاع غزة.

ذلك في الوقت الذي رفضت محكمة هولندية أخرى دعوة مقدمة من قبل ١٠ منظمات مجتمع مدني داعمة للفلسطينيين من أجل منع تصدير الأسلحة لإسرائيل والتجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي بلجيكا، قررت حكومة إقليم والونيا، في فبراير ٢٠٢٤م، وقف إصدار تراخيص تصدير أسلحة إلى إسرائيل، في أعقاب أحكام قانونية دولية سلطت الضوء على مخاطر استخدامها في جرائم إبادة جماعية بقطاع غزة. مع ذلك، اقتصر القرار على نطاق الإقليم دون أن يسري على سائر مناطق الحكومة البلجيكية.

ما تعكسه هذه النماذج والقرارات، هي المخاوف الأوروبية المتزايدة حيال التبعات الإنسانية لصادرات الأسلحة لمناطق الصراعات، لاسيما في ضوء مزاعم انتهاكات القانون الدولي داخل غزة. وهكذا يظل الوضع ديناميكيًا، حيث تؤثر التحديات القانونية المستمرة ونقاشات السياسة العامة على قرارات تصدير الأسلحة المستقبلية. المؤكد هو أن تصاعد وتيرة الضغوط الممارسة على الحكومات الأوروبية دفع عددًا متزايدًا منها للتفكير في فرض شكل من أشكال سياسة الحد من تصدير الأسلحة، رغم طبيعة هذه القرارات المحدودة. فحتى حينه لم تفرض ألمانيا، التي تعد أكبر مورد أسلحة أوروبي لإسرائيل، أية قيود على صادراتها. وبشكل عام، لا تزال الذخيرة الأوروبية تتدفق إلى إسرائيل حتى بعد إصدار محكمة العدل الدولية حكمًا مؤقتًا يفيد بارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم إبادة جماعية. وهو الحكم الذي تم استخدامه في حد ذاته لانتقاد ازدواجية المعايير الأوروبية وعدم امتثال أوروبا لمعاييرها الخاصة بالقانون الإنساني الدولي، بما يضع مصداقيتها وشرعيتها على المحك.

آفاق التوصل لحل أشمل للحرب في غزة

لاتزال التعقيدات تكتنف الأزمة المستمرة في قطاع غزة في ظل التقدم المحدود المحرز عبر الجهود الدبلوماسية، مقابل العديد من التحديات التي لاتزال قائمة. فعلى مدار عام كامل، دأب الوسطاء، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى جانب قطر ومصر، على تيسير سبل إجراء محادثات غير مباشرة بين إسرائيل وحركة حماس، من أجل تطبيق وقف لإطلاق النار وتبادل الأسرى. إلا أن الخلافات حول تبادل السجناء، ومدة

دعم الاتحاد الأوروبي لحل الدولتين نابع من إيمانه بأنه المسار الوحيد القابل للتطبيق من أجل إقامة سلام دائم وفق الطرح الخليجي

وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية، تسببت في تعطيل التوصل لاتفاق نهائي، بخلاف النقاش حول القضايا الرئيسية مثل وضع الرهائن الذين تحتجزهم حماس، ومطالبة حماس بهدنة دائمة، والشواغل الأمنية الإسرائيلية. مع ذلك، استمر الدعم الأوروبي الكامل لجهود الوساطة القطرية التي أثمرت عن تقديم مسودة نهائية لاتفاق بين طرفي النزاع من أجل وقف إطلاق النار والإفراج عن السجناء.

فحتى وإن تم أخيرًا التوصل إلى اتفاق، إلا أن تأخره حتى ذلك الحين إلى جانب احتمالات عدم التزام كافة الأطراف ببنوده، يُبرز كم التحديات التي لا تزال تهدد جهود إنهاء الحرب في غزة. فمن ناحية، يتسبب انعدام الثقة المتأصل بين إسرائيل وحماس في تعقيد المفاوضات، في ظل تشكيك الطرفين في نوايا أحدهما الأخر ووفائه بوعوده. على الناحية الأخرى، تتضارب الأهداف ما بين حماس الساعية إلى رفع الحصار الإسرائيلي من أجل إعادة إعمار القطاع، وهو ما تخشى إسرائيل من أن يسمح لخصمها بإعادة تنظيم صفوفه عسكريًا مرة أخرى، وبين تل أبيب المصرة على إبقاء سيطرتها على المعابر وتولي عمليات التفتيش. في المقابل، تتصاعد وتيرة الضغوط الدولية من أجل التوصل لحل، مدفوعة بمخاوف من تفاقم الخسائر البشرية وتردي الأوضاع الإنسانية بالقطاع.

بالنظر إلى كم التعقيدات والسياق التاريخي، فإن تطبيق حل مستدام للأزمة في غزة يقتضي بدوره مشاركة دولية مستدامة، وتقديم تنازلات من جانب الطرفين، والالتزام بمعالجة القضايا الأساسية المغذية للصراع. من جانبه، حرص الاتحاد الأوروبي على تدعيم هذا الجهد الدبلوماسي رغم أن كثيرًا منه ركز على الحاجة قصيرة الأجل للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار ومعالجة التبعات الإنسانية المدمرة الناجمة عن الصراع.

وفي أوائل عام ٢٠٢٤م، استعرض الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية في ذلك الوقت جوزيف بوريل، خطة شاملة مؤلفة من ١٠ نقاط تهدف إلى تطبيق حل شامل وموثوق للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتركز الخطة على ضرورة تنفيذ حل الدولتين والدعوة لبذل جهود دولية لتسهيل إجراء مفاوضات سلام.

يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا في مبادرة "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين"، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في ٢٦ من سبتمبر ٢٠٢٤م، خلال اجتماع وزاري على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف الدفع بإقامة دولة فلسطينية تعيش إلى جنب إسرائيل.

وتشمل إسهامات الاتحاد الأوروبي، المشاركة في استضافة الاجتماع الافتتاحي إلى جانب مجموعة الاتصال الوزارية المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن غزة والنرويج.

كما شارك في استضافة الاجتماع الثاني الذي عقد في بروكسل في نهاية نوفمبر ٢٠٢٤م. بشكل عام، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى التحالف الدولي باعتباره إطارًا شاملًا يمكن لجميع الشركاء المساهمة من خلاله في تشجيع العمل نحو تنفيذ حل الدولتين.

ويؤكد هذا النهج على الجهود الدولية المنسقة لتحقيق سلام عادل وشامل.

بمعزل عن الجهد الدبلوماسي المتواصل، شرعت العديد من البلدان الأوروبية في اتخاذ خطوات للاعتراف بفلسطين كدولة باعتبار ذلك أحد سبل تحقيق السلام.

وفي مايو ٢٠٢٤م، قررت كل من أيرلندا، وإسبانيا، والنرويج الاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية، ثم انضمت سلوفانيا للركب في يونيو من العام ذاته. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم

دعت وزيرة الحقوق الاجتماعية بالإنابة في إسبانيا لون بلارا أوروبا لقطع علاقاتها مع إسرائيل وفرض حظر على الأسلحة

حل الدولتين والتشجيع على استئناف المفاوضات.

وعلى صعيد المبادرات الإنسانية، اقترحت دولة قبرص إنشاء ممر إنساني بحري وأخذت على عاتقها تنفيذه فيما يُعرف الآن بمبادرة" أمالثيا"، وذلك بهدف إرسال المساعدات إلى قطاع غزة. يُعنى هذا الممر بتسهيل نقل الإمدادات الأساسية من ميناء لارنكا إلى غزة بدعم من الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين.

كما كثف الاتحاد الأوروبي وتيرة مساعداته الإنسانية إلى غزة بشكل كبير، مع التركيز على توفير المواد الغذائية، والإمدادات الطبية، وغيرها من الموارد الأساسية لتخفيف معاناة المدنيين المتضررين من الصراع.

ويشمل ذلك تقديم المساهمات المالية والدعم اللوجستي لضمان وصول المساعدات بشكل فعال.

وفي الختام، يُعد الاتحاد الأوروبي صوتًا مهمًا في مجال الدعوة إلى احترام القانون الدولي، من خلال حرصه المتواصل على حث كافة الأطراف المتورطة في الصراع على الالتزام بالمعايير الدولية، والتأكيد على أهمية حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون قيود.

كما تبنى البرلمان الأوروبي قرارات تبرز مخاوفه العميقة حيال الأوضاع الإنسانية المتردية داخل القطاع، داعيًا إلى وقف فوري لإطلاق النار، والتشديد على الحاجة الملحة إلى وصول المساعدات بشكل عاجل، وآمن، وبدون عراقيل إلى كافة أنحاء القطاع.

خلاصة القول إن دعم الاتحاد الأوروبي الحثيث لحل الدولتين نابع من إيمانه بأنه المسار الوحيد القابل للتطبيق من أجل إقامة سلام دائم داخل المنطقة، على غرار الطرح الذي يتبناه مجلس التعاون الخليجي.

وفي ضوء هذا السياق، أكد زعماء الاتحاد الأوروبي على أهمية الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية والحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة نحو قيامها.

رغم ذلك، يجب الاعتراف بأن الجهد الأوروبي المبذول في هذا الصدد لم يخلف سوى أثرًا محدودًا، بالتالي، فإن الأمل المتبقي هو أن تتمكن عواصم الاتحاد الأوروبي، من خلال علاقاتها الطيبة مع إسرائيل، من تشجيع حكومة تل أبيب على اتخاذ الخيار الصعب اللازم من أجل المضي قدمًا نحو إقامة دولة فلسطينية وضمان أمن إسرائيل في نهاية المطاف.

اختصارًا، لن تحل الأزمة في قطاع غزة أو يتم التوصل لتسوية شاملة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي سوى ضمن إطار أوسع من مشاركة اللاعبين الدوليين على رأسهم بالتأكيد الولايات المتحدة والأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن مثل روسيا والصين.

ولا سبيل أيضًا لفرض أي قرار دون أن يتم قبوله أولًا وتنفيذه من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. حتى هذه اللحظة، لا تزال الديناميات في المنطقة مُبهمة، بجانب استمرار العديد من بؤر الصراع مشتعلة بما يجعل احتمال التوصل لحل فوري مستبعدًا.

بالتالي، فإن الدور الذي تلعبه أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي يتلخص في إرساء الأساس للمفاوضات البناءة والمثمرة بين الأطراف المعنية.

وتشكل مبادرة التحالف الدولي إحدى هذه الآليات التي ينبغي مواصلة العمل عليها دون أن يغفل الجانبان حجم المنافع العائدة في نهاية المطاف.

* المدير التنفيذي لمكتب مركز الخليج للأبحاث في بروكسل - مدير الأبحاث بالمركز

الائتلاف الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين: أهميته وآفاق نجاحه

التحالف الدولي لحل الدولتين يتجاوز تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى مبدأ التعايش السلمي

في ٢٦ من سبتمبر، ٢٠٢٦م، أعلنت المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع كل من النرويج والاتحاد الأوروبي، إطلاق مبادرة "التحالف الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين" بمدينة نيويورك. إن هذه المبادرة، التي اكتسبت زخماً ملحوظاً مع انعقاد اجتماعات المتابعة اللاحقة بالرياض وبروكسل، تمثل جهدًا تاريخيًا لإعادة إحياء الدعم الدولي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي ظل عالم اليوم، حيث لا تزال الصراعات الجيوسياسية الممتدة منذ زمن بعيد مشتعلة، يتيح هذا التحالف منصة متجددة من أجل معالجة واحدة من أشد النزاعات استعصاء في العصر الحديث.

رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو

رغم ذلك، يظل نجاح هذه المبادرة مرهونًا بقدرتها على التغلب على العقبات بما في ذلك؛ التعنت الأوروبي التاريخي، وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، فضلًا عن، الدعم المحدود للحلول العادلة المُتجذرة في مبادرات مثل "مبادرة السلام العربية"، واتفاقيات "أوسلو"، و"مؤتمر مدريد".

يبحث هذا المقال أهمية مبادرة "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين"، وتقييم احتمالات تحقيق أهدافه المنشودة، إلى جانب تقييم الدور الذي تقوم به دول الاتحاد الأوروبي سواء في دعم هذه الجهود أو عرقلتها. كما يستكشف المقال المسارات الممكنة لتعَاون فعال بين التحالف ودول الاتحاد الأوروبي، بهدف بلوغ نتائج مرجوة تفضي إلى سلام مستدام وعادل يقوم على أساس حل الدولتين.

أهمية التحالف الدولي

يُعد الإعلان عن تشكيل" التحالف الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين" لحظة فارقة في تاريخ الدبلوماسية الدولية وذلك لأسباب عدة:

١. إعادة إحياء المشاركة الدبلوماسية متعددة الأطراف: من خلال الجمع بين نحو ٩٠ دولة ومنظمة إقليمية، يؤكد التحالف الإجماع الدولي حول الحاجة المُلحة لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما يرمُز طابعه الشمولي إلى نبذ الإجراءات الفردية والعودة إلى نهج الدبلوماسية متعددة الأطراف باعتبارها أحد سبل تحقيق السلام.

٢. الجدول الزمني وآليات المُساءلة: بخلاف الجهود السابقة، أكد التحالف أهمية وضع جدول زمني لإقامة دولة فلسطينية. وعلى هذا النحو، فإنه عالج أحد أكبر الثغرات التي انطوت عليها المبادرات السابقة، التي كانت عادة ما تفتقر إلى تضمين مُهل زمنية مُلزمة وآليات للمُساءلة.

٣. الدور السعودي الريادي: تعكس القيادة السعودية لهذه المبادرة، تطور دور المملكة كلاعب رئيسي على مستوى الدبلوماسية الإقليمية والعالمية. كما أن مشاركتها تُضفي مصداقية على التحالف، لاسيما بالنظر إلى دعم الرياض التاريخي لمبادرة السلام العربية المطروحة في عام ٢٠٠٢م، والتي لاتزال تشكل حجر زاوية في إطار جهود إقامة حل الدولتين.

٤. دعم واسع النطاق: تحظى شرعية التحالف الدولي بدعم صريح من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك النرويج والاتحاد الأوروبي، كما أنها تعكس التزامًا دوليًا جماعيًا تجاه مُخاطبة المطلب الفلسطيني خارج إطار الحدود التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط.

اجتماع الرياض: نقطة تحول

يُمثل أولى اجتماعات التحالف الدولي الذي عُقد بمدينة الرياض، خلال الفترة ما بين ٣٠ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤م، علامة فارقة مهمة، وسط حضور ممثلين عن نحو ٩٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية. وقد ساهم الاجتماع في تدعيم أجندة أعمال التحالف وإرساء أساس للعمل المستقبلي. كما خلص إلى عدة نتائج رئيسية:

١. الالتزام الموحد بإقامة حل الدولتين: جددت الوفود المشاركة التأكيد على التزامها حيال إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧م، وعاصمتها مدينة القدس الشرقية.

٢. أطر عمل قابلة للتنفيذ: طرح المشاركون في اجتماع الرياض أطر عمل مُلموسة لمُعالجة القضايا الشائكة مثل: النشاط الاستيطاني، والترتيبات الأمنية، والتعاون الاقتصادي. وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف ملموسة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.

٣. تعزيز الشراكات الإقليمية: شدد اجتماع الرياض على أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لسد الفجوات ومد جسور الثقة بين أعضائه، بالأخص بين البلدان العربية والأوروبية.

٤. الدعم المؤسسي: شهد الاجتماع إعلان إنشاء مقر دائم للأمانة العامة للإشراف على الأنشطة التي يقوم بها التحالف لضمان استمرارية عملياته وخضوعها للمساءلة.

كذلك عكس اجتماع الرياض ضرورة تبني نهج دولي موحد ومُتسق لمعالجة الصراع. فيما شددت الوفود المشاركة على أهمية القضاء على ازدواجية المعايير التي كثيرًا ما تنعكس على السياسة الدولية العامة، لاسيما داخل بعض الدول الأوروبية، التي تزعم مناصرة حقوق الإنسان، في الوقت الذي تغض فيه الطرف عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر والأنشطة الاستيطانية. كما يأمل التحالف في خلق إطار أكثر إنصافًا وعدلًا للسلام من خلال اعتماده معيار موحد.

التعنت الأوروبي التاريخي والاستهانة بقرارات الأمم المتحدة

يعد الدور الأوروبي على مدار تاريخ الصراع الفلسطيني

التحالف الدولي لحل الدولتين يؤكد الدور السعودي الريادي وتأثير القيادة السعودية كلاعب رئيسي على مستوى الدبلوماسية الإقليمية والعالمية

-الإسرائيلي محفوفًا بالتناقضات. فبينما يؤكد الاتحاد الأوروبي مرارًا وتكرارًا الالتزام بتطبيق حل الدولتين، غالبًا ما تكون تحركاته غير متسقة مع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وبنود القانون الدولي.

١. الفشل في تطبيق قرارات الأمم المتحدة: رغم صدور العديد من القرارات الأممية الداعية إلى وقف الأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلا أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي أخفقت في ممارسة ضغوط مثمرة على الجانب الإسرائيلي. وتُعزى أسباب هذا العزوف إلى مزيج من الاعتبارات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وديناميات السياسة الداخلية الخاصة بكل دولة من أعضاء الكتلة الأوروبية منفردة.

٢. ضعف الاستجابة للتوسع الاستيطاني: يحرص الاتحاد الأوروبي دومًا على إدانة التوسع الإسرائيلي الاستيطاني داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية. مع ذلك، قلما تترجم هذه الانتقادات إلى تدابير ملموسة على الأرض مثل فرض عقوبات أو قيود تجارية. وهو ما يتسبب في تقويض مصداقية الاتحاد الأوروبي باعتباره طرفًا ثالثًا مُحايدًا.

٣. تهميش مبادرة السلام العربية: تتيح مبادرة السلام العربية، التي طرحتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٢م، إطارًا شاملًا لتسوية النزاع، يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ورغم اتساقها مع المعايير الدولية، لم تحظ المبادرة سوى بدعم محدود من قبل كبار الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، لتعكس مدى تناقض الموقف الأوروبي.

٤. نتائج اتفاقيات أوسلو ومدريد: تُمثل اتفاقيات "أوسلو" (١٩٩١م)، ومؤتمر مدريد (١٩٩٣م) علامات فارقة في جهود التوصل إلى إطار لسلام دائم. مع ذلك، لم يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور يذكر لدعم هذه الجهود. في حين أن تقاعسه عن مُساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الدائمة مثل مواصلة بناء المستوطنات وأعمال العنف، أفضى إلى تآكل الثقة في عملية السلام.

التحديات التي تواجه التحالف الدولي

بينما يُمثل" التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين "خطوة واعدة إلى الأمام، إلا أن نجاحه أبعد من أن يكون مضمونًا في ظل وجود العديد من التحديات التي يتعين مُعالجتها:

المقاومة الإسرائيلية: من المتوقع أن تُبدي سياسات الحكومة الإسرائيلية الراهنة، بالأخص تحت قيادة يمينية متطرفة، مقاومة لأي جدول زمني قد يفرض عليها تقديم تنازلات كبيرة عن الأراضي. وهو ما يقتضي من التحالف الدولي ضرورة تطوير استراتيجيات للتواصل بشكل بناء مع الجانب الإسرائيلي، مع الإبقاء على الضغط المُمارس من أجل الامتثال إلى القانون الدولي.

٢. الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني: يُمثل الانقسام السياسي بين حركتي "حماس" و"فتح" عقبة كبيرة أمام إقامة دولة فلسطينية موحدة. وفي حال استمرار انشقاق الصف الداخلي دون معالجة، فإنه ينذر بتقويض جهود التحالف بسبب عدم وجود تمثيل موحد للشعب الفلسطيني.

٣.التناحرات الجيوسياسية: من المتوقع أن تشكل التناحرات الجيوسياسية اختبارًا لقدرة التحالف على الحفاظ على الوحدة بين أعضائه ذي الخلفيات المتنوعة، بما يشمل ذلك المنافسات بين القوى الغربية والشرقية، إلى جانب النزاعات العربية الداخلية.

٤. تباين المواقف الأوروبية: ثمة تباين بين المناهج الأوروبية في معالجة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما يُعقِد قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف ككتلة موحدة داخل التحالف الدولي. فبينما تبدي دولا مثل السويد، وإسبانيا، وإيرلندا دعمًا قويًا لإقامة دولة فلسطينية، تتبنى بلدان أوروبية أخرى موقفًا أكثر حذرًا مثل هنغاريا وألمانيا.

أهمية اجتماع بروكسل

شهد الاجتماع الثاني للتحالف، الذي عُقد في بروكسل يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤م، مزيدًا من التقدم، مستندًا إلى النتائج الإيجابية التي تحققت في الرياض. وقد ركزت المناقشات الرئيسية على ما يلي:

١. آليات المُساءلة: بحث المشاركون سبل ضمان الالتزام بالجدول الزمني الذي وضعه التحالف وأهدافه المدرجة، بما في ذلك إنشاء هيئات مراقبة وبروتوكولات للتنفيذ.

٢. المبادرات الاقتصادية: شدد المشاركون على أهمية الاستفادة من الأدوات الاقتصادية لتشجيع التعاون، وشملت المقترحات المطروحة، الاستثمار في البنية التحتية الفلسطينية وإنشاء مناطق اقتصادية مشتركة.

٣. تعزيز التعاون: سلط الاجتماع الضوء على الحاجة إلى توثيق التعاون بين التحالف الدولي والاتحاد الأوروبي تحديدًا في مجالات مثل التواصل الدبلوماسي والدعوة العامة.

إعادة النظر في التعايش العالمي وحل الدولتين

تمثل جهود التحالف الدولي لحل الدولتين أكثر من مجرد وسيلة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ حيث إنها ترمُز إلى اتساع رقعة التفكير العالمي مرة أخرى في مبدأ التعايش السلمي. وفي ظل حقبة تتسم بالاستقطاب والصراعات، يوفر حل الدولتين إطارًا لمعالجة ليس فقط النزاعات على الأراضي بل أيضًا القضايا الأساسية الكامنة مثل العدل، والمساواة، والكرامة الإنسانية. ومن خلال الدعوة إلى التعايش السلمي بين الدولتين، يضع التحالف تصورًا لمستقبل يحل فيه الرخاء المشترك والاحترام المتبادل محل العداء والانقسام.

تقتضي هذه الرؤية تحولًا أساسيًا في شكل العلاقات الدولية، ونبذ المعايير المزدوجة التي تعد في كثير من الأحيان السمة المحددة للسياسة الدولية. فقد واجهت بعض البلدان الأوروبية، على سبيل المثال، انتقادات بسبب عدم اتساق معاييرها الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، بما أضر بمصداقيتها كأطراف فاعلة مُحايدة. ومن خلال اعتماد معيار واحد للعدل والمساءلة، يتسنى للمجتمع الدولي إمكانية احتضان عصر جديد للسلام والتعاون. وقد أكد اجتماع الرياض هذه الحاجة إلى الاتساق، حيث دعا المشاركون إلى وضع حد للانتقائية في تنفيذ المعايير الدولية، مُشددين على أهمية اتباع نهج موحد في مواجهة الصراع. ويعتبر هذا الالتزام تجاه تطبيق العدل والمساواة محوريًا ليس فقط لنجاح حل الدولتين، بل أيضًا لمد جسور الثقة وبناء الشرعية داخل الصراعات العالمية الأخرى.

التأثيرات المحتملة للتحالف

رغم التحديات سالفة الذكر، ينعم التحالف الدولي بالقدرة على تحقيق تقدم مثمر من خلال الاستفادة من نقاط القوة المتوفرة لديه:

١. الشرعية الدولية: يساهم التوسع العالمي للتحالف في تعزيز مكانته الدولية ويزيد من فرص قبول مقترحاته في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٢. النفوذ الاقتصادي: من خلال تطبيق سياسة العصا والجزرة التي تشمل التنسيق بين منح حوافز اقتصادية وفرض جزاءات، يستطيع التحالف تشجيع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الالتزام. على سبيل المثال، بإمكانه جعل الاتفاقيات التجارية أو المساعدات الإنمائية مشروطة بالالتزام بإطار الدولتين.

٣. الدبلوماسية العامة: بإمكان التحالف لعب دور محوري في تشكيل الرأي العام من خلال تسليط الضوء على كم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الوضع الراهن. كذلك بوسعه حشد تأييد شعبي لحل الدولتين داخل المجتمعات الإسرائيلية والفلسطينية عبر الحملات الموجهة.

٤. بناء القدرات: من خلال الاستثمار في المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، يتسنى للتحالف إرساء أساس لقيام دولة فلسطينية قادرة على تلبية احتياجات شعبها. حيث يتسق هذا النهج مع مبدأ " بناء الدولة قبل قيامها " ويخاطب المخاوف بشأن الحوكمة والاستقرار.

تقييم مدى التزام الاتحاد الأوروبي بحل الدولتين

على الرغم من تأكيداته المتكررة على دعم حل الدولتين، فإن سياسات الاتحاد الأوروبي المترددة في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي، تقوض مصداقيته وتثير شكوكًا جدية حول مدى التزامه الفعلي بهذا الحل.

١. سياسات متناقضة: تتيح اتفاقيات الاتحاد الأوروبي التجارية مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاق الشراكة، منافع اقتصادية جمة رغم استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية. ويؤدي هذا التناقض إلى إضعاف موقف الاتحاد الأوروبي كداعم لحل عادل.

٢. الاعتماد على الزعامة الأمريكية: تاريخيًا، ترك الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة مهمة تزعم جهود التوصل إلى سلام. وتسبب هذا الاعتماد على الحليف الأمريكي في تقييد قدرة الكتلة الأوروبية على تأكيد رؤيتها بشأن كيفية تسوية الصراع.

٣. القيود السياسية الداخلية: عادة ما تتسبب مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل داخل الاتحاد الأوروبي والمخاوف بشأن مُعاداة السامية، في ردع الدول الأعضاء عن تبني سياسات يُتصور

بأنها لا تصب في صالح إسرائيل. بالتالي، تؤدي هذه القيود إلى الحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات جريئة.

مسارات للتعاون المثمر

ينبغي على التحالف الدولي إذا ما أراد توسيع نطاق تأثيره، أن يعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل مواءمة الاستراتيجيات والموارد. وتشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

١. بناء توافق أوروبي: ينبغي أن يعمل التحالف مع الدول ذات الطابع التقدمي داخل الاتحاد الأوروبي لبناء كتلة موحدة قادرة على الدعوة إلى اتخاذ تدابير أقوى لدعم حل الدولتين، وذلك من خلال الدبلوماسية المكثفة والحملات الإعلامية وتشكيل تحالفات استراتيجية.

٢. الاستفادة من دور النرويج: باعتبارها مؤسسًا مشاركًا في تشكيل التحالف وطرفًا فاعلًا محايدًا ذا باع طويل في لعب دور الوساطة في جهود السلام، بإمكان النرويج أن تخدم كجسر للتواصل بين الاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرين بالتحالف، مستفيدة من خبراتها في حل النزاعات للتغلب على الانقسامات وتعزيز التعاون.

٣. الدمج بين الرؤى العربية والأوروبية: يتعين على التحالف الدولي توضيح توافق مبادرة السلام العربية مع القيم الأوروبية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ومن خلال تأطير المبادرة كرؤية مشتركة للسلام، يمكن أن تحظى حينها بدعم أوسع نطاقًا داخل الاتحاد الأوروبي.

٤. الآليات المؤسسية للمساءلة: ينبغي وضع آليات للمراقبة وضمان الالتزام بالجدول الزمني والأهداف. وقد يشمل ذلك إصدار تقارير دورية لرصد التقدم المحرز، وإجراء تقييمات مستقلة، واللجوء إلى سلاح العقوبات في حالة عدم الامتثال.

٥. مخاطبة المخاوف الاقتصادية: يتعين على التحالف تقديم حوافز اقتصادية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتشجيعهما على تبني حل الدولتين. وقد يتضمن ذلك استثمارات في مشروعات البنية التحتية المشتركة، وتيسير سبل التجارة، ودعم المبادرات العابرة للحدود.

الختام

في خضم أزمة مستمرة تهدد أمن المنطقة والعالم، يمثل التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين بارقة أمل. ففي الوقت الذي تواجه فيه جهود السلام عقباتٍ جسام، تتمثل في التعنت الدولي وتجاهل القوانين الدولية، يقدم التحالف رؤية جديدة مبنية على التعاون الدولي والعمل المشترك.

إن النهج الشامل الذي يتبعه التحالف، والذي يجمع بين الدول والمؤسسات الدولية، يوفر أرضية صلبة لبناء مستقبل أفضل، ويفتح آفاقاً جديدة لتحقيق السلام العادل والشامل.

يقف اجتماع الرياض كشاهد على الإمكانات التي ينعم بها التحالف مع تركيزه على الأطر العملية، والشراكات الإقليمية، والدعم المؤسسي. ومن خلال معالجة مسألة ازدواجية المعايير المنعكسة على السياسات الدولية، لاسيما داخل أوروبا، يصبح بإمكان التحالف العمل وفق معيار أخلاقي واحد يضمن تحقيق العدالة والإنصاف لكافة الأطراف.

وفي نهاية المطاف، يظل نجاح هذه المبادرة مرهوناً بقدرتها على تجاوز التحديات السياسية المعقدة وبناء توافق واسع النطاق. يتطلب الأمر التزاماً راسخاً بالمشاركة الفاعلة والمساءلة، بالإضافة إلى تبني أفكار خلاقة ومبتكرة. فمن خلال تضافر الجهود وتوحيد الرؤى، يمكن لهذا التحالف أن يحول حلم حل الدولتين إلى حقيقة واقعة، ويفتح آفاقاً جديدة للسلام والاستقرار في المنطقة.

أخيرًا، يجب التذكرة بما جاء في رسالة آرثر بلفور عام ١٩١٧م، فيما يعرف بـ "إعلان بلفور". فحتى في دعوته المثيرة للجدل إلى إنشاء وطن يهودي، أكدت الرسالة، المؤلفة من ٣ فقرات، على ضرورة الاحترام المتبادل وحماية حقوق كافة أطياف الشعب الفلسطيني. ويظل هذا المبدأ الخاص بالتعايش السلمي المشترك والاحترام المتبادل قابعًا في صميم حل الدولتين، وهو تذكرة بأن السلام الدائم يقتضي الالتزام بمبادئ العدالة، والمساواة، والكرامة الإنسانية.

* باحث أول في مركز الخليج للأبحاث

أمن دول مجلس التعاون: الخيار الاستراتيجي لتحقيق السلام والتنمية المستدامة

أسس النظام الأمني الخليجي القائمة تحتاج التفعيل والاستمرارية بعيدًا عن تأثير أي خلافات

في خضم تحديات ومتغيرات جيوسياسية على المستوى الإقليمي والعالمي، شكّلت القمة الخليجية الـ ٤٥ في الكويت الحدث الأبرز في المنطقة، حيث عقدت في ظل ظروف بالغة التعقيد وأوضاع إقليمية حساسة وأحداث متسارعة، وتزامنت مع تحولات وتطورات متسارعة تمر بها المنطقة والعالم بأسره. وقد ساهمت هذه الأحداث في تزايد المخاطر الإقليمية المهددة للأمن والاستقرار، وعطلت مسيرة النماء والخطط الاستراتيجية لدول المجلس وشكلت تحديات جمة تستوجب تعزيز التضامن وتوطيد أواصر التلاحم، والعمل الجاد والمتواصل لترسيخ القواعد التي قامت عليها المنظومة الخليجية وفتح آفاقاً جديدة لمزيد من التنسيق والتعاون الجاد، من أجل بلوغ التكامل الخليجي التام ومواجهة جميع التحديات المحيطة.

د. فاطمة الشامسي

التوجهات الأمنية لدول المجلس

لقد واجهت دول مجلس التعاون العديد من التحديات الأمنية والاستراتيجية الخطيرة، التي ألقت بظلالها السلبية على أمن واستقرار وسياسات دولها. وشكلت الحرب الإسرائيلية على غزة تحديًا خطيرًا جعلت عام ٢٠٢٣م، من أخطر الأعوام التي واجهت دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط برمتها. وكذلك حول التنافس العالمي المنطقة بأسرها إلى ساحة معركة جيوسياسية وجدت دول المجلس نفسها في موقف يتطلب منها الموازنة بين الحفاظ على أمنها واستقراها ومواجهة تحدياتها الداخلية والخارجية.

تشكل إيران التحدي الاستراتيجي والأمني الرئيسي في الشرق الأوسط، فقد أظهرت الحرب أن التهديد الإيراني لا يزال يواجه دول المجلس، خصوصًا إذا تحولت هذه الحرب إلى حرب إقليمية مفتوحة بين إيران وإسرائيل، أو بين إسرائيل ووكلاء إيران في المنطقة. ويعد برنامج إيران النووي المخصب تحديًا كبيرًا آخر يجعل جميع دول الخليج العربي في مرمى القوة النووية الإيرانية بحكم موقعها الجغرافي، وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي تخصب اليورانيوم بنسبة ٦٠٪ من دون أن تمتلك سلاحًا ذريًا. وببلوغها عتبة التخصيب عند مستوى ٦٠٪ تقترب من نسبة ٩٠٪ اللازمة لصنع سلاح نووي. ومن ثم فإذا استطاعت إيران أن تبرم اتفاقًا مع دول «٥+١»، وتخرج ببعض المكاسب فسيكون ذلك على حساب أمن دول الخليج العربي.

وعلى الرغم من اتباع دول المجلس سياسات متنوعة لاحتواء الخطر، فإن المشهد الراهن في المنطقة يحتاج إلى جهود سياسية لمواجهة التحديات التي تهدد أمن المنطقة، وإطفاء الصراعات الإقليمية والدولية، وتعزيز الحوارات والعلاقات والشراكات الاستراتيجية مع كبرى دول العالم، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

فعلى مستوى الأمن المحلي، ازداد حرص دول الخليج على ضرورة تعزيز دور مجلس التعاون وأهميته في الإقليم والعالم، باعتباره الإطار الأكثر فعالية في التعامل مع مختلف التحديات، وتحصين أمن واستقرار دوله، وصون ودعم مسيرة التعاون بينهم، والتأكيد على ضرورة التعاطي مع مختلف القضايا والملفات الإقليمية والدولية الهامة وفق رؤية موحدة، ضمن هذا التوجه أصبحت دول مجلس التعاون لاعباً محورياً ذا ثقل سياسي واقتصادي في ترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في

المنطقة والعالم، واكتسبت ثقة واحترام المجتمع الدولي، بفضل ما تنتهجه من سياسة حكيمة ومتوازنة، تقوم على نهج التعاون البناء.

وانطلاقًا من اتفاقية الدفاع المشترك ومبدأ الأمن الجماعي لدول الخليج، التي أقرت عام ٢٠٠٠م، عززت دول الخليج أمنها الداخلي وحصنت تكاملها العسكري تحت إشراف مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية العليا والقيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس لمواجهة التحديات. وعلى ما يبدو أن أسس النظام الأمني الخليجي موجودة وواضحة، إلا أن ما ينقصها هو "التفعيل ثم التطوير والاستمرارية، وإبقائها بعيدًا عن تأثير أي خلافات سياسية تنشأ بين دول المجلس".

وعلى مستوى الأمن الإقليمي، فإن قائمة الأحداث والأزمات الإقليمية التي تعصف بدول الشرق الأوسط تطول، والتي من أبرزها الحرب في غزة التي بدأت في السابع من أكتوبر، وهجمات الحوثين على السفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ناهيك عن الحرب الإسرائيلية على لبنان والأزمات في السودان وليبيا، والمستجدات التي حدثت في سوريا وأطاحت بنظام الأسد. فقد اتخذ الصراع في منطقة الشرق الأوسط طابعًا مزمنًا متخذًا شكل الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، ومحدثًا تكاليف بشرية واقتصادية كارثية تحتاج حلولًا مستدامة (العبيدلي:٢٠٢٣). وقد لعبت دول المجلس دورًا محوريًا في دعم دول الجوار واستقرارها السياسي والاقتصادي، ولم تألُ جهدًا في حشد الدعم الإقليمي والعالمي وبذلت جهودًا جلية في الدبلوماسية والمفاوضات وإطفاء الصراعات الإقليمية والدولية التي تهدد أمن المنطقة. وقد ساهمت دول المجلس في العمل على استتاب الأمن والسلم الإقليمي من خلال معالجة التحديات الإقليمية وتسوية الخلافات بالطرق الدبلوماسية وإيجاد الحلول التوافقية التي تضمن المصالح المشتركة.

وبعيداً عن التنافس الإقليمي والدولي ومن أجل استقرار الاقتصاد العالمي، آمنت دول المجلس باتباع دبلوماسية التهدئة بين المتنافسين لتخفيف حدة التوترات والشحن السياسي، عملت على تشجيع التوازن بين المتنافسين الإقليميين والدوليين من أجل تجنب أي مواجهة عسكرية بين المتصارعين قد تدمر العالم والإنسانية.

كما آمنت دول المجلس بالنظام متعدد الأطراف، فسعت إلى تعزيز الحوارات وتطوير العلاقات وتوسيع الخيارات وبناء الشراكات الاستراتيجية مع دول العالم والعديد من الكتل الدولية، فقد أخذت خطوة مهمة في تنويع مستوى الشراكات

اتفاقية الدفاع المشترك عززت الأمن الخليجي الداخلي وحصنت تكاملها العسكري تحت إشراف مجلس الدفاع المشترك والقيادة العسكرية الموحدة

الاستراتيجية وتعزيزها مع الولايات المتحدة، والصين والاتحاد الأوروبي، والهند واليابان والبرازيل، ومجموعة آسيا ورابطة دول الكاريبي ودول آسيا الوسطي فانضمت في كتل دولية، مثل مجموعة البريكس+ وشنغهاي، والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وأبرمت اتفاقيات تجارية وشراكات اقتصادية شاملة متعدّدة مع الكثير من الدول . ومن أجل استقرار الاقتصاد العالمي حرصت دول المجلس على ضمان إمدادات النفط، واستقرار أسواقه وساهمت في تعزيز الأمن البحري والممرات التجارية.

لم تقتصر القمة الخليجية الـ ٤٥ على البعد السياسي والأمني، بل حملت بعداً اقتصادياً بالغ الأهمية، خصوصًا في ظل الأحداث المتسارعة التي تلقي بظلالها على الاقتصاد الإقليمي والعالمي، حيث يشهد العالم عملية إعادة تشكيل للنظام الدولي أحادي القطبية وبروز حرب باردة ثانية تكشّف عن عالم مُتعدّد الأقطاب، يحمل تغيرات وتحديات كبرى تتداخل فيها الأزمات الجيوسياسية مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية لتشكل واقعًا جديدًا، ينبئ بتغيرات حاسمة في العديد من الملفات الاستراتيجية. ومع بروز قوى صاعدة تسعى لتعزيز نفوذها ومواجهة السياسات التقليدية للدول الكبرى تتسارع الجهود لتحقيق توازن جديد في النظام العالمي الذي فرضته القيود التجارية، التي أضرت بالتجارة والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية، والتي من الممكن أن تتسبب بخسارة كبيرة قد تصل إلى ٧ ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، نتيجة تراجع كفاءة سلاسل التوريد العالمية، وسياسات الاكتفاء الذاتي المُنغلقة التي تتخفّى في شكل إعادة توطين الشركات وفرض قيود على الوصول إلى الموارد التكنولوجية والحيوية، كما أشار صندوق النقد الدولي.

وفي ظل هذا التكتل العالمي تسعى دول المجلس للعمل كمحور ارتكاز وتوازن بين الأقطاب والمحاور العالمية فاقتصاداتها تحل في المرتبة الـ ١٢ عالميًا، وتحتل المركز الأول عالميًا في احتياطيات النفط والغاز الطبيعي. وترسم التوقعات صورة مشرقة لنموها الاقتصادي الذي يتوقع انتعاشه بنسبة تصل إلى ٢,٨٪ و٤,٧ ٪ في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ على التوالي. هذه "التوقعات المشجعة لا ترجع فقط إلى التعافي في إنتاج النفط، بل تعود إلى الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي والذي يسير بوتيرة قوية على المدى المتوسط"، وإلى النهج الاستراتيجي لتعزيز المرونة والتنمية المستدامة خلال مرحلة اقتصادية عالمية متقلبة. كما توقع كبير الاقتصاديين والمدير الإداري لشركة أوكسفورد إيكونوميكس ليفرمور إن «الاستثمار الاستباقي والاستراتيجي لدول المجلس في القطاعات غير النفطية، إلى جانب التعافي التدريجي لإنتاج النفط، يمهد الطريق لنمو قوي في عام ٢٠٢٥م، مما يعزز التفاؤل بالمستقبل الاقتصادي للمنطقة. ويوفر "فرصة جيواستراتيجية، تسمح ببروزها كقوى وسطى بين الكتلتين العالميتين، من خلال " بناء قوة اقتصادية ومالية، ترتكز على عوامل استراتيجية أساسية تتمثّل أولًا في موقعها الجغرافي وتركيبتها السكّانية الواعدة، وثانيًا في تميّزها لكونها قوة في مجال الطاقة، وثالثًا سعيها نحو التنويع الاقتصادي واستثماراتها في تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية والنقل والبنية التحتية، مما يعني اندماجها في سلاسل توريد عالمية. (ناصر السعيدي:٢٠٢٤).

المخاطر والتحديات

مع التحولات الجيوسياسية المستمرة في المنطقة ومع عودة ترامب للرئاسة تتبلور رغبة دول الخليج حول خفض التصعيد في المنطقة وإعطاء الأولوية لأجندتهم الجيواقتصادية، وتؤمن دول الخليج أن الدبلوماسية والحوار المشترك مع الخصوم الإقليميين أكثر فعالية من المواجهة والصراع. ومن المتوقع أنّ عودة ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥م، ستجدد تركيز الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال استراتيجيات تتمحور حول مصالح محددة أبرزها دعم إسرائيل، واحتواء النفوذ الإيراني. وبالرغم من أن هذه السياسة قد تسهم في تعزيز بعض العلاقات الثنائية مع دول المجلس، إلا أنها ستظل قاصرة عن تحقيق استقرار شامل في المنطقة بسبب تعقيد الصراعات. ومن المتوقع أن تضغط إدارة ترامب على دول عربية لإبرام مزيد من اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مع تعزيز التحالفات ضد إيران التي أصبحت في موقف ضعف بعد خسائرها في لبنان وسوريا مما قد يؤدي إلى تصعيد موقفها في الملف النووي. وقد تواجه هذه السياسات بعض العقبات قد يكون مصدرها الرفض الشعبي في بعض الدول العربية لفكرة التطبيع بدون تقديم ضمانات ملموسة حيال القضية الفلسطينية. ومن أجل تقويض قدرة إيران على دعم وكلائها في

المنطقة مثل حزب الله والحوثيين، من المتوقع أن يستخدم ترامب مزيدًا من الضغط، بما في ذلك إعادة فرض عقوبات أكثر شدة وخلق تحالفات إقليمية ضد طهران. مثل هذا النهج قد يؤدي إلى تصعيد التوترات بدلًا من تهدئتها (ترندز: ٢٠٢٥).

ورغم أن تحالف أوبك بلس تمكن من تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال استراتيجيات الإنتاج الحذرة، إلا أن عدم التزام بعض الدول بحصص الإنتاج تسبب في تعقيد جهود التحالف لإدارة الفائض في ظل زيادة إنتاج الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين من خارج أوبك بلس. يضاف إلى ذلك حالة عدم اليقين التي ما زالت تخيم على أسواق النفط بسبب المخاطر الجيوسياسية، وضعف الطلب الصيني الناتج من التباطؤ الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى تدهور السوق، مما قد يخلق مع التطورات المتعلقة بالتحول في مجال الطاقة، فائض في العرض. ومع توقع التحولات الاقتصادية المعاكسة في السياسة الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة، وتعطل سلاسل الإمداد، والتهديد بتصعيد الحروب التجارية والتحول في مجال الطاقة، يمكن أن تساهم في الحد من قدرة التحالف على تحقيق التوازن بين أساسيات السوق ومواجهة الصدمات الجيوسياسية هي التي ستحدد دوره في عام ٢٠٢٥م.

وعلى الجانب الآخر، أصبحت تداعيات التغيرات المناخية تشكل تحدّيات جيواستراتيجية وتفرض واقعًا تعانيه جميع دول العالم سواء في صورة تغيرات في درجات الحرارة أو في صورة كوارث مناخية وطبيعية. ويعتبر التغير المناخي والتلوث البيئي من أكثر التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون. وهنالك الكثير من الأدلة على حدوث ظواهر مناخية عنيفة في منطقة الخليج، تتراوح بين درجات الحرارة الصيفية الشديدة الارتفاع والفيضانات غير المسبوقة في المنطقة، والعواصف المدارية العنيفة، وفقًا للتصنيف العالمي لمعهد الموارد العالمية، تعتبر خمس من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون من بين الدول العشر الأعلى في إصدار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد. ومع تعهد دول المجلس بتسريع جهود عملية التنويع الاقتصادي للتخفيف من الاعتماد على عائدات النفط والغاز، فإنها تعهدت أيضا بزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة إلى ثلاثة أضعافه بحلول عام ٢٠٣٠م. ومع تأكيد دول المجلس على التخفيف من آثار تغير المناخ والاستدامة البيئية كمكونات أساسية في خططها الاستراتيجية، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى التعاون الإقليمي القوي والمواءمة بين السياسات المناخية.

وعلى اعتبار أن البنية التحتية الرقمية المتقدمة والمرنة تعد عاملاً جوهرياً يدعم الطموحات الاقتصادية الرقمية ووسيلة للانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام ومبتكر، لم تغفل القمة الـ ٤٥ الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي فتمت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تطوير استراتيجيات رقمية مشتركة باعتبارها فرصة تاريخية لتعزيز النمو الاقتصادي وركيزة رئيسية تدعم مستقبل التنمية في المنطقة. فالتكامل الرقمي بين اقتصادات دول المجلس سيسهم في تيسير عملية التجارة الإلكترونية، وتطوير أنظمة الدفع الرقمية، مما يساعد في الكشف المبكر عن التهديدات والتصدي لها بفعالية أكبر، على أساس أن التطورات التكنولوجية في مجالي الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الأمن السيبراني وتحديد الأنماط غير الطبيعية في الشبكات؛ مما يُتيح استجابة سريعة للهجمات المحتملة. وحيث أن التطور التقني بكافة وحداته يستلزم توطين الصناعات بمتطلباتها البشرية والتكنولوجية تبرز أهمية التنسيق والتعاون المشترك على مستوى دول المجلس.

التوجهات المستقبلية لتثبيت الأمن والاستقرار الإقليمي

وحيث أن دول المجلس تواجه ملفات دولية كبرى، فإن توحيد المواقف إزاء هذه الملفات يعتبر ضرورة تتطلب التعاون الجمعي لصياغة رؤية استراتيجية شاملة لمستقبل واعد يتطلب منظومة خليجية قوية قادرة على مواجهة التحديات وتلبية التطلعات نحو مزيد من التكامل والوحدة في مواجهة عالم سريع التغير.

ويؤكد الأمير تركي الفيصل على أن "وجود إطار أمني إقليمي يفيد الشرق الأوسط المنكوب سيوفر منتدى إقليمي محلي لإدارة الخلافات والنزاعات دون تدخلات خارجية في القضايا الإقليمية، ويولد الثقة بين دول المنطقة لكي تركز على تنميتها وازدهارها (ترندز:٢٠٢٣).

وتشكل التطورات التكنولوجية، خاصة في مجالي الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، تحديًا كبيرًا على الأمن الخليجي. فالذكاء الاصطناعي أصبح أداةً أساسية في تعزيز الأمن السيبراني يساعد في الكشف المبكر عن التهديدات والتصدي لها بفعالية أكبر. فيمكن للأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحديد الأنماط غير الطبيعية في الشبكات، ويُتيح استجابة سريعة للهجمات المحتملة. لذلك تبرز أهمية العمل المشترك لترشيد التكاليف وتعظيم العوائد.

وفي سعى دول المجلس لبناء شراكات تجارية واستثمارية مع الدول الآسيوية واستكشاف سبل تعزيز العلاقات مع الاتحاد

الأوروبي، ومواجهة التحديات المشتركة في مجالات الطاقة والأمن البحري مع الولايات المتحدة، تحتاج إلى تضافر الجهود والعمل مجتمعة لتحقيق مكاسب مشتركة من خلال وحدة اقتصادية خليجية تواجه التغيرات في الاقتصاد العالمي، خصوصًا أزمات الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية إذ أن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الخليج سيمكّنها من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية ويزيد من قدرتها على مواجهة التحديات.

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز الاستقرار من خلال التواصل الدبلوماسي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، والتوسط في النزاعات في بعض الأحيان. وتعكس هذه الجهود نهجًا استراتيجيًا من قبل الدول الخليجية لإدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار الإقليمي وخلق بيئة مواتية لتحولاتها الاقتصادية الطموحة.

ومع الاعتراف بأن مثل هذه المبادرات ضرورية لنجاح أجندات التنويع الخاصة بها، هناك حاجة ماسة لتبني سياسات وتوصيات أساسية أهمها

ـــ توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة مثل مجالات الذكاء الاصطناعي وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلدانها على الساحتين الإقليمية والدولية.

ـــ بناء نظام أمني إقليمي شامل، وبشكل جماعي ومنسق. بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل منذ سنين على تحديث قواتها العسكرية بصورة فردية، إلا أنها مازالت تحتاج إلى تحسين قدراتها العسكرية، والتغلب على سياسات توازن القوى الكلاسيكية، وتعلم الثقة ببعضها البعض، ثم الاعتراف بمصالحها المشتركة مع إيران والاستفادة منها (بارت هسلنج:٢٠٢٤). وفي نفس الوقت ما زالت هناك حاجة لضمانات أمنية خارجية لتحقيق الأمن المنشود.

ـــ رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية، وتعزيز الخطط الاستراتيجية واتخاذ خطوات فعّالة لرفع مستوى الوعي لمواجهة التهديدات السيبرانية، وتشكيل شراكات استراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن السيبراني.

– تعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في أمن المنطقة واستقرارها، وبما يحفظ الأمن والسلم الدوليين والمساهمة في حل الأزمات المزمنة، وتقوية الآليات القانونية والدولية، وتقديم منصة للتفاوض المباشر وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

– العمل المكثف لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويُجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن تذبذب الأسواق واختلال سلاسل الإمداد العالمية، والمطالبة بتجنب تسييس هذه القضايا نظراً للانعكاسات السلبية لذلك على الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية، بما يخدم أجندة الحوار والتواصل وبناء الجسور.

– تكثيف العمل لإيجاد حلول فاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي بواقعية ومسؤولية ونهج متوازن، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتطوير استراتيجيات طويلة المدى، تساعد على التوجيه الكامل لتنفيذ التعهدات والالتزامات ضمن مبادئ اتفاقية «الأمم المتحدة» الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، وذلك بعدّها الأساس للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في الحلول المناخية والشراكات الإنمائية.

– ضرورة مواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي واحتمالية تفاقمها، على المستويين الإقليمي والدولي، نتيجةً للتغيرات البيئية والصراعات والأزمات، والمساهمة لإيجاد حلول مستدامة لمعالجتها، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين للحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء العالمية واستقرار أسعارها، حتى لا يدفع ذلك الدول المستهلكة لمواجهة خطر المجاعة.

ـــ تطوير أدوات اقتصادية ومالية وتعزيزها لتمكّنها من أن تصبح قوى وسطى فعّالة تركز على تعجيل تكاملها الاقتصادي والمالي، بدءاً بالبنية التحتية الأساسية، من أجل تحقيق وفورات في الحجم وزيادة الكفاءة وذلك من خلال توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة مثل مجالات الذكاء الاصطناعي.

ـــ استغلال القدرات الاقتصادية لصالح أن تصبح دول المجلس لاعبًا أساسيًا، على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي، يتعامل ببراغماتية وتطلعات مستقبلية اقتصادية متلازمة لاقتصاديات القرن ٢١.

* نائب المدير التنفيذي السابق للشؤون الإدارية ـ جامعة السوربون ـ أبو ظبي

قراءة تحليلية في تحول دول الخليج نحو الاقتصاد الدائري للكربون

٣ تحديات تواجه الاقتصاد الدائري الخليجي و٥ حلول مبتكرة ومراكز احتجاز الكربون جذابة

ظهر الاقتصاد الدائري للكربون كنهج تحويلي لمعالجة الانبعاثات الكربونية والمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، لاعتماده على مبادئ الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى الاحتفاظ بالموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، وخلق أقصى قيمة مضافة منها، ومن ثم استعادتها وتجديدها. ويساعد هذا النهج على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يمثل الاقتصاد الدائري للكربون نقلة نوعية في كيفية التعامل مع إدارة الكربون ومكافحة تغير المناخ، عن طريق اعتماد ممارسات دائرية ومستدامة، يُمكنها تحقيق الهدفين المتمثلين في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

ونظراً لأهمية الاقتصاد الدائري للكربون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي التصدي لتحديات التغير المناخي، فقد أشار البيان الختامي لقمة قادة دول مجلس التعاون التي عُقدت في الكويت ديسمبر ٢٠٢٤م، أهمية استمرار دول مجلس التعاون الخليجي بتبني برامج ومشروعات خاصة بالتحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون مثل تقنية احتجاز وتخزين الكربون والاستفادة منه في توليد الطاقة. سنتناول في هذا المقال بيان مفهوم وأهمية الاقتصاد الدائري، وتقييم أداء دول مجلس التعاون الخليجي للتحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون والتحديات التي تواجهها وسبل معالجة هذه التحديات.

أولًا-الاقتصاد الدائري للكربون مفهومه وأهميته ومؤشر قياسه

يُعد الاقتصاد الدائري للكربون نظاماً دائرياً يتم فيه تقليل انبعاثات الكربون، والتقاطها، واستخدامها وإعادة تدويرها بشكل مستدام، كما يشجع على مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وتطوير مسارات انبعاثات صفرية مُصممة خصيصاً لظروف وموارد كل بلد. إن الهدف من تبني الاقتصاد الدائري للكربون هو إعادة دورة الكربون الطبيعية إلى مستوى توازن الكربون بين سطح الأرض وغلافها الجوي، بحيث يحافظ على استدامة التوازن الحيوي القائم.

كما يدعم الاقتصاد الدائري للكربون بصفة عامة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م، عن طريق ضمان حصول الجميع على الطاقة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والابتكار وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المسؤولين والعمل المناخي، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الآثار الدائرية للكربون في النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يدفع الابتكار ويخلق أسواق جديدة لمنتجات وخدمات الاقتصاد الدائري للكربون، بما يقود إلى احتمال زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات للشركات والحكومات. كما يوفر الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون أيضاً فوائد اقتصادية طويلة الأجل كتحسين الصحة العامة، وتقليل الأضرار البيئية، وزيادة المرونة في مواجهة تغيرات المناخ، وسيكون لهذه الفوائد آثار اقتصادية إيجابية على الأمد الطويل، مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانياً-تقييم أداء دول مجلس التعاون الخليجي للتحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون:

يُعد مؤشر الاقتصاد الدائري الكربون أداة قيمة لتتبع التقدم في تبني ممارسات ودعائم الاقتصاد الدائري للكربون، وتحديد المجالات التي تستدعي مزيد من الإجراءات، وهي أيضاً أداة قيمة لواضعي السياسات والشركات والأفراد المهتمين بمعرفة المزيد عن الاقتصاد الدائري للكربون وكيفية المساهمة

الاقتصاد الدائري: إعادة دورة الكربون الطبيعية لمستوى التوازن بين سطح الأرض وغلافها الجوي للمحافظة على استدامة التوازن الحيوي

في تطويره. ويقيس المؤشر ريادة الدول في الاقتصاد الدائري للكربون من خلال عشرة مؤشرات فرعية. تشير الدرجات الأعلى لمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون بصفة عامة إلى أداة أقوى في تبني الممارسات المستدامة واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. وتشير الدرجات المنخفضة إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع الانتقال نحو اقتصاد الكربون الدائري.

١) المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون بدول مجلس التعاون الخليجي

تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالمؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون، تليها السعودية، التي تبذل جهوداً ملحوظة في التخفيف من آثار تغير المناخ وممارسات الاقتصاد الدائري للكربون، وجاءت قطر بالمرتبة الثالثة نتيجة اعتمادها لمبادئ الاقتصاد الدائري للكربون واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. وسجلت البحرين والكويت مستويات تشير إلى إحراز تقدم في تبني ممارسات الاقتصاد الدائري للكربون والمساهمة في التنمية المستدامة. وتُظهر عمان أيضاً جهودًا في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وهناك فرص للتحسين فيها.

شكل (١) المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نتائج مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣، يونيو، ٢٠٢٤م، ص ٥٧

احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في إطار التحول نحو الاقتصاد الدائري ضرورة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس

وتظهر النتائج بصفة عامة درجات متفاوتة من التقدم والإمكانيات لدول مجلس التعاون الخليجي على صعيد التوجه نحو الاقتصاد الدائري للكربون، حيث تتجاوز كل من الإمارات والسعودية، وقطر المتوسط العام لمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون البالغ (٣٤) ٪. وتبقى بقية دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عُمان) دون المتوسط العام للمؤشر مما يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتبني مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ.[٢-]

جدول (١) المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	٢٠٢١		٢٠٢٢		٢٠٢٣	
	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز
الإمارات	٤٢	١٥	٤٤,٥٦	١٦	٤٧,٣٨	١٠
السعودية	٣٤,٤٤	٣١	٣٥,٦٦	٣٢	٤١,٣٣	٢٠
قطر	٣٥,٩١	٢٦	٣٦,١٣	٢٨	٤٠,٣٩	٢١
البحرين	٣١,٢٥	٣٧	٣٢,٦٨	٤١	٣٤,٩١	٣٧
عمان	٣٣,٤٠	٣٣	٣٢,٧٧	٤٠	٣٤,٣٦	٤٠
الكويت	٢٨,٣١	٤٤	٢٨,٤٢	٥١	٢٧,٧١	٤٩

المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نتائج مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣، يونيو، ٢٠٢٤، ص ٥٥-٥٧

مؤشرات عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣

يقصد بعوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون ما مدى استعداد الدولة للإسراع نحو تحقيق الحياد الصفري والاقتصاد الدائري للكربون. ويشير تقرير مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣م، إلى تفاوت أداء دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر عوامل التمكين، حيث حققت الإمارات أداءً مرتفعاً جعلها تُصنف ضمن أفضل عشرين دولة في العالم، وجاءت بعدها قطر، ثم السعودية، فالبحرين، تليها عمان، وأخيراً الكويت.

شكل (٢) مؤشر عوامل التمكين لعام ٢٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نتائج مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣، يونيو، ٢٠٢٤م، ص ٥٧

ويغطي مؤشر تمكين الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون خمسة مجالات رئيسية هي: السياسات والضوابط، التقنية والمعرفة والابتكار، التمويل والاستثمار، بيئة الأعمال التجارية، ومرونة النظام. ويُحدد متوسط أداء الدولة بهذه الجوانب الخمسة الدرجات التي تحصل عليها في مقياس عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون.

وتقيس الجوانب الأربعة الأولى العوامل المحورية الداعمة لمسيرة الدولة نحو تحقيق الحياد الصفري.

أما الجانب الخامس من عوامل التمكين، وهو مرونة النظام، فله علاقة تبادلية مع مسار التحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون.

فمن ناحية تسهم عوامل مثل شبكة الطاقة والتنوع الاقتصادي والمرونة في مواجهة تبعات تغير المناخ الملموسة في مسارات تحول الدول نحو الحياد الصفري.

مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون أداة لتتبع التقدم في ممارسات ودعائم الاقتصاد وأداة لواضعي السياسات والشركات والأفراد

جدول (٢) عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣

الدولة	السياسات والضوابط		التقنية والمعرفة والابتكار		التمويل والاستثمار		بيئة الأعمال التجارية		مرونة النظام	
	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز	الدرجة	المركز
الإمارات	٥٥,١٨	٢٠	٣٤,١٢	١٩	٤٦,٥٩	١٨	٧١,٢٥	١٠	٧٤,٢٧	١٣
السعودية	٤٤,٧٤	٣٦	٢٣,٣١	٢٦	١٧,٠٦	٤١	٦٦,٣٨	١٧	٧١,٦٤	١٥
قطر	٢٨,٢٠	٥٢	٣١,٦٧	٢١	٢٧,٤٧	٢٩	٦٠,٨٧	٢٣	٨٤,٩٥	٤
البحرين	٢٨,٢٠	٥١	١٦,٠	٤٢	٣٧,٩٣	٢٣	٦٢,٠٧	٢٠	٧٩,٤٦	٩
عمان	٣٩,٨٣	٤١	٢٠,٠٨	٣٠	٢١,٠٩	٣٥	٥٧,١٨	٣١	٦٨,٣٩	٢٤
الكويت	٣٣,٥٣	٤٦	١٦,٠٣	٤١	١٣,٨١	٤٩	٥٦,٥٤	٣٥	٨٢,٦٩	٦

المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، نتائج مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣، يونيو، ٢٠٢٤م، ص ٥٧

وفيما يلي تحليل لواقع دول مجلس التعاون الخليجي على **مستوى مؤشر عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون وفق ما ورد في الجدول أعلاه**

١-السياسات والضوابط:

حصلت الإمارات على أعلى الدرجات ضمن مجال السياسات والضوابط حيث جاءت بالمرتبة (٢٠) عالمياً، مما يؤكد على وجود سياسات ولوائح قوية تدعم الاقتصاد الدائري للكربون، كما سجلت السعودية التي جاءت بالمرتبة (٣٦) درجات عالية نسبياً في هذه الفئة من العوامل مما يُظهر تطوراً في تنفيذ السياسات الداعمة. حصلت عمان والكويت على درجات معتدلة، بينما سجلت قطر والبحرين درجات أقل، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في هذه الفئة من العوامل.

٢-التقنية والمعرفة والابتكار

حصلت الإمارات وقطر على أعلى الدرجات، حيث جاءتا بالمرتبتين (١٩ و٢١) عالمياً، مما يشير إلى القدرات التقنية والابتكارية المتقدمة التي تتمتع بها الدولة في هذا المجال. كما تُظهر السعودية وعمان تقدماً جيداً نسبياً في هذه الفئة من العوامل. الدول الأخرى (الكويت والبحرين) لديها درجات متفاوتة، مما يشير إلى مستويات مختلفة من الاستثمار في التقنيات والابتكار في مجال الاقتصاد الدائري للكربون.

٣-التمويل والاستثمار

تُعد الإمارات رائدة في التمويل والاستثمار بالاقتصاد الدائري للكربون، إذ جاءت بالمرتبة (١٨) عالمياً، مما يشير إلى الدعم القوي لمبادرات الاقتصاد الدائري للكربون، كما أظهرت البحرين وقطر درجات عالية نسبياً، حيث جاءتا بالمركزين (٢٣و٢٩) عالمياً على التوالي. أما الكويت فتحتاج إلى زيادة الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون، حيث جاءت بمرتبة متأخرة.

٤-بيئة الأعمال التجارية

حصلت كل من الإمارات والسعودية على درجات عالية في مجال بيئة الأعمال المواتية لممارسات الاقتصاد الدائري للكربون، حيث تبوأت الإمارات المركز (١٠) عالمياً والسعودية (١٧) عالمياً، كما أظهرت البحرين وقطر أداءً جيداً نسبياً. وتواجه كل من الكويت وعُمان بعض التحديات المُحتملة في خلق بيئة أعمال مواتية لأنشطة الاقتصاد الدائري للكربون.

يغطي مؤشر تمكين الانتقال للاقتصاد الدائري مجالات: السياسات والتقنية والابتكار والتمويل والاستثمار وبيئة الأعمال

٥-مرونة النظام

حصلت كل من قطر والكويت والبحرين على درجات عالية في مرونة النظام، حيث جاءتا ضمن أفضل عشر دول في العالم وفق مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لعام ٢٠٢٣م، مما يعكس قدرتهما على الصمود والتكيف مع التحديات في الاقتصاد الدائري للكربون. وتظهر السعودية والإمارات أيضاً مرونة جيدة في النظام.

ويتضح من التحليل أعلاه لمؤشرات عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون بدول مجلس التعاون الخليجي أن الإمارات تتمتع بدرجات عالية في مؤشرات متعددة، مما يعكس جهود شاملة في تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وتظهر بقية دول مجلس التعاون نقاط قوة في مجالات محددة لكنها تبقى بحاجة لتعزيز الإجراءات الخمسة المتعلقة بالاقتصاد الدائري للكربون.

ثالثاً-جهود دول مجلس التعاون الخليجي للتحول نحو الاقتصاد الدائري الكربون:

قطعت دول مجلس التعاون الخليجي أشوطاً هامة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، وفيما يلي بيان بأهم الجهود التي قامت بها بعض دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن

المملكة العربية السعودية:

أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين عام ٢٠٢٠م، مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والذي تمت الموافقة عليه من قبل المجموعة كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات غازات الدفيئة وإدارتها بشتى التقنيات المتاحة، ويُمثل هذا النهج طريقة مستدامة اقتصادياً لإدارة الانبعاثات باستخدام أربع استراتيجيات وهي: التخفيض، إعادة الاستخدام، التدوير، الإزالة. وتتفق هذه الاستراتيجيات الأربع مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ عبر برامجها الهادفة إلى تحقيق تحول اجتماعي ونمو أكثر استدامة اقتصادياً، بالمواءمة والعمل مع كافة القطاعات التنموية بالمملكة كالطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة، وغيرها من القطاعات.

أطلقت المملكة البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون لرسم خارطة طريق شاملة تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسية لإحلال وتوطين التقنيات المتقدمة في مجال إدارة الكربون عبر تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، ويُعد البرنامج ثمرة جهود مشتركة مع الجهات ذات العلاقة في صياغة آليات تنفيذ مشتركة تشمل جميع النواحي الفنية والإدارية والهندسية والمعيارية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي بطرق مستدامة، وتعزيز الحلول المتكاملة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وضمان الريادة عالمياً في مجال الاقتصاد الدائري للكربون.

أطلق سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أكتوبر ٢٠٢١ م، مبادرتي «السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر»، وواحدة من مبادرات الشرق الأوسط الأخضر هي «مبادرة التعاون الإقليمي للاقتصاد الدائري للكربون»، وهي مبنية على مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون لكن على نطاق أوسع لدول المنطقة.

كما تم إطلاق مركز معارف (منصة) الاقتصاد الدائري للكربون مطلع عام ٢٠٢٣م، وتم فيها وضع أجزاء الأول مخصص كدليل للاقتصاد الدائري للكربون وكل تعريفاته ومفاهيمه وأدواته، إضافة إلى التقنيات التي يشملها المفهوم، وكل قصص النجاح المتعلقة به كي يستفيد منها كل المشاركين. وهناك أيضاً الجزء الثاني من المنصة مُخصص للخبرات والتطبيقات التراكمية، التي تُمثل مورداً للمعلومات والخبرات وتمنح إجابات عن كل التساؤلات الخاصة بالمبادرة بشكل تفاعلي بين المشاركين، من قطاع خاص أو خبراء أو مراكز بحثية أو صناع قرار، أو حتى الطلاب للتعلم والمعرفة. وهناك جزء ثالث في المنصة مخصص للأخبار والأحداث والفعاليات التي تهم القطاع بكامله في المنطقة، ما قد ييسر حصول المستثمرين على معلومات تخص المشروعات وغيرها مثلاً. والجزء الثالث يرتبط بقواعد المعلومات الخاصة بالمشروعات في المنطقة من خلال أصحابها مباشرة. كما تسعى السعودية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا" لتأسيس مركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات، بهدف تعزيز فرص التعاون الإقليمي دعماً لجهود خفض الانبعاثات وتسريع اعتماد

تسعى السعودية بالتعاون مع " الإسكوا" لتأسيس مركز إقليمي لتسريع خفض الانبعاثات وتعزيز التعاون الإقليمي لخفضها

نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، حيث يُعد المركز منصة قوية تتيح لدول المنطقة إيصال أصواتها والمشاركة بشكل فاعل في الحوارات المناخية العالمية، ووضع خريطة واضحة لخفض الانبعاثات.

وقد طور مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية مبادرة الاقتصاد الدائري الذي تبنته السعودية، حيث يعطي دوراً مركزياً لتقنية احتجاز الكربون وتخزينه. كما ويقوم المركز منذ العام ٢٠٢١م، بإصدار مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون الذي يُعد إطار قياس كمي متين لتقييم أداء الدول وما تحرزه من تقدم على طريق تحقيق الاقتصاد الدائري للكربون.

الإمارات العربية المتحدة:

تبذل الإمارات جهوداً متميزة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، حيث قطعت أشواطاً مهمة على صعيد عملية نشر تقنية احتجاز وتخزين الكربون، حيث تم افتتاح مقر للمعهد العالمي لاحتجاز وتخزين واستخدام الكربون بأبو ظبي عام ٢٠٢٢م، كما بادر سوق أبو ظبي المالي العالمي بإطلاق مبادرة لتداول أرصدة الكربون وغرفة المقاصة الخاصة بها.

حددت دولة الإمارات هدف تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ م، وهدفاً جديداً لخط الأساس لانبعاثات غازات الدفيئة في مساهمتها الوطنية المُحدثة لعام ٢٠٣٠م، وأطلقت خريطة طريق قيادة الهيدروجين مستهدفة استخلاص ربع الحصة السوقية بين المستوردين الرئيسيين للهيدروجين النظيف بحلول عام ٢٠٣٠م، كما تقوم الحكومة الإماراتية إضافة إلى إعداد الاستراتيجية التفصيلية للهيدروجين، بمراجعة استراتيجيتها الشاملة للطاقة لعام ٢٠٥٠م، التي ستتضمن اتخاذ القرار الأخير المتعلق بتحويل محطة طاقة جديدة بقدرة تبلغ (٢,٤) جيجاوات للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الفحم. وأطلقت برنامجاً وطنياً الطلب على المياه والطاقة لدعم أهدافها طويلة الأجل لخفض الطلب على الطاقة والمياه بالقطاعات الأربعة الأكثر استهلاكاً بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ ٪ و٥١ ٪ على التوالي، مقارنة بتوقعات الأعمال العادية، بحلول ٢٠٥٠م.

رابعاً-التحديات التي تواجه الاقتصاد الدائري للكربون وسبل المواجهة

بالرغم من الفوائد التي يوفرها الاقتصاد الدائري للكربون، بيد أن هناك جملة من التحديات التي تحول دون اعتماده بنطاق واسع. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية

١-التحديات التنظيمية وضرورة تطوير السياسات

يُعد الافتقار للأطر التنظيمية والسياسات الواضحة لدعم الاقتصاد الدائري للكربون، عائقاً أمام اعتماده وتطويره، حيث يمكن للحكومات المُساعدة في المعالجة عن طريق تطوير سياسات ولوائح واضحة تدعم مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون.

٢-التحديات التقنية

يعتمد الاقتصاد الدائري للكربون بصورة كبيرة على الابتكارات التقنية، كالطاقة المتجددة والمواد المستدامة، وهناك تحديات تقنية تستدعي المعالجة من أجل تحقيق التبني الكامل لمبادئ الاقتصاد الدائري للكربون.

٣-التحديات الاقتصادية والمالية

يتطلب الاقتصاد الدائري للكربون استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتقنيات الحديثة، التي قد تشكل تحدياً أمام الشركات. كما تساعد آليات التمويل التي تدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، كالسندات والصكوك الخضراء والمستدامة والاستثمار المؤثر، على مواجهة هذه التحديات.

٤-التحديات الاجتماعية والثقافية

يتطلب الاقتصاد الدائري للكربون تغييرات كبيرة في سلوك المستهلكين والمواقف تجاه النفايات واستخدام الموارد. قد يقاوم بعض المستهلكين هذه التغييرات، أو قد يفتقرون إلى الوعي بفوائد الاقتصاد الدائري للكربون.

وصفوة القول، فإن التصدي للتحديات الواردة أعلاه مسألة بالغة الأهمية لاعتماد واسع النطاق للاقتصاد الدائري للكربون بدول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن للحكومات والشراكات

طور مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية مبادرة الاقتصاد الدائري لتعطي دورًا مركزيًا لتقنية احتجاز الكربون وتخزينه

والأفراد أن يلعبوا دوراً مهماً في التغلب على هذه التحديات وتسريع عملية التحول إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد.

تتعدد وتتنوع التحديات التي تواجه تطوير الاقتصاد الدائري للكربون وتتطلب حلول مبتكرة وطرق للتصدي لهذه التحديات، ويمكن إيجاز أهم هذه الطرق بالآتي

أ-تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري وتطوير تقنيات احتجاز الكربون

يُعد تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري كتصميم المنتجات لإعادة الاستخدام وتقليل النفايات وإعادة التدوير مسألة ذات أهمية بالغة لتحقيق اقتصاد دائري للكربون، ويتحقق ذلك عن طريق تقنيات احتجاز الكربون الفعالة من حيث التكلفة والفعالية، لالتقاط واستخدام الكربون كمورد، مع ضرورة مواكبة هذه التقنيات للتطورات، لتشجيع تبنيها على نطاق واسع.

ب-تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتنفيذ آليات تسعير الكربون

يمكن للحكومات تحفيز استثمار القطاع الخاص بمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون من خلال توفير الإعفاءات الضريبية والإعانات والحوافز المالية الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء أدوات استثمارية خاصة كالسندات والصكوك الخضراء، وصناديق الاستثمار ذات الامتيازات الضريبية التي تعطي الأولوية لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، كما يمكن أن توفر آليات تسعير الكربون كضرائب الكربون وأنظمة تداول انبعاثات الكربون وتشجيع الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون.

ج-تطوير آليات تمويل مبتكرة والاستفادة من التقنيات الحديثة

يمكن لواضعي السياسات تطوير آليات تمويل مبتكرة تدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون كمصادر التمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير. يمكن أن توفر هذه الآليات مصادر بديلة للتمويل لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون التي قد لا تكون قادرة على الوصول لمصادر التمويل التقليدية.

د-الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز الشراكات مع الأوساط الأكاديمية

يساعد الاستثمار بالبحث والتطوير في التقنيات والعمليات الجديدة في مواجهة تحديات تطوير اقتصاد دائري للكربون، من خلال تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمؤسسات البحثية لتطوير حلول مُبتكرة يمكنها تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

ه-رفع مستوى التوعية العامة

يهدف رفع مستوى التوعية العامة حول أهمية الاقتصاد الدائري للكربون إلى خلق الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، علاوة على تشجيع المستهلكين على اتخاذ خيارات مسؤولة بيئياً، كاختيار المنتجات ذات البصمة الكربونية المنخفضة أو دعم الشركات التي تعطي الأولوية للاستدامة.

وفي الختام نؤكد على أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى سياسات ومبادرات أكثر تحديداً لدعم إزالة الكربون ودائرية الكربون كأدوات تسعير الكربون، من أجل دعم طموحات دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الكربون. كما أن احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه بشكل واسع في إطار التحول نحوالاقتصاد الدائري للكربون سيكون ضرورياً لتحقيق أهداف اتفاقية باريس بفعالية. وتُعد مراكز احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه مفهوماً جذاباً لدول مجلس التعاون الخليجي، التي لديها تركيزات كبيرة من المصادر الصناعية للانبعاثات نتيجة للصناعات الاستخراجية.

* أستاذ الاقتصاد السياسي - المعهد الدبلوماسي - قطر

مؤتمر المنامة فبراير ٢٠٢٥ وترحيب القمة الخليجية: دراسة وتحليل

١١ مقترحاً لنجاح الحوار الإسلامي - الإسلامي في البحرين وخلاف المذاهب سياسي لا عقائدي

على قدم وساق تتواصل الاستعدادات لعقد مؤتمر الحوار الإسلامي / الإسلامي بالبحرين مطلع هذا العام ٢٠٢٥م، بهدف لم شمل الأمة وتعزيز وحدتها وترابطها ورتق الخرق الذي اتسع نتيجة الخلاف والصراع أو التطاحن الإسلامي / الإسلامي أو الطائفي أو المذهبي بين الأطياف الإسلامية من جهة أو بين الدول من جهة أخرى.

أشادت قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها الكويت في مطلع شهر ديسمبر الماضي باستضافة المنامة مؤتمر الحوار الإسلامي ـ الإسلامي، وجاء في البند السادس من البيان الختامي للقمة "من أجل تعزيز قيم التعايش والوحدة الإسلامية والحوار بين المسلمين باعتباره ضرورة ملحة للم شمل الأمة والتلاحم والتضامن بين مختلف مكوناتها في مواجهة التحديات المشتركة ".

د. ناجح إبراهيم

يتعاون في تنسيق وإعداد هذا المؤتمر جهات عديدة على رأسها منظمة التعاون الإسلامي والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالبحرين والأزهر الشريف بمصر ومجلس حكماء المسلمين الذي يتخذ من أبو ظبي مقراً له.

نشأت فكرة المؤتمر إثر محادثات هاتفية مطولة بين عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة وبين الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وأبدى الطرفان رغبة حميمة للسعي للم شمل الأمة وإعادة اللحمة الممزقة لها ورأب الصدع بين مذاهبها ودولها ومختلف مكوناتها.

وقد تبلورت فكرة المؤتمر بعد اللقاء الأخير في البحرين بين الملك حمد وشيخ الأزهر والبابا فرنسيس بابا الفاتيكان عام ٢٠٢٢م، والذي سبقه بعام إصدار وثيقة الأخوة الإنسانية في الإمارات بين رأس أكبر جامع وجامعة في العالم الإسلامي العالم العظيم د. أحمد الطيب وبين رأس الكنيسة الكاثوليكية البابا فرنسيس.

ودعا الإمام الأكبر المسلمين في العالم كله على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الفكرية وخاصة المسلمين الشيعة للمسارعة بعقد حوار إسلامي / إسلامي جاد من أجل نبذ الفرقة والفتنة والصراع الطائفي وتجاوز صفحة الماضي.

وقد تبنى عاهل البحرين الفكرة ووجه مؤسسات المملكة بإعداد المؤتمر بالتعاون وإشراف منظمة التعاون الإسلامي والأزهر ومجلس حكماء المسلمين.

وقال رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالبحرين:" إن هذا الحوار ضروري في تأكيد مساحة الاتفاق الواسع في مجالات الاعتقاد والفكر والقيم باعتبار أن المسلمين جميعاً أمة واحدة".

والحقيقة أنه بعد إصدار وثيقة الإخوة الإنسانية والتي تعد أكبر إنجازات الإمام الأكبر شيخ الأزهر والبابا فرنسيس تحدث الكثيرون على أن إصلاح البيت الإسلامي من الداخل له أولوية قصوى، وأن الحوار الداخلي الإسلامي/ الإسلامي قد يكون أهم من حوار المسلمين مع غيرهم.

وقد تعالت هذه الأصوات العاقلة في بلدان كثيرة وخاصة أن العالم العربي والإسلامي يعاني ويلات الصراع الشيعي ـ السني، وأن كثيراً من بلدان العالم الإسلامي متقاتلة سواء بالحرب الباردة أو الساخنة، وأن بعض البلاد الإسلامية ممزقة ومقسمة بين السنة والشيعة، وأن إصلاح البيت الإسلامي والعربي من الداخل أهم وأولى من الصلح مع الآخر غير المسلم.

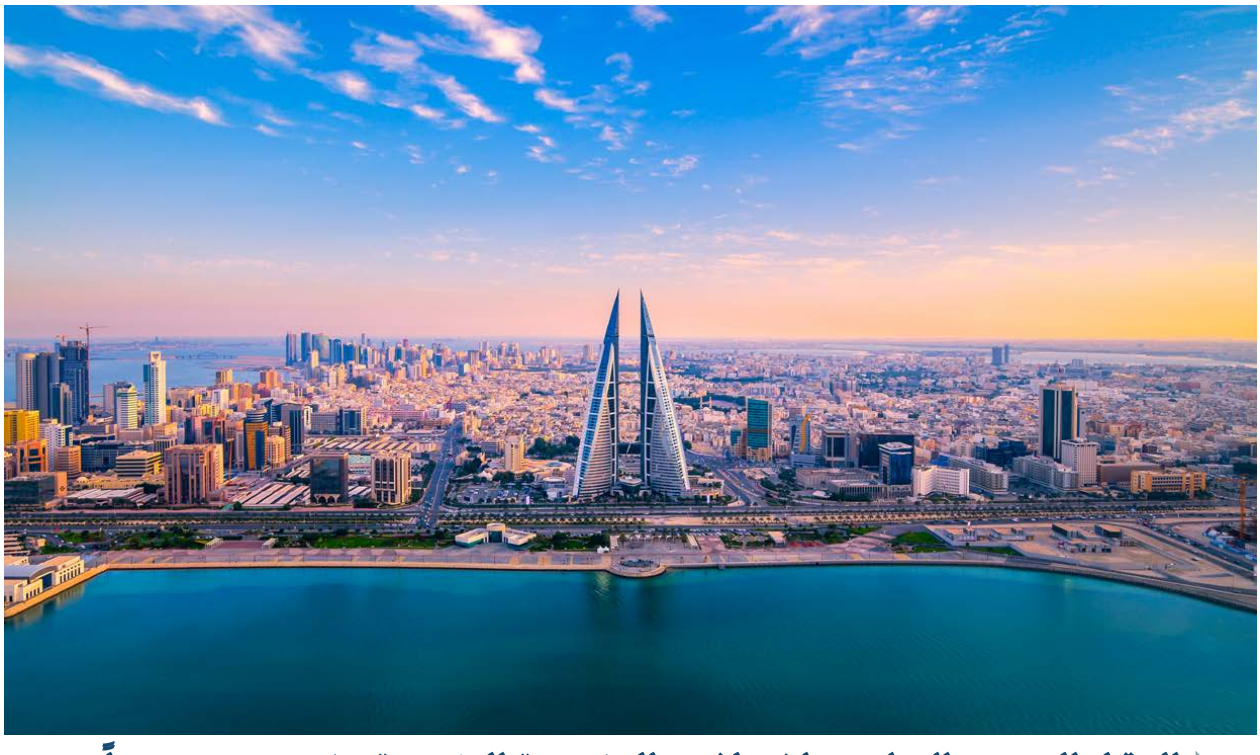

العقل العربي والإسلامي اختطفته المذهبية البغيضة وذهبت به بعيداً حتى وقعت الحروب بين بلاد السنة والشيعة وقتل فيها الآلاف وضاعت فيها المقدرات

ومن هنا انطلقت الفكرة لتجد أعظم الصدى بين هؤلاء العمالقة، وإذا كانت الأعوام السابقة شهدت عمق الأزمة بين السنة والشيعة من جهة، وبين السلفية والصوفية من جهة أخرى، وقسم الوطن العربي تقسيمًا خطيرًا يراه كل مبصر، مع قطيعة غير مسبوقة بين هذه البلاد، إن الأمل كبير في توحد الصف الإسلامي / الإسلامي وخاصة بعد التوغل الإسرائيلي في المنطقة وتهديدها لبلاد عربية كثيرة لن تجد الحضن الدافئ إلا في محيطها العربي والإسلامي.

حرب الثلاثين عاماً .. والحقيبة السوداء

تقاتل الكاثوليك والبروتستانت ٣٠ عاماً في معظم أرجاء أوروبا مما أدى إلى مصرع ١٢ مليون أوروبي في كارثة مروعة وغير مسبوقة، وكان ذلك في الفترة من ١٦١٨ إلى ١٦٤٨م، ويطلق عليها بعض المؤرخين اسم "حرب الثلاثين عاماً" وقد أدت فيما أدت إليه إلى انخفاض سكان ألمانيا بنسبة ٣٠٪ والذكور بنسبة ٥٠٪ لكثرة القتلى والمشردين بينهم وفي بعض المناطق قتل ثلثا السكان.

قد بدأ الصراع علي خلفيات طائفية بين الكاثوليك والبروتستانت تحولت إلي حمامات دماء أتت على الأخضر واليابس في ٢٠ دولة أوروبية، وانطوى هذا الصراع على الكثير من الانتهاكات الإنسانية المروعة والتي تتناقض جذرياً مع ما كان يدعيه كل طرف منها أنه يفعل ذلك لنصرة مذهبه الديني، فقد شهدت الكثير من القرى والمدن ساحات إعدام دون محاكمات، شنق فيها الكثير من السكان الأبرياء ،واغتصبت آلاف النسوة، وأخريات غيرهن لاقوا حتفهن بسبب الطعن أو التعذيب، وأخريات هربن ليعانين مع أولادهن من الجوع والصقيع وعلى حد تعبير ميلتون" كل أولئك قتلوا باسم الرب".

بدأ هذا الصراع بانشقاق البروتستانت عن الكنيسة الكاثوليكية لأسباب لا يتسع المقام لذكرها، وبدأت الحرب بخطابات كراهية على أساس ديني في إحدى المدن الألمانية، ثم تطورت بعد أن حاول حاكم كاثوليكي متعصب لإحدى الولايات أن يفرض العقيدة الكاثوليكية على السكان البروتستانت ومنعهم من بناء الكنائس البروتستانتية فاندلعت ثورة بلغت ذروتها بإلقاء اثنين من ممثلي الإمبراطور من نوافذ القصر الملكي في براغ مما أشعل شرارة حرب الأعوام الثلاثين.

ليس من المعقول أن يحظى غير المسلمين بحق المواطنة في بلاد العرب والمسلمين ولا يحظى أصحاب المذهب الآخر بهذا الحق

لقد بدأت الحرب بصراع طائفي ديني ثم انتهت إلى صراع سياسي وعسكري مدمر، وتعلمت أوروبا من هذه الحرب المدمرة أن خطاب الكراهية هو بداية الحرب، وأن جهات كثيرة تستثمر العداء والخلاف بين الطوائف الدينية لنشوب حرب تحقق مصالحها .

تعلمت أوروبا أيضاً أن استثمار الكراهية في الصراعات والحروب الدينية خسارة كبيرة وطويلة الأمد، وأنه يجب التعاطي بإيجابية مع دعوات الإصلاح الديني.

خلصت أوروبا من هذه الحرب أن السلام الذي تعيشه الآن لم يكن سهلاً، ولم يأت بسهولة.

من أهم النظريات التي اعتمدت عليها أوروبا في إنهاء هذه الحرب الدينية والطائفية المدمرة نظرية "دفن الحقيبة السوداء".

نظرية دفن الحقيبة السوداء

اتفقت كل الأطراف بعد ٣٠ عاماً من الحرب على جمع كل خلافاتها وحروبها وصراعاتها وأحقادها ومشاكلها في حقيبة سوداء ودفن هذه الحقيبة تحت الأرض ولعن ومواجهة كل من يخرج هذه الحقيبة أو شيء منها أو يستدعيه أو يحييه مرة أخرى.

لو أن أمة المسلمين استدعت في كل صراعاتها وخلافاتها العقائدية والتاريخية نظرية دفن الحقيبة السوداء لانتهت معظم مشاكلها، فالصراع السني ـ الشيعي مثلاً يكاد يأتي على الأخضر واليابس في الأمة العربية والإسلامية ويقسمها ويمزقها تمزيقًا وهو في الحقيقة ليس صراعاً بين السنة والشيعة بقدر ما هو صراع سياسي على النفوذ والسلطة يرتدي ثوب الطائفية ويلبس لبسها لذا ينبغي على الأمة الإسلامية تجاوزه، فقد كان خلافًا سياسياً تاريخياً بين فريقين من الصحابة هما فريق علي بن أبي طالب، وفريق معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو خلاف سياسي وليس عقائدي وهو تاريخي ولكنه تحول بمرور الزمان إلى خلاف عقائدي حيث قام كل فريق بتدشين جملة من الأفكار والعقائد تدعم فريقه وجماعته ثم اتسع الشقاق والخلاف حتى أشعل العالم العربي سنوات طوال فالحرب العراقية ـ الإيرانية مثلاً كانت تسمى في العراق "قادسية صدام" وتسمى في إيران "الدفاع المقدس" واستمرت ٨ سنوات وانتهت دون نصر، بل هزيمة للطرفين، وخلفت وراءها مليون قتيل وخسائر بلغت ٤٠٠ مليار دولار كانت كافية لإحياء الأمة الإسلامية كلها، وضاعت مقدرات البلدين تماماً.

لو أننا قمنا بترك هذا الخلاف حول الخلافة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وما تمخض عنه من أمور، وترحمنا عليهما ودعونا للفريقين، لما تحول هذا الخلاف السياسي إلى خلاف عقائدي يتجذر ويتعمق بمرور الزمان وكأن على كل جيل من أجيال السنة أن تحمل أوزاراً وذنوباً لم ترتكبها ولم تحضرها ولم تشارك فيها، مثل تحميل الشيعة دماء الحسين لأهل السنة رغم أنهم يحبون الحسن والحسين معاً أكثر من غيرهم وأعمق من غيرهم، ويحبونهما دون جني مصلحة سياسية أو غيرها من وراء هذا الحب، إنه حب مخلص مجرد.

ما ذنب أجيال الشيعة يضربون ويجلدون أنفسهم كل عام وهم لا علاقة لهم بخذلان الحسين، فلم يشهدوا الواقعة ولم يكونوا طرفاً فيها ولماذا يملؤون أنفسهم بالحقد والكراهية على إخوانهم السنة الذين يعيشون معهم أو إلي جوارهم بحجة أنهم قتلة الحسين، فلا علاقة بسنة اليوم ولا شيعتهم بهذه الأحداث، وكلاهما يحب الحسين وآل الحسين وآل علي بن أبي طالب، وكان ينبغي عليهما أن يحب بعضهم البعض ويتعاونوا على البر والتقوى، ويكونوا يداً واحدة على عدوهم الحقيقي الذي يحتل أرضهم وبلادهم ويتعاونوا معاً في كل مجالات عمران الأرض فهذا لا خلاف عليه سواءً اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو في مجالات البحث العلمي .

نحن بحاجة إلى هذه الحقيبة السوداء لندفن فيها كل صراعاتنا وحروبنا السابقة الإسلامية / الإسلامية وما أكثرها.

نحتاج أن ننظر أيضًا في المشتركات وما أكثرها، وندقق فيما ينبغي التعاون فيه من أمور الدنيا لتعمير الكون في كل مناحيه، فالتعاون الاقتصادي والزراعي والصناعي والتقني والأمني بين الدول السنية والشيعية أو الدول الصوفية والسلفية لا غبار عليه، ولا خلاف فيه، فليتعاون المسلمون بمذاهبهم المختلفة فيما اتفقوا فيه وهو الأكثر ويدفنوا في الحقيبة السوداء ما اختلفوا فيه وهو الأقل.

تعمير الكون كله متفق عليه فلننطلق من ذلك المتفق عليه وننحي المختلف عليه جانبًا الآن.

أزمة المسلمين كما قال الشيخ محمد حسين فضل الله وهو من أئمة الشيعة المنصفين أنهم "عاشوا مع التاريخ أكثر مما عاشوا مع الواقع ولم يأخذوا بقول الله تعالى "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ "فللتاريخ في الإسلام قاعدة مهمة أننا لا نعيش في داخله، ولكننا نأخذ منه العبرة والدرس الذي يحتاجه حاضرنا ولكن المسلمين استغرقوا في التاريخ وتحركوا في كل خصوصياته وخاصة الجانب السلبي منه "، وهذا كلام مهم جداً للشيخ فضل الله وكان من حكماء الشيعة رحمه الله.

مقترحات مهمة للحوار الإسلامي / الإسلامي

أولاً: فكرة المواطنة إسلاميًا

هذه الفكرة تبناها من قبل شيخ الأزهر د. الطيب في واحدة من أهم وثائق الأزهر مفهوم "المواطنة إسلاميًا "حيث شدد على بناء الأوطان على المواطنة، بلا تمييز بين مواطنيها بسبب دين أو مذهب أو لون أو جنس، فيعيش السني والشيعي والصوفي والسلفي والأباضي وغيرهم في بلدهم دون تفريق بين أحدهم والآخر ويتمتعون بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

أعظم ما تتمتع به مدرسة الأزهر الشريف أنها لا تكفر أحدًا من هؤلاء، فالمواطنة هو الشق العملي والحياتي للتسوية بين هؤلاء في العيش في أوطانهم، فليس من المعقول أن يحظى غير المسلمين بحق المواطنة في بلاد العرب والمسلمين ولا يحظى أصحاب المذهب الآخر بهذا الحق.

الحقيقة أن العقل العربي والإسلامي قد اختطفته المذهبية البغيضة وذهبت به بعيداً حتى وقعت الحروب بين بلاد السنة والشيعة وقتل فيها الآلاف وضاعت فيها مقدرات البلاد والعباد، وما حرب العراق وإيران منا ببعيد.

ثانيًا: وقف مسلسل التكفير:

فلا يجوز للسني أو الشيعي أو الأباضي أو السلفي أو الصوفي تكفير بعضهم بعضاً.

تكفير كل طائفة للأخرى يعد بمثابة القتل المعنوي بإخراجها عن الملة ،التكفير هو سوءة العصر وكل عصر وأي طائفة مسلمة تكفر الأخرى فلا أمل في التعاون أو الحوار المثمر بينهما، ولا أمل في العيش المشترك بينهما التكفير يعني أنك تسد الباب أمام الآخر لإقامة التواصل والتوافق، إنه يعني هدم كل الجسور بينهما .

التكفير هو قتل معنوي للآخر بإخراجه عن زمرة أمة الإسلام وعادة ما يتبع القتل المعنوي القتل المادي "فالتكفير والتفجير" وجهان لعملة واحدة، وإذا وجد الأول لابد من وجود الآخر، وهما معًا أسوأ عملتان أدخلتا قسراً وزورًا وبهتاناً في دنيا الإسلام الحنيف، ولوثت الثوب الأبيض لهذا الدين العظيم ودمرت دعوة الإسلام في أي مكان حلت به.

ثالثاً: العيش في الواقع وليس داخل التاريخ:

ينبغي أن يستند الحوار الإسلامي / الإسلامي على ترك النزاعات التاريخية، وأن نعيش مع الواقع أكثر مما نعيش مع التاريخ، وأن نترحم على أجدادنا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ونضع الآية الجامعة عنواناً لنا" تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" فنأخذ العبرة من التاريخ ولا نعيش بداخله، ولا تلبس ذواتنا شخصيات الصراع التاريخي السابق، وكأننا الذين تصارعنا وتحاربنا وتقاتلنا .

كيف يعيش الشيعي العراقي إلى جوار السنة وهو يعتقد أنهم قتلة الحسين.

وكيف يقيم السنة إلى جوار الشيعة وهم يعتقدون أنهم الذين خذلوا الحسين ودعوه للقتل، والحقيقة أن هؤلاء السنة الذي يعيش إلى جوارهم ليس لهم شأن بذلك ولا الشيعة من مواطنيهم كانوا موجودين أصلاً وقتها.

رابعاً: حوار بلا حب لا جدوى منه:

الحوار بلا قلب ولا روح ولا حب لا جدوى منه الحوار بصيغة المناظرة سيئاته أكثر من حسناته الحوار الذي لا مردودات عملية له لا فائدة منه، وصدق المرحوم الشيخ/محمد حسين فضل الله أحد المخلصين الكبار في التقريب بين السنة والشيعة حينما قال" لابد أن تكون هناك " روحية للحوار" لأن الحوار ليس أن أحدثك عما أراه وتحدثني عما تراه، وصدق حقاً فيما قال.

إنني أرى أن الحوار لا يكون أمام الكاميرات وللاستعراض الإعلامي أو أن يظهر كل فريق لجمهوره من الدهماء أنه الأقوى حجة أو الأعلى صوتاً أو الأكثر هجوماً وتطاولًا.

الحوار يكون للعلماء والكبار أصحاب القلب الكبير والعقل العظيم والصوت الهادئ والحب الكبير، والهم الذي لا ينفك لتوحيد مصالح وأوطان الإسلام والمسلمين، فالحوار مثل الوطن مشاركة لا مغالبة.

طالما ردد الإمام الأكبر د/أحمد الطيب شيخ الأزهر ورئيس مجلس حكماء المسلمين دعوته الشهيرة" أتوجه إلى علماء الأمة بأن ينهضوا لتحقيق وحدة علماء تجمع رموز الإسلام من سنة وشيعة وإباضية وغيرهم من أهل القبلة على مائدة واحدة لوضع حدود فاصلة لما ينبغي الاتفاق عليه وما يصح الاختلاف فيه، وأن تكون اختلافاتنا مثل اختلاف الصحابة والتابعين، اختلافاً يثري العلوم، ويتحول إلى معين لا ينضب من اليسر واللطف والرحمة".

يعد الأزهر تاريخياً هو صاحب مدرسة التقريب بين المذاهب، وهو الذي قرر التعدد والتنوع المذهبي في مناهجه ومواقفه، ولولا حالة الاستخدام السياسي للمذهبية الدينية من أطراف كثيرة لتحول هذا التقريب إلى دافع لبناء أمة تخدم التعدد والتنوع في داخلها وتصهرهم في بوتقة واحدة تدخر الطاقات لبناء أمة قوية بدلاً من استنزاف جهودها وتمزيق طاقاتها.

خامساً: الحوار فن التعايش بين المذاهب :

ليس معني الحوار أن يترك كل أصحاب مذهب مذهبهم، فهذا لا يحدث عادة ولن يحدث، الحوار يعني أن يتوقف كل أصحاب مذهب عن أذى الآخر، أو شتمه أو تكفيره أو الكيد له، أو التآمر عليه، أو محاربته.

الحوار يعني كيف نتعايش سويًا ، كيف ننصهر في بوتقة الإسلام والوطن ،الحوار يعني كيف نعيش في سلام وأمان.

أو كما قال د/ محمد عمارة "فن التعايش بين المذاهب" وكما يقول آية الله محمد التسخيري "فكرة الحوار بين المذاهب لا تعني أبداً إلغاءها بل البحث عن المساحات المشتركة وتوسيعها عبر التفاهم وتطبيق ما اتفقوا عليه ".

وكما ردد مراراً مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد الخليلي " نفكر فيما يجمع هذه الأمة، فهناك قواسم مشتركة كبرى مثل وحدة المصير والتجمع حول الكتاب والسنة حيث لا خلاف عليهما، أما الاختلاف في الجزئيات يمكن أن يناقش بأسلوب هادئ هادف يؤدي إلى التآلف والتقارب لا الشقاق والنزاع".

سادساً: السياسة تفرق المسلمين عادة:

الحوار معناه كيف نبحث عن المشتركات وهي كثيرة جدًا بين هذه المذاهب ،نلتقي حول عناوين الإسلام الكبرى ، وإذا كان القرآن قد خاطب أهل الكتاب للقاء مع المسلمين حول كلمة سواء واضحة وبسيطة وهي " أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا" فالمشتركات بين المذاهب الإسلامية الكبرى السنة والشيعة والسلفية والصوفية والإباضية أكثر وأكثر مما نتصور، فلنترك المختلف عليه، ودعنا من القراءات السياسية المذهبية للتاريخ، ودعنا من القراءات السياسية المختلفة للإسلام وصدق العلامة محمد رشيد رضا " إن السياسة كانت سبباً في تفريق المسلمين في التاريخ ويمكن لو أردنا أن تكون سبباً لتجميعهم وتوحيدهم في الحاضر".

فإن لم تكن سبباً للتجميع فلندعها كاملة ماضياً وحاضرًا ومستقبلًا وكما قال د/ سليم العوا "إن السياسة كانت سبباً رئيسياً في تدمير العلاقة بين مذهبي السنة والشيعة بل إنها كانت سبباً في وجودهما أصلاً"، وقال " أن الخلاف المذهبي السني الشيعي تاريخي وواقعي وعميق وخطير، ولكن ينبغي على الأمة أن ترتفع فوقه وتعلو عليه ولا يعلو عليها".

سابعاً: لا تذويب ولا تغليب ولا تسريب:

ينبغي أن يحرص الحوار الإسلامي / الإسلامي للتقريب بين المذاهب الإسلامية على الحكمة الجامعة التي قال بها بعض المهتمين بهذا الشأن حيث قال" التقريب بين المذاهب والحوار بينها ليس فيه تذويب ولا تغليب ولا تركيب ولا تسريب ولكنه تقريب وتقارب وتحاور ومشاركة وتآلف".

صدق والله فهذا كله يدفع الأطراف للحوار ويشجعهم عليه دون خوف أو وجل، فلن يذوب مذهب في مذهب، ولن تذوب دولة في أخرى، ولن تبتلع دولة أخرى، ولن تكون دولة تابعة لأخرى فلن يتشيع السنة، ولن يتسنن الشيعة، فهذا غير منطقي ولا يحدث عادة، فكل طرف مقتنع عادة بمعتقداته الخاصة، ويعض عليها بالنواجذ بصرف النظر عن صحتها أو خطئها.

ثامناً: حوار البحث في العقائد والمذاهب فاشل:

ينبغي ألا يبحث المتحاورون كثيراً في العقائد أو الأفكار فالنقاش حولها يباعد بين المتحاورين ويضيق الصدور ويجعل الحوار يدور في حلقة مفرغة، أما الحوار الحقيقي المثمر هو الذي يدور على المشتركات الدينية والعقائدية والمصالح الدنيوية المشتركة.

والأخيرة لا نزاع عليها ولا خلاف، فبين أهل الأديان المختلفة مصالح مشتركة كثيرة، وبين أهل الدين الواحد مصالح دنيوية مشتركة أكثر وأكثر، فبين العرب مثلا لغة واحدة ومصير واحد، وحدود متجاورة ومصالح اقتصادية وسياسية وحدودية وأمنية وزراعية وصناعية وتقنية واحدة، وينبغي الدوران حولها، والتركيز عليها.

تاسعاً: لا يقتصر الحوار على علماء الدين والمذاهب:

كل الحوارات التي استغرقتها أفرع الخلافات العقائدية أو الفقهية أو الملاسنات الكلامية أو المناظرات بين المتحاورين فشلت تماماً، ولم تحقق أيا من أهدافها، بل أدت إلى مزيد من التباعد والشقاق، ولذا ينبغي ألا يقتصر الحوار على رجال الدين أو الفقه، لأن هؤلاء العلماء والمشايخ رغم فضلهم وعلمهم وزهدهم إلا أن زوايا اهتماماتهم الدينية تغلب على فكرهم وتحصر الحوار الإسلامي / الإسلامي في الزوايا الدينية، والخلافات العقائدية بين الفرق والمذاهب الإسلامية وهي مناطق ملغومة، خسائرها أكثر من منافعها.

أما إذا شارك في هذا الحوار اقتصاديون وعلماء زراعة وصناعة وسياسة بخلفية دينية عميقة، فهؤلاء معا سيبحثون عن المشتركات الدنيوية، وهي مناطق لا ألغام فيها ولا مطبات، ولا جدال، ولا تسويف، بيننا تعاون دنيوي سيفيد الطرفين ويقرب بينهما، وكما يقول العوام "المصالح تتصالح" ولربما إذا التقت المصالح تقترب القلوب، ومعها الأفهام، ثم الأفكار، وتذوب الخلافات والصراعات.

اللقاء المتواصل والمشاركة الدنيوية في المشاريع الاستراتيجية يذيب صخور القلوب والعقول ثم تلين الصعاب في العقائد والأفكار، أما إذا بدأنا بالعكس فلا أمل في تقارب أو تقريب، أو مصلحة دينية أو دنيوية، هكذا مرت التجارب السابقة دون أدنى نتيجة تذكر.

عاشراً: لا للحمقى والدهماء:

الخلاف بين المذاهب والفرق الإسلامية يزداد تأجيجاً إذا نزل من علياء عقل العلماء والحكماء إلى ساحة السوقة والبسطاء والدهماء، وهذه الجموع عادة لا عقل لها، لأنها تحمل عادة عقلاً عاطفياً جمعياً يتأثر بتشنج المتشنجين، وتعصب المتعصبين ومزايدة المزايدين، ويحب ويعشق هذه الشريحة التي تدغدغ عواطفهم وتهيج الجزء الأسود المعتم من عقولهم ،طلبًا للدنيا لا خدمة للشريعة والوطن ،وكراهية للعقل السديد، وهذه الشريحة من الدهماء وهي الغالبة المسيطرة على الشارع العربي والإسلامي للأسف تكره العلماء والحكماء من ذوي البصيرة والروية وتعتبر كلماتهم ضعفاً ووهماً وتخاذلاً.

لذا ينبغي وقف هؤلاء تماماً فضلاً عن استبعادهم وتلاميذهم من أي حوار، لأن وجود واحد منهم كفيل بتفخيخ أي حوار وقلب الطاولة على الجميع.

حادي عشر: وقف خطاب الكراهية والتحريض في القنوات الفضائية:

ينبغي وقف كل القنوات المحرضة على الفتنة بين المذاهب والدول، تلك القنوات التي ما تفتأ تدغدغ عواطف الشر ونوازع الكراهية الدينية، فخطاب الكراهية الطائفي هو الذي تسبب في حرب الثلاثين عاماً بين الكاثوليك والبروتستانت، وخطاب الكراهية الطائفي هو الذي أشعل الحرب الطائفية بين إيران والعراق والتي أوقعت مليون قتيل مسلم دون مصلحة واحدة للطرفين.

الحوار بين ثلة قليلة من العقلاء لن يصلح ما تفسده عشرات القنوات التي تكفر أو تفسق هذا الفريق أو ذاك، ولا عمل لبرامجها ومذيعيها سوى نشر الخطابات الطائفية وتأجيج مشاعر الاحتقان والكراهية، وإذاعة كل ما يسيء للآخر.

الحوار الإسلامي / الإسلامي سيبني بيتًا وهذه القنوات ستهدم مدينة، والخطاب الفكري المراهق أو الطائفي الكاره، تسويقه سريع، وحرائقه أسرع من الريح، أما خطاب الحكمة والعقل والتوحد فأنصاره أهل الحكمة وهم قليل وسيره بطيء مثل السلحفاة، وأعداؤه من ذوي الحمق أو المصالح كثر، وصدق القرآن " وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ "وقد خبرت ذلك بنفسي ورأيته في تجارب كثيرة.

الميكروفون والشاشة مرض عربي مزمن، لا تكاد تبرأ منه دولة ولا مذهب ولا فصيل حتى بعض العقلاء إذا ما وقفوا أمام الميكروفون وأمام الجموع ذهب بعض عقلهم ومعظم حكمتهم رغبة في نفاق العوام، وما أدراك ما نفاق العوام إنه الداء الوبيل ومرض الأمة المستعصي وهو أشد خطراً على الأمة من نفاق ذوي السلطان.

* مفكر إسلامي ومتخصص في القضايا الإسلامية

دول الخليج عنصر فعّال في معادلة الأمن الإقليمي ومؤثرة في تجفيف منابع الإرهاب

تستغل الجماعات الإرهابية غسيل الأموال والعملات المشفرة ومخاطر الدعم الإقليمي

تعتبر قضية محاربة الإرهاب ومحاصرة التنظيمات الإرهابية وتحصين الدول الخليجية من الأعمال الإرهابية هدفًا رئيسيًا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان الموضوع مسار اهتمام واضح في القمة الخليجية الأخيرة، حيث أفرد البيان الختامي للقمة ثلاثة بنود أساسية تتعلق بمخاطر لا تزال قائمة من التنظيمات الإرهابية وموقف القمة الخليجية منها، والتعاون المشترك بين دول المجلس في مواجهة الإرهاب والذي يمتد لسنوات طويلة. نتناول في هذه الورقة ما تمثله هذه التهديدات من مخاطر على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وما قامت به دول المجلس من إجراءات وتنسيق مشترك لمواجهتها وتحصين دولها من أي تداعيات سلبية لهذه التهديدات عليها.

د. محمد مجاهد الزيات

تهديدات متنوعة

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة متنوعة من التهديدات الإرهابية التي تتفاوت في طبيعتها وحدتها. هذه التهديدات تنبع من عوامل داخلية وخارجية، وتتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية المضطربة. ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه التهديدات على النحو التالي:

الجماعات الإرهابية النشطة: من نافلة القول إنه يجب تسجيل التقدير للجهود الخليجية في محاربة الإرهاب، ورغم النجاحات التي تحققت لا يزال عدد من التنظيمات الإرهابية نشطًا على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية الكبيرة لمواجهتها. وفي مقدمة هذه التنظيمات يأتي تنظيم داعش، والذي على الرغم من تراجعه في سوريا والعراق فإن نشاطه آخذ في الازدياد بشكل ملحوظ في بعض الأقاليم مثل آسيا الوسطى ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية. كما أن الخلايا النائمة لا تزال تشكل تهديدًا لدول المنطقة، خاصة عبر الهجمات الفردية أو التفجيرات. ذلك بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والذي لا يزال نشطًا في اليمن، ويمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الدول الخليجية.

استمرار تهديد الذئاب المنفردة: تزايدت الهجمات الإرهابية غير المنسقة أو هجمات "الذئاب المنفردة" بشكل كبير خلال الآونة الأخيرة، حيث يقوم أفراد بتنفيذ هجمات إرهابية دون توجيه مباشر من الجماعات الإرهابية. هذه الهجمات يصعب التنبؤ بها. وأحد أمثلتها الأخيرة في دول الخليج الهجوم الإرهابي الذي نفذه ثلاثة مسلحين واستهدف مسجدًا شيعيًا بمنطقة الوادي الكبير بالعاصمة العمانية مسقط في يوليو ٢٠٢٤م، والذي تبناه تنظيم داعش، وهدف من ورائه إلى إثبات قدرته على تنفيذ عمليات كبيرة على مختلف المستويات على الرغم من التحديات الهيكلية التي تضربه وخاصة الاستهداف المتكرر لقياداته العليا.

التمويل غير المشروع: تستغل الجماعات الإرهابية الأنظمة المالية المتطورة في عدد من البلدان ومنها دول الخليج لتمويل عملياتها عبر غسيل الأموال، كما أن استخدام العملات المشفرة (مثل البيتكوين) يجعل من الصعب تتبع التدفقات المالية غير المشروعة للتنظيمات الإرهابية. علاوة على استغلال بعض التنظيمات الإرهابية لبعض الجهات الخيرية أو المؤسسات غير الربحية لتمويل أنشطتها.

التهديدات الناشئة: قد تلجأ الجماعات والتنظيمات الإرهابية إلى استخدام أسلحة غير تقليدية، مثل الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية كوسائل غير تقليدية في تنفيذ عملياتها الإرهابية، علاوة على استخدام هذه التنظيمات للتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، لتعزيز أنشطتها.

أفرد البيان الختامي للقمة الخليجية ٣ بنود لمخاطر الإرهاب وموقف الدول الخليجية منها وأهمية التعاون في مواجهة الإرهاب

الميليشيات الطائفية المدعومة إقليميًا: تمثل الميليشيات الطائفية المدعومة إقليميًا تهديدًا كبيرًا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأثيرها المباشر وغير المباشر على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

تقوم هذه الميليشيات المدعومة من دول إقليمية مثل إيران، على استغلال الانقسامات المذهبية لتعزيز نفوذها بما يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في المنطقة، فضلًا عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وسعيها إلى دعم بعض الجماعات الطائفية والمتطرفة لوجستيًا وماليًا في بعض الدول الخليجية لتهديد أمنها.

كما أن هذه الميليشيات تستغل الحدود البرية والبحرية الطويلة لدول الخليج لتهريب الأسلحة والمقاتلين، مما يزيد من خطر الهجمات الإرهابية والتخريب. وتؤدي أنشطة هذه الميليشيات إلى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة للدول الخليجية مثل اليمن والعراق، مما ينعكس سلبًا على أمن دول الخليج.

جهود حثيثة

يلعب مجلس التعاون لدول الخليج العربية دورًا بارزًا في تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص والمنطقة العربية بوجه عام، حيث تتعاون دول المجلس الست بشكل وثيق لمواجهة التحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب. ويمكن الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي لمحاربة الإرهاب، على النحو التالي

١. التعاون الأمني المشترك: تتعاون دول مجلس التعاون الخليجي بشكل وثيق من الناحية الأمنية والمعلوماتية والاستخبارية لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، وتتعدد أوجه هذا التعاون، ومنها إقرار الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف والتوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦م، فضلًا عن تشكيل اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب بدول مجلس التعاون التي تعقد اجتماعات دورية لمناقشة الظاهرة الإرهابية وتطورها والعمل على تعزيز التنسيق والتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب. يضاف

دول الخليج معنية بزيادة التنسيق البيني ومع دول المنطقة لمواجهة تصاعد الإرهاب في الساحل والصحراء واليمن

إلى ذلك تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدول الأعضاء لتحديد التهديدات الإرهابية ومواجهتها، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول الخليج لتعقب شبكات الإرهاب والميليشيات الطائفية.

٢. التنسيق العسكري: حرصت دول مجلس التعاون على تعزيز التنسيق والتعاون العسكري فيما بينها لمواجهة التهديدات المشتركة، ولعل من أهم أشكال هذا التنسيق والتعاون العسكري تشكيل قوات درع الجزيرة كقوة عسكرية موحدة تهدف إلى حماية أمن الخليج، والتي يمكن نشرها للتصدي للتهديدات الإرهابية. يضاف إلى ذلك تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة لتحسين جاهزية القوات العسكرية لدول مجلس التعاون لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، مثل تدريبات "رعد الشمال" و"درع الخليج" لتعزيز الجاهزية والتكامل بين القوات المسلحة الخليجية. علاوة على تعزيز التعاون في مراقبة الحدود البرية والبحرية لمنع تهريب أي أسلحة أو غيرها من المواد للتنظيمات الإرهابية.

٣. الجهود الفكرية والإعلامية: حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على ألا تقتصر مكافحتها للإرهاب على الجهود الأمنية والعسكرية فحسب وإنما العمل على مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة التي تؤدي إلى الإرهاب، من خلال الحملات التوعوية وإنشاء مراكز مكافحة الفكر المتطرف، مثل المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) بالمملكة العربية السعودية والذي يهدف إلى رصد وتحليل الفكر المتطرف ونشر خطاب معتدل يواجه هذا الفكر، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة لتحليل ملايين الرسائل والمحتويات المتطرفة. وأيضًا مركز الحرب الفكرية التابع لوزارة الدفاع السعودية، والذي يركز على مواجهة الخطاب المتطرف بأساليب فكرية وإعلامية. وكذلك المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف (هداية) بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير السياسات والتدريب لمكافحة الفكر المتطرف.

ذلك علاوة على عمل دول مجلس التعاون على تشجيع الخطاب الديني المعتدل لمواجهة التطرف وتجفيف منابع الإرهاب الفكري، وذلك من خلال تدريب الأئمة والخطباء على نشر الخطاب الديني الوسطي، والابتعاد عن التحريض أو الخطاب المتشدد، وإنشاء هيئات وطنية للإشراف على الخطاب الديني، مثل رابطة العالم الإسلامي التي تعمل على تعزيز التسامح الديني. بالإضافة إلى إطلاق حملات توعوية عبر التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر قيم التسامح والاعتدال، ومواجهة التفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية من قبل الجماعات المتطرفة، وإبراز الفهم الصحيح للإسلام الذي يقوم على السلام والرحمة. هذا مع مراجعة المناهج الدراسية وتنقيحها من أي محتوى يمكن أن يُساء تفسيره لدعم الفكر المتطرف، وإدخال مواد تعليمية تعزز قيم التسامح، الحوار، والتعايش بين الأديان والثقافات.

٤. التعاون الدولي: على اعتبار أن الظاهرة الإرهابية هي ظاهرة دولية عابرة للحدود، غير قاصرة على أقاليم جغرافية بعينها، وضعت دول مجلس التعاون نصب أعينها التنسيق مع المنظمات الدولية المختلفة في مكافحة الإرهاب، والمشاركة في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب مثل التحالف الدولي ضد داعش الذي شاركت فيه دول مجلس التعاون مشاركة فعالة. يضاف إلى ذلك الحرص على تبادل الخبرات مع الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية لمواجهة الإرهاب عبر الحدود.

٥. محاربة تمويل الإرهاب: أولت دول مجلس التعاون اهتمامًا كبيرًا بتجفيف منابع الإرهاب من خلال وقف التدفقات المالية التي تدعم الإرهاب وتغذيه، وذلك من خلال اعتماد قوانين صارمة لمراقبة الأموال ومكافحة غسيل الأموال، والتنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية لتتبع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، وإنشاء وحدة معلومات مالية خليجية لتتبع تدفقات الأموال المشبوهة المرتبطة بالجماعات الإرهابية، وفرض عقوبات جماعية على الكيانات والأفراد المتورطين في دعم الميليشيات الطائفية والتنظيمات الإرهابية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

تحديات قائمة

رغم الجهود الكبيرة التي بذلها ولا يزال يبذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى الجماعي بين الدول الأعضاء لمكافحة ومحاربة الإرهاب، فإن تحديات كبيرة لا تزال تواجه دول مجلس التعاون في محاربة الإرهاب، والتي يمكن بيانها على النحو التالي

التوترات الإقليمية والصراعات السياسية: تشكل التوترات والصراعات الإقليمية الراهنة تحديًا كبيرًا لدول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الإرهاب، حيث تؤثر هذه الصراعات بشكل مباشر وغير مباشر على استقرار المنطقة وتزيد من تعقيد

الجهود الأمنية. وذلك من عدة جهات، منها أن الصراعات الإقليمية توفر بيئة خصبة للإرهاب لكونها تخلق فراغًا أمنيًا وسياسيًا يسمح للجماعات الإرهابية بالانتشار والتوسع. ذلك بالإضافة إلى المعضلة الناجمة عن تدفق المقاتلين الأجانب إلى مناطق الصراع والتحديات الناجمة عن عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بما يحملونه من تجارب وخبرات إرهابية أو بقائهم في مناطق الصراع بما يجعلها بؤرة إرهابية.

كما تعمل التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة على استغلال التوترات الإقليمية والصراعات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها وجذب المزيد من المقاتلين. حيث تستخدم هذه التنظيمات الصراعات كأداة دعائية لتجنيد أعضاء جدد، من خلال تقديم نفسها كمدافعة عن قضايا معينة، مثل مقاومة التدخلات الخارجية أو الدفاع عن المظلومين.

التدخلات الخارجية: تسهم تدخلات بعض القوى الإقليمية والدولية في الصراعات الدائرة في المنطقة في زيادة تعقيد المشهد الأمني، خاصة مع دعم بعض هذه القوى للتنظيمات والميليشيات الطائفية، بما يعزز من التهديد الإرهابي الذي تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي ويضيف تحديات كبيرة أمام جهودها لمكافحة النشاط الإرهابي.

التطور المستمر لأساليب الجماعات الإرهابية: يمثل تطور أساليب الجماعات الإرهابية تحديًا كبيرًا أمام دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الإرهاب، حيث تتكيف هذه الجماعات باستمرار مع التغيرات التكنولوجية والسياسية والأمنية. يضاف إلى ذلك استغلال الجماعات الإرهابية للطائرات المسيرة لتنفيذ هجمات دقيقة. علاوة على الاعتماد على تقنيات التشفير للتواصل بشكل آمن، مما يجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية اعتراض رسائلها. ذلك فضلًا عن إظهار الجماعات الإرهابية مرونة كبيرة في التكيف مع الإجراءات الأمنية، بتنويع التكتيكات العسكرية حسب البيئات التي تنشط فيها، بين استخدام تكتيكات معقدة تشبه العمليات العسكرية في بعض الأحيان والاعتماد على تكتيكات الذئاب المنفردة في أحيان أخرى. كما يشمل هذا التطور في أساليب الجماعات الإرهابية التطور التمويلي كذلك، من خلال استخدام العملات المشفرة على سبيل المثال لتحويل الأموال بشكل غير قابل للتتبع، مما يجعل من الصعب على الحكومات تجميد أصولها.

ختامًا، هكذا نرى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت عنصرًا فعّالًا في معادلة الأمن الإقليمي بكل أبعاده، وطرفًا مؤثرًا فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، وأنها كانت رائدة في مواجهة الإرهاب من خلال مواجهة التطرف فكريًا وسياسيًا وإعلاميًا، واتخذت الخطوات وأنشأت المؤسسات التي تولت ذلك بصورة كبيرة؛ فحصنت على الأقل شعوبها ولا تزال، وأعطت فرصة للدول الأخرى للاستفادة من تلك التجارب لمساعدتها على مواجهة الإرهاب على مستوياته المتعددة.

ولا شك أن الاهتمام المتواصل لدول مجلس التعاون الخليجي بقضية الإرهاب والأنشطة الإرهابية وما تمثله من تهديدات على الأمن الإقليمي والأمن الوطني، وكذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها يتسق تمامًا مع ما يشهده العالم والمنطقة من تطورات تعد روافد تضيف إلى هذه التهديدات بصورة كبيرة، ولا شك أن التطورات التي جرت في المنطقة بصفة أساسية خاصة الحرب على غزة والمعركة التي أدت إلى تدمير حزب الله كميليشيا وسقوط النظام السوري وتولي تنظيمات كانت توصف بالإرهابية لسنوات طويلة للحكم هناك وتمثل قضية دمج هذه الفصائل في الحكومة والجيش السوري وإمكانية حدوث مواجهات فيما بينها، وكذلك حرية الحركة التي أتيحت للتنظيمات الإرهابية التي كانت متمركزة في شمال سوريا، وسهولة النزول إلى المدن وسهولة حركتها من داخل سوريا إلى خارجها أو أن يحصل عدد من هؤلاء المقاتلين على الجنسية أو جوازات سفر سورية تتيح لهم حرية الحركة.

كل هذه الأمور أصبحت تضيف إلى المخاطر التي تواجه المنطقة ودول الخليج باعتبارها هدفًا لتلك التنظيمات. كما أن ما تعرضت له الميليشيات الشيعية التي أنشأتها إيران في سوريا والعراق والتي كان لها حضور كبير هناك ومارست العمل الطائفي وأنشطة إرهابية واضحة، وسقوطها وخروجها من داخل سوريا إلى مناطق أخرى مختلفة في المنطقة ليس فقط إلى العراق ولكن كان هناك الآلاف من الأفغان والباكستانيين وإن عادوا سيعودون بأفكار متطرفة وخبرة في العمل الإرهابي، وبالتالي تصبح أخطار واضحة، وهو ما يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي المزيد من التنسيق مع دول المنطقة ودول العالم المتضررة والتي تخشى من التهديدات الأمنية رغم الضربات التي وجهت للتنظيمات الإرهابية على اتساعها.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي معنية بزيادة التنسيق، ليس فقط فيما بينها، ولكن بصورة أكبر مع دول المنطقة، خاصة مع ما يثار حول إعادة انتعاش داعش في دوائر محيطة بما قد يمثل خطرًا يستدعي اتخاذ سياسة وقائية شاملة لمواجهته، فالإرهاب يتصاعد في منطقة الساحل والصحراء بصورة كبيرة، وكذلك في اليمن التي تمثل خاصرة للجزيرة العربية على اتساعها، أو ما يمكن أن تؤدي إليه المواجهة بين التنظيمات في سوريا وداعش من مخاطر جديدة. بالإضافة إلى داعش في أفغانستان والمعارك مع طالبان وإمكانية انتشارها إلى بقية دول المنطقة.

* مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مستقبل التعاون بين دول الخليج والمغرب حول قضية الصحراء المغربية

دول الخليج تملك مقومات رعاية الحل النهائي لقضية الصحراء بين المغرب والجزائر

كان ولازال الموقف الخليجي ثابتًا طيلة التاريخ المشترك لصالح المغرب حول قضية الصحراء، فالعلاقات المغربية مع مجموع دول مجلس التعاون لدول الخليج ارتكزت في هذا الشق على الدعم التام للمغرب في قضية وحدته الترابية، وذلك من خلال التعبير الصريح عبر بلاغات وبيانات متعددة تتجه نحو مساندة المغرب فيما يتعلق بوحدته الترابية واستقراره السياسي وتنميته. ولعل آخر مناسبة للتعبير عن ذلك كانت الاجتماع على شكل جلسة عمل مشترك جمعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ووزير الخارجية المغربي في الثالث من مارس ٢٠٢٤م.

إن ما يميز الموقف الخليجي من قضية الصحراء المغربية ميزات عدة لعل أبرزها أنه أولًا، موقف غير متزحزح عبر تاريخ طويل من العلاقات بين الطرفين.

أ.د. خالد شيات

ثم إنه ثانيًا، موقف يتماشى مع رؤية استراتيجية للتعاون والتآزر عبر فيها الأطراف عن تمسكهما بالتعاون والارتهان المتبادل؛ ففي أزمة الخليج الثانية سارع الملك الراحل الحسن الثاني إلى إرسال قوات عسكرية لحماية الحدود الخليجية عامة، والسعودية خصوصًا، وفي أزمة ما سمي بالربيع العربي اقترحت دول الخليج على المغرب الانضمام لهياكله، وهذان نموذجان فقط من مواقف كثيرة تعبر عن تماسك وتداخل مصير الجانبين.

من خلال هذا المعطى الأساسي، هل تمتلك دول الخليج القدرة على الدفع بحل نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية؟ وهل يمكن أن يتحول التعاون من مستوى دعم وحدة واستقرار المملكة المغربية إلى مستوى الطي النهائي للقضية؟

أولًا: جوانب القوة الدافعة لإيجاد حل نهائي لقضية الصحراء

تطورت في الساحة الإقليمية العربية، من جهة، الأوضاع بشكل يحتم التفكير في إيجاد حلول لأزمات كثيرة تطبع الساحة العربية، ومنها قضية الصحراء المغربية. كما أن دول الخليج تملك، من جهة أخرى، مقومات عدة تجعلها في مستوى متقدم لرعاية حل نهائي لهذه القضية. ولعل أبرز هذه المقومات

أ ـــ المقومات الاستراتيجية العامة:

ـــ تقلص الدور الإيراني في المنطقة العربية: فالعلاقة الوطيدة التي نسجتها إيران وقواها الإقليمية الأخرى كانت من مقومات التناقض الاستراتيجي في المنطقة العربية، وفي منطقة شمال إفريقيا بشكل خاص، فقد كان وجودًا مهمًا لإيران، وأكثر من ذلك أقحمت إيران قوات تابعة لحزب الله في قضية الصحراء المغربية، عبر إحلال مدربين معتمدين في الحروب المتناسبة مع حرب العصابات، وكان هذا عاملًا أساسًيا في أن يعتبر المغرب إيران دولة معادية لمصالحه وراعية لقوى انفصالية، وسببًا كافيًا لقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وقد عبرت إيران عن كون علاقتها بحزب الله في منطقة تتدوف ليست أكيدة، باعتبار أن حزب الله ليس منظمة إيرانية ولا تربطها معه علاقة تنظيمية، وذلك إبان المحاولة التي قام بها وزير الخارجية المغربي لثني إيران عن الانغماس في قضية الصحراء المغربية.

انحسار دور إيران في المنطقة العربية وشمال إفريقيا وإبعاد قوات حزب الله عن قضية الصحراء المغربية خطوات مهمة للوفاق

ولعل موقف إيران الأخير الداعم للانفصال في تدخل مندوبها لدى الأمم المتحدة في خضم الجلسات الخاصة باللجنة الرابعة يؤكد، على الأقل، التنافر بين إيران والمملكة المغربية، وأن الدعم كان يأتي من حزب الله برضى من النظام الإيراني.

ومع انحسار المد الإيراني في المنطقة العربية وتراجعه في سوريا، وتقليم أكثر لأظافر حزب الله في لبنان، أصبحت الرؤية مكشوفة أمام الفراغ الاستراتيجي، وهي مناسبة للدفع والتعجيل بإخراجها من حضانة الانفصال في الصحراء المغربية.

ـــ عدم وجود داعم أو سند استراتيجي من القوى الكبرى لصالح طرف، هذا الطرف دخل في حالة تناقض مع المصالح الروسية في منطقة الساحل والصحراء، وكان ذلك كفيلًا بإبراز عدم الثقة من طرف الروس.

ـــ الحاجة الملحة لحلحلة موضوع الصحراء الغربية المغربية في ظل التحديات الاستراتيجية الكبرى والتحولات العميقة التي تعرفها العلاقات الدولية الراهنة، ذلك أن الوضع الطبيعي يحتم على كل من المغرب والجزائر التفكير في صيغ للتوافق، ورأب الصدع المرتبط في مجمله بمخلفات الحرب الباردة. فقضية الصحراء، وإن احتفظت بالوجود القانوني في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة باعتبارها منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي، إلا أن ذلك كان، من جهة نتيجة الوضع الاستعماري الإسباني لها، فحتى المغرب المستقل كان من الدول التي صوتت آنذاك لصالح الوضع في هذه القائمة. ثم إنها، من جهة أخرى، ضحية الاستقطابات الدولية إبان الحرب الباردة، والتي استعملت المجالات الجغرافية كمنطلق للصراع بغض النظر عن الانتماءات الحضارية لها.

وبذلك يمكن القول إن استمرار هذا النزاع بعد الحرب الباردة لم يكن له سبب موضوعي سوى افتراض، من جهة، انعدام الثقة بين المغرب والجزائر، رغم أن النظام السياسي الجزائري سارع بداية إلى محاولة إنهائه بالدخول في اتفاقية

الوضع الطبيعي يحتم على المغرب والجزائر التفكير في صيغ للتوافق ورأب الصدع المرتبط بمخلفات الحرب الباردة

اتحاد المغرب العربي من جهة، وكذا الوعد بطيه نهائيًا في الأمم المتحدة في فترة الرئيس الراحل محمد بوضياف. أو افتراض ترابط النزاع مع مسوغات داخلية للحكم بالبلدين معًا.

وهكذا يبدو أن أي تفريج للتناقض بين الجانبين يمكن أن يمر بوضع كل الضمانات لاستمرار النماذج السياسية المتواجدة كسلطتين بكل بلد على حدة.

ب- المقومات الذاتية لدول مجلس التعاون لدول الخليج:

تمتلك دول الخليج إضافة لكونها دولًا تنتمي حضاريًا للفضاء العربي الإسلامي مقومات القدرة على الفعل لطي المشكل حول الصحراء الغربية المغربية، وتتجلى أهمها في

- على الرغم من علاقاتها المتميزة مع المغرب حافظت دول الخليج مجتمعة وفرادى على علاقات ودية ومقبولة مع الجزائر، فقد اتسمت هذه العلاقات بالاختلاف في المواقف الخاصة بعدد من القضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية السورية إبان حكم عائلة الأسد، حيث كانت الجزائر مدافعًا على عودته لحضن جامعة الدول العربية، وهو أمر كانت فيه رؤاها متخالفة مع عدد من دول الخليج بداية، لكنها انتهت بالتوافق. كما أن الجزائر وقفت على مسافة واحدة من الاختلاف الخليجي - الخليجي. أي الملاحظة الرئيسية هي أن العلاقات تتسم بالاختلاف في المواقف دون الوصول إلى حد التناقض الحاد أو القطيعة.

وعمومًا توجد اليوم فرصة لمراجعة التوجهات العامة والاختيارات الإقليمية التي لا يمكن أن تخرج منها مسألة إنهاء أزمة قضية الصحراء، وذلك رهين بافتراض استمرار النموذج السياسي الحالي في الجزائر أو دخوله في خانة التغيير وفق التوجهات الدولية الراهنة.

- وجود ارتباط استراتيجي بين المصالح الاقتصادية للجزائر وبعض الدول الخليجية، ذلك أن الجزائر من أكثر الدول تصديرًا للغاز، ويعتبر موردًا أساسيًا للدولة، وهي أيضًا دولة مصدرة لباقي أنواع الطاقات الأحفورية وعلى رأسها البترول، ويعد هذا العامل مركزيا لتعزيز علاقاتها بالدول الخليجية على الأسس المصلحية، وتوجد دول خليجية في وضع أنسب من نظيراتها للتعامل أكثر مع النظام في الجزائر كما هو الحال بالنسبة لقطر مثلًا، ذلك أنهما ارتبطا بأشكال متقدمة للتنسيق الاستراتيجي لتصدير هذه الموارد بأثمان تضمن المصالح الوطنية للدولتين. ناهيك عن كون الاستقرار في الجزائر يساهم في تقليص مصادر التوتر في منطقة الشرق الأوسط لاعتبار الترابط الحضاري الذي يجمع منطقة شمال إفريقيا بمنطقة الخليج عمومًا، وصعوبة تدبير أزمة اجتماعية وإنسانية واقتصادية جديدة في المنطقة مع وجود حالات كثيرة دفعت بكثير من الدول إلى منطق الفشل.
- الضمانات التي يمكن لدول الخليج أن تعطيها لطرفي النزاع باعتبار الدور الرائد الذي تقوم به بعض الدول الخليجية اليوم من قبيل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات.

ثانيًا: أشكال التدخل الداعمة لموقف المغرب من قبل دول الخليج

لقد كانت أشكال الدعم التي تلقاها المغرب من دول الخليج متعددة، ويمكن حصرها في الجوانب التالية

- الدعم السياسي والدبلوماسي، حيث عبرت مجمل الدول الخليجية عن دعمها للمغرب فيما يخص قضية الصحراء المغربية في منتديات ومنظمات دولية كثيرة، سواء تعلق الأمر داخل الأمم المتحدة، أو في منظمات أخرى كجامعة الدول العربية حيث لم تحظ ما يسمى بالجمهورية الصحراوية بأي شكل من أشكال التمثيلية. وكذلك الأمر في إطار منظمة التعاون الإسلامي، أو في إطار منظمة مجلس التعاون لدول الخليج، حيث تواترت البيانات والبلاغات الداعمة لموقف المغرب ووحدته الترابية. كما أن الدعم السياسي كان منبثقًا من تصور استراتيجي مواز يجعل من احترام الوحدة الترابية للدول العربية والحرص على عدم تفتيتها تماشيًا مع ميثاق الجامعة مسألة حيوية وضرورية.

ومن جانبه لم يبخل المغرب على الدول الخليجية بالدعم في حالات الاعتداء كما حدث مع حرب الخليج الثانية، رغم وجود علاقات متميزة بين المغرب ونظام صدام حسين بالعراق، أو إبان أعمال مكافحة الإرهاب بمبادرة سعودية، أو حتى التحالف لدعم الشرعية باليمن.

ـــ الدعم الاقتصادي والمالي، لقد كان هذا الدعم مسترسلًا سواء في الشق المرتبط بدعم الصراع المغربي ضد الانفصال بالسلاح والعتاد، أو من خلال التدخل بالدعم اللازم في الحالات التي عرف فيها المغرب أزمات اقتصادية وحالة عدم يقين مالي. ويمكن اعتبار حجم الاستثمارات الخليجية بالمغرب واحدة من الأدوات الفعالة التي من خلالها يتم تشبيك المصالح الاقتصادية والمالية بين الطرفين، ونفس الشيء يمكن ذكره فيما يخص الجانب المرتبط بالتجارة الخارجية، رغم أن المتاح من التعاون بين الطرفين لا يرقى لمستوى العلاقات المتميزة على المستوى السياسي، ولعل ذلك راجع إلى محدودية الأدوات اللوجستية المرتبطة بالطرق البحرية المباشرة وكذا الجوية، إضافة إلى الحاجة إلى تقليص كلفة التنقل وتبسيط العمليات المالية بين الجانبين.

ـــ الترابط الحضاري، فالعلاقات المغربية مع دول الخليج تقوم على متانة العلاقات بين سلطات الجانبين من جهة، وعلى الترابط التاريخي والحضاري، خاصة على مستوى الثقة التي تشكلت بينهما من خلال ثبات المواقف السياسية في الاتجاهين، وهكذا يمكن تفسير وجود ارتباط اجتماعي وثقافي وإنساني يعزز القبول المتبادل بالثقافات ويتعزز بشكل دائم ولا يتأثر بأي شكل من الأشكال بمستوى العلاقات السياسية.

وفي الزمن الحاضر يمكن أن يتعزز هذا الشكل التقليدي بتكثيف التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والثقافي والحضاري، وتقليص الفجوة الاقتصادية وتعزيزها بآليات عملية متناسبة مع الحاجة للموقع المتميز للمغرب على المستوى الاستراتيجي.

فالمملكة المغربية التي وضعت برامج اقتصادية ومالية وتنموية استراتيجية، لا يمكن أن ينظر لها باعتبارها امتدادًا حضاريًا فقط بل يمكن أن تعزز المزايا المصلحية لدول الخليج التي هي في حاجة لتنمية استثماراتها بالخارج وتعزيز وجودها وإطلالتها على الواجهتين المتوسطية والأطلسية، لاسيما أن المغرب وضع خطة استراتيجية ناجحة على مستوى القارة الإفريقية وينزلها بشكل يعزز تواجده بالقارة من الناحية الاقتصادية، وهي مناسبة لتستفيد من ذلك دول الخليج. كما أن المغرب مقبل على تنزيل رؤية أطلسية واعدة ستكون مناسبة لتعزيز التواجد الخليجي في الواجهة الأطلسية، وذلك في إطار برامج واضحة كما هو الشأن بالنسبة لخط الأنابيب الرابط بين نيجيريا وأوروبا، أو دمج دول الساحل والصحراء للوصول إلى الواجهة الأطلسية.

إن الوجود المسبق والفعال على مستوى إفريقيا يمكن أن يكون دعامة أخرى للتنسيق وتعزيز المكاسب المغربية على مستوى هذه القارة، لاسيما أن الانفصاليين يوجدون على مستوى وحيد في منظمة إقليمية هي منظمة الوحدة الإفريقية، وبذلك يمكن القول إن التعاون ودعم الموقف المغربي يمر أيضًا عبر دفع الدول الإفريقية إلى سحب اعترافاتها بالجمهورية الصحراوية المزعومة حتى يتم إخراجها نهائيًا من هذه المنظمة الإقليمية.

ولا يتعلق الأمر فقط بالدول الإفريقية بل أيضًا باستثمار الدور الخليجي الرائد على مستوى أقضية أخرى، كما هو الحال في أوروبا والقارة الأمريكية، فقد قامت الولايات المتحدة بدعم مغربية الصحراء وعبرت عن استعدادها لإنشاء قنصلية بمدينة الداخلة المغربية، ونحت إلى نفس المنحى كل من إسبانيا وفرنسا وغيرها من الدول، ولتثبيت هذه المكتسبات يستحب بالدول الخليجية ربط مصالحها الحيوية مع المصالح المغربية والدفاع عنها في كل المحافل، وصد كل المحاولات التي يقوم بها خصوم المغرب لتكريس الانفصال.

وبذلك هناك آليات ضاغطة كثيرة تملكها دول الخليج في هذه المنظومات يمكن أن تكون دعامة قوية لدعم السيادة المغربية ووحدته الترابية، منها ما هو مالي واقتصادي ومنها ما هو إعلامي ومنها ما هو ثقافي ورياضي وحضاري.

ثالثًا: الأسس المناسبة لوضع حل على المستوى الإقليمي لدول الخليج

توجد دول الخليج في مستوى مناسب لتفعيل دبلوماسية تتماشى مع الغايات الأساسية في دعم استقرار منطقة شمال إفريقيا باعتبارها امتدادًا استراتيجيًا وحضاريًا، وفي هذا الإطار

هنـاك مرتكزات أساسـية لتفعيل هذا الدور، يمكـن أن نذكر منها

ـــ تلـيين الموقف الجزائري الرافض لفكرة الوسـاطة باعتباره طرفًـا غير معني بالنزاع، فالكل يعلم كيف نشـأ هـذا النزاع وتطور أو استمر.

وكذلـك الحـرص على الإبقـاء على شـكل بدائـي للمخيمات في تنـدوف لإبـراز صـورة الشـعب المقهـور والمطـرود مـن أماكـن إقامتـه، رغم أن نفس العناصر البشـرية في مـدن العيون والداخلة والسـمارة وغيرهـا تعيش اليـوم في كنف الكرامة الإنسـانية. وعلى سـبيل المثـال كان هناك نـازحين في كل بقـاع العالم لكـن مع مرور الوقـت لم يمنع وضـع اللجوء الخاص بالمجموعات البشـرية من أن تعيـش في مـدن عصريـة، كمـا هو الحال في فلسـطين على سـبيل المثال.

وهكـذا يبـدو من الأساسـي أن تقبـل الجزائر بالسـبل الودية أو بالإقنـاع والوسـاطات التـي تقترحهـا الدول الخليجيـة للدخول في مسلسـل سياسـي قابـل للتنزيـل للحـل والطـي النهائـي لهـذه القضيـة، وسـبق لـدول عديـدة أن اقترحـت هـذا الـدور، كما هو الشـأن بالنسـبة للمملكة العربية السـعودية، لكن الجزائر رفضت.

ـــ حصـر طـرفي النـزاع لإيجـاد الحـل النهائـي في كل مـن المغـرب والجزائـر، وعدم الدخـول في وهم وجود طـرف ثالث، لأن الحـل لـن يتـم إلا بالتنصيص النهائي وغيـر القابـل للمراجعة بأن تكـون الجزائـر طرفًا رسـميًا ومباشـرًا في ذلـك، وكل تصور يخرج الجزائـر مـن دائرة الحـل ولا يربطها بإيجاد التسـوية هو تصور لا يمت للواقـع بصلة.

ـــ اقتـراح في إطـار التسـوية باعتبـار قاعـدة "الصحـراء الواحـدة"، ومفادهـا أن المغـرب لا يمكن أن يتحمل لوحـده تاريخيًا واسـتراتيجيًا وجـود دولـة صحراوية، ذلـك أنه إذا كانـت الجزائر تؤمـن بوجـود شـعب في الصحراء فإنه مـن غير المناسـب أن يكون مجالهـا الجغـرافي في منطقـة النفـود المغربية، بل لابـد أن تتحمل دول المنطقـة جميعًـا هـذا العـبء السياسـي، كما هو حـال الأزمة الكرديـة مثـلًا، فـإذا أخذنـا بالمعيـار القبلـي فـإن سـكان المنطقة يمتـدون إلـى كل من موريتانيـا والجزائر علـى الأقل، أمـا إذا كان المعيـار هـو المناطـق غير المتمتعـة بالحكـم الذاتي فـإن العدالة أن تمتـد هـذه المناطق إلـى مجالاتهـا الطبيعية حتى لا تتكرر مآسـي المطالـب الانفصاليـة، وهـذا المقتـرح يمكـن أن يحـدد مسـتويات القبـول بالانفصـال في المناطـق السـلطوية الجزائريـة بمـا فيهـا مناطـق أخـرى لا تدخـل في نسـق المناطـق غيـر المتمتعـة بالحكم الذاتـي لكنها تشـهد مطالـب انفصالية كالقبائـل ومناطق الجنوب الجزائري.

ـــ الانخـراط في الحـل العـادل في إطـار الأمم المتحدة، لكون الأمم المتحـدة لا تخلـق القانـون الدولـي بـل هـي جزء مـن تفعيل عدالـة تطبيقه، فقد سـارت في السـنوات الأخيـرة في منحى إيجاد حـل سياسـي عـادل متوافـق حولـه وقابـل للتطبيق، وهـذا الأمر يتماشـى مـع السـعي لحل دائـم، والمغـرب اقتـرح الحكـم الذاتي للصحـراء في نسـق الحل السياسـي، ويمكن أن يكـون ذلك المنطلق الوحيـد لصياغـة الحل الدائـم. وعمومًا يدخل في باب الاسـتحالة أن يكـون هنـاك حل سياسـي آخـر بما فيه فكـرة الاسـتفتاء التي اصطدمـت بالمعطيـات الاجتماعيـة المعقـدة والاسـتحالة العملية، فالدعـوة بذلـك لتقريـر المصيـر عـن طريق الاسـتفتاء هـي دعوة لإطالـة النـزاع بدون أفق سياسـي.

ـــ إن اسـتمرار تكريس سـيادة المغرب علـى الصحراء ودعمه وتجديـد الثقة في دوره الاسـتراتيجي المتناغم مـع الرؤية الخليجية يعد مسـارًا مسـتمرًا لإيجـاد الحل النهائي، فاليـأس من الانفصال هـو أول هزيمة له، ولا شـك أن الدفـاع عن وحدة المغـرب الترابية أقـرب إلـى الحـق ومدعـاة للتضحية والدعـم المتواصـل في مقابل أنصـار الفرقـة والتقسـيم وتقزيم مصيـر المنطقـة العربية بدعوى احتـرام مقتضيات القانون الدولي ومبادئه ظاهريًا والسـعي لوضع المنطقـة من جديد في كنـف الاسـتعمار والتبعية عمليًا.

إن وجـود مغـرب قـوي ومتماسـك ونـام ومزدهر هـو تكريس لوجـود المصالـح المرتبطـة بالـدول الخليجيـة في منطقـة جيـو اسـتراتيجية مهمة تعمل علـى تجديد الترابط بين الشـرق والغرب العربـيين في إطـار القواعـد الثابتـة التي يحملها الديـن الإسلامي الحنيـف وقيمـه الخاصة بالوحـدة والتماسـك والتـآزر، وفي إطار السـعي نحو بناء فضاء تسـود فيه الأخوة والتعاون بدل الدسـائس ودعـم التبعية.

* أستاذ القانون الدولي ـ جامعة محمد الأول ـ وجدة ـ المملكة المغربية

الاقتصادات الخليجية والشراكات العالمية والتوجه للأسواق الصاعدة:

تكامل استراتيجي لتحقيق الرؤى التنموية الوطنية وبناء جسور التعاون الدولي

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتنامي أهمية الشراكات الاقتصادية الدولية، أكدت قمة دول مجلس التعاون الخليجي الأخيرة المنعقدة بدولة الكويت في الفاتح من شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول والتكتلات العالمية الكبرى. وقد جاء البيان الختامي للقمة ليعكس رؤية طموحة تهدف إلى تحقيق المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة، من خلال تنويع الاقتصاد وتوسيع التبادل التجاري والاستثماري في مختلف المجالات.

إن البيان الختامي للقمة الخليجية يُعدّ بمثابة خارطة طريق جديدة، تُرسخ مفهوم الشراكات الاستراتيجية كركيزة أساسية في بناء مستقبل اقتصادي مزدهر لدول المنطقة.

أ.د توات عثمان

فالشراكات الاقتصادية، سواء مع الدول الشقيقة والصديقة أو مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، تُعتبر اليوم ضرورة حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة.

تأتي هذه التوجهات في إطار الرؤى الوطنية التنموية الشاملة لدول المجلس، التي تهدف إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. فمن خلال الشراكات الاقتصادية، تسعى دول المجلس إلى تحقيق أهداف طموحة، تشمل توسيع التبادل التجاري، وجذب الاستثمارات في مختلف المجالات، وتوطين التكنولوجيا المتطورة، وتبادل الخبرات والمعرفة. وتمثل هذه الرؤية استجابة استراتيجية للتحديات التي تواجه الاقتصادات الخليجية، مع تركيز واضح على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتعزيز الجهود المبذولة لتوطين التكنولوجيا الحديثة وتبادل الخبرات. وإلى جانب ذلك، تسعى دول مجلس التعاون إلى بناء جسور التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤاها الوطنية المستقبلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استثمار هذه الشراكات لتعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة الدولية؟ وكيف تسهم هذه الرؤية في تحقيق نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية لدول المجلس؟

دول مجلس التعاون الخليجي: انخراط نشط في شراكات استراتيجية

تُدرك دول مجلس التعاون الخليجي، في سعيها نحو بناء اقتصادات قوية ومتنوعة، أهمية توسيع دائرة شراكاتها الاستراتيجية لتشمل مختلف مناطق العالم وتكتلاته الاقتصادية المؤثرة. وقد أشادت القمة الأخيرة في الكويت بمخرجات اجتماعات الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الدولية والتي عقدت خلال عام ٢٠٢٤م، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية المشتركة بين مجلس التعاون مع كل من جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة المغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، جمهورية الهند، جمهورية البرازيل الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، ومنظمة البلوكس، ومنظمة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول الشمال ٥، ووجه المجلس الأعلى بسرعة تنفيذ القرارات وخطط العمل المشترك التي تم الاتفاق

عليها، والتي من شأنها تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقق أهدافه السياسية والتنموية إقليمياً ودولياً، كما وجه بالاستمرار في تعزيز الشراكات مع كافة الدول والمنظمات الفاعلة في العالم.

ولا يقتصر هذا التوجه على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب سياسية وثقافية وتكنولوجية، بهدف تعزيز مكانة دول المجلس على الخارطة الدولية وتحقيق مصالحها المشتركة. فمن خلال تنويع الشراكات، تسعى دول المجلس إلى فتح أسواق جديدة أمام صادراتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتبادل الخبرات والمعرفة، بالإضافة إلى بناء علاقات سياسية متينة مع دول مختلفة.

العلاقات الخليجية مع الاتحاد الأوروبي وضرورة توسيع آفاق الشراكة الاستراتيجية

يُعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً واستراتيجياً هاماً لدول مجلس التعاون، حيث يجمعهما تاريخ طويل من التعاون في مختلف المجالات. وقد شهدت العلاقات بين الجانبين تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، تجسد في عقد العديد من القمم والاجتماعات الوزارية المشتركة التي تناولت قضايا التجارة والاستثمار والطاقة المتجددة والأمن الإقليمي. فعلى سبيل المثال، عُقدت القمة المشتركة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في ١٦ من أكتوبر ٢٠٢٤م، بمدينة بروكسل في مملكة بلجيكا، تحت عنوان "الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والازدهار"، حيث تم خلالها بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

وأظهرت القمة التزامًا مشتركًا بتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية، حيث تم تسليط الضوء على الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن يحققها التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت الإحصاءات أن التبادل التجاري بين الجانبين شهد نموًا مستدامًا خلال العقدين الأخيرين، حيث يُعدّ الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا رئيسيًا لدول مجلس التعاون الخليجي. ووفقًا للإحصاءات بلغ حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي حوالي ١٨٠ مليار دولار (١٧٣ مليار يورو) سنة ٢٠٢٣م، وتتمثل أهم صادرات دول المجلس في النفط والغاز والبتروكيماويات. في حين تتضمن واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي الآلات والمعدات ووسائل النقل والمنتجات الكيميائية. ومن المتوقع أن يرتفع حجم التجارة البينية بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مع توسيع نطاق الشراكات في القطاعات الحيوية.

تطور المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة

تنوع الشراكات يحقق الاستقرار الاقتصادي لدول الخليج ويقلل الاعتماد على شريك تجاري واحد مع الاستفادة من الفرص المتنوعة والخبرات المختلفة

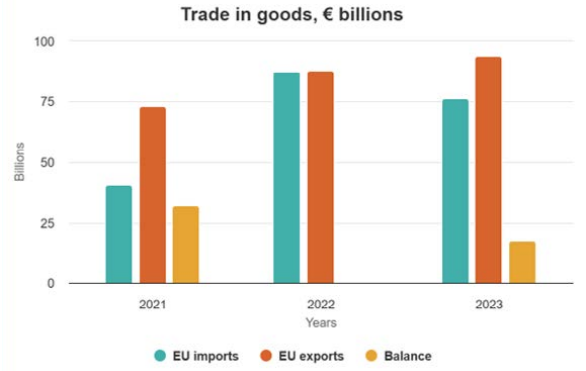

المصدر: Eurostat

كما شهدت الاستثمارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس الثقة المتبادلة في اقتصادات الطرفين. حيث تُوفر دول مجلس التعاون فرصًا استثمارية واعدة في مختلف القطاعات، ويُشجع الاتحاد الأوروبي على الاستثمار في دول المجلس للاستفادة من النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة. كما بلغت استثمارات الاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون أكثر من ١٧٥مليار يورو، وشملت قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا. من جهة أخرى، تجاوزت قيمة الاستثمارات الخليجية في أوروبا ٢٠٠ مليار يورو حتى منتصف عام ٢٠٢٤م، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات العقارات، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، حيث لعبت الصناديق السيادية الخليجية دورًا رئيسيًا في تعزيز هذه الاستثمارات.

تطور الاستثمارات بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي

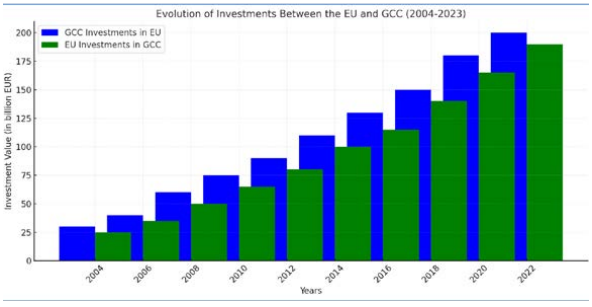

المصدر: Eurostat

ولتعزيز شراكة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، يجب أن يشمل التعاون بين الطرفين جملة من المجالات المحورية تتعدى مجالات التجارة والاستثمار، ويشمل ذلك مجالات حيوية كالطاقة، والتحول الأخضر والتغير المناخي، والتنويع الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، فضلًا عن التحديات الإنسانية والتنموية، وتعزيز التواصل بين الشعوب.

حيث يُعدّ توحيد الجهود لمواجهة تحديات التغير المناخي واستغلال الفرص التي يُتيحها التحول الأخضر أمرًا بالغ الأهمية وذي منفعة مُتبادلة للطرفين. وتتجلى أهمية هذا التعاون في كون منطقة الخليج من المناطق الأكثر تأثرًا بتبعات التغيرات المناخية. وانطلاقًا من ريادة الاتحاد الأوروبي في مبادرات التحول المناخي، يُمثّل الاتحاد شريكًا فاعلًا في تطوير المعرفة والخبرات الضرورية للتصدي لهذا التحدي العالمي لدول المنطقة الخليجية.

وفي سياق تعزيز التواصل بين الشعوب، يُتوقع أن تشمل الشراكة بين دول المجلس وأوروبا دعم تنقل الشباب والطلاب، والتعاون في المجالات الثقافية والتعليم العالي. ويُعتبر تحقيق السفر بدون تأشيرة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي هدفًا ومصلحة مُشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس، لما يُساهم به ذلك في تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي وتوطيد العلاقات بين الجانبين.

كما يجب على الطرفين الانخراط في مشاركة أكثر فاعلية واستراتيجية لمعالجة استمرار حالات الصراع في المنطقة، مع تعزيز الجهود لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والتنموية غير المسبوقة في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي. وهذا بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه دول الخليج كجهات مانحة رئيسة للمساعدات المالية الثنائية، وقدرتها على الإسهام في تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية في مناطق النزاع.

الخليج والشراكة مع تكتلات العالم النامي والقوى الصاعدة: آفاق جديدة لتوسيع التعاون الاقتصادي

تُولي دول المجلس اهتماماً متزايداً بتعزيز شراكاتها مع التكتلات الاقتصادية للدول النامية والقوى الصاعدة على الساحة الدولية. هذه الشراكات تأتي كجزء من استراتيجيات

البيان الختامي للقمة الخليجية خارطة طريق جديدة تُرسخ مفهوم الشراكات الاستراتيجية كركيزة في بناء مستقبل اقتصادي مزدهر

دول الخليج لتنويع اقتصاداتها وتوسيع قاعدتها الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط، حيث تدرك أهمية بناء علاقات استراتيجية مع الأطراف الصاعدة التي تلعب دورًا متزايدًا في تشكيل الاقتصاد العالمي.

ويشكل التعاون مع تكتلات مثل دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) والدول الإفريقية والعربية، وحتى دول أمريكا اللاتينية فرصة كبيرة لدول الخليج لتعزيز تبادل الاستثمارات والخبرات. هذه التكتلات تتمتع بموارد طبيعية وأسواق واسعة وقوى عاملة كبيرة، مما يجعلها شركاء مثاليين لدعم التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي المتبادل.

ومن خلال الشراكات مع هذه القوى الصاعدة، تسعى دول الخليج إلى تحقيق أهدافها التنموية الوطنية، مثل توطين التكنولوجيا، تطوير البنية التحتية، والاستثمار في القطاعات الحيوية كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة. كما أن هذه الشراكات تمثل نافذة لدول الخليج على أسواق جديدة، مما يعزز مكانتها كلاعب اقتصادي مؤثر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فيما يخص علاقات دول الخليج مع دول البريكس (BRICS)، التي تمثل قوة اقتصادية صاعدة على الساحة العالمية، ومع بروز المؤسسات الاقتصادية والأطر الجديدة التي أوجدتها مجموعة البريكس وأعضاؤها، مثل بنك التنمية الجديد ومبادرة الحزام والطريق، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تنظر بشكل متزايد إلى مجموعة البريكس كقوة موازنة استراتيجية للمؤسسات التي تهيمن عليها الدول الغربية، مثل مجموعة السبع والبنك الدولي. وقد حفز هذا التحول رغبة دول المجلس في تنويع شراكاتها التجارية واستكشاف آفاق جديدة للنمو الاقتصادي في عالم يتسم بتعدد الأقطاب. كما أبرزت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، وما تلاها من اضطرابات اقتصادية، أوجه الضعف الكامنة في الاعتماد المُفرط على الأسواق والمؤسسات الغربية، ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعميق مشاركتها مع أعضاء مجموعة البريكس.

وقد أدى هذا الزخم إلى إبداء بعض دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا جادًا بالانضمام إلى هذه الكتلة، وهو اهتمام ازداد بشكل ملحوظ بعد فرض العقوبات الغربية على روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، وتنظر هذه الدول إلى مجموعة البريكس كمنصة لتعزيز صوت الدول الناشئة والنامية، ومعالجة أوجه التفاوت بين ما يُعرف بـ "الجنوب العالمي" و "الشمال".

وفي المراحل الأولى من هذا التعاون، انصب التركيز بين مجموعة البريكس ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي على القضايا الاقتصادية وقضايا الطاقة، حيث سعت دول المجلس إلى تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على صادرات النفط والغاز، في حين هدفت دول مجموعة البريكس إلى تأمين إمدادات طاقة مستقرة. فعلى سبيل المثال، طورت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة علاقات وثيقة مع الصين والهند من خلال استثمارات كبيرة في مشاريع البنية التحتية والطاقة. وفي الوقت نفسه، عززت قطر وروسيا علاقاتهما في قطاع الغاز، مُتقاسمَتين المصالح المشتركة كمنتجين عالميين رائدين في هذا المجال.

وشهدت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة البريكس تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث بدأت المشاركة الرسمية بين الطرفين في عام ٢٠٢١م، بانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس، ثم عضو كامل بالمجموعة مطلع عام ٢٠٢٤م، ما يُعدّ علامة فارقة في مسار تعزيز هذه العلاقات. وتعمّق هذا التعاون بشكل أكبر مع دعوة المملكة العربية السعودية للانضمام أيضًا إلى المجموعة في عام ٢٠٢٣م، مُشيرةً إلى دخول العلاقات بينهما مرحلة جديدة.

ومن هنا يجب على دول المجلس السعي إلى الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي توفرها هذه الدول في مجالات الطاقة والاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا. وذلك بتركيز الاهتمام في مشاركتها في فعاليات ومنتديات تُنظمها دول البريكس، مثل منتدى الأعمال لدول البريكس، الذي يُعتبر منصة هامة لتبادل وجهات النظر واستكشاف فرص التعاون المشترك.

وفي إطار سعيها لتنويع شراكاتها، تُولي دول المجلس اهتماماً خاصاً بتعزيز العلاقات مع دول آسيا الناشئة، وخاصة دول

تسعى دول الخليج لبناء جسور التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والتكتلات الاقتصادية الكبرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤاها الوطنية

الآسيان، التي تُعتبر سوقاً واعداً يضم اقتصادات سريعة النمو. وتسعى دول المجلس إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع هذه الدول، خاصة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والسياحة، من خلال عقد القمم والاجتماعات المشتركة التي تُناقش قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

وشهد يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، انعقاد أول قمة مُشتركة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون الخليجي، تحت شعار "مستقبل مُستدام من خلال شراكة إبداعية". وتضمّن البيان الختامي المُشترك للقمة مجموعة واسعة من المواضيع والمجالات لتعزيز التعاون، تتراوح بين التعاون السياسي وتعزيز الأنشطة التجارية والاستثمارية، وصولًا إلى تشجيع التواصل بين الشعوب والأنشطة الثقافية. ومع ذلك، لم يأتِ البيان الختامي قاطعًا في تحديد الإجراءات أو الالتزامات المُستقبلية. فمعظم بنوده مفتوحة، تدعو إلى تشجيع واستكشاف وتحديد فرص زيادة التفاعل. وتتمثل المجالات التي يظهر فيها التزام أقوى بالتعاون بشكل أساسي في الجوانب المُتعلّقة بالتجارة، حيث يسعى الطرفان إلى تعزيز العلاقات التجارية بين المنطقتين ودعم النظام التجاري الدولي. وليس من المُستغرب أن يكون التركيز الرئيسي للقمة ونتائجها مُنصبًا على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

ومن وجهة نظر مجلس التعاون الخليجي، أعرب وزير الخارجية السعودي عن وجهة نظر مفادها أن مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا هما من أهم المجموعات الاقتصادية في العالم وأن المزيد من التعاون من شأنه أن يعزز مواقفهما ويدعم النمو العالمي. ويرى ملك البحرين أن خطة التعاون المشترك تشكل آلية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من التعاون بين المناطق، وخاصة فيما يتصل بفرص التجارة والاستثمار. وأوضح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أن القمة تأتي في وقت مهم في الشؤون العالمية ومن الضروري متابعة "الفرص العديدة" التي يوفرها المزيد من التعاون بين المناطق.

ولا تغفل دول المجلس أهمية تعزيز التعاون مع الدول العربية الشقيقة، حيث تُعتبر المنطقة العربية عمقاً استراتيجياً واقتصادياً هاماً. وهناك العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد ساهمت هذه الاتفاقية في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، وإن كانت لا تزال دون الطموحات المرجوة، حيث تواجه بعض التحديات في تطبيقها بشكل كامل، مثل اختلاف الأنظمة الجمركية والإجراءات الإدارية بين الدول الأعضاء. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري البيني العربي يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، حيث تتراوح هذه النسبة بين ١٠٪ و١٥٪ وفقًا لتقديرات مُختلفة. وهذا يُشير إلى وجود إمكانات كبيرة غير مُستغلة لتعزيز التجارة البينية بين دول الخليج وبقية الدول العربية.

وعلى سبيل المثال، وفقًا لبيانات صندوق النقد العربي، بلغ حجم التبادل التجاري البيني العربي أكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣م، وتهيمن دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على ما يفوق ٥٠٪ من هذا التبادل. ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا الرقم يُمثّل نسبة صغيرة مُقارنة بحجم التجارة العالمية للدول الخليجية والعربية، التي تُقدّر بأكثر من تريليون دولار. ويُشير هذا إلى ضرورة تذليل العقبات التي تُعيق نمو التجارة البينية العربية، مثل تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات، وتوحيد الإجراءات الجمركية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية.

إلى جانب التعاون مع الدول العربية، تُولي دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا خاصًا بتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، خاصة في مجالات الاستثمار والزراعة والبنية التحتية. ويأتي هذا الاهتمام في إطار رؤية استراتيجية تُدرك أهمية القارة الإفريقية كشريك اقتصادي واعد، لما تتمتع به من موارد طبيعية غنية وسوق استهلاكية كبيرة. وتُساهم الصناديق السيادية الخليجية، مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي وجهاز أبو ظبي للاستثمار، بدور فاعل في دعم التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية من خلال مبادرات استثمارية ضخمة في قطاعات مُختلفة، مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع.

وفي العام الماضي، أعلنت شركات في دول مجلس التعاون الخليجي عن ٧٣ مشروعًا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بقيمة تزيد على ٥٣ مليار دولار، حيث تُركّز هذه الاستثمارات

على قطاعات حيوية تُساهم في خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية في الدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، استثمرت الصناديق السيادية الخليجية في مشاريع للطاقة المتجددة في دول إفريقية، مثل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف توفير مصادر طاقة نظيفة ومُستدامة. كما استثمرت في مشاريع للبنية التحتية، مثل بناء الموانئ والطرق والسكك الحديدية، بهدف تحسين الربط بين الدول الإفريقية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

إضافة إلى ذلك، تُولي دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا بتعزيز التعاون الزراعي مع الدول الإفريقية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي للطرفين. وقد تم توقيع اتفاقيات للتعاون الزراعي بين دول المجلس وبعض الدول الإفريقية، بهدف تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الزراعة، وتشجيع الاستثمارات الزراعية المُشتركة.

وأبعد من الشراكات التقليدية، تشهد العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية تطورًا ملحوظًا، مدفوعةً برغبة الطرفين في تنويع الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، واستكشاف فرص جديدة للنمو. وتتميز هذه العلاقات بتكامل اقتصادي يُركّز على إمكانات واعدة للنمو خلال السنوات القادمة. ويُشكّل التوافق بين أهداف التنويع الاقتصادي التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي، واحتياجات أمريكا اللاتينية للاستثمارات الأجنبية، أرضية خصبة لإقامة شراكات مُثمرة تعود بالنفع على الطرفين. وتبرز ثلاثة مجالات رئيسية كنقاط ارتكاز استراتيجية لهذه العلاقة المُتنامية، وهي: الطاقة والموارد، ولا سيما المعادن الحيوية؛ والأمن الغذائي والزراعة؛ والبنية التحتية والنقل. وتضطلع صناديق الثروة السيادية الخليجية بدور محوري في دفع عجلة هذه الاستثمارات، حيث يتناسب نهجها الاستثماري طويل الأجل على نحو خاص مع المشهد الاقتصادي في أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالتجارة، تتمركز صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية في قطاعات الفوسفات والألمنيوم والنفط، وهي مواد خام أساسية تُستخدم في الصناعات اللاتينية. في المقابل، تستورد دول المجلس من أمريكا اللاتينية منتجات مثل خام الحديد والمنتجات الزراعية، وعلى رأسها اللحوم والحبوب والسكر والقهوة، وهي سلع أساسية لتلبية احتياجات السوق الخليجية. وتُعدّ البرازيل الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية، تليها المكسيك والأرجنتين. وتُهيمن المنتجات الزراعية على الصادرات البرازيلية إلى دول الخليج، حيث شكلت أكثر من ٧٠٪ من الصادرات في عام ٢٠٢٢م، عناصر مثل اللحوم والحبوب، ما يُؤكد أهمية أمريكا اللاتينية في تعزيز الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. أما على صعيد الاستثمار، فقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في تعزيز حضورها الاستثماري في أمريكا اللاتينية. وفقًا لأحدث البيانات المُتاحة في عام ٢٠٢٢م، استحوذت الإمارات العربية المتحدة على ٧٧٪ من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١م، والتي بلغت ٤ مليارات دولار، بينما ساهمت المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٢٪ وقطر بنسبة ١٪.

وتُشير التوجهات المُستقبلية إلى توسع كبير في الاستثمارات الخليجية في أمريكا اللاتينية. فقد عقد صندوق الاستثمارات العامة السعودي مؤتمرًا في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو ٢٠٢٤م، بهدف تعزيز وتوسيع روابط الاستثمار في أمريكا اللاتينية، مع التخطيط لاستثمار ١٥ مليار دولار في البرازيل وحدها. وقد بدأ صندوق الاستثمارات العامة الاستثمار في البرازيل منذ عام ٢٠١٦م، مُركّزًا بشكل كبير على استثمارات الأمن الغذائي، ولكنه يُخطط الآن للتوسع في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة وحتى كرة القدم الاحترافية. ويُركّز الصندوق بشكل خاص على استثمارات البنية التحتية للطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية لتشغيل ثورة الذكاء الاصطناعي في نصف الكرة الجنوبي. ويأتي هذا الاهتمام المُتزايد لصندوق الاستثمارات العامة في أعقاب جولة قام بها وزير الاستثمار السعودي إلى سبع دول في أمريكا اللاتينية في أغسطس ٢٠٢٣م"بهدف استكشاف الفرص لتعزيز وتعميق الشراكات الاستثمارية" في قطاعات التعدين وتجهيز الأغذية والزراعة والنقل والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والترفيه والأدوية والتكنولوجيا الحيوية.

بلاك شك، يُساهم هذا التنوع في الشراكات لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول المجلس، من خلال تقليل الاعتماد على شريك تجاري واحد، والاستفادة من الفرص المتنوعة التي تُتيحها الأسواق والتقنيات والخبرات المختلفة، وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات دول المجلس في الأسواق العالمية. فمن خلال بناء جسور التعاون مع مختلف دول العالم وتكتلاته الاقتصادية، تُرسخ دول المجلس مكانتها كقوة اقتصادية فاعلة تُساهم في بناء مستقبل اقتصادي عالمي مُزدهر.

* أستاذ الاقتصاد ـ جامعة الجزائر 3

الدور الخليجي في مواجهة التغير المناخي بين الفرص والتحديات

أظهرت دول الخليج التزامًا قويًا بمواجهة التغير المناخي والتصحر في قمة الكويت و"كوب ١٦" بالرياض

تعتبر قضايا التغير المناخي وحماية البيئة من التحديات الكبرى التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين. حيث يُنظر إلى تغير المناخ باعتباره خطرًا عالميًا رئيسيًا، ذو تأثير متعدد الأبعاد، وتُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية، حيث تعاني من ارتفاع درجات الحرارة، والتقلبات المناخية، وندرة المياه، وزيادة التصحر. في الوقت الذي تشير فيه توقعات تقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى احتمالية حدوث تغيرات مناخية كبيرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ١-٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠م. بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، حيث تمتد تأثيرات تغير المناخ إلى ما هو أبعد من البيئة، مما يتسبب في تأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة.

سارة عبد العزيز سالم

وإدراكًا من دول الخليج العربي لتلك التحديات، وكونها تشكل جزءًا من هذه المعادلة العالمية التي تستدعي تعاونا بين الدول لمواجهة آثار هذه الأزمة، تسعى بشكل حثيث إلى تكثيف جهودها لمكافحة ظواهر التغير المناخي، وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال عدد من المبادرات الدولية والمحلية، حيث يؤدي التفاعل الإقليمي والدولي حول التغير المناخي إلى تطور سياسات بيئية فعالة في المنطقة، وكان آخرها الاهتمام الذي حازت عليه قضية التغير المناخي وحماية البيئة في البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت في الكويت في ديسمبر ٢٠٢٤م، كما أن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب ١٦) الذي انعقد في الرياض في نفس الشهر، عكس الإرادة المشتركة لمجموعة الدول المشاركة فيه لتبني سياسات بيئية مدروسة تهدف إلى الحد من التصحر والتغير المناخي.

وبناءً عليه، سيتناول هذا المقال الدور الخليجي في مواجهة التغير المناخي من خلال تحليل للبيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة في الكويت، ونتائج مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب ١٦). وكذلك الفرص والتحديات المطروحة أمام دول الخليج لمواجهة التغير المناخي ومكافحة التصحر.

أولاً: توجهات الفعاليات الخليجية نحو قضايا التغير المناخي وحماية البيئة

في السنوات الأخيرة، أصبحت قضايا التغير المناخي والتحديات البيئية من أولويات أجندات قمم مجلس التعاون الخليجي، والمشاركات الدولية للدول الخليجية. ففي القمة الخليجية الأخيرة (ديسمبر ٢٠٢٤م)، تم التركيز بشكل كبير على التحديات البيئية وآثار التغير المناخي على المنطقة. ومن خلال البيان الختامي للقمة، تم التأكيد على مجموعة من النقاط الرئيسية التي تعكس رغبة الدول في مواجهة هذه التحديات بشكل مشترك، ومن أهمها

١. التأكيد على أهمية العمل المشترك في مواجهة قضايا التغير المناخي

أكد البيان الختامي للقمة على أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك، فيما يتعلق بتحولات الطاقة والتغير المناخي، وتفعيل التعاون وتبادل الخبرات وتطوير المُمَكّنات مع دول المنطقة تحت مظلة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر. الأمر الذي يعزز من فعالية القدرات والمبادرات الخليجية لمواجهة آثار التغير المناخي.

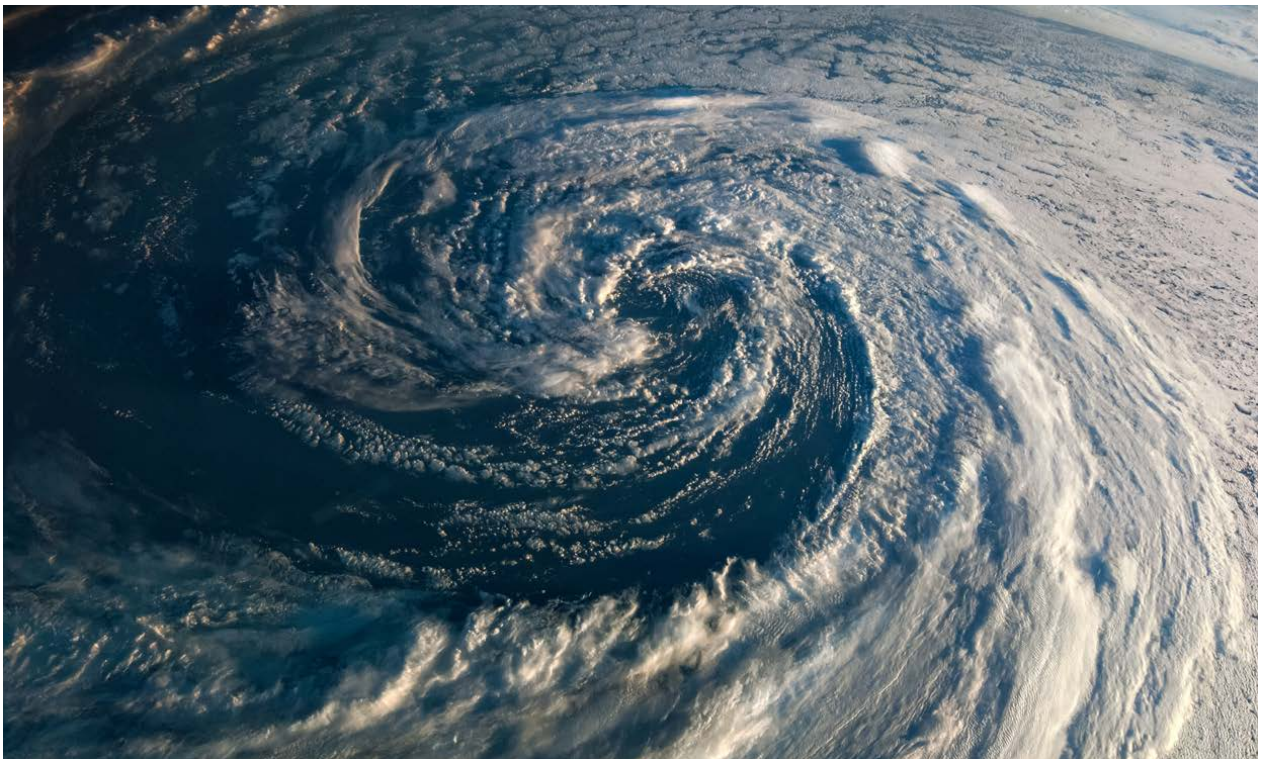

حشدت رئاسة السعودية لمؤتمر "كوب ١٦" الجهود الدولية لتقديم ١٠٠ مبادرة وإعلان تعهدات جديدة لاستعادة الأراضي ومواجهة للجفاف

٢. تفعيل مبدأ المسؤولية المشتركة والتوسع في الاستثمارات المستدامة للمصادر الهيدروكربونية

أكد المجلس على تبني الركائز الأساسية لتحولات الطاقة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال تفعيل مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، والتي تم الاتفاق عليها في وثيقة (اتفاق الإمارات العربية المتحدة) في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP28)، المنعقد في دبي عام ٢٠٢٣م، والاستمرار في ضخ الاستثمارات المستدامة للمصادر الهيدروكربونية. ورحب المجلس بما تم التوصل إليه في مؤتمر (COP29) في باكو -أذربيجان بهذا الشأن.

٣. التأكيد على التعاون في مجال الطاقة المتجددة دون إقصاء لمصادر الطاقة التقليدية

شدد البيان على أهمية دعم استقرار أسواق الطاقة عالمياً، وتبني النهج المتوازن دون إقصاء مصادر الطاقة، بل ابتكار تقنيات تمكن من إدارة الانبعاثات والاستفادة من جميع مصادر الطاقة بكفاءة عالية، لتمكين النمو الاقتصادي المستدام للجميع.

كما ثمن المجلس إنجازات وجهود الدول الأعضاء في ركائز نهج الاقتصاد الدائري للكربون التي شملتها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والمساهمات المحددة وطنياً (مثل مشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإنتاج الهيدروجين النظيف، والتقاط وتخزين وإعادة استخدام الكربون، وحلول إزالة الكربون المبنية على الطبيعة)، والدفع بالتعاون بين دول المجلس لتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

٤. تشجيع مبادرات الاستدامة البيئية

أشادت قمة مجلس التعاون الخليجي بنجاح مجموعة من المبادرات الخاصة بالاستدامة البيئية والتي أطلقتها الدول الخليجية، ومنها استضافة دولة قطر لمعرض "إكسبو ٢٠٢٣م، الدوحة للبستنة"، تحت شعار "صحراء خضراء، بيئة أفضل"، وشارك فيه ٧٧ دولة وملايين الزوار، حيث ركّز على تعزيز الاستدامة البيئية، مكافحة التصحر، وتشجيع الابتكار والتقنيات الحديثة في التنمية الزراعية.

قمة الكويت بالتزامن مع (كوب ١٦) بالرياض عكست الإرادة المشتركة لتبني سياسات بيئية مدروسة للحد من التصحر والتغير المناخي

بالإضافة إلى المبادرة التي أطلقتها دولة الإمارات تحت عنوان "أزرع الإمارات" لتعزيز المساحات الخضراء ودعم الزراعة المحلية، مما يساهم في استدامة الإنتاج الغذائي. كما تتعاون دولة الإمارات مع مؤسسة جيتس في شراكة بقيمة (٢٠٠) مليون دولار لدفع الابتكار الزراعي ودعم صغار المزارعين في دول الجنوب العالمي، مما يعزز الأمن الغذائي العالمي عبر الابتكار والاستدامة.

٥. تحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة

تم التأكيد على أهمية تعزيز الأمن الغذائي في الخليج، خاصة في ظل التحديات التي يفرضها التغير المناخي.

وقد رحب المجلس بانطلاق القمة العالمية الأولى للأمن الغذائي، والتي أُقيمت في أبو ظبي، للمرة الأولى في المنطقة في نوفمبر٢٠٢٤م، حيث بحث كبار المسؤولين الحكوميين وصناع القرار والخبراء تحديات الأمن الغذائي والحلول المبتكرة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي على المستوى العالمي والجهود الدولية للقضاء على الجوع.

٦. الاستجابة للتحديات البيئية من خلال البحث والتطوير

دعمت القمة إلى ضرورة تعزيز التعاون بين دول المجلس في مجالات البحث والتطوير للابتكار في التكنولوجيا البيئية. وهو ما يشمل البحث في مجالات المياه والطاقة والزراعة المستدامة، وهي مجالات أساسية للتكيف مع التغير المناخي في المنطقة. حيث أشاد المجلس بالمبادرات التي قدمتها الإمارات في مواجهة تحديات ندرة المياه وتعزيز الأمن الغذائي، ومن أهمها مبادرة "آبار زايد" ومبادرة "سقيا الإمارات".

وفي الإطار ذاته، تستعد الإمارات لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام ٢٠٢٦م، وهو ما يؤكد على الالتزام الراسخ للدول الخليجية بتشكيل مستقبل مستدام من خلال تعزيز التعاون الدولي ودفع الحلول المبتكرة، لضمان الإدارة المسؤولة للموارد للأجيال القادمة.

توجهات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب ١٦) في الرياض

جاء انعقاد مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب ١٦" في الرياض خلال الفترة من ٢ إلى ١٤ ديسمبر تحت شعار "أرضنا مستقبلنا"، لمناقشة أهمية التعاون الدولي والاستجابة الفعّالة لمواجهة التحديات المرتبطة بتدهور الأراضي والتصحر ومشكلات الجفاف، وليسلّط الضوء على ضرورة استعادة (١,٥) مليار هكتار من الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠م، لتحقيق الاستدامة البيئية.

ويعد مؤتمر "كوب ١٦" حدثًا مهمًا من أجل تعزيز الجهود العالمية لمكافحة التصحر وحماية البيئة، وهو أكبر مؤتمر للأمم المتحدة يركز على الأرض حتى الآن، وأول مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يُعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأكبر مؤتمر متعدد الأطراف تستضيفه المملكة على الإطلاق. وصادف انعقاده الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إحدى المعاهدات البيئية الثلاث الرئيسية المعروفة باسم "اتفاقيات ريو"، إلى جانب تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة تسلط الضوء على كيفية مواجهة التصحر في منطقة الخليج بشكل خاص. حيث تم اعتماد (٣٩) قرارًا، بما فيها قرار إجرائي بشأن الجفاف، ستتم مواصلة المناقشات فيه على أساس التقدم المحرز في مؤتمر "كوب ١٦"، بهدف اعتماد قرار بشأنه في الدورة الـ ١٧ للمؤتمر في منغوليا في عام ٢٠٢٦م. وتتمثل أهم التوجهات التي توصل إليها المؤتمر فيما يلي:

١. طرح مبادرات جديدة لاستعادة الأراضي ومكافحة التصحر

تمكنت رئاسة المملكة لمؤتمر الأطراف السادس عشر "كوب ١٦" الرياض، من حشد الجهود الدولية لتقديم أكثر من ١٠٠ مبادرة، حيث تم الإعلان عن تعهدات جديدة لاستعادة الأراضي على نطاق واسع والاستعداد للجفاف، مثل مبادرة "شراكة الرياض العالمية لمواجهة الجفاف"، وهي مبادرة بارزة تهدف إلى نقل الاستجابة العالمية للجفاف من إدارة الأزمات وتقديم الإغاثة الطارئة، إلى تعزيز القدرة لمواجهة التحديات بشكل

مؤتمر الرياض لمكافحة التصحر "أرضنا مستقبلنا" ركز على استعادة (١,٥) مليار هكتار وهو أكبر مؤتمر أممي يركز على الأرض

استباقي، خصصت السعودية بموجبها (١٥٠) مليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، ونجحت في اجتذاب حوالي (١٢) مليار دولار لدعم (٨٠) دولة من الدول الأكثر عرضة للجفاف، والأكثر ضعفًا في العالم في بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الجفاف.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق المبادرة الدولية لرصد العواصف الرملية والترابية، ومبادرة قطاع الأعمال من أجل الأرض، والمرصد الدولي لتعزيز القدرة على مواجهة الجفاف، والذي يمثل أول منصة عالمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مخصصة للإدارة الاستباقية لنوبات الجفاف قبل استفحال مخاطرها، وإطلاق "المركز الدولي لأبحاث المياه"، ومشروع "ريمدي"، وهو عبارة عن منصة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتقييم صحة الأراضي.

وتؤكد تلك المبادرات على ريادة المملكة العربية السعودية في تقديم الحلول العملية والقابلة للتنفيذ لمواجهة هذه التحديات على المستوى الدولي.

٢. الربط بين مكافحة التصحر والقضايا المناخية

تم دفع أجندة الأراضي والجفاف إلى ما هو أبعد من المناقشات القطاعية المحددة، وضمها إلى الجهود العالمية الرامية إلى معالجة التحديات المترابطة، مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة، والأمن العالمي.

٣. إشراك القطاع الخاص في جهود مكافحة التصحر

أظهر المؤتمر أنه لا تزال هناك فجوة مالية كبيرة، خاصة في استثمارات القطاع الخاص، إذ تُقدّر التقارير الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن التمويل العالمي لإعادة تأهيل الأراضي ومكافحة الجفاف، لا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ورغم النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر في إبراز الحاجة الملحة التي تفرضها هذه القضية، فقد أوضح في الوقت ذاته ضرورة التوصل إلى مواءمة أكبر بين السياسات العامة والتمويل الدولي واستثمارات القطاع الخاص، من أجل تسريع وتيرة العمل قبل انطلاق النسخة السابعة عشرة من المؤتمر التي ستستضيفها منغوليا في العام ٢٠٢٦م.

وبناءً عليه، ركز المؤتمر على أن القرارات الـ ٣٩ التي تم اعتمادها تعد بمثابة إرشادات، ليس فقط لجميع الحكومات في العالم، بل أيضا للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

فقد نجح المؤتمر في حشد أصحاب المصلحة العالميين، حيث جمع الحكومات وقادة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تحت أجندة موحدة للعمل. وأعلنت رئاسة المؤتمر أن أكثر من (٢٤) ألف مشارك مسجّل شاركوا بخبراتهم في أكثر من (٦٠٠) فعالية وحدث ضمن أول أجندة عمل شاركت فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية في آليات عمل الاتفاقية، وشملت فئات الشباب والنساء والشعوب الأصلية وغيرها من المواضيع ذات العلاقة باستدامة الأراضي، وهو ما أظهر التزامًا واسع النطاق بتحويل نهج إدارة الأراضي إلى الممارسات المستدامة وتعزيز المرونة المناخية.

٤. التعهدات التمويلية

شهد المؤتمر إنجازات رائدة، بما في ذلك تقديم تعهدات تمويلية تجاوزت قيمتها (١٢) مليار دولار من المنظمات الدولية الكبرى، حيث تعهدت "مجموعة التنسيق العربية" بـ ١٠ مليارات دولار، في حين قدَّم كل من "صندوق أوبك" و"البنك الإسلامي للتنمية" مليار دولار. وفي المقابل، تُقدَّر الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بين ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ م، بنحو (٣٥٥) مليار دولار سنوياً، وفقًا لتقرير تقييم الاحتياجات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مما يعني أن هناك فجوة تمويلية ضخمة تُقدَّر بـ(٢٧٨) مليار دولار سنوياً، وهو ما يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف البيئية المطلوبة.

٥. ريادة المملكة في قيادة جهود مكافحة التصحر

حيث ستتولى المملكة رئاسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على مدار العامين القادمين، ومن ثم، ستكون هناك فرصة للبناء على الزخم الذي تحقق في الرياض. ومن المخطط أن تعمل المملكة على تعزيز الآليات والتعاون مع الدول والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والمنظمات غير

أجندة الأراضي والجفاف تدفع لمعالجة التحديات المترابطة كتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي والهجرة

الحكومية وأصحاب العلاقة الآخرين، من أجل توفير الدعم للمبادرات القائمة في إطار الجهود العالمية المبذولة للتصدي لهذه التحديات، أو توفير الدعم للمبادرات الجديدة. هذا إلى جانب، تشجيع الابتكار في إدارة الأراضي، وضمان توجيه الأموال نحو مشاريع مؤثرة وقابلة للتوسُّع. حيث سينصب التركيز بشكل خاص على إشراك القطاع الخاص كعامل أساسي لسد الفجوة المالية التي تم تحديدها في "كوب ١٦" الرياض.

علاوة على ذلك، يمكن لأجندة عمل الرياض أن تضع أساسًا لحلول مستدامة تمتد إلى ما بعد فترة رئاسة المملكة. وسيُمهِّد ذلك الطريق لجعل مؤتمر الأطراف "كوب ١٦" ليس مجرد محطة، بل منصة للتغيير التحويلي طويل الأجل.

ثانيًا: الفرص والتحديات المطروحة أمام دول الخليج لمواجهة التغير المناخي ومكافحة التصحر

تمتلك الدول الخليجية العديد من الفرص التي تمكنها من تحقيق الريادة في مواجهة التغير المناخي، ومن أهمها

١. **البناء على التعاون الدولي:** تسعى دول الخليج إلى تعزيز دورها على الساحة الدولية في مواجهة التغير المناخي والتصدي للتحديات البيئية التي تواجهها المنطقة والعالم. حيث عمقت الدول الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية من تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتغير المناخ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمواجهة التغير المناخي والتصحر. مما يؤكد التزامها الدولي بمواجهة تغير المناخ والحفاظ على البيئة، ويفتح آفاق الشراكة والاستثمار في مشاريع بيئية مشتركة مع المنظمات الدولية. ومن أبرز الأمثلة على التعاون الخليجي الدولي المشترك، التعاون مع برنامج البيئة العالمي (UNEP) التابع للأمم المتحدة، والتعاون مع البنك الدولي في مشروعات التغير المناخي.

٢. **التعاون الخليجي المشترك في الحفاظ على البيئة:** يلعب التعاون الخليجي المشترك دورًا أساسيًا في تعزيز الجهود الإقليمية للتصدي للتغير المناخي والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تبادل المعرفة، وتطوير السياسات البيئية المشتركة، وتنفيذ المبادرات التي تساهم في استدامة الموارد الطبيعية. ويعد مجلس التعاون الخليجي من أهم المنصات الإقليمية التي تعمق هذا التعاون من خلال جهود المجلس في وضع الأنظمة الاسترشادية البيئية المشتركة التي تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة.

٣. **استضافة المؤتمرات الدولية المعنية بمواجهة تغير المناخ والتصحر:** برزت الدول الخليجية مؤخرًا كجهات رائدة في الحوار البيئي الدولي وتطوير الحلول المستدامة، وقد عززت ذلك من خلال استضافة مؤتمرات عالمية في هذا المجال، فقد أصبح تنظيم مؤتمرات حول التغير المناخي وحماية البيئة جزءاً من استراتيجيات دول الخليج لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الحد من تأثيرات التغير المناخي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تقوم هذه المؤتمرات بتوفير منصة هامة للتعاون الدولي في مجال البيئة.

ومن أبرز الأمثلة على تلك ذلك استضافة السعودية مؤخرًا لمؤتمر الأطراف في مكافحة التصحر (كوب ١٦) في الرياض. كما سبق واستضافت الإمارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) في دبي في ديسمبر ٢٠٢٣م، وسبقها استضافة قطر للدورة الثامنة عشر للمؤتمر ذاته (COP18)، مما يعزز من دور الدول الخليجية كداعم رئيسي للمبادرات العالمية المتعلقة بتغير المناخ ومواجهة التصحر.

٤. **دعم الابتكار والمبادرات التكنولوجية:** تلعب التكنولوجيا والابتكار دورًا رئيسيًا في استراتيجيات دول الخليج لمواجهة التغير المناخي والحفاظ على البيئة. من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، تقنيات تحلية المياه، المدن الذكية، الذكاء الاصطناعي، والتنقل المستدام (مثل مترو الرياض ومترو دبي، اللذان يعتمدان على الطاقة الكهربائية النظيفة)، والتصنيع المستدام (تسعى السعودية والإمارات إلى تعزيز التصنيع الأخضر في قطاعات مثل البتروكيماويات، مما يساهم في الحفاظ على البيئة).

بل أن الابتكار التكنولوجي أصبح حجر الزاوية في استراتيجيات دول الخليج لتحقيق الاستدامة البيئية وحماية البيئة من آثار التغير المناخي. وبناءً عليه، تم طرح العديد من

أجندة عمل الرياض تضع أساسًا لحلول مستدامة تمتد لما بعد رئاسة المملكة ومهّد الطريق لجعل "كوب ١٦" منصة للتغيير التحويلي طويل الأجل

المبادرات التكنولوجية لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الضارة، وتعزيز الاستدامة البيئية مثل الزراعة الدقيقة، والطاقة الشمسية، وتحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة. وتعد كل من مدينة نيوم (السعودية)، ومدينة مصدر (الإمارات) من المدن الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتحسين الحياة الحضرية، وتقليل استهلاك الموارد، وتعزيز الاستدامة البيئية.

٥. **الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في البيئة:** تشهد دول الخليج أيضًا تقدمًا ملحوظًا في استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (Big Data) لمواجهة التغير المناخي وحماية البيئة. يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة، ومراقبة البيئة، وتحليل بيانات المناخ.

٦. **التركيز على التعليم والوعي البيئي:** من خلال تعزيز الوعي والتعليم البيئي، يمكن لدول الخليج أن تساهم في خلق جيل جديد من القادة البيئيين الذين سيقودون جهود مكافحة التصحر والتغير المناخي.

بدأت دول الخليج في إدخال التعليم البيئي في المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة. هذا إلى جانب تبنى العديد من البرامج والفعاليات التوعوية التي تستهدف المجتمع بشكل عام. كما تم الاستفادة من التكنولوجيا في ذلك السياق، من خلال استخدام تقنيات الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) لتعليم الأفراد كيفية مواجهة تحديات التغير المناخي وحماية البيئة بطريقة مبتكرة.

أما فيما يخص التحديات التي قد تعرقل الجهود الخليجية في مواجهة تغير المناخ ومكافحة التصحر، فيتمثل أهمها في تحديين أساسيين وهما التحدي التمويلي والتحدي العالمي:

- **التحدي التمويلي:** تظل مشكلة التمويل إحدى أكبر العقبات أمام تنفيذ المبادرات البيئية على الأرض. وعلى الرغم من التأكيد على أهمية التمويل في مؤتمر (كوب ١٦)، فإن دول المجلس قد تواجه صعوبة في جذب المزيد من المصادر التمويلية خاصة في ظل توقع خفوت الاهتمام العالمي، والدعم الدولي لقضايا المناخ مع تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التحدي العالمي:** طرح فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٤م، مستجدًا جديدًا من المتوقع أن يؤثر بشكل جذري على أجندة المناخ العالمية، خاصة في ظل تعهده بالانسحاب من اتفاقية باريس للمرة الثانية، وربما حتى الخروج من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالكامل، الأمر الذي يشكل تهديدًا للدبلوماسية المناخية العالمية، قد يقترن معه تراجع بعض الدول في تنفيذ الأهداف المناخية أو على الأقل عدم الالتزام بالتعهدات المالية لدعم الأجندة المناخية بشكل كامل.

وختامًا، يمكن القول إن التصدي للتغير المناخي والتصحر في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب جهدًا مشتركًا بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية. ومن خلال البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت، وقرارات مؤتمر كوب ١٦ في الرياض، أظهرت الدول الخليجية التزامًا قويًا بمواجهة هذه التحديات.

وعلى الرغم من التحديات العالمية التي تواجه الأجندة المناخية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد في مكانة جيدة تسمح لها بمواجهة تداعيات التغير المناخي، وتحقيق التوازن بين أمن الطاقة، ونشر مصادر الطاقة المتجددة. كما أنها تمتلك الريادة في منطقة الشرق الأوسط من خلال استثمار مواردها وقدراتها، والاستفادة من الفرص التي توفرها الابتكارات التكنولوجية، والتعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة وضمان بيئة صحية للأجيال القادمة.

* باحثة دكتوراه في العلوم السياسية

٣ توجهات سعودية في الطاقة: السيادة والمتانة والصمود والمرونة

تواصل السعودية دورها كركيزة دعم محورية لاستقرار أسواق الطاقة عام ٢٠٢٥ بناءً على المعطيات القائمة

تلعب قضية أمن الطاقة دورًا محوريًا في فهم وتحديد السياسة الخارجية لكل من الدول المصُّدرة والمستوردة، وأيضًا الدول العابرة (دول الترانزيت) خلال الآونة الأخيرة، حيث أن توافر مصادر الطاقة يعد أحد أهم مقومات تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها محرك أساسي يعكس وضعية الدول في النسق العالمي، فقد تصاعدت العلاقة بين حالة الصراع الدولي والتنافس على الموارد كما ارتبطت سياسات الهيمنة السياسية وفرض النفوذ بأمن الطاقة بشكل أكثر وضوحًا، إذ أضحى ما تملكه الدول من مصادر للطاقة محدداً رئيسياً لسياسات بعض الدول الخارجية ومدى نشاطها من عدمه، ومن ثم مسارات التحرك أمام صانع قرار السياسة الخارجية؛ وهو ما دفع عدة دول إلى بذل محاولات مستمرة للسيطرة على مناطق إنتاج المواد الخام بأساليب متنوعة.

مونيكا وليم

وبشكل عام، عهدت الأدبيات إلى إحداث الربط بين توافر مصادر الطاقة والتأثير على السياسة الخارجية سواء للدول المصدرة أو المستوردة، وأيضًا الدول العابرة (الترانزيت)، وهنا تتمثل الإشكالية الرئيسية دومًا في كيفية صياغة هذا التأثير وحجمه؛ حيث تشير خريطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً إلى تركز النسبة الأكبر من مصادر الطاقة في عدد محدود من الدول، ولا يكفي الإنتاج المحلي الاستهلاك في العدد الأكبر من دول العالم، وبالتالي لم يعد موضوع أمن الطاقة وموثوقية الإمدادات قضية هامشية، بل هي بالأساس قضية جوهرية، وترتقي لتصبح قضية وجودية.

بيد أنه قد أوضحت التقديرات المعاصرة أن مفهوم أمن الطاقة لا ينحصر في وفرة الإمدادات فقط، وإنما يرتبط أيضًا بتوافر مجموعة من المقومات والعناصر لدى الدول المصدرة، والتي يتمثل أبرزها في مفهوم أمن الطلب وأيضًا صياغة سياسات تستهدف زيادة عائدات الطاقة، واختيار طرق التجارة الآمنة في تجارة النفط والغاز، وضمان أمن العبور ومناطق الاحتياطي في المنطقة، وتنويع الأسواق المستهدفة، وضمان كفاءة عمليات إنتاج الطاقة وتوفيرها، إلى جانب ذلك قدرة نظام الطاقة بالدولة على الصمود وامتصاص الصدمات الخارجية، وبالتالي يمكن قياس أمن الطاقة عند توافر تلك المقومات والعناصر.

وبالتالي، تثير هذه المستجدات العديد من التساؤلات والشواغل: أبرزها، كيف يمكن للدول المصدرة تلبية الاحتياجات على المدى الطويل بتأمين الإمدادات؟ بأسعار معقولة بما يحقق مصالحهم بشكل رئيس على المدى القصير؟ كيف يمكن للأسواق أن تستجيب للانقطاع الطارئ للإمدادات في الدول المصدرة؟، فهل ستتمكن أسواق الطاقة من استيعاب كافة تكاليف الأمن؟ بما في ذلك المخاطر السياسية؟ كيف وظفت المملكة ملف الطاقة في السياسة الخارجية السعودية؟

لذا، ينطلق هذا المقال من فحص مؤشرات وعناصر أمن الطاقة لدى المملكة العربية السعودية، وبيان مدي محورية تلك العناصر كمحدد لاتجاهات السياسة الخارجية لها، كنموذج للدول التي تسعي إلى استخدام الطاقة سواء في إطار سياسة دفاعية أو هجومية، وذلك كأداة لتحديد وضعها على المستوى الدولي، وتعزيز مكانتها التفاوضية، وخلق إمكانيات لتعزيز النفوذ بما يسهم في تحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية.

أولاً مرتكزات/مرجعيات تحقيق أمن الطاقة لدى السعودية

ارتكزت المملكة في هذا الإطار على ٣ توجهات رئيسية، تم استنباطها وتصنيفها على النحو التالي:

يتعلق التوجه الأول بالسيادة (sovereignty) : ويرتبط في المقام الأساسي بالخلفية المؤسسية والتي تتمثل في نظريات العلاقات الدولية وتركز على تهديدات أمن الطاقة التي تُشكلها الجهات الخارجية، سواء كانت دولًا معادية، أو مصدرين "غير موثوقين"، أو أنشطة الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة، أو غيرها من اللاعبين في السوق، فالتهديدات الرئيسة تنشأ من الأعمال المتعمدة مثل إعاقة الحظر التي تنشأ من فرض دولة مستهلكة قيود على الاستيراد من دولة منتجة معينة، أو حظر من خلال فرض قيود على الصادرات، وتنشأ عندما ترغب دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة في فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو استراتيجية، وكذلك الممارسات الناجمة من قوى السوق أو أعمال التخريب أو استهداف المنظمات الإرهابية لمصادر الطاقة وبنياتها التحتية وإمداداتها الرئيسية وفي هذا الإطار، تبنت المملكة استراتيجية موسعة تستهدف تقليل المخاطر ضمن منظور السيادة والسيطرة الكاملة الممكنة على أنظمة الطاقة، بالمعنى العسكري والسياسي والاقتصادي والتقني خلال تحقيق المصلحة وفرض القوة وتكوين تحالفات للمناورة (على سبيل المثال، القدرة على تبديل الموردين أو إضعاف دور وكيل واحد من خلال التنويع وتوفير أسواق منافسة بديلة، واستبدال الموارد المستوردة بالموارد المحلية، وفرض السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية على أنظمة الطاقة.

عليه، باشرت السعودية في عام ٢٠١٩م، استكشاف تجارة النفط بنمط مغاير وعبر عملات أخرى إلى جانب الدولار الأمريكي، وفي عام ٢٠٢٢م، بدأت المملكة جدّيًا النظر في خيارات التجارة النفطية مع الصين بعملة اليوان، وبموازاة ذلك، تضغط السعودية من أجل زيادة الاستثمارات المحلية والعالمية في الطاقة المتجددة، فيما توظّف استثمارات في البحوث والتنمية عالميًا. وقد تعهّدت المملكة بتخصيص نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي لهذا الغرض حتى عام ٢٠٣٠.

انتهجت السعودية مسارين لاستخدام الطاقة في السياسة الخارجية للحفاظ على السيادة واستبدال مواطن القوة

والتوجه الثاني يرتبط بـ "المتانة" (robustness) والذي يتضمن أنظمة الطاقة وديناميكيتها وتكاملها بشكل متزايد، وتُركز بشكل أساسي على المشاكل الناشئة مع نمو الطلب، أو ندرة الموارد، أو تقادم البنية التحتية، أو الفشل الفني، أو الحوادث الطبيعية الحادة إلا أن المملكة اتخذت إجراءات من شأنها تقليل مخاطر هذه الاضطرابات تتمثل في تعزيز البنية التحتية بما يضمن موثوقية نقل الإمدادات، والتحول إلى مصادر طاقة أكثر وفرة، واعتماد تقنيات أكثر أمانًا، وإدارة نمو الطلب.

فمن حيث الاستثمار في البنية التحتية، أولت المملكة اهتماماً خاصًا بالاستثمار في البنية التحتية بما يضمن موثوقية نقل الإمدادات، حيث تعمل الحكومة السعودية على تطوير البنية التحتية لقطاعات الطاقة، بما في ذلك تحديث وتوسيع المحطات الكهربائية والشبكات الكهربائية وأنظمة التوزيع، مما جعلها تسجل تقدماً في المؤشر العالمي لجودة الطرق، وتتصدر المملكة عام ٢٠٢٤م، المركز الرابع على مستوى دول مجموعة العشرين، وهو ما ينعكس إيجاباً على منظومة الخدمات اللوجستية والتوزيعية.

وتأسيساً على ذلك فقد عكفت المملكة على امتلاك أنابيب جديدة، وبعد تعليق شحنات الخام السعودي عبر باب المندب، على خلفية تعرض ناقلتين تابعتين لشركة البحري السعودية لهجوم من قبل ميليشيات الحوثي اليمنية في ٢٠١٨م، فكانت السعودية تملك خياراً آخر يتمثل في خط الأنابيب شرق/غرب السعودية بسعة حوالي ٥ ملايين برميل من النفط السعودي الخام يومياً وذلك لنقل النفط من الحقول السعودية على الخليج العربي إلى مدينة ينبع في البحر الأحمر، مما يغنيها عن المرور بمضيق باب المندب ويضمن وصول الخام السعودي إلى الأسواق الأوروبية، وهو ما ساهم في التخفيف من حدة ردة فعل أسواق النفط عقب الإعلان السعودي عن تعليق مؤقت لصادرات نفطية تقدر بـ٤ ملايين برميل عبر باب المندب، في وقت تشهد الأسواق العالمية نقصًا حادًا في المعروض نتيجة تقلص الإمدادات من عدد من المنتجين الرئيسيين، إلى جانب توقعات تأثير عودة العقوبات الأميركية إلى إيران على حجم المعروض العالمي.

أما فيما يخص تنويع مصادر الطاقة المتاحة داخل المملكة، تعمل المملكة بخطى واثقة في إطار التحول إلى مصادر طاقة أكثر وفرة، وإدارة نمو الطلب، على تنويع مصادر الطاقة(diversification) ، وتقليل اعتمادها على النفط، لذا قد تم اتخاذ خطوات لتطوير قطاعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية، حيث أطلقت أيضاً في عام ٢٠٢١م، مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، لتحقيق مفهوم أمن الطاقة بعناصره الحديثة من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتحييد الآثار الناتجة عن استخدام النفط، وحماية البيئة. وتضمنت المبادرتان إطلاق صندوق إقليمي لضخ استثمارات بأكثر من ١٠ مليارات دولار لتمويل الحلول التقنية لخفض الانبعاثات الكربونية، وتطوير الطاقات النظيفة، بالإضافة إلى زيادة حصتها من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، كما إنها في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤م، قد أطلقت المملكة السعودية مسحا جغرافيا لمشروعات الطاقة المتجددة الذي يتضمن تركيب ١٢٠٠ محطة لرصد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.

بالتزامن مع ذلك تم تطوير صناعة البتروكيماويات التي تبلغ حصتها في السوق العالمية حالياً أكثر من ١٠٪، كما بدأت المملكة العربية السعودية في تطوير احتياطاتها من الغاز الطبيعي لاستخدامه في قطاعات الصناعة وتوليد الطاقة المحلية، وإطلاق النفط الخام للتصدير، كما تهدف أرامكو إلى زيادة الاستثمار في مجال النفط والغاز لتلبية الطلب العالمي على النفط والغاز.

وبالتالي قد أضافت اكتشافات الغاز التي تحققت في حقل الجافورة للغاز غير التقليدي إلى احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي والمكثفات بنحو ١٥ تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و٢ مليار برميل من المكثفات؛ لذا ستبدأ المملكة في تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية ضمن منظومة الطاقة الهيدروجينية والنفطية، وهو ما تهدف إليه المملكة بتقليل الاعتماد على تصدير الزيت الخام والتوسع في تصدير مختلف مصادر الطاقة بما فيها الطاقة النظيفة والمستدامة والنفط إلى العالم، وهو ما يتواكب مع ضمان تحقيق أمن الطاقة لديها.

من جهة أخرى، يعد تطويع التقنيات التكنولوجية الحديثة أبرز مرتكزات المملكة لتنمية القطاع النفطي فعلى الرغم من التنوع (diversification) ، لا يزال النفط يعتبر مصدرًا هامًا للدخل الوطني للمملكة العربية السعودية. لذا، تعمل الحكومة على الاستمرار في البحث والتطوير لإنتاج تقنيات تكنولوجية متقدمة تساعد على اكتشاف حقول جديدة واستخراج النفط وتكريره، ورفع نسبة الإنتاج من خلال الحقول المكتشفة، خاصة

تبنت السعودية استراتيجية موسعة لتقليل المخاطر ضمن منظور السيادة والسيطرة على أنظمة الطاقة وتكوين تحالفات للمناورة

حقول البترول والغاز في البحار والمحيطات العميقة التي تحتاج إلى تقنيات متطورة.

وتتمثل أبرز مواطن القوة التي يتمتع بها قطاع التنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية في استخدام تقنيات التصوير والنمذجة وأيضًا خوارزميات متطورة لتحديد مواقع الاحتياطيات النفطية في جميع أنحاء المملكة .

إلى جانب تطوير أجهزة مبتكرة من شأنها أن تُحدث نقلة في أعمال التنقيب عن المواد الهيدروكربونية، مما يجعل أنشطة التنقيب أسرع وأكثر أمانًا، بالإضافة إلى رفع الكفاءة وخفض التكلفة، كما تشمل تقنيات الطائرات المسيرة الجديدة: المركبات الجوية غير المأهولة (AUVs) التي تتيح الحصول على البيانات بصورة آلية، وتقنية الطائرات المسيرة التي ترسل الاهتزازات عبر الأرض لإنشاء نموذجًا للطبقات تحت سطحها.

وأخيرًا، التوجه الثالث المتعلق بالصمود والمرونة (resilience) ، التي يعني بشكل عام، مدى المرونة أو القدرة التفاعلية للتكيف مع تأثير خارجي يشبه الصدمة في تحليل أمن الطاقة على المدى الطويل، وبالتالي فهي تنصب على المعطيات المتغايرة والتي يصعب التنبؤ بها أو التعامل معها والتي تتمثل في الصدمات الخارجية كإعاقة التصدير لأسباب قهرية، وتنشأ عندما لا يستطيع المنتج تصدير إنتاجه من الطاقة، وذلك نتيجة لظروف داخلية أو خارجية، مثل الحرب والأوبئة العالمية أو نتيجة عدم اليقين والتغييرات المناخية وعدم الاعتماد على التقنيات التكنولوجية وتقلبات السوق (اختلال في توازن عمليتي العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية).

كما إنها تشمل التغييرات التنظيمية، والأزمات الاقتصادية غير المتوقعة، وتغيير الأنظمة السياسية وحيث أنها من الصعب التنبؤ بها فمن الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لتحييد تأثيراتها .

وعلى مستوى تعزيز قدرة المملكة على الصمود والمرونة في مواجهة الأزمات، فقد اتخذت المملكة عدة إجراءات في سبيل تعزيز أمن الطاقة لديها وتفعيل أبعاده وعناصره في ضوء التغيرات المستجدة على قطاع الطاقة بشكل عام، وذلك على النحو التالي

فقد شرعت السعودية في اتباع إجراءات تعزز الاحتياطي الاستراتيجي من النفط والمنتجات النفطية للتعامل مع أي أزمات محتملة في سوق الطاقة، خلال استراتيجية السعة الإنتاجية الإضافية، والتي تتيح لها لعب دور المنتج المتأرجح لزيادة الإنتاج من النفط والغاز في غضون أسابيع قليلة في حالة حدوث أي انقطاع عالمي في إمدادات الطاقة (الحرب الروسية الأوكرانية)

إضافة إلى ذلك، في إطار تعزيز قدرة المملكة على الصمود فإنها تعتمد على آلية التخزين المرن، الذي يمثل أبرز عنصر لتحقيق أمن الطاقة لدى الدول المصدرة، حيث يتم امتلاك العديد من منشآت التخزين السطحي أو تأجيرها بالقرب من مستهلكي النفط الخام الرئيسيين، وهو ما تقوم به المملكة، بالإضافة إلى المخزونات المحلية تقوم السعودية أيضًا بتخزين الخام قرب محاور الاستهلاك في روتردام وأوكيناوا وميناء سيدي كرير، وقد ساهم انتهاج المملكة هذا النهج من تخفيف حدة التأثير على إمداداتها بعد الحادث الإرهابي ضد منشآتها النفطية .

ومن أبرز ممكنات المملكة السعودية لتحقيق أمن الطاقة، في إطار أستهداف حماية البيئة والحد من الانبعاثات الضارة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة بما يضمن توفير الطاقة الآمنة والموثوقة وتنوع مواردها مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، اتخذت المملكة إجراءات عدة تتمثل في قيام وزارة الطاقة السعودية بالعمل مع أرامكو السعودية منذ عام ٢٠١٩م، على إعداد تصور واضح لمستهدفات المملكة في مزيج الطاقة، ويعد حقل الجافورة وتوسعة شبكة الغاز نتاجًا لهذا العمل.

حيث تعزز التغيرات التكنولوجية في أسواق الطاقة استمرارية الاقتصادات التي تعتمد على الإيرادات النفطية، فالنظم الاقتصادية الأسرع تحركا والتي تتمتع بهياكل ملائمة لحوكمة الشركات، سيكون بوسعها الاستفادة بشكل يسير من التكنولوجيا الحديثة في التخفيف من حدة المخاطر المصاحبة للانقطاعات المحتملة في أسواق الطاقة بل وخلق فرص جديدة. وعلى سبيل المثال، غالبًا ما تكون الشركات ذات الأسهم المطروحة للتداول العام أفضل حالا من الشركات المملوكة للدولة (أو حتى الشركات الخاصة). ونظرًا لأن هذه الشركات تخضع للمساءلة أمام المساهمين، فمن الأرجح أن تتكيف مع الظروف المستجدة.

ثانيًا مداخل/ أنماط استخدام الطاقة في السياسة الخارجية السعودية

وتأسيسًا على ما سبق سرده، انتهجت المملكة السعودية سياسة خارجية براجماتية، حيث أصبحت تحتل في السنوات الأخيرة مكانة بارزة في إدارة لعبة السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، في ظل القيادة الحالية، ومن ثم أخذت سياستها الخارجية بُعدًا دوليًا واضحًا، واستطاعت من خلال دورها الإقليمي والدولي أن تكون فاعلًا دوليًا في العديد من القضايا والملفات السياسية المحلية والعالمية، وإن القارئ لمسار تطورات السياسة في الشرق الأوسط يلاحظ بوضوح أن المملكة العربية السعودية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المعادلة السياسية وطرفًا لا يمكن تجاهله في أي تسوية أو إجراء سياسي، وذلك بفضل عاملين أساسيين اعتمدت عليهما القيادة السعودية خلال العقد الأخير، وهما عملية تكييف السياسة الخارجية بحسب المقتضيات المرحلية وبما يتماشى مع التطورات والتوجهات الإقليمية والدولية، والعامل الآخر هو التنمية الداخلية المرتكزة بشكل أساسي على ملف الطاقة والتطوير الاقتصادي.

ومن ثم انتهجت المملكة السعودية مسارين في إطار استخدام الطاقة في السياسة الخارجية، إحداهما متمثل في العلاقة بين السعودية وروسيا ضمن أوبك بلس كإطار تعاوني، وتمثل في عدة صور يمكن حصرها في الآتي، توسيع النفوذ والحفاظ على السيادة، استبدال مواطن القوة، بناء علاقة استراتيجية مع أسواق بديلة، تنويع مصادر الطاقة وممرات العبور، بناء خطوط أنابيب للتصدير.

اتصالًا، لقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن تحوط سعودي واسع المدى على الصعيد الدولي، وهو ما قد أظهر جليًا تحولات السياسة الخارجية السعودية فيما يخص البعد الطاقي، حيث تماسكت العلاقات بين أوبك بلس والمملكة وروسيا، خاصة في مواجهة الضغوط السياسية الغربية على المملكة العربية السعودية بعد فبراير٢٠٢٢م بشأن النفط ، وبالنظر إلى أنه لا يزال تأثير السوق في جانب العرض الذي تجلبه روسيا إلى أوبك بلس ذا قيمة عالية ويحقق المنفعة المتبادلة.

وبالتالي، وعلى الرغم من التجاذبات بين الجانب السعودي والروسي إلا أن هناك تفاهمات مشتركة منُعكسة على التنسيق في مجال الطاقة وأسعار النفط، وقد صاحب ذلك عدة قرارات توافقية عززت من مبدأ توظيف ملف الطاقة في السياسة الخارجية السعودية، لذا كانت الطاقة مدخلًا مهمًا في بناء العلاقة الجديدة بين روسيا والسعودية وهو ما يترجم بطبيعة الحال في العلاقات المتنامية بين روسيا والسعودية سواء في الملفات الإقليمية أو العلاقات الاقتصادية.

فقد شهد التعاون الروسي تقدماً بالغاً، وهو ما انعكس على حجم التبادل التجاري الروسي-السعودي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري عام ٢٠٢٢م، نحو (٤٦٫٥٩٦) في حين بلغ (٧٤١٫٩٦٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠م، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٥م، الذي بلغ نحو (١٨,٨) مليار دولار.

جدول رقم (١)
حجم التبادل التجاري السعودي -الروسي

حجم التعاون التجاري	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
حجم الواردات السعودية	٧٥٨,٢٢	١,٢٢٠,٥٦٨	١,٤٤٣,١٦١	٦٩٣,٧٧٠	١,٤٣٧,٤٨٣	٢,١٧٠,٨٩٥
الصادرات	٢٦,١١٣	٣٢,٣٩٠	١٣١,١٠٤	٤٨,١٩٥	٨١,٠٣٨	٤٤,٤٢٦

باشرت السعودية عام ٢٠١٩تجارة النفط بعملات بجانب الدولار وفي ٢٠٢٢ نظرت في خيارات تجارة النفط مع الصين باليوان

وعلى الجانب الآخر، برز النمط الهجومي في العلاقات السعودية والأمريكية والذي تمثل في عدة صور أبرزها تعطيل إمدادات الطاقة وسياسة تسعير إمدادات الطاقة وأيضًا القيود التعاقدية.

وقد أظهرت الحرب الروسية / الأوكرانية هذا النمط وذلك حين حاولت إدارة بايدن خلال قمة العلا إقناع السعودية تأجيل قرار خفض الإنتاج تجنبًا لما قد ينتج عن القرار من ارتفاع في الأسعار يسهم في التأثير على تفضيلات الناخبين في انتخابات التجديد النصفي الأمريكية عام ٢٠٢٣م.

إلا أنه قد عكست قرارات أوبك بلس التي جاءت متناقضة مع مطالب الرئيس بايدن، وكذا بيان الخارجية السعودية اللاحق له، التوتر القائم ما بين السعودية والولايات المتحدة، وذلك على الرغم مما أُثير بشأن حصول بايدن على وعود سعودية خاصة بزيادة إنتاج النفط خلال زيارته، وعليه أبدت السياسة الخارجية السعودية استعدادها إلى التطلع إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهمة ولاعب أساسي في تحالفات المملكة، لكنها ليست الوحيدة.

ومع ذلك هناك سيناريوهات على المدى القصير والمتوسط بحدوث مزيد من التوافق بين الولايات المتحدة والسعودية لاسيما في مجال الطاقة خاصة مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض حيث من المتوقع امتداد السياسات التوافقية التي برزت في فترته الأولى، بما يسمح للسعودية التوصل إلى تفاهمات بخصوص أسعار النفط ومعدل الإنتاج بما يحقق توافقًا مع تطلعات الولايات المتحدة.

ثالثًا مآلات الدور السعودي في سوق الطاقة ٢٠٢٥

في بداية عام ٢٠٢٥م، وفي ظل استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، والصراع الروسي الأوكراني، والمواقف المعقدة في الشرق الأوسط، فضلًا عن التوقع بتزايد تقلبات أسعار الطاقة عالميًا على خلفية تفاقم انعكاسات حرائق كاليفورنيا والتي بدورها ستؤثر على إنتاج النفط الأمريكي مما سيؤدي إلى احتمالية ارتفاع أسعار النفط.

كما تتأرجح السرديات بين تبعات وصول ترامب وما تفرضه من سياسات من شأنها التأثير على أسواق الطاقة والتي تتمحور ما بين التهديد بفرض تعريفات جمركية من شأنها أن تسهم في تباطؤ النمو العالمي، وارتفاع أسعار المنتجات النفطية للمستهلكين النهائيين، وأيضاً تصاعد الاضطرابات في جانب الإمدادات من بين المتغيرات التي قد تؤثر على أسواق الطاقة في ٢٠٢٥م، تزامناً مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية وهو المعروف بسياساته المؤيدة للوقود الأحفوري، والمرجح أن يدفع نحو تخفيف القيود على إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة.

وعليه، فمن المتوقع أن تواصل المملكة العربية السعودية دورها كركيزة دعم محورية لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، بالنظر إلى أن الطاقة أصبحت مدخلًا أساسيًا لتوجهات السياسة الخارجية للمملكة وذلك عبر آليات متباينة تتمثل في إدارة الإنتاج عبر أوبك + من خلال دورها التنسيقي بين الدول المنتجة للنفط لضمان توازن العرض والطلب، إلا أنه ومع استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، قد تضطر المنظمة إلى اتخاذ قرارات أكثر حساسية بشأن مستويات الإنتاج والأسعار، وهو ما ستقوده المملكة باقتدار وذلك بالنظر إلى أن مورغان ستانلي قد رفع تقديراته لسعر خام برنت في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٥م، إلى ٧٠ دولاراً للبرميل، مقارنة بـ٦٨ و٦٦ دولاراً على التوالي.

علاوة على ذلك لا يقتصر دور السعودية على سياساتها النفطية فقط، بل يمتد إلى استخدام دبلوماسيتها النشطة لتحقيق استقرار الأسواق، من خلال علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، الصين، وروسيا، وبالتالي تستطيع المملكة التوسط بين الأطراف المختلفة للتخفيف من حدة التوترات الجيوسياسية المؤثرة على أسواق الطاقة، ومن ناحية أخرى تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، مستفيدة من عضويتها في مجموعة العشرين ومكانتها في المنظمات الدولية، وستظل هذه الجهود حاسمة في ضمان استقرار الأسواق وتفادي التقلبات الحادة.

* باحثة ومحللة في العلاقات الدولية

بدء الانسحاب من غزة بارقة أمل للاستقرار وحفظ النسيج الاجتماعي

مخاوف من تدمير الضفة الغربية وتصفية القضية بمخطط التهجير إلى إندونيسيا

الهدف من التحرك السياسي على كل المستويات المحلي الفلسطيني والإقليمي العربي والدولي وعلى كل الصُعد كان لوقف العدوان الإسرائيلي ووقف الإبادة الجماعية التي استمرت ٤٧١ يومًا، وقصف الطيران الحربي الذي لم يتوقف عن إنزال الحمم والبراكين على رؤوس الناس في قطاع غزة. غزة هاشم المكلومة أضناها الحصار والقصف وكذلك قذائف الدبابات والمدافع وكل أنواع الأسلحة بما فيها البحرية وكم القنابل بأنواعها المختلفة التي أسقطت على هذا الجزء صغير المساحة من الأرض وعلى سكانه.

وكم بذُلت من الجهود المُضنية لوقف العدوان وتحديداً مصر وقطر وكذلك الدور المميز المحوري للمملكة العربية السعودية على الصعيد الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ والقائد الجسور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة ورئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ

دانية باسم عبد الله الأغا

وكذلك جهود الدول العربية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، رغم إشهار الفيتو الأمريكي الذي كان يقف عقبة كؤود لإدانة ووقف العدوان، إضافة إلى المساندة الكاملة والسافرة من الإدارة الأمريكية لدولة الاحتلال ولولا هذا الُأكسجين الذي تزود به الإدارة الأمريكية الاحتلال لكانت المعادلة مختلفة. وأيضًا ما كان لنتنياهو أن يقدم على خطوات أُخرى مماثلة كالعدوان على لبنان ومن ثم سوريا واحتلال مناطق من الأراضي السورية لولا دعم الإدارة الأمريكية، هذا الدعم الأمريكي جاء ليزيد من بقاء نتنياهو في الحكم ويبعد شبح المحكمة والسجن للفساد المتهم به.

لقد دفع الشعب الفلسطيني الثمن غالياً وغالياً جداً، وما شاهده العالم من أفراح بوقف إطلاق النار في غزة من جميع مكونات الشعب الفلسطيني سواء في غزة هاشم أو الضفة الغربية والقدس والشتات هو تعبير عن فرح لوقف العدوان ووقف الإبادة الجماعية، والجميع يقول كفى قتل وكفى إبادة وكفى سحق للبشر بعد استشهاد حوالي ١٧،٠٠٠ ألف طفل وعدد الشهداء ١٥٠٠٠ مفقود ومن الأمهات والآباء والأخوة والشباب، وما نخشاه ويخشاه الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات هو عودة الحرب ومحاولات الحكومة الإسرائيلية اليمينة المتطرفة

إفشال الاتفاق والعودة للعدوان أو العرقلة في التنفيذ فهكذا يقول تاريخهم الملوث بدماء الشعب الفلسطيني.

والشعب الفلسطيني يشيد بالمواقف العربية الثابتة في دعم الحقوق الفلسطينية، ونذكر منها مواقف المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز ــ طيب الله ثراه ــ عندما طرح المبادرة العربية للسلام، هذه المبادرة التي حازت على الإجماع العربي والدولي والمؤسسات الدولية وسميت مبادرة السلام العربية وتمت المصادقة عليها من كافة المؤسسات الدولية وتضمنت حل الدولتين (دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية والدولة الإسرائيلية) ولكن لم تجد من الجانب الإسرائيلي سوى المراوغة والرفض وتكرار العدوان والقتل والنسف والتدمير وإقامة جدران الفصل العنصري واقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية لإقامة المزيد من المستوطنات أو المستعمرات، واستمرار مسلسل الاعتقالات والحواجز العسكرية في الضفة الغربية المحتلة والاعتداء على المخيمات والمدن بالطيران الحربي الإسرائيلي، وتحت هذه الممارسات الفاشية لسان حال دولة الاحتلال يقول لا وجود للشعب الفلسطيني بل مطلوب تهجيره سواء قصراً او طوعاً أو القتل بنيران الطائرات والصواريخ والمدفعية.

ما بعد وقف الحرب على غزة

بعد انتهاء الحرب الضروس على قطاع غزة وبعد انسحاب دولة الاحتلال يجب التفكير والتخطيط لمستقبل قطاع غزة

بيان القمة الخليجية خطوة لتعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة بها العديد من النزاعات وخطوة ولتحقيق النجاحات

وأن يكون التفكير فلسطيني وعربي ودولي، وأن يتركز هذا التخطيط حول أن تكون صاحبة الولاية الشرعية الفلسطينية هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية التي هي جزء من الشرعية الفلسطينية لتقوم بدورها القانوني والسياسي والإداري والأمني للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، ثم عودة النازحين إلى بيوتهم إن وجدت بيوت أو حتى لو كانت رُكامًا على أن يبدأ الإعمار سريعًا بجدول زمني وتحت رعاية عربية ودولية بالاتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

على أن يواكب ذلك وعلى وجه السرعة ترميم ما خلفته الحرب ، خاصة وأن نتائج العدوان الإسرائيلي كارثية حيث كانت (حرب الإبادة) على مدار ٤٧١ يوماً، حرب كانت هي الأطول في تاريخ الشعوب والحروب وراح ضحيته أكثر من ٥٠٠٠٠ شهيد و١٠٩ آلاف جريح ومنهم من هو في موت سريري ١٧،٠٠٠ طفل شهيد وما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ مفقود سواء تحت الركام أو تناثرت الأشلاء وتحولت إلى فُتات. وتدمير أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ وحدة سكنية وخروج ١٨ مستشفى و٨٠ مركزاً صحياً من الخدمة، ونزوح أكثر من مليوني شخص وفي ظل انقطاع الماء والكهرباء والغذاء والدواء وتوقف التعليم في الجامعات والمدارس حيث لا حياة.

وعلى ضوء هذا الدمار كانت الاحتفالات في شوارع غزة هاشم بانتهاء الحرب هي احتفالات لتنفس الهواء النقي ووقف انهمار كل أشكال القنابل والعذاب والمصائب والحمم والبراكين التي يصبها الطيران الحربي الإسرائيلي، بمساعدة المرتزقة والمسرحين والاحتياط من الجيوش الغربية الذين التحقوا بالجيش الإسرائيلي، وكذلك مرتزقة الشركات الأمنية وكل من يريد أن يصبح غنياً براتب أكثر إغراء عليهم أن يلتحقوا بهذا الجيش القاتل.

في المرحلة الحالية، الشعب العربي الفلسطيني يتطلع نحو السلام والاستقرار والازدهار والتنمية ويتوق إلى ذلك بعد المعاناة والقهر وظلم هذا المجتمع الدولي الذي يدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الشعب الذي تعاطف معه الكثير في محنته ومن بين هؤلاء الطيار الأمريكي الذي سكب البنزين على نفسه وأشعل النار احتجاجاً على سياسة رئيسه والإدارة الأمريكية المتضامنة والداعمة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

والآن الشعب الفلسطيني يتمسك أكثر من أي وقت مضى بقيادته الشرعية والسلطة الفلسطينية وبمبادرة السلام وكل

بيان القمة الخليجية خطوة لتعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة بها العديد من النزاعات وخطوة لتحقيق بعض النجاحات

قرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة التي تقضي جميعها بالاعتراف بدولة فلسطين، وحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لتكون هذه استراتيجية القيادة الفلسطينية ورؤية الفلسطينيين للسلام رؤية استراتيجية ثابتة، ويستمر العمل مع كافة الأطراف العربية والدولية نحو تلك الرؤية.

في المرحلة القادمة يجب على المجتمع الدولي الاستفادة من تجربة حرب الإبادة على قطاع غزة، وعلى العالم أن يعي أن الحرب لن تحل القضية الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني صاحب قضية عادلة وأنه يدافع عن أرضه ولن يغادرها ولذلك يجب أن يكون الحل برجماتيًا بإقامة حل الدولتين وهذا الحل يضمن إنهاء مشكلة الشعب الفلسطيني وبقاء جميع مكونات المنطقة جنبًا إلى جنب.

ونعتقد أنه جاء الوقت الذي يقتنع فيه العالم أنه كفى دولة الاحتلال من روايات الوهم والسراب أي محاولات القضاء على الشعب الفلسطيني بالقتل والدمار أو بالتهجير القسري والطوعي والتوطن والتوطين والوطن البديل والدمج ووعود الازدهار إذ لا يعوض الوطن إلّا الوطن.

لا زالت عوامل الصراع والمواجهة قائمة ومهما امتلكت دولة الاحتلال من مظاهر القوة والتوحش والإجرام لن تثني الشعب الفلسطيني وأمته العربية والإسلامية وكل صاحب ضمير حي أن يعيش على أرض وطنه بحرية وكرامة.

الجرح الفلسطيني يغمر الأرض بأنينه الحاد والدامي، لكنه اقترب من الفجر ومن الأمل في الحياة، بفضل صموده ومساعدة الأشقاء العرب المخلصين، فما قامت به المملكة العربية السعودية منذ بداية العدوان على غزة والضفة الغربية والقدس ما هو إلا استمرار لمواقف المملكة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود والملوك البررة من بعده إلى هذا العهد الزاهر ، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - في هذا العهد تجد القضية الفلسطينية كل الدعم من المملكة العربية السعودية على كل الصُعد الإقليمية والدولية وكذلك في المؤتمرات والمحافل العربية والإسلامية والأوروبية.

والموقف السعودي الصلب في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم كان يحول دائمًا دون نجاح خطة دولة الاحتلال للقضاء على القضية الفلسطينية وتصفيتها منهم لوأد فكرة الدولة الفلسطينية والسيطرة على النفط والغاز قبالة شواطئ غزة، وفي مقابل ذلك لا سبيل سوى عودة الشرعية الفلسطينية صاحبة الولاية على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس ومع سلاح واحد بيد الشرعية.

والشعب الفلسطيني يرفض رفضًا قاطعًا ما تروج له إسرائيل بالتخلص من هذا الشعب بنقل عدد لا بأس به من سكان غزة إلى إندونيسيا حتى تنتهي عملية الإعمار ومن ثم إعادتهم إلى بيوتهم، وهذا ما سبق وقالوه لنا في العام ٤٨/٤٩ ومضي ٧٦ عاماً في المنافي ولم يرجع أحد ، فإن التجربة تقول من يخرج لن يعود، وإلا لماذا لم يعود مهاجري ١٩٤٨م، إلى يافا وعكا وحيفا حتى الآن، وما يثبت عدم مصداقية دولة الاحتلال هو ما تقوم به

والآن بعد وقف إطلاق النار في غزة من اقتحام ومحاصرة مخيم جنين توطئة ومحاولات لضم الضفة الغربية ومزيدًا من الاستيطان وتهويد القدس، يا ترى ماذا تخبئ لنا الأيام من مخططات قادمة من هؤلاء الذين لا يريدون السلام ولا استقرار المنطقة وتقدمها ، خدمة لمخططاتهم أو يريدون المنطقة على مقاسهم .

* باحثة في الشأن الفلسطيني

قمة الكويت: رؤية لمستقبل الخليج التنموي في ظل تحدياتٍ عالميةٍ معقدة

استجابة دول الخليج للتحديات الإقليمية والدولية بالتكامل ودعم التماسك واستكشاف الفرص الجديدة

تحت شعار "المستقبل خليجي"، عُقدت القمة الخامسة والأربعون لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في أواخر عام ٢٠٢٤م، حيث اكتسبت هذه القمة أهمية استراتيجية في ظل التحديات التي تواجه منطقة الخليج العربي والعالم العربي وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام. فقد شهدت الساحة الدولية العديد من المتغيرات والأحداث المتسارعة، بدءًا من تولي الحزب الجمهوري الأمريكي للرئاسة وعودة دونالد ترامب، مرورًا باستمرار الحرب الروسية / الأوكرانية، والتنافس بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى النزاعات في غزة ولبنان، وملف إيران، والصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، والوضع في السودان. كل هذه القضايا، إلى جانب ملفات التعاون المطروحة مع القوى الدولية والإقليمية الكبرى، جعلت من انعقاد القمة الخليجية أمرًا ذا أهمية قصوى في هذه المرحلة.

د. محمود عزت عبد الحافظ

ولا شك أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستمرارية من التحديات والمتغيرات الدولية والإقليمية، وستبقى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لتلك التحديات هي سبيل مواجهة دول الخليج العربي لتلك المتغيرات والتحديات، وأن يكون العام الجديد فترة تشهد تكاملًا اقتصاديًا متزايدًا ضمن مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الروابط الاقتصادية من أجل دعم تماسك مجلس التعاون الخليجي مع استكشاف دول المجلس للمزيد من المشاريع الاقتصادية المشتركة وسياسات اقتصادية مفيدة بشكل متبادل، وفرص جديدة لتعزيز الابتكار والتقدم الفني في المنطقة.

فالمكانة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربية، هي التي ستجعلها لا تتأثر بالمتغيرات الدولية ولن يتراجع دورها في السياسة العالمية إن استطاعت قراءة التاريخ وأحداثه بعناية وعمق شديدين، ودراسة الحاضر وتعقيداته بكل اهتمام ودقة وحضور ذهني.

وبما تملك منطقة الخليج العربية من إمكانات بشرية مؤهلة، وموارد طبيعية ومادية ومالية، واستقرار سياسي واجتماعي، وقيادات سياسية طموحة ومتطلعة، فإنها تستطيع المحافظة على مكانتها الدولية وزيادة فعاليتها العالمية.

تظل التنمية القضية الأساسية في دول الخليج، خاصة بعد المصالحة الخليجية التي تم الإعلان عنها في قمة العلا بالمملكة العربية السعودية، والتي استمرت تأثيراتها في أعمال قمة الكويت ٢٠٢٤م، فالتنمية تُعتبر قضية محورية لجميع المجتمعات، ولكن التركيز عليها من منظور اقتصادي فقط، وإغفال الجوانب الأخرى، قد يؤدي إلى آثار سلبية متعددة نتيجة إهمال الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية.

تلعب الإرادة السياسية في دول الخليج العربي دورًا حيويًا في توفير البيئة الملائمة للتنمية المتكاملة والمستدامة، وهو ما تجلى بوضوح في قمة الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي. تتميز منطقة الخليج بموقعها الجيواستراتيجي الفريد، حيث تقع في قلب العالم القديم، ومع اكتشاف النفط فيها أصبحت واحدة من أكبر المناطق البترولية على مستوى العالم، مما يمنحها أهمية اقتصادية كبيرة، إذ تُعتبر سوقًا رئيسية لأوروبا والدول الكبرى، وتستقطب أنظار العالم.

أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في قمة "الكويت" حرصه على قوة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، مؤكداً على وقوف دوله صفاً واحداً في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس.

تملك دول الخليج إمكانات بشرية مؤهلة وموارد طبيعية واستقرارًا سياسيًا واجتماعيًا وقيادات طموحة تمكنها من المحافظة على مكانتها الدولية

مما يهدف إلى تعزيز وحدة الصف والتماسك بين دول مجلس التعاون وعودة العمل الخليجي المشترك إلى مساره الطبيعي، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

كذلك تعزيز وتفعيل العمل الخليجي المشترك، مما سيتطلب مضاعفة الجهود لاستكمال ما تبقى من خطوات تنموية خليجية، وفق جدول زمني محدد، بما في ذلك استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية في إطار مجلس التعاون، والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، وبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة للمجلس تحفظ مصالحه ومكتسباته وتُجنّبه الصراعات الإقليمية والدولية، وتلبي تطلعات مواطنيه وطموحاتهم.

دوافع استمرارية التعاون الخليجي السياسي والأمني من أجل التنمية

إن البُعد الأمني لتماسك مجلس التعاون الخليجي يربُط الأمن. فثمّة بعض المخاوف الأمنية التي تزيد من وحدة مجلس التعاون الخليجي، ويتوقّف واقع ارتباط الأثر الواضح للأمن بتماسك مجلس التعاون الخليجي على حدّة بيئة التهديد. ويتمثّل النمط العام بأنّ الأزمات الأمنية التي ترتفع إلى مستوى تهديد بقاء النظام تدفع مجلس التعاون الخليجي من أجل التغلّب على إرث النزاعات التاريخية، والتنمية العسكرية غير المتكافئة.

أخذ الشأن الأمني والدفاعي اهتمامًا واسعًا لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشكّل نقطة التقاء دائمة بين أعضائه نظرًا لأهمية هذا الجانب، فمنذ البيان الأول لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في المجال الأمني بين دول المجلس، وبعد قمة الكويت وفي ظل التحديات العالمية الراهنة، فإن أمن منطقة الخليج واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها وإبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم. ولا مفر من التعاون الدفاعي والتعاون الأمني من أجل تحقيق أهداف المجلس في تأمين صلابة الخليج وقوته، ومن أجل جعل القرار السياسي قرارًا خليجيًا عربيًا لا يتأثر بوجود ضغط من أي جهة، وإنما

تلعب الإرادة السياسية في دول الخليج دورًا حيويًا في توفير البيئة الملائمة للتنمية المستدامة وهو ما تجلى في قمة الكويت

يستوحي مصلحة دول مجلس التعاون والمصلحة العربية فحسب.

وإدراكًا من دول المجلس لطبيعة التحديات التي تواجه مجلس التعاون، فهي تتعامل مع تلك التحديات بصورة شاملة، وتعتبرها فرصًا للمزيد من التعاون والترابط في سبيل حماية أمن دول المجلس التي تواصل تعاونها العسكري مع بعضها البعض، وتسعى إلى زيادة التنسيق المشترك في المجال الدفاعي والأمني من أجل حماية استقرار المنطقة ومحاربة الإرهاب بكافة أشكاله وتنظيماته والقوى الداعمة له.

الخطوات الخليجية التي تتسارع في الآونة الأخيرة وتدفع نحو تكوين اتحاد عسكري واقتصادي، فضلاً عن مطالبات لتوحيد العملة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفتح الحدود، وتبادل التجارة، وإلغاء الجمارك بينهم، ومنح المواطن الخليجي ميزة الانتقال والإقامة والاستثمار والعمل وكأنه في داخل دولته، وهو ما تطور للمطالبة بإنشاء اتحاد كونفدرالي بين الدول الأعضاء.

وفي حال نجاح الدول الأعضاء في الوصول إلى تكتل عسكري موحد، فإن ثمة ميزات تصب في مصلحة الدول مجتمعة؛ أهمها مواجهة الأطماع الخارجية، وتعزيز مكانة دول التعاون إقليمياً وعالمياً، فضلاً عن الحد من الأخطار الداخلية، وهو ما يدفع نحو تعزيز الاستقرار، ويخلق كذلك كياناً سياسياً واقتصادياً يتناسب مع متطلبات وإمكانيات المنطقة، والتغلب على مشكلة العمالة الوافدة التي باتت تشكل تهديداً ديموغرافياً حقيقيًا.

وقد تعاملت القمة مع عدة ملفات رئيسية، في مقدّمتها تعزيز قوّة المجلس الخليجي الذي يعتبر بمثابة أساس الاستقرار في المنطقة، وهذا ما ثبت في قمة العلا والتي استضافتها المملكة العربية السعودية والدعم الدولي الذي تم تجاه القضية الفلسطينية وبذل كلّ الجهود الممكنة لوقف العدوان على فلسطين ولبنان.

وحيث أن منطقة الخليج العربي تعد بحكم أهميتها في السياسة الدولية من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وتحتل مكانة بارزة في الدراسات الاستراتيجية خلال الحقب السابقة والحالية. لذا وجب الإشارة إلى بعض القضايا والتي تتنوع ما بين تحديات ومتغيرات عالمية وإقليمية، تُقبل عليها منطقة الخليج العربي بحلول العام الجديد ٢٠٢٥م، حيث جاء البيان الختامي للقمة ليلقي الضوء على تلك الملفات والتي تعكس رؤية تنموية جادة ومستقبلية لمسألة التعاون الجماعي الخليجي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلخصت فيما يلي

الأمن الخليجي:

مجلس التعاون الخليجي، تلك التجربة الخليجية، وإن سلمنا بحوافزها التاريخية، فإنها طوّرت من خلال دينامياتها صرح إقليمي على قاعدة المصالح وتفعيل ما هو مشترك. ولكن مسألة الأمن الجماعي فيما بين الدول الأعضاء بالمجلس قد تشكّل ضرورة قصوى لدى الدول الأعضاء بدلاً من تعاطيها بشكل فردي وذلك لمواجهة تنامي المخاطر الدولية والإقليمية.

وبذلك، سار التعاون في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون في اتجاهين رئيسيين الأول توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال الأمن الداخلي، والثاني هو التعاون الدفاعي والعسكري بين دول مجلس التعاون واتخاذ عددًا من الخطوات من أجل تنسيق السياسة الدفاعية وبناء قوة عسكرية خليجية، وفي هذا السياق أحرز التعاون في المجال الأمني الداخلي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أحرز عدة خطوات إيجابية تمثلت بعقد مجموعة من الاتفاقات الأمنية.

لذا فهناك حاجة ملحة وماسة لتعميق وتطوير التعاون العسكري والأمني فيما بين الدول الأعضاء من خلال تعميق بنية التعاون.

وتشكل دول مجلس التعاون جزءًا لا يتجزأ من العالم العربي، وكذلك فإن أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. صحيح أن العمل العربي المشترك قد شهد تراجعًا خلال السنوات الماضية بفعل عوامل محلية وإقليمية ودولية، إلا أن ذلك لا يمنع الباحث من النظر إلى الأمة العربية كأمة واحدة ذات مصير واحد.

ويعدّ أمن منطقة الخليج الملفّ الأوّل والأكثر أهمّية وحساسية في صلب المناقشات، خاصة فيما يتعلّق بضمان أمن الملاحة في

للشأن الأمني والدفاعي اهتمام واسع لدى دول مجلس التعاون وشكّل نقطة التقاء دائمة بين أعضائه نظرًا لأهميته

مضيق هرمز الذي يعدّ شرياناً رئيساً لإمدادات النفط، وأيضاً في البحر الأحمر الذي بات أشبه بمنطقة عسكرية نتيجة الهجمات الحوثية المتواصلة على السفن. فالعلاقات مع إيران تمرّ بمرحلة جس النبض على الرغم من المؤشّرات الإيجابية المتعدّدة. تنتظر دول مجلس التعاون الخليجي من إيران تغييرات جوهرية في العديد من الملفّات، مثل ملف الغاز، ووقف التدخّلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي، والتوقف عن دعم أية ميليشيات في المنطقة.

والفيصل هنا، سيكون السلوك الإيراني في لبنان وسوريا واليمن والعراق والتخلّي عن دعم الميليشيات المسلحة غير النظامية، ووقف تطلعات الهيمنة، والتخلي عن مخططات التمدد الإقليمي.

التعاون الاقتصادي:

في ظلّ حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، برز ملف التعاون الاقتصادي، سواء على المستوى الجماعي أو الثنائي، خاصة مع التوقعات بانخفاض أسعار النفط في الفترة المقبلة، تزامنًا مع تولي الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، منصبه.

لذلك، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة من خلال تعزيز التجارة البينية، وإزالة العوائق أمام حرية حركة رأس المال، وتطوير المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة المتجددة، والسياحة، والصناعة، وغيرها من القطاعات الحيوية.

مسألة التّكامل الخليجي:

يُعتبر التكامل بين دول مجلس التعاون هدفًا استراتيجيًا طويل الأمد، ومن المتوقع أن يحظى بأهمية كبيرة بعد البيان الختامي لقمة الكويت، الذي يهدف إلى التنسيق بين الرؤى التنموية الاستراتيجية لدول المجلس (مثل رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية قطر ٢٠٣٠، ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١، ورؤية عُمان ٢٠٤٠). ويعكس تماسك مجلس التعاون الخليجي قدرة الدول الأعضاء الستة على العمل معًا وبالتوازي لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وحماية التدفق الحر للطاقة، ومواجهة التهديدات الناشئة في المنطقة.

ومن المحتمل أن تظل العديد من العوامل التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي قائمة منذ تأسيسه. بالإضافة إلى ذلك، تسهم رؤى التحديث في جيل القيادة في إحياء مجالات جديدة من التعاون. لذا، فإن الإرادة السياسية في دول الخليج العربي تلعب دورًا حيويًا في خلق بيئات ملائمة للتنمية المتكاملة وضمان استمراريتها.

الأزمات الإقليميّة:

بالانتقال إلى الأزمات والحروب في المنطقة، أعلن القادة لدول مجلس التعاون الخليجي ضرورة وقف الجرائم في غزة، ومطالبة المجلس الأعلى بوقف جرائم القتل والعقاب الجماعي في غزة، وتهجير السكان، وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية، بما فيها المنشآت الصحية والمدارس ودور العبادة، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

والتدخل لحماية المدنيين ووقف الحرب ورعاية مفاوضات جادة للتوصل إلى حلول مستدامة، مؤكداً مواقفه الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

بالإضافة إلى إدانة قادة دول مجلس التعاون استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان والتحذير من مغبة استمراره وتوسع رقعة الصراع، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على شعوب المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين. فاتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في لبنان، سيكون خطوة نحو وقف الحرب وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم. سبل تعزيز الضغوط على إسرائيل لوقف حرب الإبادة في غزة ولبنان، لا سيما في ظلّ العلاقات الوطيدة التي تربط ترامب بالعديد من القادة الخليجيين.

مجلس التعاون يعبر عن إرادة دوله وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية

ويدرك الجميع أنّ دول الخليج هي الرافعة لإعادة الإعمار بعد أن تضع الحروب أوزارها، لكن هذه المرة تبدو مختلفة تماماً عن سابقاتها.

وهنا فتحديد دول الخليج لعدد من المتطلّبات الإلزامية في غزة ولبنان للمشاركة في إعادة الإعمار، أبرزها وضع مسار واضح لحلّ الدولتين في فلسطين بما ينهي دوريّة الحروب والدمار، وإعادة الاعتبار للدولة واتّفاق الطائف في لبنان بما يعنيه ذلك من إنهاء الحالة الشاذّة للسلاح غير الشرعي والابتعاد تمامًا عن المحور الإيراني من أجل الانخراط في المحور العربي، مع الالتزام التامّ بالقرارات الدولية لضمان استدامة الاستقرار.

الشراكات الاستراتيجية مع الدول الكبرى:

عُقدت القمة في إطار دبلوماسي نشط لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت هذه الدول بتعزيز شراكاتها الدولية خلال الأشهر الأخيرة من خلال تنظيم عدة قمم.

ومن أبرز هذه الشراكات والملفات، تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد والأمن الدولي، بالإضافة إلى بناء تحالفات اقتصادية واستراتيجية تخدم المصالح المشتركة. كما تم التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار جهود موسعة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، مما يعزز من دور دول المجلس كعنصر فاعل في صياغة السياسات العالمية. ويُعتبر الاستفادة من تقاطع المصالح مع إدارة ترامب المقبلة، التي تشترك في الرغبة بإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط وإنهاء النزاعات، فرصة لبناء تفاهمات مستقبلية دون رهانات كبيرة. كما تستمر العلاقات الوثيقة مع الصين وروسيا، التي شهدت تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة.

التَغيُّر المناخي في منطقة الخليج العربي:

خلق تغيّر المناخ تحدّيات فريدة من نوعها لدول الخليج العربية تتراوح بين ارتفاع درجات الحرارة وتزايد فترات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والظروف الجوية القاسية، إلى التداعيات على الثروة الهيدروكربونية في المنطقة.

واستجابة لذلك، اتّخذت حكومات منطقة الخليج خطوات كبيرة في بناء القدرات المؤسّسية، ووضع أهداف واستراتيجيات للتصدّي لتغيّر المناخ من حيث إجراءات التكيّف مع هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها.

وتشمل هذه مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المُتجدّدة، والهيدروجين وكذلك الالتزام بتحقيق هدف الوصول إلى صافي صفري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول منتصف القرن الحالي.

وبحلول عام ٢٠٢٥م، فيمكن القول إنه قد حان الوقت لدول الخليج العربية لترجمة هذه الطموحات إلى أفعال، من خلال وضع السياسات واللوائح الصحيحة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

ونظراً لأن تغيّر المناخ يؤثّر في قطاعات مُتعدّدة، فلا ينبغي أن تقتصر مسؤولية مُعالجة تغيّر المناخ على كيان واحد مثل وزارة البيئة، بل يجب أن تكون هذه المسؤولية مُشتركة بين عدة قطاعات بحيث يُشارك فيها فاعلون من القطاع المالي والقطاع الخاص وقطاع الأعمال وكذلك المجتمع المدني. لقد حان الوقت لدول الخليج لأن تُدمج أهدافها وطموحاتها المناخية في خطط التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً، بحيث تكون مُتطلبات التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها جزءاً لا يتجزأ من الميزانية والإنفاق السنوي للدولة.

ويجب أن يكون بناء القدرات البشرية لتخطيط وتنفيذ السياسات واللوائح المناخية في عدة قطاعات. وبمعنى آخر، يجب أن يكون العمل المناخي جُهداً جماعياً يُشارك فيه جميع الفاعلين وصنّاع السياسات المعنيين.

التحديات الرقمية والمستقبل الخليجي:

تقديم خدمات مندمجة لمؤسسات المنظمة لتفعيل الترابط الاقتصادي والعلمي والثقافي والمذهبي للتقارب واستبعاد المفاهيم الضيقة

دول المجلس تتعامل مع التحديات بصورة شاملة وتعتبرها فرصًا للمزيد من التعاون والترابط في حماية أمن دول منطقة الخليج

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار في مختلف المجالات، تناولت القمة سبل تعزيز التعاون الخليجي في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والاقتصاد الرقمي. يأتي ذلك في وقت تسعى فيه الدول الخليجية إلى تسريع التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات وبناء شراكات عالمية.

التحدي الذي يواجه القمة، التي عُقدت تحت شعار "المستقبل خليجي"، هو تحقيق مسيرة مجلس التعاون الخليجي من خلال الاتفاق على مواجهة الأزمات والتحديات، واستغلال القوة الاقتصادية والاستثمارية للدول الخليجية عبر تبني مشاريع كبيرة ذات عوائد مالية وغذائية. الهدف هو تحويل المنظومة الخليجية إلى قوة اقتصادية فاعلة ومؤثرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز التعاون بين دول المجلس لتطوير استراتيجيات رقمية مشتركة تسهم في تحقيق التكامل الرقمي بين اقتصاداتها. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تسهيل التجارة الإلكترونية، وتطوير أنظمة الدفع الرقمية، ودعم الأمن السيبراني، وتسريع العمل على إنشاء أسواق رقمية موحدة تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتساهم في تعزيز التنافسية بين دول المجلس على المستوى العالمي. كما يجب العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي.

خلاصة القول، إن دول مجلس التعاون الخليجي أمام منعطف حاد وتحديات عالمية وإقليمية متغيرة ومعقدة، والسبيل لمواجهتها والتعامل معها الاتجاه الذي نجحت به خلال العام المنصرم نحو سياسة الاتزان والاعتدال فيما يخص الأزمات وقضايا الصراع في المنطقة على قاعدة حماية الأمن القومي العربي.

ولذلك فإن على دول مجلس التعاون الخليجي الاضطلاع بدورها القيادي والريادي وبمشاركة الدول العربية الفاعلة من أجل مواجهة الأطماع والنفوذ ورفض الإملاءات سواء فيما يتعلق بأزمة قطاع غزة أو لبنان أو فيما يتعلق ببدء حوار جدي مع إيران لحل الإشكاليات، وذلك تمهيداً لتحديد ملامح مستقبل منطقة الخليج العربي لعام ٢٠٢٥م.

فالخليج على أعتاب مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك في مجال التخطيط والتنمية، نحو تحقيق التكامل الخليجي الإنمائي في ضوء ما صدر من قرارات عن الكويت ٢٠٢٤م، انطلاقًا من مضامين هذه القرارات التي صيغت فيها رؤية محددة للعمل في المرحلة المقبلة في هذا المجال.

ويبقى الجانب الأهم وهو تحديد سبل تفعيل هذه الرؤية ووضع الإطار الزمني الملائم لها، وجميع التصورات الدقيقة للخطوات والإجراءات التي يجب إنجازها في المرحلة المقبلة للتخطيط والتنمية.

حيث يتمحور العمل في هذه المرحلة حول جوانب مهمة في العمل التنموي الخليجي المشترك، ومنها وضع استراتيجية خليجية للتنمية السياسية والأمنية والعسكرية، فضلاً عن الاقتصادية والبشرية وتعزيز التعاون في مجال المشاريع التنموية الكبرى المشتركة، وضمان مراتب عليا لدول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات التنموية الدولية.

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ـ مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية، وجامعة هال ببريطانيا

الأمن والتنمية في قمة الخليج

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

استجابة للتحديات القائمة في المنطقة العربية، وفي ظل القلق من انعكاس تداعيات هذه التحديات على مستقبل المنطقة، توجد مؤشرات إيجابية للمواقف العربية المشتركة يصاحبها تحركات على الأرض للدفاع عن قضايا الأمة بوضوح وبصوت عال، ولعل التحرك العربي تجاه سوريا ولبنان والمحاولات الجادة لإعادة الدولتين إلى الحاضنة العربية من الخطوات المهمة التي طال انتظارها بعد أن امتدت حالة الاختطاف القسري للدولتين على يد ميليشيات مسلحة ،وتدخل خارجي سافر، فرض حالة وصاية عنوة على دول عربية ذات سيادة وأعضاء في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وقد ترجمت هذه المواقف الزيارات العربية رفيعة المستوى إلى سوريا ولبنان، إضافة إلى عقد مؤتمر دعم سوريا بالعاصمة السعودية الرياض في ١٢ يناير الماضي لبحث إيقاف العقوبات الدولية المفروضة على سوريا منذ عهد نظام بشار الأسد، وأيضًا بحث إعادة إعمار سوريا وضخ المزيد من المساعدات لدمشق، إضافة إلى الجهود المحمومة لإنهاء الحرب الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، واستكمال اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، وإعادة النازحين إلى القطاع، والبدء في إعادة الإعمار مع التوقف عن مطالب إسرائيل بتهجير سكان قطاع غزة تحت دعاوى مختلفة، فليس من العقول العودة بالتاريخ إلى الوراء ، أي إلى نكبة جديدة على شاكلة نكبة ١٩٤٨م، وفيما يتعلق بحل القضايا العربية العالقة أيضًا توجد محاولات جادة لإيقاف الحرب المدمرة في السودان التي أدت إلى تمزيق أوصال هذ البلد المهم للأمة العربية وتهجير معظم سكانه، مع تثبيت أمن البحر الأحمر.

تحركات الدبلوماسية العربية والخليجية النشطة تؤكد جدية المساعي العربية المبذولة منذ اليوم الأول للحرب الإسرائيلية على غزة بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، ومن اللافت أيضًا انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجي في مطلع ديسمبر الماضي بالكويت والتي تمخض عنها بيان ختامي موسع قد يكون من أشمل بيانات القمم الخليجية والعربية حيث تضمن١٥٤ بندًا تناولت كافة القضايا الخليجية والعربية والإقليمية والدولية ، ويُحسب لهذا البيان أنه سمى جميع القضايا التي تناولها بأسمائها الواضحة وعبر بدقة عن واقع القضايا المطروحة ، وقدم مقترحات ورؤى ومواقف حيالها.

البيان تناول القضايا الداخلية الخليجية، وأكد على تناول قضايا مهمة للشأن الخليجي العام فقد أكد على " التنفيذ الكامل والدقيق والمستمر لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الخاصة باستكمال الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الأمنية والدفاعية المشتركة وتنسيق المواقف بما يعزز تضامن واستقرار دول المجلس والحفاظ على مصالحها ويجنبها الصراعات الإقليمية والدولية ، ويلبي تطلعات مواطنيها وطموحاتهم ، ويعزز دورها الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف والسياسات وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة"، وفي الحقيقة ما جاء في هذا البند يمثل رؤية واقعية لدول مجلس التعاون فهي تجمع بين (الوحدة الاقتصادية والأمنية والدفاعية)، إضافة إلى التعامل ككتلة خليجية موحدة مع العالم، حيث أن الهاجس الأمني والدفاعي يمثل أولوية خليجية، بالتوازي من التوجه الاقتصادي الذي هو محور الرؤى الوطنية الخليجية ؛ لذلك أتت هذه الجهود لتركز على رؤية الملك سلمان لضمان استمرار المسيرة دون تعثر ولتكون مسيرة متوازنة تنطلق بجناحي الأمن والتنمية، وكذلك أكدت القمة على مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد طبقًا لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وبناءً على ذلك فإن أمام مجلس التعاون رؤيتين مهمتين يمثلان استراتيجية محددة المعالم لاستمرار المجلس وتحقيق الوحدة الاقتصادية والأمنية المأمولة في ظل منطقة ملتهبة تتقاذفها تيارات متصارعة ومتناقضة ، والاتحاد الخليجي وتقويته وتأمين الجبهة الداخلية والإقليمية هو صمام الأمان.

القمة الخليجية أكدت على استقرار أسواق الطاقة عالميًا، وتبني النهج المتوازن دون إقصاء لمصادر الطاقة وابتكار تقنيات لإدارة الانبعاثات مع التركيز على ركائز نهج الاقتصاد الدائري للكربون الأربعة، وأكدت على أهمية الاستراتيجية الخليجية للأمن السيبراني.

أفرد البيان الختامي للقمة مساحة واسعة للقضايا العربية والإسلامية والتعامل بالتوازي مع مختلف حلقات العلاقات العربية والإسلامية والدولية، والتأكيد على الترابط بين هذه الحلقات وتأثير كل حلقة على الأخرى.

تمثل مخرجات قمة دول مجلس التعاون ركيزة مهمة للأمن الإقليمي العربي ويجب البناء على مخرجاتها بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة من أجل إبعاد شبح الضرر بالأمن العربي من بوابة الأفكار الإسرائيلية ودول الجوار غير العربي.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa